

مُسَرِّعُ السَّنَوِ الْجَسْرِ

من الناحيتين النظرية والتطبيقية

تأليف

دكتور راشد البراوي

S. A. (Hons.), M. A. (London).

B. Litt. (Faisal University)

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

١٩٤٨

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع مدني باشا، تلخون ٥١٣٩٤

اهداء الكتاب

الى الذين يؤمنون بقيمة النظام وأهمية التنظيم العلمي الرقبي .

محتويات الكتاب

صفحة	
٣	الاهداء . . .
٩ — ٦٣	حديث لا مقدمة .
١٤ — ١٦	ثبت بالمصادر
١٧ — ٦٢	الباب الاول
	من روسيا القيصرية إلى النظام السوفيتي
١٨ — ٤٨	الفصل الأول — حالة روسيا الاقتصادية قبيل الحرب العظمى :
	الزراعة ٢٠ — الصناعة ٣٠ — العمل والحركة العمالية
	٣٧ — المواصلات ٤١ — التجارة الداخلية والخارجية ٤٤
٤٩ — ٦٢	الفصل الثاني — (١) الحرب العظمى وآثارها (١٩١٤ — ١٩١٧) :
	الصناعة ٥٠ — الزراعة ٥٢ — الاضطراب المالي ٥
	(ب) العامل الاقتصادي في انقلاب سنة ١٩١٧
٦٣ — ٩٢	الباب الثاني
	عهد التجارب والأخطاء
	(١٩١٧ — ١٩٢٨)
٦٤ — ٨٠	الفصل الثالث — خواص الاقتصاد السوفيتي :
	الملكية الاجتماعية لأدوات الانتاج ٦٥ — انعدام
	دافع الربح الفردي ٦٩ — التوجيه في الميكنة
	الاقتصادية ٧٠ — الحقوق الاقتصادية للأفراد ٧١ —
	الديموقراطية الاقتصادية ٧٢

صفحة

الفصل الرابع — فترة القوضى والحرب الأهلية (١٩١٧-١٩٢١) ٨١ — ١٢٠

فترة رقابة العمال ٨١ — شيوعية الحرب ٨٧ — الزراعة

٩٠ — الصناعة ١٠٠ — سياسة التأمين ١٠٢ — أسباب

حركة التأمين ١٠٥ — تعويض أو لا تعويض ١٠٨ —

تنظيم العمل ١١١ — التجارة الداخلية ١١٤ — التجارة

الخارجية ١١٦

الفصل الخامس — السياسة الاقتصادية الجديدة « NEP » ١٢١ — ١٥٥

ماهيتها وأسبابها ١٢١ — الزراعة ١٢٦ — الصناعة

١٣٤ — التجارة الداخلية والخارجية ١٤٤

الفصل السادس — النظام المالي والمصارف (١٩١٧-١٩٢٨) : ١٥٦ — ١٨٦

(أ) عهد الحرب الأهلية ١٥٦

(ب) فترة السياسة الاقتصادية الجديدة ١٦٥

موازنة الميزانية ١٦٥ — عودة النظام المصرفي ١٧٦ —

تثبيت النقد وإصلاح عام ١٩٢٤ « ١٨٣ » —

الفصل السابع — الخلاف بين قادة السوفيت والتحول عن

سياسة « النيب » : ١٨٧ — ١٩٢

١٩٣ — ٤٢٦ الباب الثالث

عهد النظام الاقتصادي المرسوم

ومشروعات السنوات الخمس

الفصل الثامن — التوجيه الاقتصادي في النظام السوفيتي

أو رسم الخطط الاقتصادية ١٩٤ — ٢٤٢

. Economic Planning

مميزات نظام الاقتصاد الاشتراكي المرسوم ١٩٦ —

تطور نظام التوجيه في روسيا ٢٠٢ — تكوين اللجنة

صفحة

الحكومية لرسم المخطط ٢٠٩ — طريقة وضع المشروع
٢١٥ — مشروع السنوات الخمس الأول ٢١٨ —
مشروع السنوات الخمس الثاني ٢٢٨ — النتائج العامة
لعصر التوجيه الاشتراكي ٢٣٠ . . . —

الفصل التاسع — الثورة الزراعية الثانية : . . . ٢٤٣—٢٨٩

الزراعة ومشروع السنوات الخمس الأول ٢٤٣ —
الثورة الزراعية الثانية ٢٤٥ — الخلاف بشأن السياسة
الجديدة ٢٥٠ — تنفيذ السياسة الجديدة ٢٥١ — دعم
النظام الجديد ٢٥٦ — قانون تنظيم المزارع المشتركة
٢٥٧ — نقد قانون المزارع المشتركة ٢٦٣ — حالة
الزراعة بعد صدور القانون ٢٦٥ (المزارع المشتركة
٢٦٥ — المزارع الحكومية ٢٦٨ — محطات آلات
الجر ٢٧٣ — توسيع نطاق الزراعة ٢٧٩ — الانتاج
الزراعي ٢٨٠ — الفن الزراعي ٢٨٦ — تحسين مستوى
الفلاحين ٢٨٧ — رأى فى التجربة الروسية ٢٨٩)

الفصل العاشر — الانقلاب الصناعى الحديث . . . ٢٩٠—٣١٤

مشروع السنوات الخمس الأول ٢٩٠ — مشروع
السنوات الخمس الثاني ٢٩٦ — مشروع السنوات الخمس
الثالث ٢٩٨ — دراسة تفصيلية لبعض الصناعات
الرئيسية ٣٠٤ — التنظيم الصناعى ٣٠٧ — الحرف
اليدوية وتنظيمها ٣١١ .

الفصل الحادى عشر — النقل والمواصلات : . . . ٣١٥—٣٢٠

المخطوط الحديدية ١٥٣ — النقل الجوى ٣١٧ — النقل
البحرى ٣١٨ — المواصلات المائية الداخلية ٣١٩ —

صفحة

الفصل الثاني عشر — مسائل العمل والأجور : . . . ٣٢١—٣٤٢

تنظيم العمل ٣٢١ — الحركة الاستخوانوية ٣٢٣ —

نظام الأجور ٣٢٩ — القضاء في الصناعة ٣٣٩ .

الفصل الثالث عشر — إتحادات العمال . . . ٣٤٣—٣٩١

عرض تاريخي موجز ٣٤٣ — أوجه الاختلاف بين

اتحادات العمال في روسيا والبلاد الأخرى ٣٤٦ —

التنظيم الهرمي لاتحادات العمال ٣٤٨ — العضوية

والميزانية ٣٥٣ — أهم وظائف اتحادات العمال ٣٥٩ .

الفصل الرابع عشر — التجارة الداخلية ونظام التوزيع بالبطاقات ٣٦٢—٣٨٠

أسباب اتباع ذلك النظام ٣٦٢ — تنظيم عملية التوزيع

بالبطاقات ٣٦٥ — الهيئات القائمة بتحديد الأثمان

٣٦٩ — نقد نظام التوزيع بالبطاقات ٣٦٩ — إلغاء

نظام البطاقات ٣٧١ — المخطط المرسومة لتجارة

الداخلية ٣٧٥

الفصل الخامس عشر — . . . ٣٩٠—

تنظيم التجارة الخارجية ٣٨٩

الفصل السادس عشر — المالية العامة ونظام الائتمان : ٣٩١

اللائحة الجديدة لبنك الدولة ٣٩٢ — قانون إصلاح

نظام الائتمان ٣٩٥ — قانون الإصلاح والميزانية ٣٩٩

تعبئة موارد السكان ٤٠٧ — مؤسسات الاستشارات

الطوية الأجل ٤١٣ — النقود ٤١٥ — المخطط المالية

الثلاث ٤٢٢ — عناصر النظام المالي ٤٢٤ .

الفصل السابع عشر — مشروع السنوات الخمس الرابع ٤٢٧—٤٣٥ :

(١٩٥٠ — ١٩٤٦) .

صفحة

الأهداف ٤٢٧ — الصناعة ٤٢٩ — الزراعة ٤٣٢ —
النقل ٤٣٣ — النواحي الاجتماعية والثقافية ٤٣٤

الباب الرابع

المشروعات المرسومة في البلدان الرأسمالية ٤٢٧—٤٦٢
الفصل الثامن عشر — مشروع السنوات الخمس في الأرجنتين ٤٢٦—٤٤٥
الفصل التاسع عشر — مبادئ وقواعد لسياسة مرسومة ٤٤٧—٤٦٢
في مصر :
متقدمة ٤٤٦ — الزراعة ٤٤٨ — الصناعة ٤٥٢ —
العمل ٤٥٤ — التجارة الخارجية ٤٥٥ — المواصلات
٤٥٦ — القوة المحركة ٤٥٨ — المعادن والمهاجر
ومسائد الأسماك والغابات ٤٥٨ — النظام المالي
والضرائبي ٤٥٨ — الدفاع الوطني ٤٥٩ — الصحة
العمامة ٤٥٩ — التعليم ٤٥٩ — الاداة الحكومية
٤٦٠ — موارد المشروع ٤٦١ — عوامل النجاح ٤٦١.

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث لا مقدمة

جرت العادة أن يستهل الكتاب مؤلفاتهم بمقدمة يمرضون فيها للموضوعات التي يعالجونها والغرض منها ، ولا أزمع بطبيعة الحال أن أخرج على المؤلف ، والسكنى سأجعل من هذه الكلمة التي تنصدر هذا الكتاب نوعاً من الحديث الشخصي بيني وبين القاري . والقاري الذي أعنيه لا يقتصر أمره على فئة دون أخرى ، بل يستوي في ذلك الفرد العادي الذي لا نصيب له في الحكم أو الإدارة ، والرجل المسئول الذي ألقت الظروف على عاتقه عبء القيام بدور في حياة بلاده . وليس معنى هذا أني أفرق بين الواحد والآخر إذ الحقيقة أن كل مواطن يضطلع بواجبه على الوجه الأكمل إنما هو أحد عناصر الأساس القوي الذي يبني عليه صرح التقدم . واست كذلك بمقتصر حديثي على أهل مصر والسكنى أوجهه إلى جميع إخواني وأصدقائي في العالم العربي كله ، فقد أكون مصرياً بحكم النشأة وطبيعة الإقامة والعمل ، غير أنني في الوقت ذاته عضو في وطن أوسع رفعة وأعز تقرأ ، ذلك هو العالم العربي الذي تجمع بين شتات أجزائه أهداف قومية وإصلاحية متماثلة .

وبقيني أن على الكتاب أن يصدر واقعياً يسطرونه عن عقيدة أو مبدأ أو فكرة ، وعلى ضوء هذه الحقيقة أقدم كتابي هذا . فأنا أؤمن بأنه لا رجاء في نهوض وارتقاء إلا عن طريق التنظيم العلمي الدقيق وبذا يكون الانجاء سبب غاية واضحة محدودة المعالم ، ووفق خطط رسمت وأعدت بعناية وبعد دراسة عميقة . إن آفة الشعوب الارتجال والركون إلى أنصاف الحلول أو الاكتفاء بها ، ومن هنا يكون علاجها للسائل ناقصاً مطابعه الاضطراب والنعثر والتناقض . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى أن العالم العربي

غنى بالموارد الطبيعية وهي في حاجة إلى الاستغلال على أوسع نطاق ممكن ، وهو أمر لا غنى عنه إذا أردنا للبلاد العربية نهضة شاملة . ومن الحق أن هذه البلدان لن يقدر لها تنمية اقتصادها القوي من زراعة وصناعة وتقل وتجارة ، ولن تتمكن من رفع مستوى الحياة المادي والاجتماعي ، ولن تتحرر من الإستغلال الأجنبي لمواردها وخيراتها ، إلا إذا رسمت لنفسها أهدافا واضحة صريحة ووضعت الخطط الكفيلة بتحقيقها . ولهذا فأننا ندعو صراحة وفي غير لبس أومواربة إلى الأخذ بنظام المشروعات المرسومة لآجال معلومة ، وهو ما يبدأ الناس في مصر وغيرها يفكرون فيه تفكيراً جدياً ويرون أنه مؤد إلى أفضل النتائج ، وليس أدل على الانحياز الجديد من أن الحكومة المصرية قد وضعت مشروعاً لبعض الأعمال الإنشائية المحدودة المدى بقصد تنفيذها خلال سنوات خمس ، وهما نحن نسمع عن التفكير في مشروع سنوات سبع في إيران ، كما وضعت تشكولوثا كيا مشروع تعمير وإنشاء في أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية . وهما الكتاب والاقتصاديون في مختلف الأقطار مع تفاوت أنظمتها الاجتماعية والسياسية أصبحوا يدعون إلى تنظيم الحياة الاقتصادية والتوسع في تدخل الدولة لهذا الغرض ، إذ العالم اليوم خلاف ما كان عليه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . ولذلك أردنا بكتابنا هذا أن نشرح نظام مشروعات السنوات الخمس من ناحيته النظرية والتطبيقية ، واخترنا أولاً روسيا موضوعاً للدرس لأسباب عدة منها أنها كانت البلد الوحيد الذي طبق هذا النظام بصورة شاملة منذ خريف عام ١٩٢٨ ، ونحسب أن من القضاء إلى حد كبير على التأخر والجلود بما كان يشكو منه تطورها الاقتصادية والاجتماعي قبل ذلك العهد . فضلاً عن هذا فهي الدولة التي اجتازت هذه التجربة الجديدة ، واستشفت الكثير من الأخطاء الملازمة للتنفيذ ، وحاولت اصلاح الأخطاء وتلافى النقائص ، وكونت الأداة الدقيقة التي لا بد منها في حالة الأخذ بهذا النظام المرسوم . ومن هنا يضح أننا حين نختار روسيا ميداناً للبحث والدرس إنما نقصد

أن نضع أمام أنظار المسئولين وغيرهم شعار تجربة مرت عليها سنوات عدة وفيها عناصر قابلة للإقتباس بما يتفق مع أنظمتنا وأساليبنا وتقاليدها .

قد تكون روسيا اشتراكية أو غير ذلك ، وقد تكون ديموقراطية أو دكتاتورية ، وقد يختلف الكتاب في مدى الحريات السياسية التي ينعم بها شعبها ، فالواقع أن هذه مسائل لاتعنياناً في قليل أو كثير . إنما حين ندرس تطورها الإقتصادي نجردها من طابعها الاجتماعي والسياسي فتبدو لنا صورة أخرى ، تلك هي صورة الدولة التي عملت على تنمية زراعتها وإقامة الصناعات على أكبر مدى وترقية مواصلاتها ، وذلك كله فوق مشروعات مرسومة بدقة ويجري تنفيذها بإطراد بحيث تكون النتائج التي تتحقق في عام أعظم منها في العام الذي سبقه وأقل منها في العام الذي يليه ، أو يلغى أن يكون الأمر كذلك ، وهذه هي العبرة التي نستخلصها من دراسة تطورها الإقتصادي منذ أواخر العقد الثالث من القرن الحالي بوجه خاص .

وهذا هو السبب الذي من أجله أسهب كتاب الغرب في دراسة نظام روسيا الاقتصادي ، من أمثال بايكوف الأستاذ بجامعة برمنجهام ، والإسائند كول وموريس دب وتورين بالجامعات الانجليزية . وجامعة وب ، وبعض العلماء الأمريكيين . وقد زار روسيا خلال فترة المشروع الأول المستر آتلي والدكتور دالتون وزملاء لها وسجلوا مشاهداتهم في كتاب بعنوان « دراسات اثني عشر في روسيا السوفيتية » . وهؤلاء الكتاب وكثيرون غيرهم من الاشتراكيين الديموقراطيين أو من المؤمنين بمزايا النظام الفردي يرون أن نظام روسيا الاجتماعي أو السياسي لا يتفق مع أحوال بلادهم وغروفيها . ولكنك تلقى عاملاً مشتركاً في كتاباتهم وهو أنهم يريدون أن يفتنوا النظر إلى التجربة الروسية وهي نظام التوجيه الاقتصادي المرسوم عملاً في مشروعات السنوات الخمس ، وهذا إلى جانب الأغراض العلمية البحتة التي يعني بها العلماء . ههنا هي الأضواء التي اهتمدنا بها في بحثنا . فإقصد كانت روسيا متأخرة إلى حد بعيد في زراعتها وصناعاتها قبل عام ١٩١٤ ، فلما

اتبعت نظام التوجيه الاقتصادي أحدثت انقلاباً زراعياً وصناعياً على جانب كبير من الأهمية ، ومن هنا نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذه المشروعات وسيلة تمكن مصر والبلدان العربية من تنمية زراعتها من كافة النواحي ، والأخذ بالصناعة الحديثة بصورة شاملة ، دون أن تعبأ بما يقال له العقبات أو مبدأ التخصص . ولقد خصصنا الباب الأول من الكتاب لعرض موجز عن أحوال روسيا حتى عام ١٩١٧ ، وعرضنا في الباب الثاني لفترة التفاوض والاضطراب التي مر بها ذلك البلد حتى عام ١٩٢٨ ، ثم جعلنا الباب الثالث — وهو أهمها وأكبرها — عن مشروعات السنوات الخمس الأربع ، والأداة التي تقوم بوضعها وتشرف على تنفيذها . ولما كان معيار الحكم على الأشياء لا يبدو إلا في الجانب التطبيقي نتحدثنا عن نواحي تطور الزراعة والصناعة والنقل والتجارة وشؤون العمل والعمال والنظام المالي وساهمته في حماية تمويل الاقتصاد القومي . وقد حرصنا كل الحرص على أن ندعم ما ذكره بالأرقام والإحصائيات من كافة المصادر الموثوق بها التي اعتمدنا عليها ورجعنا إليها بغض النظر عن وجهة نظر أربابها ، ولم نأل جهداً في عرض الحقائق سافرة بما لها وما عليها .

ولما كنت أتوقع أن يعترض البعض بأن هذه المشروعات لا تصلح إلا في البلاد ذات النظام الجماعي أو الاشتراكي ، خصصنا الباب الرابع للبلاد الرأسمالية فتحدثنا في الفصل الثامن عشر عن مشروع السنوات الخمس الذي بدأت الأرجنتين في تنفيذه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ . أما الفصل التاسع عشر وهو الأخير في هذا المؤلف فقد ضمنناه بعض المبادئ والقواعد العامة التي يصح أن تسترشد بها مصر إذ تضع لنفسها سياسة مرسومة دقيقة .

لعل أطلت حديثي معك أيها القارئ الصديق ، ولكنني قصدت أن أنير حماسك واهتمامك فنتعاون جميعاً في المطالبة بإقامة حياتنا الاقتصادية على أساس من التنظيم العلمي الدقيق وبذلك نسير قدماً وبخطوات منتظمة

نحو استثمار مواردنا ونرواتنا بأيدينا ورؤوس أموالنا وفي ظل أنظمتنا
القائمة في أسرع وقت . وهذا التنظيم المرسوم لابد أن يستتبع تدخل
الدولة وإشرافها الدقيق لتحقيق الصالح العام ، وهذا يقتضينا واجبا آخر
وهو العمل على أن تكون الأداة الحكومية على درجة عالية من الكفاية
والاقتان والتزاهة مما أشرنا إلى وسائل أدراكه في ختام الفصل الأخير .
وأخيراً ندعو الله أن يلمحنا جميعا السداد والتوفيق لما فيه الخير العام .

كلية التجارة — جامعة مؤاد الأول

٢٠ يناير ١٩٤٨

رأس البراوي

ثبت بالمصادر

(١) المصادر الأجنبية

- Arnold (Arthur Z.) : Banks, Credit and Money in Soviet Russia (1937).
- Bares (B) : A History of Russia.
- Baykov (Alexander) : The Development of the Soviet Economic System (1946).
- Blake (William J.) : Elements of Marxian Economic Theory and its Criticism (1939).
- Burnham (James) : The Managerial Revolution.
- Brown (E. T.) : The Russian Business (1933).
- Chamberlin (W. Henry) : Soviet Russia, A Living Record and a History (1930).
- Ciliga (Anton) : The Russian Enigma (1940).
- Clark (Colin) : A Critique of Russian Statistics (1939).
- Cole (G.D.H.) : 1. Practical Economics (1935). 2. Principles of Economic Planning 3. Twelve Studies in Soviet Russia (edit.by-) 1933.
- Cole (Medit.by) : Our Soviet Ally (1945).
- Conolly (Violet) : Soviet Trade from the Pacific to the Levant (1935).
- Day (Clive) : Economic Development in Europe (1942).
- Dobb (Maurice) : a—Political Economy and Capitalism (1940).
b—Soviet Planning and Labour in Peace and War (1942).
- Fetter (Frank A.) : Economics (vol. II) 1922.
- Gangulee (N) : The Russian Horizon (An Anthology, compiled by. . .).
- Gutkind (E. A.) : Creative Mobilization, vol. I, Principles of National Planning (1943).

- Hevesy (Paul de) : *World Wheat Planning and Economic Planning in General*.
- Hill (Cristopher) : *Lenin and the Russian Revolution* (1947).
- Hoover (Calvin B.) : *The Economic Life of Soviet Russia* (1932).
- Horobin (Ian Mac Donald) : *The Pleasures of Planning* (1935).
- Hubbard (Leonard E.) : 1—*Soviet Labour and Industry* (1942).
2—*Economics of Soviet Agriculture* (1939).
- Ingot : *The Socialisation of Iron and Steel* (1936).
- Jay (Douglas) : *The Socialist Case*.
- Johnson (Hewlett) : *The Socialist Sixth of the World* (1945).
- Laski (Harold) : *Grammar of Politics*.
- Lawley (F.E.) : *The Growth of Collective Economy*, 2 vols. (1938).
- Lawton (Lancelot) : *An Economic History of Soviet Russia*,
2 vols.
- League of Nations : *Industrialisation and Foreign Trade* (1945).
- Lipson : *Private Enterprise* (1944).
- Marx (Karl) : *Selected works*, 2 vols. (1945).
- Meynard (John) : *The Russian Peasant and other Studies*.
- Obrastsov (and others) : *Soviet Transport* (1946).
- Ogg and Sharp : *Economic Development of Modern Europe* (1941).
- Rather (A. W.) : *Planning under Capitalism* (1935).
- Reddaway (W.B.) : *The Russian Financial System* (1935).
- Royal Institute of International Affairs (report by a group of the
Members of) : *World Agriculture* (1932).
- Sokolnikov (Gregory Y. And Associates) : *Soviet Policy in
Public Finance* (1931).
- The Soviet Comes of Age* (1938).
- Strachey (John) : *Socialism in Theory and Practice* (1938).
- Turin (Dr. S. E.) : *The U. S. S. R., An Economic and Social
Survey* (1945).
- Webb (Sidney and Beatrice) : *Soviet Communism* (1944).
- Yugoff (A.) : *Economic Trends in Soviet Russia* (1930).

(٢) المصادر العربية

- حسن اسماعيل — الزراعة الاشتراكية السوفيتية (١٩٤٦) .
حسين كامل سليم بك — تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر (١٩٣٥) .
راشد البراوى — (١) التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث
(١٩٤٦) (٢) ملكية الدولة للشروعات (مجلة الكتاب عدد يوليه ١٩٤٧) .
عبد الحكيم الرفاعى بك — الاقتصاد السياسى .
كارل ماركس — رأس المال (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٧ .
لينين — الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٧ .
ليوتيف — الاقتصاد السياسى (ترجمة راشد البراوى) ١٩٤٥ .

الباب الأول

من روسيا القيصرية
الى النظام السوفيتي

الفصل الأول

حالة روسيا الاقتصادية قبيل الحرب العظمى

يجمع أقطاب الباحثين على أن تاريخ روسيا الاقتصادي والاجتماعي ينقسم إلى خمس مراحل، لكل منها طابعها الخاص بها ويميزتها الملزمة لها^(١).

المرحلة الأولى : وتمتد من القرن الثامن الميلادي حتى القرن الثالث عشر ، وتميزت البلاد خلالها بانقسامها إلى وحدات سياسية كل منها عبارة عن مدينة تجارية محصنة والاقليم الذي يحيط بها ويخضع لها . وكانت الحرفة الأساسية للسكان هي التجارة في منتجات الغابة لا منتجات الزراعة . وإذا دلت هذه الفترة من نهايتها أغوار التناحر على البلاد وأرغموا الصقالية على الانسحاب إلى الخوض الأعلى من نهر الفولجا وغروعه .

المرحلة الثانية : وتقع فيما بين القرن الثالث عشر ومنتصف الخامس عشر . وأهم ما تتميز به الانصراف إلى زراعة التربة ، وبذلك اكتسبت روسيا الطابع الذي ظل يميزها قرونًا طوالاً ، وهو كونها بلدًا تغلب عليه حرفة الزراعة .

المرحلة الثالثة : وتنتهي حوالي العقد الثاني من القرن السابع عشر ، وفيها تمت عملية توحيد مختلف الوحدات السياسية المستقلة تحت مظلة إمارة موسكو ، كما زالت آخر معالم السيطرة التنافسية . وكذلك نظم نفوذ القيصر ، وزاد سلطان الطبقة العسكرية (boyar) . وفي هذه الفترة اشتد استغلال

التربة في حوض الفولجا الأعلى وحوض نهر الدون . وشاهدت هذه المرحلة نمو حركة تكوين القطاعات على أيدي أفراد الطبقة العسكرية وإفراد اعتدائهم على الفلاح ، ووضع القواعد الأساسية لنظام جديدة لأرض والرق القطاعي (serfdom) . لقد كان الفلاحون في القرن السادس عشر مستأجرين أحراراً ، ولكنهم كانوا مثقلين بالإغرامات يؤدونها للدولة والنبلاء وكبار المسالك ، ومرتقنين بأعباء فادحة من ديون يُفرضونها بفوائد طالية .

المرحلة الرابعة : وتبدأ باعتلاء أسرة رومانوف العرش سنة ١٦١٣ ويختتمها موت الإسكندر الأول في عام ١٨٥٥ . وأهم سماتها اتساع نطاق سلطان الحكومة ، وتوحيد القوميات الروسية المتباينة ، وازدياد ارتباط الفلاحين بالأرض بحيث تحول لرق القطاعي إلى عبودية سافرة من الناحية العملية . غير أنه مما ينبغي ملاحظته قيام الصناعة الكبيرة اليدوية منذ منتصف القرن الثامن عشر .

المرحلة الخامسة : وتمتد منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ . وقد شاهدت هذه الفترة تحولات وتطورات على جانب كبير من الأهمية ، فتقويت الدعوة إلى تطبيق مبادئ الحرية والديموقراطية السياسية ، وألغى الرق وتححر الفلاحون ، واتسع نطاق الزراعة في مختلف أنحاء الإمبراطورية وأدخل في هذه الحرفة الأسلوب الرأسمالي في الاستغلال ، وتقدم استغلال ثروة الغابات والموارد المدنية ، وحدثت الثورة الصناعية الحديثة ، وكثر ورود رأس المال الأجنبي إلى البلاد وعظمت سيطرته على حياتها الاقتصادية والسياسية . غير أن هذه الفترة شهدت انتشار الآراء الحرة والمذاهب التقدمية ، المعتدل منها والمتطرف ، وكثرت بالبلاد الاضطرابات والثورات التي اشترك فيها الفلاحون من أهل الريف والعمال من أهل المدن على حد سواء .

هذا عرض غاية في الإيجاز لأهم معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية في بلاد روسيا منذ القرن الثامن الميلادي ، ولكننا سنقتصر اهتمامنا على المرحلة الخامسة فنعالجها بقدر من البسط والتفصيل ، على أساس أنها مقدمة لا بد منها قبل أن ننتقل إلى بحث النظام الاقتصادي الحالي ، وهو موضوع هذا المؤلف .

(١) الزراعة

كان المجتمع الروسي في مستهل القرن التاسع عشر مكوناً من طبقتي النبلاء والفلاحين . أما الطبقة الوسطى أو البورجوازية فكانت في حكم المعدم إذ ذاك بسبب سيادة النظم الإقطاعية البالية ، وتأخر كل من حرفتي الصناعة والزراعة .

ويقدر بعض الكتاب أن روسيا كان بها ١٤٠٠٠ من أسر النبلاء . في عام ١٨١٥ ، وهذه نسبة ضئيلة جداً ومع ذلك فقد كانت تسعة أعشار الأرض ملكاً للتاج وأفراد أسرة القيصر والنبلاء . وقد بلغ عدد أرقاء الأرض في أملاك التاج وحدها قرابة ستة عشر مليوناً . وكانت زراعة الذبيل أو المالك الكبير قسمين ، أحدهما يستعمله لصاحبه ولتفتمته الخاصة ، أما القسم الثاني فيقوم بزراعته الأرقاء بصفتهم مستأجرين عليهم التزامات عدة لا بد لهم من الوفاء بها ، ومن أهمها السخرة بمعنى أن عليهم أن يعملوا في أرض الشريف بغير أجر أياما معدودات قد تصل إلى ثلاث في كل أسبوع . وفضلا عن هذا كان للشريف حق تأديب الأرقاء وإزالة العقاب بهم ، وهؤلاء لا يجوز لهم أن يقدروا الأرض التي نشأوا عليها ، ولكنهم ينتقلون معها إن شاء صاحبها أن يبيعها إلى شخص آخر . وكانت العادة الجارية أن يعيى الأرقاء في جماعات قروية تعرف الواحدة منها باسم «المير» Mir ، وتقوم كل قرية بتنظيم زراعة الأرض مقابل دفع مبلغ سنوي للمالك ، مع ملاحظة أن هذا المبلغ كان يقدر على القرية كلها بصورة جماعية فهي متضامنة في دفعه . ولقد مر تطور هذا الرق الإقطاعي في مراحل متعاقبة . وهو في الأصل

محاولة أريد بها منع الفلاحين من إشباع غريزة حب التجوال^(١) وبذلك لا يتسنى لهم أن يتركوا من يخدمون من أفراد الطبقة العسكرية السالفة الذكر ليلتحقوا بخدمة سواء . ولقد كان هذا السيد العسكري خير ذى نفع لولاه إذا كان عاجزاً عن مده بمحاجته من السلاح والرجل ، كما أن أرضه كانت غير ذات قيمة إذا لم يتوافر لها العدد الكاف من الفلاحين لراعتها واستغلالها . وتعرف المزرعة التي كانت تمنح لأحد أفراد الطبقة العسكرية مقابل قيامه بأداء خدمات معينة باسم Pomestlie ولم يكن مثل هذا الشاخص تلك المزرعة ملكية وراثية ، بل أنها كانت تؤول إلى الدولة في حالة موته . ولكن بمرور الزمن تأيد مبدأ الملكية الوراثة المزرعة ومن يعيش على ظهرها من الفلاحين . والواقع أنه بعد عصر بطرس الأول^(٢) أخذ ملاك الرقيق الأراضي يقتصبون لأنفسهم حق بيع هؤلاء الرقيق منفصلين عن الأرض . وحينما قرب هذا النظام من أن يكون عبودية صحيحة كاملة حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، أصدر القيصر بطرس الثالث قانوناً بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٧٦٢ ينص على إعفاء الأشراف مما هو مفروض عليهم أداؤه من واجبات وخدمات للدولة^(٣) . وكان المنطق والعدل يقضيان بزوال الاسترقاق بعد تقرير ذلك الإعفاء ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل اشتد عسف الأشراف وكبار الملاك ، وزاد انحطاط شأن الفلاحين بحيث لم يمتازوا عما يملك الإنسان من متاع ، وشرب عليهم سنار من الفقر والجؤس والجهل والمرض والانحلال .

(١) يقول الدكتور حسن اسماعيل « وكل السكان الروسيون قبائل رحلاً ، لا يمكن لرى دائم ولا تزرع مزارع معينة مدة طويلة ، بل كانت غلبتهم لاتزوع بقعة من الأرض إلا سنوات قليلة تغادرها بعد جني محصول إلى بقعة أخرى ... ولقد لازم هذا الروح الحال الشعب الروسى بصرار إلى عهد قريب » ... (الزراعة الاشتراكية السوفيتية ص ٢) .
(٢) اتسع نطاق الاسترقاق في عهد هذا الساهر الذى كان يطالب مختلف طبقات الشعب ببذل أقصى جهودها لصالح الدولة . ولكن يزيد من إنكسار العمل الزراعى وقتئذ أدخل المالكين من الأحرار من أفراد الطبقة العاملة في دائرة الرق . (دكتور حسن اسماعيل ، مصدر سابق ص ٦) .

ولقد كان لأحداث الثورة الفرنسية وحروب عصر نابليون أثرها في تنبيه الأذهان إلى الخطر الإقتصادي والاجتماعي الناجم عن بقاء هذا النظام العتيق الفاسد، وارتفعت أصوات داعية إلى تدبير العلاج ، وفملا بدأت أول مراحل التحرير في سنة ١٨١٩ حين حُرر الأرقاء في ولايات البaltic الثلاث ومنحوا الحرية الشخصية . غير أن هذا التحرير كان مصحوباً بشرط قلل من أهميته وهو ضرورة تنازل الفلاحين عن أراضيهم التي يزرعونها لكبار الملاك ، ومعنى هذا تكوين بوليتاريا زراعية قوية العدد ، عظيمة السخط والاضيقاء لأنها لا تملك أرضاً .

ونعلم أن القيصر نيقولا الأول كان مثلاً للرجعية والاستبداد والتعلق بالسلطان المطلق ، ولكنه مع ذلك كان يرى ضرورة الإصلاح ويقول . « لست أدري كيف أصبح الإنسان شيئاً ومتاعاً ، وأستطيع أن أعزو تلك الحقيقة إلى الخداع والتفكير من جانب ، وإلى الجهل من جانب آخر . يجب أن نضع حداً لهذا ، وخير لنا أن نقنازل بمحض إرادتنا ورغبتنا مما قد يُنتزع منا قسراً إذا لم نفعل » .^(١)

جذت بعد ذلك عوامل مختلفة بعثت النشاط في الدعوة الرامية إلى تحرير الأرقاء ، ذلك أن الحركات القومية والديموقراطية والعالية قويت واشتد ساعدها في القارة الأوروبية وتردد صداها في روسيا القيصرية فكانت نذيراً يجب الانتباه به . ثم جاءت هزيمة روسيا في حرب القرم (١٨٥٤—١٨٥٦) حيث وضع فساد النظام الإقتصادي والاجتماعي . ولكن العامل الأهم يرجع إلى أنه لما بدأ استخدام الآلات في الصناعة الروسية ، أخذ أرباب الصناعات يفضلون العمال الأجراء الأحرار أو رقيق الفداء (obruk)^(٢) ، فكانت مصلحة الصناعة عاملاً له أثره في تشجيع تحرير الأرقاء . وبخلاصة ذلك فقد أخذ بعض الكتاب ينبه إلى تأخر البلاد الزراعي ويعزوه إلى

Ogg & Sharp : opt. cit. p. 307.

(١)

(٢) نطلق هذه العبارة على أرقاء كانوا يحصلون من مولاهم على ترخيص بالتدبير عن القرية للاحتثال في الصناعة لقاء مبلغ من المال يدفعونه إليه .

ما يزرع تحته الفلاحون من عبودية واستبداد . وأخيراً ينبغي ألا نغفل
أثر الروح الإنسانية التي امتاز بها نعر من المصلحين :

وقد حدث التحرير الرسمي في عهد القيصر اسكندر الثاني (١٨٥٥ -
٨١) ، وكان عدد الأرقاء إذ ذاك ٤٧ مليوناً منهم ٢٠ مليوناً في أملاك التاج ،
٤,٧٠٠,٠٠٠ في أملاك الأسرة المالكة ، ٢١ مليوناً في الأبعاديات الخاصة .
وأخيراً صدر مرسوم التحرير في ٣ مارس سنة ١٨٦١ بشأن الأرقاء الذين
في أراضي النبلاء ، إذ سبق لـ القيصر تحرير المقيمين في أملاكه . ولقد أسبغ
القانون على الفلاحين الحرية الشخصية ، ولما كانت هذه عديمة الجدوى بمفردها
تقرر أن يستولى الفلاحون على الأراضي التي كانوا يزرعونها لحسابهم مقابل
ما يؤدون من خدمات لذلك . غير أن تنازل الملاك كان مشروطاً بدفع
تعويض لهم ، ولما كان الفلاحون المحررون لا تتوافر لديهم الأموال اللازمة
تولت الدولة عنهم دفعها على أن تستردها منهم خلال فترة قدرها ٤٩ عاماً
وبفائدة سنوية قدرها ٦ ٪ . وتنازل الملاك عن بيوت الفلاحين بصورة
مطلقة أي بدون تعويض . وقد ترتب على هذا الإجراء أن انتقلت إلى
ملكية الفلاحين أراض بلغت مساحتها ١,٨٧,٩٦٤,٣٥٠ من الأفدنة أي
ما يعادل نصف مساحة الإمبراطورية الروسية . وينبغي ألا يقبدر إلى
الذهن أن القانون أقر قواعد الملكية الخاصة الفردية ، بل إنه اعتبر الأرض
ملكاً للجماعة القروية (المير) التي تتكون من الأسرات المقيمة بالقرية ،
وعلى لجنة المير أن تقوم سنوياً بتوزيع الأرض على الأسرات حسب كفاية
كل منها وعدد أفرادها . كما تتولى دفع الضرائب والأقساط السنوية . ولقد
أجيز للفلاحين أن ينقلوا ملكية ما بيدهم من الأرض إلى شخص آخر ،
ولكن القانون الصادر في عام ١٨٩٣ حرّم على الفلاحين بيع الأرض
إلا للمير .

وهنا نشأ سؤال . هل استفاد الفلاحون حقيقة من هذا القانون ؟ الجواب
على ذلك بالنظر للاعتبارات التالية :

(١) كانت الحرية السياسية التي منحت للفلاح وهماً لأنه لم يكن حراً فعلاً في الهجرة من المير بسبب اضطرار هذه الأخيرة إلى الوفاء بالالتزامات التي فرضها عليها القانون .

(٢) لقد منح الفلاح الأرض ولكن وقع عليه عبء التعويض ، فإذا ما دفعه إلى جانب الضرائب لم يتبقى له إلا ما يكفيه من مجرد العيش بصعوبة بالغة .

(٣) لم يحصل الفلاح على كل الأرض التي كان يزرعها قبل التحرير ، وقدر النقص بما يعادل ٢٠ ٪ من المساحة الأصلية .

(٤) ظل الفلاح المصدر الذي يمد خزانة الدولة بالضرائب ، ومع ذلك لم تعمل الدولة شيئاً يستحق الذكر بشأن تحسين أحواله المادية والمعنوية .

(٥) كان نظام الملكية الجماعية المتمركزة في المير Communal « ownership » مبعث الشكوى المرة من جانب الفلاح ، وعاملاً هاماً من عوامل تأخر الزراعة ، ذلك أن كل فرد كان مطالباً أن يضع حقوله تحت تصرف الجماعة لأغراض الرعى ، وكان تعيين الدورة الزراعية يتم بطريقة تعسفية من جانب لجنة المير ، وكانت القطع التي يملكها الفرد موزعة متباعدة مما يرقل التقدم ، فضلاً عن كونها بعيدة عن المساكن . وأكثر من هذا ، كان عضو الجماعة لا يستطيع أن يشتغل في قطعة يملكها إلا في الوقت الذي يقوم فيه الآخرون بنفس العملية في أرضهم .

وبلاحظ أنه فيما بين عامي ١٨٧٨ ، ١٩٠٥ زادت مساحة الأراضي التي يزرعها الفلاحون ٤٠ مليون دسيتين^(١) ، وهذه الزيادة تمت على حساب كبار الملاك الذين تخلصوا في هذه الفترة من أكثر من ثلث ملكياتهم عن طريق بيعها . وفي خلال نصف القرن التالي لصدر قانون التحرير زادت مساحة الأرض التي يشغلها الفلاحون بنسبة ٥٠ ٪ ، ولكن صاحب ذلك زيادة بالغة القدر في عدد السكان بحيث هبط متوسط الملكيات بنسبة

(١) دسيتين Dessiatin = ٢٢٧ من الأمتار .

١٠٪ . ففي سنة ١٩١٦ كان متوسط مساحة ملكية الفلاح ١١,٩ دسياتين (بزرع منها ٤,١ فقط) ، والمتوسط في ربيع المجموع السكلى لمزارع الفلاحين أقل من ٥ دسياتين ، وكان هناك مليون مزرعة متوسط المساحة فيها دون الحد الأدنى اللازم لمجرد العيش والبقاء . وبغلا عن هذا كان النبلاء وكبار الملاك وأمراتهم يملكون ربع مساحة الأرض المأهولة لزراعة ، مع أن عدتهم جميعا لا تتجاوز مليوناً وربع مليون .^(١)

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ظل الفلاحون يرفعون الأصوات مطالبين بالمزيد من الأرض ، ويحاربون بالشكوى من فداحة الضرائب ومن عبء الالتزامات المالية الأخرى . وكذلك ظلت الزراعة تعاني الكثير من مظاهر الضعف والاضطراب بسبب انتشار الفاقة والجبل في صفوف الفلاحين ، واستعمال الآلات والعدد الزراعية المتبقية . وبما زاد في سوء الأحوال كثرة وقوع المجاعات الدورية نتيجة لمجزأ المحصول . وفيما إلى الوصف الذى أورده كاتب بعد نصيرا للمعهد القيصرى ، لبيان حال الزراعة وأهل الزراعة في بداية القرن العشرين : « إن وجود الأبعاديات الكبيرة التى يملكها كبار الملاك ، وضائلة مساحة مزارع الفلاحين إلى حد كبير للغاية ، وارتفاع الإيجارات ، وفداحة الضرائب ، والصلاات التى تربط الفلاح بالجامعة القروية ، واستمرار بقاء الأحوال الشبيهة بالاقطاع والعبودية ، والرغبة الشديدة فى الحصول على الأرض وتوزيع أبعاديات كبار الملاك ، والتطلع الشديد إلى نيل الحقوق المدنية الكاملة — هذه جميعها كانت الأسباب التى تعزى إليها الحركات الثورية فى صفوف الفلاحين فى عامى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ » .^(٢)

أشرنا إلى عيوب نظام ملكية المير ، ولذا نلاحظ نمو حركة تهدف إلى الغائه ، غير أن الآراء كانت منقسمة حيال هذا الموضوع . فنظر إليه المعتدلون من أهل الفكر على أنه مصدر ضعف لهولة كبيرة كثيرة الأعباء

L. Lawton : An Economic History of Soviet Russia, Vol. (١)

1. p. 59.

Yugoff : Economic Trends in Soviet Russia, p. 27.

(٢)

والالتزامات، ورأوا أن نظام الملكية الفردية ضرورية لازمة لزيادة الانتاج وحاجزاً يحول دون تسرب الآراء الاشتراكية. وآثر فريق من المحافظين بقاء ذلك النظام لأن أصوله تمتد الى أعماق التقاليد الروسية، ولأنه العمود الفقري لسكان البلاد الإقتصادي والاجتماعي. ووجد فيه المتطرفون بقية من عهد الإقطاع العتيق، وعقبة في سبيل ازدياد الانتاج، ومالبوا أن يحمل محله أساليب اشتراكية في تنظيم الزراعة وفقاً للآراء العلمية الحديثة (١) وقد تعددت مظاهر الاستياء من الوضع القائم، وقام الفلاحون بأضطرابات وثورات مطالبين بإصلاح أوفى وأدنى إلى تحقيق مطالبهم، وهنا تقرر في ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ أن « يوقف اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠٧ دفع المير الالتزامات المالية التي فرضها قانون التحرير ». ولا شك أن هذه خطوة ولكنها بسيطة وجاءت متأخرة، فقد مضى على قانون التحرير حوالي ست وأربعين عاماً وهنا تمين اتخاذ إجراءات حاسمة، فصدر الإصلاح الكبير المنسوب إلى الوزير ستولين ويري إلى غرضين هامين وهما: خالق المزارع الفردية المستقلة، وتسجيع الهجرة إلى سيبيريا. وفيما يلي أهم القواعد التي اشتمل عليها ذلك القانون: (٢)

١ — تقرير حق الملكية الخاصة للأرض الزراعية، وحق الانفصال عن المير التي ينتهي سلطانها على الفلاحين المنفصلين بالنسبة للدورة الزراعية وتعيين مواسم الزراعة. (٣)

٢ — توحيد الأرض الزراعية لكل فلاح في قطعة واحدة بدلاً من القطع الصغيرة جداً المتناثرة (مما يحول دون توحيد عملية الزراعة). وإذا تعذر التوحيد فتوحد السلخ في قطع كبيرة متجاورة بقدر الإمكان.

L. Lawton : Opt. cit. vol. 1, p. 62.

(١)

(٢) حسن أجاميل، مصدر سابق ص ٣٧ / ٣٨.

(٣) ترتب على إمكان الانفصال عن المير أن اعتدت حركة الهجرة إلى سيبيريا بحيث بلغ عدد الذين توجهوا إليها خلال الفترة (١٩٠٦ — ١٩٠٩) مليونين وربع المليون من الروس. ومنذ سنة ١٩٠٩ حتى نشوب الحرب العظمى كان معدل الهجرة السنوي إلى سيبيريا ٢٠٠.٠٠٠ شخص.

٣ — الفلاحون الذين يتم توحيد أراضهم ينقلون إليها منازلهم من القرية، وإلا ظلت هذه المنازل بالقرية :

ومما تجدر ملاحظته أن صلة الفلاح المنفصل بالمير لم تنقطع تماماً إذ ظل يحتفظ بحقه في الانتفاع بأرض المرعى والغابات الداخلة في نطاق المير .
فإن أي حد حقق القانون الجديد الأهداف التي رعى إليها ؟

لاشك أن تقرير هذه الملكية الفردية كان حافزاً على بذل قدر أكبر من العناية في زرع الأرض ، وقد اقترن ذلك الحادث بتحسين وسائل النقل والمواصلات الحديدية في البلاد ، ومنح الناس بعض الحريات السياسية .
وقد تساعد الإحصائيات التالية ^(١) على بيان مقدار تقدم أحوال الزراعة بالروسيا خلال السنوات القلائل السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى :

(أ) كان متوسط الزيادة في المساحة المترعة بالبلاد ٠.٤ ٪ وذلك خلال الفترة (١٩٠٦ — ١٩١٠) ، وارتفع ذلك المتوسط إلى ١.٤ ٪ خلال الفترة (١٩١١ — ١٩١٥) .

(ب) نلاحظ زيادة ملحوظة في مقادير الحبوب التي يبيعها الفلاحون إلى الأسواق ، فقد بلغ المتوسط السنوي من صادرات القمح ٧٢٧.٤ مليون بود ^(٢) خلال الفترة (١٩٠٩ — ١٣) وأن كان ذلك على حساب الاستهلاك المحلي .

(ج) زاد استخدام الفلاحين للألات الزراعية بمقدار ٥ — ٩ مرات ، وللأسمدة بمقدار ٤ مرات ، في سنة ١٩١٢ بالقياس إلى ما كان عليه الحال في سنة ١٩٠٨ .

وأقبل الملاك على بيع الكثير من أراضيهم ، وصاحم البنك الزراعي في عملية تمليك الفلاحين لها ، فخفض الفائده إلى ٤.٥ ٪ واشترى نحو ٢,٨ مليون هكتار بأع ٠.٩٥ ٪ حتى سنة ١٩١٣ . ^(٣)

Yugoff : opt. cit. p. 28.

(١)

(٢) بود pond = ٣٦٩١ رطلاً . الإنتاج الكلي ٣٨٥٠ مليون بود

(٣) حسن إسماعيل ، مصدر سابق ص ٣٩ .

ولكن انتهب صغار الفلاحين الفرصة إذ نالوا حق بيع الأرض فباعوا القطع الصغيرة بسبب عدم توافر المال والماشية لديهم ، فكانت النتيجة ازدياد عدد أفراد البروليتاريا الزراعية أى الذين لا يملكون أرضاً وهبطوا إلى منزلة العمال الأجراء ، وقد قدر أن ما بيع من هذه الملكيات الصغيرة نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ قطعة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٥ . وقد استطاع متوسطو الحال من الفلاحين الاستحواذ على هذه الملكيات الصغيرة ، كما اشترى مساحات واسعة من النبلاء وكبار الملاك ، فزاد ثراؤهم وارتفعوا إلى منزلة الأعيان ، وهكذا نكس انجهاها نحو تركيز ملكية الأرض في أيدي جماعة الفلاحين الأغنياء إلى جانب النبلاء . (١)

ولو راجعنا الإحصائيات التى أوردناها (حاشية ١) رأينا أن الملكيات الصغيرة كانت ضئيلة بحيث لا تمتد وحدات اقتصادية بأى حال من الأحوال ، ومثل هذه المساحات الصغيرة تجعل من المستحيل تطبيق الأساليب العلمية فى الزراعة أو تحويل حرفة الزراعة إلى عملية ميكانيكية أى تستخدم فيها

(١) أورد لينن البيان التالى عن توزيع الملكية الزراعية بالروسيا :

نوع الملاك	عدد الملاك بالملايين	المساحة بملايين الدياستين	المتوسط بالنسبة للملاك
أغنى الفلاحين	٨٠٥	٢٥	٧
متوسطو الفلاحين	١	١٥	١٥
الملاكون الأغنياء والملوكيات المتوسطة	١٥	٢٥	١٦٧
ملكيات كبار الملاك وأراضى التاج وأصحاب رؤوس الأموال التجارية والصناعية	٣٠٣	٧	٢٢٢٢
غير معينين إلى مجموعات	—	٥٠	—

ومعنى هذا أن ٣٠٠,٠٠٠ من كبار الملاك يملكون ٧٠ مليون دياستين ، بينما ١٠ و نصف مليون من فقراء الفلاحين يملكون فيما بينهم ٧٥ مليوناً فقط . (راجع المتوسطات التى ذكرها غيره من الكتاب ص ٩) .

الآلات على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج . وبرغم الزيادة التي أشرنا إليها بصدد استعمال الخصبات والأسمدة يدل الكتاب السنوي الروسي لعام ١٩١٤ على أن كل فدان من الأراضي المترعة كان نصيبه من هذه المواد سدس رطل مقابل ٢١ رطلا في بلجيكا . ولهذا لا عجب أن نجد غلة الفدان ثلث مثيلتها بالجملة أو ألمانيا ، وربع غلة فدان في بلاد الدنمرك ^(١) . ولا يسعنا أن نختم هذا الحديث عن الزراعة في العهد القيصري دون أن نورد العبارات التالية للكتاب الروسي بوجود .

« لم يقف الأمر بالطبقات الحاكمة عند حد إبقاء الفلاحين في حالة من الخضوع الدائم والتأخر الثقافي والحرمان من كافة الحقوق السياسية ، ولكنهم نظراً لأن صالح الإعيان كان يقوم على العمل الرخيص والحالات القريبة من العبودية في القرى ، عملوا على عرقلة تقدم القوى الإنتاجية للزراعة ، ووضعوا العقبات في سبيل استخدام أساليب أكثر رفياً وتقدماً . وبالرغم من أن روسيا كانت تعمل قبل الحرب المحل الأول من حيث إنتاج الحبوب ، إلا أن الزراعة الروسية ظلت بدائية للغاية ، تنعثر خلف كافة الدول الأوروبية الأخرى سواء من ناحية الأساليب أو من ناحية الجزاء الذي تدره على أربابها . إن اطراد الزيادة في صادرات المنتجات الزراعية كان يحدث على حساب إبقاء الفلاحين في حالة من الجوع الجزئي ، أولئك الذين كانوا يحبون في أشد الأحوال بؤساً وتعاسة » ^(٢) .

ويقول لانسليت لوتن أنه في الوقت الذي كانت فيه روسيا دون الأمم الأخرى من حيث إنتاجية الأرض تعين عليها إطعام شعب يزيد على عدد سكان الولايات المتحدة أو أي شعب زراعي كبير آخر بخلاف الصين ^(٣) .

(١) H. Johnson : The Socialist Sixth of The World, P. 92.

(٢) مصدر سابق ص ٢٩ — ٣٠ .

(٣) مصدر سابق ص ١٦ .

(ب) الصناعة والعمل

يعتبر بطرس الأكبر أول من دفع الصناعة الروسية خطوة كبيرة إلى الأمام ، وعمل على إنشائها وتشجيعها حتى يستطيع أن يعمل على حاجته من الأسلحة والذخائر لمواصلة حروبه ، كما أن نشاط الصناعة كان جزءاً من أهدافه العامة التي تنحصر في إدخال مبادئ حضارة غرب أوروبا إلى بلاده . ولهذا أقام عدداً من المصانع التابعة للدولة واستقدم لها الخبراء والفنيين والمهندسين من الغرب ، واستطاع أن يحل مشكلة العمل عن طريق استخدام رقيق الدولة ولكن يؤخذ على الصناعة في ذلك العهد عدم خبرة العمال الروس وميراثهم ، وعدم توافر العدد الكافي من الموظفين الوطنيين الذين يتولون الإشراف على المصانع ، وارتفاع تكاليف الإنتاج ، واعتمادها على الحكومة من حيث رأس مالها واستهلاك إنتاجها . وقد أنشأ فريق من أرباب الأموال التجارية مصانع خاصة بهم وبرؤوس أموال من عديم أو عن طريق الحصول على إعانات من الدولة ، وخوات لهم الأخيرة حق استئجار أو شراء رقيق الأرض من أربابهم . وكان بعض المصانع قائماً بأرباب وعادى ذلك النبلاء من أصحاب الأراضي ، وفي هذه الحالة كان صاحب المصنع يكتب بطلبه رقيقه للعمل في الصناعة . ويلاحظ أحياناً أن الصناعة في عهد أرباب كانت حماية فصلية ، بمعنى أن الفلاحين يعملون في الزراعة خلال فصولها الخاصة بهاء ، فإذا ما حل الشتاء اشتغلوا بالإنتاج الصناعي ^(١) . ومن المظاهر المألوفة في ذلك العهد انتشار نظام رقيق القداء ^(٢) الذين يعملون في المصانع ، وهي عملية كانت مجزية بالنسبة إلى مالكيهم وأربابهم :

بدأت الثورة الصناعية الحديثة في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وأخذت فرنسا بأسبابها في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ،

(١) Hubbard : Soviet Labour and Industry, p. 19.

(٢) انظر ص ٢٢ حاشية رقم ٢ حيث شرحنا معنى هذا الاصطلاح .

ولم ينتصف ذلك القرن حتى انتقلت تلك الثورة إلى ألمانيا وبخاصة في القسم الغربي منها. ^(١) أما روسيا القيصرية فقد تأخر قيام الانقلاب الصناعي بها بسبب فقر الشعب الرسمى ، وغلبة حرفة الزراعة ، والاعتماد على الحرف اليدوية الصغيرة التي تعتمد جماعير الفلاحين بمحاجياتهم البسيطة ، وانعدام نظام الرق . أما الطلب على السلع الصناعية من جانب الطبقات الغنية فكانت الصناعات الغربية تسده ولو بأثمان مرتفعة . ولكن كان من المستحيل أن تظل روسيا بمنزل عن التطورات الاقتصادية التي تجري خارج حدودها ، ولهذا شاهد الربع الأخير من القرن الماضي وضع أسس الثورة الصناعية الحديثة ببلاد القيصرية . ولا شك أن هذه النهضة كانت وليدة تجمع كثير من الشروط اللازمة لتحقيقها ، ونتيجة توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية . ففي سنة ١٨٦١ صدر قانون تحرير الرقيق وأصبح في إمكان الفلاحين الانتقال من الريف (وإن كان هذا الحق مقيداً ببعض انقياد) حيث يعملون في المدن ، وبهذا تحقق شرط هام لقيام الصناعة وهو حرية العمل وحرية انتقاله . ويلاحظ أن مثل هذا الشيء قد حدث في فرنسا إذ كان إلغاء القيود القطاعية وتقابات الطوائف الصناعية corporations إبان الثورة الفرنسية عاملاً من عوامل نشاط الصناعة فيما بعد .

وكذلك توافر قدر كبير من رأس المال الذي حصل عليه النبلاء والملوك السكار من التعويض ^(٢) ، فأنجسوا شطر الصناعة يستثمرون فيها أموالهم . وكان تقدم المواصلات الحديدية عاملاً له أثر في تنمية الصناعة ، إذ جعل من الميسور نقل المواد الخام إلى أماكن الصناعة بنفقة أقل ، وكازاد من اتساع السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية . وينبغي ألا ننفل أن نحسن شئون أهل الريف ولو نسبياً أدى إلى رفع مستوى القوة الشرائية عندم وبذلك اتسع المجال أمام الصناعة . ولعل من أكبر أسباب تلك النهضة الصناعية

(١) راجع كتاب « تاريخ أوروبا الاقتصادية » للاستاذ حسين كافي - مدير بك بشأن الانقلاب الصناعي في أوروبا .

(٢) راجع قانون تحرير الرقيق ص ٣٢ .

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد ، ويرجع الفضل في ذلك الى الكونت مرجيوس وت Sergius Witte الذي عين وزيراً للعالية والتجارة في عام ١٨٩٣ فأدرك أن حاجة بلاده الى الصناعات المختلفة لا يتسنى اشباعها من موارد البلاد المالية بسبب فقر الشعب من جهة كما كانت الحكومة تنقصها المال اللازم لانشاء هذه الصناعات ، ولذلك عول على فتح أبواب البلاد أمام رأس المال الأجنبي . وقد أثرت هذه الحركة الى حد كبير وقامت صناعات وافرة وبخاصة في منطقتي موسكو و فلاديفير ، وإقليم الدونتر حيث يكثر وجود مادي الفحم والحديد ، والمواني الكبرى ، والقسم الروسي من بولنده حيث تعاون لحم سيليزيا مع رأس مال اليهود والألمان على إنهاض الصناعة .

ولستطيع أن نقدر من البيان التالي مدى التقدم الصناعي خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر (١) :

الفترة	المال	قيمة الانتاج الكلي بالروبل
١٨٨٣—١٨٩٣	زاد العدد ٢٦٤,٨٥٦	٤٠٠ مليون
١٨٩٣—١٨٩٩	بمقدار ٥١٥,٣٥٨	١,١٠٤,٠٠٠,٠٠٠

وقدّر أنه في الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية الروسية كان عدد العمال بالمصانع والورش على اختلاف أنواعها يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين (٢) . وإذا ما بدأ القرن العشرين اطرد التقدم في الصناعة من حيث الكم والكيف . وقد تأثرت الصناعة بأزمة في بداية القرن الحالى متأثرة بعثلتها في البلدان الأخرى (٣) ، ولكن الملاحظ أن الأزمة بالروسيا ظلت قائمة برغم انتهائها في غيرها من البلدان . وترجع هذه الظاهرة إلى أسباب عدة ، منها أن نمو الصناعة الروسية لم يكن طبيعياً في جوهره وكميته ، بل

Ogg & Sharp : opt. cit. p. 317.

(١)

(٢) نفس المصدر ص ٣١٨ .

(٣) الإشارة هنا الى أزمة (١٩٠٠ — ١٩٠٣) .

خدت بمواصل مفتحة إلى حده، كمساعدة الدولة بشراء قدر كبير من المنتجات الصناعية، أو بفرض حماية جمركية. وكذلك لم تكن الصناعة الروسية إذ ذاك تنتج بقصد المنافسة في الأسواق العالمية. وأكثر من هذا فقد أصيبت المقدرة الثرائية لدى سواد الناس بنقص شديد بسبب عجز المحصول الزراعي، وتضاؤل مقادير الصادرات من القلال، وهزيمة البلاد في حربها مع اليابان (١٩٠٤ — ١٩٠٥)، ثم ما تعرض له المجتمع من ثورات واضطرابات في عامي ١٩٠٥، ١٩٠٦. ولكن نلاحظ أنه منذ عام ١٩٠٨ أخذت الصناعة تستعيد نشاطها ويشتد خاضعها نظراً لأكثرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والأثر الطيب الذي أحدثته قوانين الإصلاح الزراعي التي تقرن باسم ستولبين. ولعل الأرقام التالية تلقى ضوءاً على مدى التقدم الصناعي خلال ربع القرن السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى :

الإنتاج الصناعي في روسيا (١)

(١٨٩٠ — ١٩١٣)

فروع الصناعة	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩٠٨	١٩١٣ (٢)
الحديد الزهر	٥٤,٩	١٧٦,٨	١٧٥,٣	٢٨٣
حديد وصاب	٥١,٩	١٣٢,٥	١٦٢,٩	٢٤٦,٦
زيت بتروول	٢٢٦	٦٣١,١	٥٦٣,٣	٥٦١,٣
خم	٣٧٦,٢	٩٨٦	١٥٩٠,٧	٢٢١٣,٨
سكر	—	٤٩	٩٢,٦	١٠٨,٤
إنتاج القوة الكهربائية (ملايين الوصلات)	—	—	٢٠٠	١٢٨٣
العمال في الصناعة الكبيرة	٧٢٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٧٦٥,٠٠٠	٢,٥١٨,٠٠٠

Yugoff : opt. cit. p. 23.

(١)

(٢) وفيما يلي تقدير بايكوف بملايين الاطنان : بقول (٩٠٢) : ٢٩١ (٢٩١) ، حديد خام (٩٠٢) وصاب (٩٠٢) . أما السكر فلا تاج ٢٩٠٠٠ رطل طن .

(٣)

ويلاحظ أيضا أن قيمة إنتاج الآلات زادت بنسبة ١٧٣ ٪ فيما بين عامي ١٩٠٠، ١٩٠٧ مما يدل على نشاط الصناعة الثقيلة ، وصناعة أدوات الإنتاج . ومن أم ساعات البلاد صناعة المنسوجات وكانت تستخدم نحو خمس ممال المصانع كلهم ، وقد ارتفع عدد المنازل من ٣٥٠٠ و ٣٧٥٠٠ سنة ١٨٩٠ إلى ٨ ملايين منزل سنة ١٩١٢ ^(١) ، وهذه زيادة بالغة القدر خلال تلك الفترة الوجيزة ، وتم كذلك عن ازدياد إنتاج سلع الاستهلاك الضرورية .

ومما ينبغي ذكره أن جزءاً كبيراً من الإنتاج الصناعي كان مصدره الحرف اليدوية التي يمارسها الفلاحون ، والورش الصغيرة المنتشرة في مختلف أنحاء الريف . وقدرت السلطات الرسمية أنه في سنة ١٩٠٦ كان ثمانية ملايين من السكان يوزعون وقسم بين الزراعة والحرف الصناعية اليدوية ، وأن عدد من يشتغلون كل الوقت في الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة بلغ أربعة ملايين من الأنفس . ويقول «وب» إن عددهم ٥ ½ مليون .

وكان نحو الإنتاج الصناعي مصحوباً بزيادة في تجميع رأس المال فقبا بين سنة ١٩٠٠، ١٩١٢ تصاعدت السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى بحيث بلغت قيمتها ٩٣٨٠ مليون روبل في سنة ١٩١٢ . وزاد مقدار رأس المال الأجنبي المستثمر بالروسيا من مليونين ونصف مليون روبل في سنة ١٨٩٣ إلى ١٣٠ مليوناً في سنة ١٨٩٨ . وزادت قيمة المجموع السكاني للمشروعات التجارية والصناعية من ٢٠٥٥ مليون روبل سنة ١٩٠٠ إلى ٣٤٥٨ مليوناً سنة ١٩١٠ ^(٢) .

وتميزت الصناعة الروسية قبيل الحرب العظمى بالمظاهر التالية :

أولاً — ازدياد الميل إلى التركيز : فكثر المشروعات الكبيرة وانحوت نحو التكتل لتكوين النقابات التي تحتكر الجانب الأكبر من إنتاج سلع معينة . ففي سنة ١٩١٣ كان ٣٨,٩ ٪ من العمال الصناعيين يشتغلون في مشروعات يستخدم الواحد منها أكثر من ألف عامل . وفي نفس السنة نجد

L. Lawton : opt. cit., vol. 1, p. 55.

(١)

(٢) نفس المصدر ، ج ١ ص ٥٦ .

من مشروعات كبيرة في صناعة البترول تخرج ٦٥ ٪ من الإنتاج الكلى .
وفي صناعة استخراج الفحم أخرجت المشروعات الكبيرة ٨٤,٥ ٪ من
إنتاج البلاد الكلى في عام (١٩١٢ - ١٩١٣) ^(١) .

ألمانيا — خضوع الصناعة للمصارف : أو بعبارة أخرى للرأسمالية
المالية وأربابها ، وهي الظاهرة التي تتميز بها النظام الرأسمالي منذ دخوله في
مرحلة الاحتكار الكبير ، كما يستدل من الإحصاء التالي :

بيان بسيطرة المصارف (سنة ١٩١٣) ^(٢)

كانت المصارف تسيطر على ...	في ...
٨٧,٩ ٪	الصناعات المعدنية
١٠٠ ٪	مصانع القاطرات
٩٦ ٪	صناعة بناء السفن
٧٧ ٪	صناعة عمل الآلات
٧٥ ٪	صناعة استخراج الفحم
٨٥ ٪	صناعة البترول

ثالثاً — سيطرة رأس المال الأجنبي : فقد قدر رأس المال الأجنبي ^(٣)
المستثمر في الصناعة الروسية بمبلغ ١٧٥٠ مليون روبل ^(٤)

Yagoff: opt. cit. p. 23

(١)

(٢) نفس المصدر ص ٢٤ .

(٣) شرحه .

(٤) كان رأس المال الأجنبي يتمتع بسيطرة قوية على الحياة الاقتصادية في روسيا
التيهوية ، وفي هذا يقول ليتين ، إن أغاد في كتابه « المصارف الكبرى والدور العالي »
يقسم المصارف الروسية الكبرى إلى (١) المصارف « القابضة » (٢) المصارف المستقلة .
ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضة (أ) ألمانية (ب) إنجليزية (ج) فرنسية ، وهو
يقصد بالبيوت التي تحتلها من أسهمها وتسيطر عليها المصارف الكبرى في الدول الثلاث .

أوضحنا مدى التقدم الصناعي الذي حققته روسيا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكننا نلاحظ بوضوح ذلك عدة أمور ، منها أن روسيا ظلت دون مستوى البلدان الصناعية الكبرى مثل إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا^(١) . ولا شك أن هذا القصور راجع إلى عوامل متباينة منها

— ويبدو أن أورد لينين يأت من أصول المصارف الروسية كما ذكرها أفاد ، خلق على ذلك بقوله « وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال السامل للمصارف الكبرى أي ثلاثة بلايين ملك مصارف هي في الواقع شركات تابعة لمصارف أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشريكة » (راجع كتاب الاستثمار أعلى مراحل الرأسمالية ، الطبعة الثانية ص ٥٣ — ٥٥) .

وقد أورد بوجوف (مصدر سابق ص ٢٥) الأرقام التالية عن رؤوس الأموال الأجنبية ، نذكرها لتمثيل والموازنة :

المصدر رأس المال	المقدار بـ بلايين الروبيات	المصدر رأس المال	المقدار بـ بلايين الروبيات
فرنسا	٧٣١٫٧	بلجيكا	٣٢١٫٦
بريطانيا	٥٠٢٫٥	الولايات المتحدة	١١٧٫٨
ألمانيا	٤٤١٫٦	هولندا	٣٦٫٥
سويسرا	٣٣٫٥	السويد	٢٣٫٨
الدنمارك	١٤٫٧	النمسا والمجر	٧٫٩
إيطاليا	٢٫٥	النرويج	٢٫٣
قلندة	٢		

ويلاحظ أن المجموع الكلي يقل قليلا عن تقدير لينين .

(١) من الأمثلة على ذلك أن إنتاج السلع الصناعية بوجه عام للفرد يعادل بـ ١٢ منة في الولايات المتحدة ، وكان إنتاج الفحم والحديد (بالنسبة للفرد) يعادل عشر مثيله في إنجلترا .

في عام ١٩١٤ بلغ إنتاج ألمانيا من الفحم ٢٢٤ مليون طن ، وبريطانيا العظمى ٣٦٨ مليون طن ، الولايات المتحدة ٤٥٥ مليون طن . وفي سنة ١٩١٥ كان إنتاج الحديد في إنجلترا ١٠٠٠٠٠٠٠ رطل ، وفي ألمانيا ٥٠٠٠٠٠٠ رطل ، وفي الولايات المتحدة ٢٣٧٥٠٠٠٠ رطل . (حينئذ كان تسليم : تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر ص ٢٢٤ ، خاشية رقم ٢٤١) . وهذا مقابل ٢٩١ مليون طن من الفحم ٩٢٤ مليون الحديد الخام بالروسيا سنة ١٩١٣ (بليكنوف ص ٣٠٧) .

عدم توافر الخبرة الفنية ، والاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي ، وإخفاق النهضة الصناعية وراء سياج من الرسوم الجمركية العالية . وإضافة إلى ذلك عدم اتساع السوق المحلية أمام منتجات الصناعة الروسية بسبب ضعف المقصدرة الشرائية لدى معظم الشعب ، وانتشار الفقر والجمل والعمالة بمستوى المعيشة . مما ينفي ملاحظته أن ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي جعل الصناعة الروسية عاجزة عن المنافسة في الأسواق العالمية .

وهذا الارتفاع نتيجة لاستخدام الفنيين والخبراء الأجانب الذين يتقاضون رواتب عالية جداً ، كما كانت الصناعة مضطرة إلى دفع فائدة رؤوس الأموال الأجنبية . ولا ريب أن هذه المقبات قللت من أهمية مزايا كان يتمتع بها رجال الصناعة من حيث رخص العمل ووفرة .

(ح) العمل والمركز العمالي

تمرضت روسيا للمشكلات المالية ، شأنها في ذلك شأن كل بلد أخذ بأسباب الصناعة الحديثة . وكانت الطبقة العاملة تشكو من مساوئ متنوعة منها : انخفاض أجورها ، وانخفاض مستوى معيشتها ، وطول يوم العمل ، وعدم توافر الشروط الصحية بالمصانع والورش ، وحرمانها حق الاعتصاب وتكوين النقابات .

ولما نشطت الحركة الصناعية أخذ الوعي يشتد في نفوس العمال الروس خلال السنوات الختامية من القرن التاسع عشر ، وحدثت اضطرابات عدة

(١) . هذه المظاهرات مأثورة في معظم البلدان عند ابتداء الثورة الصناعية فيها ، وقد تمرضت لها إنجلترا ومرت في تجارب كثيرة ، ونجم عن الصراع بين رأس المال والعمل صدور قوانين لصالح وغيره من التشريعات لصالح الطبقة العاملة التي عاثم ثلوثها تدريجياً . ولما تمت الصناعة بألمانيا بعد توحيدها جددت الحكومة الامبراطورية في سن القوانين التي تخفف عن العمال وتكفل لهم تدوراً من الحماية والاطمئنان ، فقرر مبدأ التأمين الاجباري ضد المرض سنة ١٨٨٣ ، وحد الحوادث سنة ١٨٨٤ ، وحد الشيفوخة سنة ١٨٨٩ . (فيسر : تاريخ أوروبا الحديث ص ٣٨٧ — ٣٨٨) .

في عامي ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ بمدينة بتروغراد . وفي العقد التاسع من القرن الماضي صدرت (١٨٨٥ — ١٨٨٧) قوانين للمصانع تنص على تحريم العمل القهري في حالة النساء والأحداث ، وتتضمن بعض قواعد بشأن استخدام العمال . ومنع استبعاد رأس المال بهم . ويرجع الفضل في إصدار هذه التشريعات المستنيرة إلى ما نشبت به نفس وزير المالية بونج (N.K. Bunge) من آراء إصلاحية حرة . فلما أقيـل الرجل من منصبه على يد القيصر استـكـثـر الثالث رفعت الرجعية رأسها ، ولجأت إلى أساليب العنف والقهر ، وأمعنت في التنكيل بزعماء الحركة العمالية وبالآحرار من دعاة الإصلاح ، وعجزت عن إدراك حقائق أثبتتها التاريخ وهي أن الإصلاح صام الأمان ، وأن الضغط لا يفيد في بقاء ظلم أو استبداد . وقد بدا خطر الوسائل الرجعية في انتشار موجة الإضرابات ، الأمر الذي اضـطـرت معه الحكومة إلى إصدار قانون سنة ١٨٩٧ جعل الحد الأقصى ليوم العمل ١١ ساعة ، كما نص على ضرورة العناية بالحالة الصحية في المصانع . ومع هذا غلت مشكلات العمل بدون أن تحل حلا حاسما . وإن الوثيقة التالية ^(١) لتلقى الضوء على أحوال العمال في بداية القرن الحالي

« لقد تحولنا إلى طائفة من السائلين ، وخضعنا للاستبداد . ورزحنا تحت عبء الجهد الشاق بأكثر مما تحمل قوانا . إننا موضع الحزن والحسرة ، ولا نعد في زمرة الأدميين ، ونعامل كالعبيد الذين يجب أن يحتملوا مصيرهم التمس دون أن ينبشوا بشفة . . . أننا نختنق تحت نير الاستبداد وعدم الشـمـور بالمسؤولية ، وقد تقطعت أنفاسنا ، ولم تعد لنا قوة أو طاقة . . . مولاي ، لقد وصل الصبر أقصاه ، وبلغنا اللحظة التي يصبح فيها الموت

(١) الالتئس الرفوع من العمال الروس إلى « القيصر نيقولا الثاني » في ٩ يناير

سنة ١٩٠٥ .

أفضل من استمرار الآلام التي لا تطاق . لقد هجرنا أعمالنا وأعلننا لأرباب الأعمال أننا لن نستأنف العمل إلا إذا وافقوا على مطالبنا . لسنا نطالب سوى القليل ، ولا نرغب إلا في الحصول على ما لا تستقيم الحياة بدونهُ . . .

كان أول مطلب لنا أن يناقشنا أرباب الأعمال فيما نحن بحاجة إليه ، ولكنهم أبوا ذلك لأن القانون لا يبيح حق التقدم بطلب كهذا . وأعلنوا كذلك أننا نقوم بأعمال غير مشروعة إذ نطالب بانقاص ساعات العمل إلى ثمان في اليوم ، وبالتفاق معنا على الأمان^(١) التي ينبغي دفعها لنا أثناء عملنا ، وبالنظر بعين الاعتبار إلى ما بيننا وبين صغار رجال الإدارة بالمصانع من سوء تفاهم وخلاف ، وبالزيادة في أجور العمل للنساء والعمال بوجه عام بحيث يكون الحد الأدنى للأجر اليومي روبلا واحداً ، وبالنساء العمل الإضافي (أي بعد الوقت المقر) ، وبترجيح العناية الصحية إلينا بغير تحقير أو إهانة ، وبتنظيم محال العمل بحيث نستطيع العمل هناك دون أن نتعرض للموت بسبب التيارات الهوائية والمطر والجليد . هذه المطالب بدت منافية للقانون وذلك في نظر أرباب المصانع ومديريها . كان كل مطلب من مطالبنا جريمة في نظرهم ، وكانوا يعدون رغبتنا في تحسين أحوالنا وثاقحة ، وإساءة لهم .

مولاي !

ها هنا ألوف كثيرة منا ، ولكنهم آدميون من حيث الشكل فقط . والحقيقة أنه لا يعترف لنا ، كما هو حال بقية الشعب الروسي ، بأي حق إنساني ، حتى ولا حق الكلام والتفكير والاجتماع والمناقشة في حاجياتنا واتخاذ الوسائل التي تكفل تحسين حالتنا . لقد استعبدنا ، وحدث استعبادنا تحت أعين موطنى جلالتم وعماعدتهم وتعاونهم . وإن كل واحد منا يجرأ على رفع الصوت فقط عن الطبقة العامة والمصالح الشعبية ، يزوج به إلى السجن أو يبعث به إلى النفي . . .

مولاي !

ليس لنا . نحن العمال . صوت في طريقة إنفاق المبالغ الضخمة التي تؤخذ

(١) يقصد بذلك الأجور .

منا على صورة الضرائب. ولسنا نعرف أين وفي أي شيء ينفق المال الذي يجمع من الشعب ، والشعب محروم من إمكانية الإعراب عن رغباته ، وهو يطالب الآن بأن يسمح له بالاشتراك في فرض الضرائب وفي إنفاقها. والعمال محرومون من تنظيم أنفسهم في اتحادات للدفاع عن مصالحهم .

مولاي ! لا تضن بيد المعونة إلى شعبك ، وانتقله من هوة الاستبداد القانوني والفقر والجهل ، واجعل مصيره في يده .

هذا الإنجاس الذي يصور حياة العمال الروس ومطالبهم التي أقرت مثلها وأكثر منها دول أوروبا الغربية الرشيدة ، رفع إلى القيصر في سنة ١٩٠٥ وهي السنة التي شهدت هزيمة روسيا القيصرية أمام اليابان ، تلك الهزيمة الشنيعة التي أعقبتها ثورة داخلية اشتركت في قيادتها العناصر الحرة التي طالبت بتطبيق النظم البرلمانية الغربية . وقد ترتب على الثورة أن منح القيصر البلاد حقوقاً دستورية لأول مرة في تاريخها . أما فيما يتعلق بالعمال فقد صدرت قوانين تحجز الإضراب إذا كان الغرض منه تحقيق غايات اقتصادية كرفع الأجور ، وتقليل ساعات العمل ، وتحسين مستوى العمال وغير ذلك . أما الإضراب لأغراض سياسية فقد ظل عملاً غير مشروع .

وبالرغم من هذه التشريعات والحقوق التي حصل عليها العمال ، فقد كان التحسين المادي والمعنوي بالنسبة إلى العامل الروسي طفيفاً ، وظل حتى الحرب العظمى يعيش في « أحوال صعبة للغاية » اذ ساعات العمل طويلة ، والأجور زهيدة أو منخفضة ، ومعنى هذا مستوى معيشة شديد الانخفاض ، فقد ذكر أن متوسط الأجر السنوي في سنة ١٩١٢ كان ٢٥٥ روبلا ^(١) كما كان

(١) يقول ماراد في كتابه Soviet Labour and Industry (ص ٢٦) إن متوسط أجر العامل الصناعي في الشهر لم يزيد عن ٣٥ روبلا (— ١٠ شلن ، ٢ جنيه) أي ٣٠٠ روبل في السنة وهذا تقدير يزيد قليلاً عن الذي أوردناه . وكانت المصانع أكثر ما تفضل العمال غير المأذنين على الآلات لأنهم أرخص ثمنًا وأقل كلفة . وقد تبدو الأجور المنخفضة بالقياس إلى بلدان أخرى ، ولكن يصح أن نلاحظ من جهة أن نفقات الميشة إذ ذاك كانت منخفضة أيضاً في بلاد روسيا .

يوم عمل يتراوح طوله بين عشر ساعات وإثني عشر ساعة أمراً عادياً . وكانت الأحوال بالمصانع مخجلة ، أذ يقضى الرجال والنساء على حد سواء ساعات يوم العمل للطويلة في مبانٍ رديئة التصميم والإضاءة والتهوية ، وشديدة الازدحام بمن فيها على الدوام . أما العناية بالصحة فكانت أن تكون في حكم المعدم . أما بيوت السكنى فأسوأ حالا من المصانع ، فقد دل التحقيق الذي أجري في عام ١٨٩٨ ورفع إلى مجلس مدينة موسكو ، على أنه يتضح من نتيجة فحص حالة ١٦,٤٧٨ مسكناً أن ١٧٪ من السكان يعيشون في أحوال غير لائقة بالآدميين » (١) .

ومن الطبيعي أن هذه الأحوال المادية والصحية السيئة كان لها أثر في ضعف إنتاجية العامل الروسي . ومما يؤخذ على العمال في ذلك العصر عدم توافر الخبرة والدراية من الناحية الفنية ولهذا كثرت الاسئعانة بالفننيين من الأجانب . وتستطيع أن تلمس الفارق إذا رجعت إلى ألمانيا الإمبراطورية ورأيت مدى العناية التي وجهتها إلى التعليم الفني في كافة مراحلها ، الأمر الذي كان عاملاً هاماً في تقدم الصناعة الألمانية بخطى سريعة .

(٥) المواصلات

من الصعب تقدير أهمية وسائل النقل والاتصال في بلد شاسع كالروسيا . وقد حينها الطبيعة مجموعة من الجسارى المائية نصب في البحار النجالية وفي بحر البلطيق وبحر قزوين والبحر الأسود . والواقع ظلت الأنهار عنصراً أساسياً في ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض بحيث أنه برغم التقدم الحديث في المواصلات البرية الأليسة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، فندّر أن تلت الحولة السككية بالبلاد سنة ١٩١٤ كان بطريق الماء . وقد ساعد على زيادة أهمية الأنهار مامد إليه القياصرة منذ أيام بطرس الأكبر من ربطها بقنوات صناعية بلغ طولها ١٢٢٥ ميلاً سنة ١٩١٤ ، وبهذا ارتبطت

أحواض أنهار القولجا ونيشا ودوينا ، وكذلك اتصل نهر الدنيبر بأنهار دوينا ونيمن وشتيولا . ومعنى هذا أن صار في الإقليم كان السير نهراً من بحر قزوين أو البحر الأسود جنوباً حتى بحر بلطيق شمالاً .

ويرجع إنشاء الخطوط الحديدية إلى العقد الرابع من القرن الماضي حيث مد أول خط بالبلاط من بتروغراد إلى تسار كوي سيلو (١) Tsarkoye Selo . وفي خلال الفترة (١٨٤٨ — ١٨٥١) مد خطان آخران أحدهما من وارسو إلى الحدود النمساوية ليتصل بالخط المنجى إلى فيينا ، وثانيهما من بتروغراد إلى موسكو . ولما نشبت حرب القرم ودارت المعارك في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد لاقى السلطات مشقة كبيرة في نقل الجنود والمعدات الحربية والمؤن ، وهنا برزت أهمية المواصلات الحديدية وبدأت الحكومة في الإكثار منها بحيث أنه خلال الفترة (١٨٥٦ — ١٨٧٨) مدت خطوط حديدية بمعدل ٦٠٠ ميل سنوياً ، وكان هدف الحكومة الروسية الأول إنشاء الخطوط التي تصل إلى بعض النقاط الإستراتيجية الهامة . غير أن تقدم الصناعة منذ العقد التاسع استلزم عناية مماثلة بالمواصلات ، وكان تولى السكك الحديدية وشؤون وزارة المالية إيداناً بنشاط كبير في هذه الناحية ، بحيث أصبح طول الخطوط الحديدية ٤٠,٥٠٠ ميلاً في سنة ١٩٠٥ مقابل ١٦,١٥٥ ميلاً في سنة ١٨٨٥ . ومن أعظم المنشآت خط سيبيريا الحديدية الذي بدأ العمل فيه سنة ١٨٩١ وبذا أمكن الاتصال الآلى بين بتروغراد وموسكو من ناحية ونيشورسك على المحيط الهادى من الناحية الأخرى .

ولم تكن هناك سياسة مرسومة مقررة بصدد إنشاء الخطوط الحديدية ، فأحياناً كانت الدولة تتولى هذا العمل ، وأحياناً كانت تعهد به إلى الشركات الخاصة . ففي بداية القرن الحالى كانت الدولة تملك ما يعادل ٦٠ ٪ من مجموع

الخطوط الحديدية بالبلاد وارتفعت هذه النسبة الى ٦٧ ٪ في الفترة (١٩١٤ - ١٩١٧) ، أما الباقي ففي أيدي ثمان شركات يتراوح مائتك كل منها ما بين ١٥٠٠ ، ٢٥٠٠ من الأميال . فضلا من ذلك كانت هناك خطوط قصيرة تملكها شركات صغيرة .

ويلاحظ إن بناء الخطوط الحديدية لم يمر بخطوات متساوية كما يتضح من البيان التالي (١) :

تطور مركز إنشاء الخطوط الحديدية بالروسية
(بما في ذلك فنلندة)

السنة	روسيا الأوروبية	روسيا الآسيوية	المجموع الكلي
١٨٤٠	٢٦	—	٦٢
١٨٥٠	٦٠١	—	٦٠١
١٨٦٠	١٥٨٩	—	١٥٨٩
١٨٧٠	١١٢٤٣	—	١١٢٤٣
١٨٨٠	٢٣٨٥٧	١٢٥	٢٣٩٨٢
١٨٩٠	٣٠٩٥٧	١٤٣٣	٣٢٣٩٠
١٩٠٠	٤٨١٠٧	٢٨٦٩	٥٠٩٧٦
١٩١٠	٥٩٥٥٩	(٢) ١٧٣٩٠	(٢) ٧٦٩٤٩
١٩١٤	٦٢٣٠٠	(٢) ١٧٣٩٠	٧٩٥٩٠

بالعكس يلاحظ

ومن عيوب الخطوط الحديدية اختلاف عرض القضبان في روسيا عنه في بلاد غرب أوروبا الأمر الذي أعاق الاتصال المباشر بين الطرفين . ولم تكن هذه الخطوط صالحة لإعمال الهجوم الحربية ومن ذلك أن خط

١. Obruztov : Soviet Transport, p. 3.

(١)

(٢) الرقم يشمل حكا حديد الصين الشرقية .

مورمانسك تأخر إنشاؤه إلى عام ١٩١٦ ، وكذلك لم تكن بالروسيا خطوط تسير موازية للجببة ، ومن هنا كانت ميزة ألمانيا العسكرية إذ كانت سكة حديدية تسير بطول الحد الشرقى كله من محل إلى ثلاث وياثن (١) .

وبرغم التقدم الملحوظ في إنشاء الخطوط الحديدية ، كانت النسبة (بحساب الفرد الواحد) أقل منها بكثير في البلدان الأخرى ، كما يتضح من البيان الآتي : (٢)

روسيا الأوروبية	٣,٩
روسيا الآسيوية	٤,٨
ألمانيا	٩,٩
فرنسا	١٣
الولايات المتحدة	٤٢,٨

(د) التجارة الداخلية والخارجية

طلت التجارة الداخلية متأخرة نظراً لفقير سواد الشعب ، واعتماد أفرادها على ثمر من الباعة المتنقلين بين القرى وفي الأسواق الدورية يبيعون سلعهم البسيطة . وأهم من هذا أن القرويين كانوا ينتجون حاجتهم من السلع المصنوعة الضرورية عن طريق الحرف التي يمارسونها . وكان التبادل التجاري بين القرية والمدينة ضئيلاً إلى حد كبير بسبب انطواء الريف على ذاته واكتفائه بنفسه ، كما أن المدن كانت قليلة العدد والسكان وفي حال من التأخر والجلود . ولهذا اقتصر اعتمادها على الريف في مدده إياها بحاجتها من المواد الغذائية . ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر نلّس تحولاً على جانب من الأهمية في التجارة الداخلية من حيث الكم والكيف بمعنى ازدياد حجمها وقيمتها ، وتنوع فروعها . ويرجع هذا النشاط إلى أطراف التحسين في حالة أهل الريف

(١) المصدر السابق ص ٥ .

(٢) شرحه .

بعد تحررهم فارتفع مستوى معيشتهم ولو ببطء وزادت دخولهم نوعاً . ثم أخذت وسائل النقل الآتية تنتشر فسهلت نقل المنتجات الزراعية إلى المدن ، والمنتجات الصناعية إلى الريف بنفقة أقل مما كانت عليه . وبعد قيام الصناعة عاملاً له خطره ، فهو من جهة أدى إلى ازدياد حجم المنتجات الصناعية وهبوط كبير في أثمانها وتنوع مفرداتها وبذلك استطاعت الصناعة أن تقدم للفلاحين في مختلف أرجاء البلاد ، مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك ومن الآلات الزراعية التي اشتد الإقبال على استخدامها منذ نهاية القرن الماضي . ومن جهة أخرى زاد عدد السكان في المدن الصناعية بوجه خاص وصار الريف يجد سوقاً لمنتجاته يطرد أثمانها . وقد عمدت الحكومة الروسية إلى إلغاء الكثير من الرسوم والقيود الداخلية التي تنتمي إلى العهد الإقطاعي ، ولا ريب أن هذا العمل يدفع إلى نشاط التجارة الداخلية .

فاذا انتقلنا إلى التجارة الخارجية ألفينا أنها مرت في مراحل أربعة منذ القرن الثامن عشر ، واتبعت في خلال ذلك التطورات التي مارأت على نظام التعريفات الجمركية .

(١) تمتد المرحلة الأولى حتى سنة ١٨٢٤ وكانت الصادرات خلالها ضئيلة القدر ، كما كانت الواردات محدودة إلى حد كبير بسبب ضعف السوق المحلية وارتفاع الرسوم الجمركية ارتفاعاً بالغا . واقتصرت الواردات على بعض السلع السكالية للطبقة العليا من المجتمع .

(٢) أما المرحلة الثانية فتنتهى بانتهاء القرن التاسع عشر ، وفيها حدث خفض في الرسوم الجمركية بسبب ما لوحظ من نشاط حركة التهريب . وكذلك نلاحظ خلال هذه الفترة ازدياد إقبال كبار الملاك على استهلاك السلع الأجنبية ، كما زادت صادرات البلاد من القلال .

(٣) وفي الفترة الثالثة (١٨٥٠ — ١٨٧٧)^(١) حدث تحول هام

(١) تمتد الفترة (١٨٥٠ — ١٨٨٠) العصر الذهبي للتعيب حرية التجارة في أوروبا ، ففي إنجلترا ألغيت قوانين القلال سنة ١٨٤٦ ، وفي سنة ١٨٦٠ تمتد مباحلة كوبن — شناليين بين فرنسا وإنجلترا وفق مبدأ الدولة « الأكثر رعاية » ، والتي أصبحت آنحذماً لمعادلات مما أدى إلى هبوط الرسوم الجمركية وسيادة مبدأ الحرية .

صوب مبدأ حرية التجارة ، وصدرت قوانين مختلفة ترمي إلى إجراء خفض جوهرى في معدل الرسوم الجركية ، ولقد كانت التعريفات الجركية الصادرة في سنة ١٨٦٨ غاية في الاعتدال بالنسبة إلى روسيا . ولا شك أن هذه الإجراءات سرعان ما بدا أثرها الطيب بالنسبة إلى حياة البلاد الاقتصادية ، فتدفقت الواردات من الآلات الزراعية والصناعية وخطت الصناعة خطوات واسعة إلى الأمام ، كما عظمت حركة إنشاء الخطوط الحديدية على ما سبق لنا بيانه .

(٤) أما المرحلة الرابعة فتمتد من سنة ١٨٧٧ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وهنا نجد عودة إلى نظام الحماية الجركية ، وهذا الأمر يتمشى مع الانحياز العام في أوروبا . ففي فرنسا مثلاً صدر قانون سنة ١٨٨٩ الذى انتقلت بمقتضاه البلاد من الحرية إلى الحماية ، وحدث الانقلاب ذاته في سياسة ألمانيا التجارية بصور قانون ١٨٧٣ ناصاً على زيادة الضرائب الجركية على ٤٣ مجموعة من السلع الزراعية والصناعية .

أما في روسيا فقد تقرر في سنة ١٨٧٧ أن تدفع الرسوم الجركية بالذهب بدلاً من العملة الورقية ، وكان من نتيجة هذا من الوجهة العملية زيادة الرسوم بمقدار النصف مما كانت عليه . ثم صدرت عدة قرارات متلاحقة هدفها رفع الضرائب الجركية ، وانتهى الأمر بتوحيدها وتنبؤها جميعاً في قانون واحد صدر سنة ١٨٩١ أريد به إقرار مبدأ الحماية الجركية بالنسبة إلى إنتاج روسيا من المصنوعات والسلع شبه المصنوعة والمواد الأولية . وقد أعقب ذلك نشوب حرب جركية بين روسيا وألمانيا انتهت في سنة ١٨٩٤ بمقتضى معاهدة تجارية بين الدولتين على أساس قاعدة « الدولة الأكثر رعاية » . ورغم المعاهدات التجارية التى عقدتها روسيا مع البلاد الأخرى ، فقد ظلت السيادة لسياسة الحماية الجركية ، ويمكن إيضاح ذلك من البيان التالى ^(١) عن نسبة مجموع الرسوم الجركية الكلى إلى اقيمة

الكليّة للواردات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

النسبة المئوية	السنوات	النسبة المئوية	السنوات
١٨,٧	١٨٨٤ — ١٨٨١	٢٤,٣	١٨٥٦ — ١٨٥١
٢٨,٣	١٨٩٠ — ١٨٨٥	١٧,٦	١٨٥٨ — ١٨٥٧
٣٣	١٩٠٠ — ١٨٩١	١٢,٨	١٨٧٦ — ١٨٦٩
		١٦,١	١٨٨٠ — ١٨٧٧

ولاشك أن الحماية الجمركية هيأت ظروفًا مواتية لنهوض الصناعة ، غير أن النهضة كانت مفتعلة ، فضلاً عن أن تقييد الاستيراد حرم المستهلك الروسي من فائدة المنافسة من جانب الغلات الأجنبية .

وكانت روسيا تصدر الغلال والكتان والقنب والخشب وسكر البنجر ، وتستورد مقابل ذلك المواد الكيماوية والمهجم وغزل القطن والورق وغير ذلك من المواد الصناعية التي لا تنتجها الصناعة الروسية بمقدور وافية . وبلغت قيمة الواردات ٥٣٧,٧٦٨,٥٠٠ ريال ، والصادرات ٧٣٤,٩٢٢,٠٠٠ ريال في سنة ١٩١٢ . وفيما يلي التوزيع بالنسبة إلى محلاء روسيا : (١)

(١) قدر بأيكوف الصادرات بمبلغ ١٠٣٠ مليون روبل ، والواردات بمبلغ ١٣٧٤ مليون روبل سنة ١٩١٣ (ص ٢٩) . ومثل هذا التفاوت راجع إلى عدم دقة المصادر والاحصائيات الرسمية في العهد القيصري .

الواردات بملايين الدولارات	المصادر بملايين الدولارات	البلدان
٢٦٧	٢٣٤	ألمانيا
٧٢	١٦٩	المملكة المتحدة
١٠	٧٩	الأراضي الواطئة
٢٨	٥٠	فرنسا
١٧	٣٨	النمسا والمجر
٤	٣٠	بلجيكا
٨	٢٧	إيطاليا
٣	٢٠	الدانمرك
٨	١٥	تركيا
١	١١	رومانيا
٤٤	٩	الولايات المتحدة

ويمكن القول بوجه خاص إن التجارة الخارجية في روسيا القيصرية كانت تسير في طريق التوسع فقد ارتفعت قيمة الصادرات من ٦٥٩,٨ مليون روبل خلال الفترة (٨٩١ — ١٩٠٠) إلى ١٥٤٣,٤ مليون روبل في الفترة (١٩١١ — ١٩١٣) . وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من ٥٣٥,٤ مليون روبل إلى ١٢٣٥,٨ مليوناً في نفس المدة ^(١) ويتضح من الجدول السابق الذكر أن أكبر العلاقات التجارية كانت مع ألمانيا بحيث قدر أن الروسية كانت تحصل على ٤٤٪ من الواردات من الإمبراطورية الألمانية .

(١) حسب ذلك التقدير يكون الميزان التجاري في صالح روسيا بمقدار ٢٠٧٦ مليون روبل . وفي بيان آخر لبايكوف (ص ٢٩) كانت قيمة الصادرات ١٥٢٠,١ مليون روبل والواردات ١٣٧٤ مليوناً وذلك سنة ١٩١٣ أي أن الميزان التجاري لصالح روسيا بمقدار ١٤٦٦ مليون روبل . ولكن نود هنا أن ننبه إلى أمر آخر وهو أنه رغم ازدياد الصادرات على الواردات فيجب ألا ننسى أن روسيا كان عليها أن تدفع فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المقرضة وهي مبالغ كبيرة .

الفصل الثاني

(١)

الحرب العظمى وآثارها

(١٩١٤ - ١٩١٧)^(١)

في صيف عام ١٩١٤ اندلعت نيران أول حرب عالمية في القرن الحالى ، واشتبكت روسيا في صراع هائل ممت مع دول الوسط ، وتعرضت للضغط الهائل الذى أوقعته بها أداة الحرب الألمانية الضخمة التى كانت تتفوق على عدوتها روسيا تفوقاً ظاهراً من حيث قوة الاستعداد والتنظيم . وتأثرت الدولة الروسية إلى حد بالغ الخطر بالحصار الذى فرضه حلفاؤها الغربيون على ألمانيا وتوابعها ، إذ حال دون أعمال الروس بأصدقائهم في الغرب ، كما كان بحر البلطيق مغلقاً في وجوههم نظراً لوجود الأسطول الألماني . ومما زاد في تخرج الأحوال انضمام الدولة العثمانية إلى الألمان وسدها البوغازات التى تصل البحر الأسود بالبحر المتوسط سداً محكماً أخفق الحلفاء في اختراقه . وبذلك لم يتبق أمام روسيا سوى طريقين للاتصال بالعالم الخارجى بحراً ، أحدهما في أقصى الشمال حيث يقع ميناء أركانجل ، والآخر في الشرق الأقصى من ناحية المحيط الهادى . ولقد هزت الحرب العظمى دعائم الأنظمة الروسية من أساسها ، وكانت عاملاً حاسماً في تطور الأحوال ، ذلك التطور الذى انجلى عن سقوط العهد القيصرى وقيام النظام السوفيتى الحالى . وسنحاول في هذا الفصل تتبع أثر آثار الحرب بالنسبة إلى نواحي الإقتصاد الروسى .

(١) في فبراير من عام ١٩١٧ نشبت الثورة البورجوازية وانهار النظام القيصرى وحلت محله حكومة مؤقتة . وبهذا الحادث نتج أن الحرب قد انتهت من الناحية العملية بالنسبة إلى روسيا بصفتها إحدى أركان جبهة الحلفاء الكبرى .

(١) الصناعة

ترتب على نشوب الحرب أن اعتري الإنتاج الصناعي نقص خلال العام الأول ، نظراً لانكماش السوق ، وانسحاب عدد كبير من العمال للاشتراك في ميادين القتال . ولكن سرعان ما تطلبت الظروف الحربية ضرورة إعادة تنظيم الصناعة بحيث تستطيع إمداد القوات بحاجتها من الذخائر والأسلحة . فتدخلت الدولة بصورة فعالة لمعالجة المرفق ، وقدمت الإعانات الكبيرة إلى الصناعات عن طريق القروض الداخلية والخارجية . وحولت المصانع في الصناعة المدنية لإنتاج الأسلحة والذخائر ، وخصصت معامل المواد الكيماوية لإنتاج المفرقعات والغازات السامة ، وحسرت مصانع المنسوجات معظم ما تخرجه لخدمة إمداد الجنود . ولجأت الحكومة كذلك إلى إعادة الكثيرين من عمال الصناعة إلى أعمالهم الأصلية ليتوافروا على أداء ما هو ضروري لمواصلة الجهود الحربية . ورغم هذه الجهود جميعها كانت صناعات الحرب تعاني نقصاً كبيراً في العمال الحاذقين ذوي الكفايات الخاصة .

ونجم من الحرب نشاط في صناعات ما كان يقدر لها البقاء لولا الظروف التي جعلتها بمأمن من المنافسة الأجنبية ، وبذلك اكتسبت احتكراً فعلياً لسوق الحماية . ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن فروعاً عدة من الصناعة قد تأثرت تأثيراً سيئاً ، فن ذلك هبوط قدره حوالي ٥٠ ٪ في عمل القاطرات ، ٤٠ ٪ في إنتاج عربات السكك الحديدية ، ولعل أكبر النقص كان في صنع الآلات والمعدات الزراعية إذ يتراوح بين ٩٢ ، ٩٥ ٪ مما كان عليه الإنتاج عشية نشوب الحرب . ومن الظواهر البارزة تنافس إنتاج سلع الاستهلاك التي لا يستغنى عنها سواد الشعب ، غير أن هذه الظاهرة لا تقتصر أمرها على روسيا ، وإنما تشترك فيها كافة البلدان المحاربة . (١) ولوحدة . (١)

(١) البيان التالي يوضح حالة الصناعة في عام ١٩٠٧ بالنسبة إلى سنة ١٩١٣ (المرمق القياسي في سنة ١٩١٣ = ١٠٠) :

ومن المسائل التي تلفت النظر أن حركة التركز في تكوين النقابات الإنتاجية والاتحادات الصناعية الاحتكارية استفادت من ظروف الحرب تخطت خطوات واسعة ، ذلك أن التكتل يقضى على عامل المنافسة بين المشروعات المختلفة في الصناعة الواحدة ، أو في الفرع الواحد منها . وبسبب ازدياد الامتزاج بين الصناعة ورأس مال المصارف ، ونظراً لتدفق رؤوس أموال أجنبية على روسيا خلال سنوات الحرب ، عظم خضوع الصناعة الروسية للرأسمالية المالية بوجه عام ، كما زادت سيطرة رأس المال الأجنبي عليها بوجه خاص . وقد أحدث اضطراب الصناعة آثراً سيئاً للغاية في صناعات الفحم والنفط والسكر ، و كان نقص الإنتاج من الوقود سبباً في هبوط الإنتاج الصناعي وارتباك النقل ، وساعد على ذلك استحالة استيراد الفحم من العالم الخارجي . وقد ترتب على هذا كله أن مصانع عدة في المدن الرئيسية ألقت آلائها عاطلة عن العمل ، فأغلقت أبوابها ولا شك أن هذا الأمر كان له رد فعل سيء بالنسبة إلى الجهود الحربية ، فعانت الجيوش نقصاً ذريعاً في المعدات والمؤن مما عجل بهزيمتها .

ونرجع أزمة الوقود إلى أسباب عامة وأخرى خاصة . أما الأولى فتتضمن في أنه عند ابتداء القتال حرمت روسيا من مقادير الفحم التي كانت تستوردها عن طريق موانئ بحر البلطيق ومن دومبروفو ، واضطرت إلى أن تجعل اعتمادها على ما تستطيع الحصول عليه من حوض الدونetz . غير أن أرباب مناجم الفحم غلبوا مصالحهم الذاتية الصغرى على مصلحة البلاد الكبرى ، وفضلوا أن يبيعوا إنتاجهم من الفحم لتلك المشروعات الخاصة التي تقبل الشراء بأثمان مرتفعة ، وبذلك عجزت السكك الحديدية وناقص

الصناعة كلها	الصناعة الصغيرة	الصناعة الكبيرة	المجموع
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩١٣
١٠٩٤	٨٨٣	١١٦١	١٩١٦
٢٥٧٧	٢٨٤	٢٤٨٨	١٩١٧

المصانع الكبرى التي كرسحت عملها للإنتاج الحربي من الحصول على الوقود اللازم لها .

وقد حاولت الحكومة التغلب على تلك الصعاب فعمدت إلى تقييد استهلاك الكثير من المنتجات وبخاصة مواد الوقود وخامات المعادن الضرورية ، وألفت لجائناً عدة لمواجهة الموقف ، ولكن كان العجز عن إدراك الغاية والإخفاق في تنفيذ القرارات الصالحة من نصيب تلك المحاولات المتكررة ، وما ذلك إلا لأن « الحكومة القيصريّة ذات الصلات الوثيقة بزعماء البووجوازية الصناعية ، لم تستطع أن تتخذ إجراءات قد تتعارض مع مصالح كبار رجال الصناعة . » (١)

ولقد ساء حال المواصلات الحديدية للأسباب التي ذكرناها . وفضلاً عن ذلك فقد تولت الشركات الخاصة إنشاء بعض الخطوط الحديدية بطريقة جديدة عن الرشد والصواب ، ومن ذلك مد خطوط لا لزوم لها في ذلك الوقت ، كالخط الممتد من قازان إلى إيكاتربرج . ومن دلائل القوضى في هذه الناحية أنه لما قرب إنمام خط منسك — كامن المنتج نحو ميدان القتال ، جاءت أوامر القيادة العليا بوقف أعمال الإنشاء وتوسيع عرض القضبان . وهكذا نجد أنه خلال الحرب غرقت المواصلات الحديدية في لجة القوضى والاضطراب ، بدلا من أن يكون نصيبها التنسيق والتنظيم . (٢)

(٢) الزراعة

كانت النتائج المترتبة على الحرب سيئة للغاية بالنسبة إلى الزراعة وذلك راجع إلى عوامل مختلفة :

(١) وقع عبء التجنيد على عاتق الزراعة بحيث بلغ عدد الذين ضموا إلى الجيش ما لا يقل عن أحد عشر مليوناً من الأتقس ، وحل محل هؤلاء ، في

Yugofi : Economic Trends in Soviet Russia, p. 33. (١)

W. Obratstov : Soviet Transport, p. 8. (٢)

للعمل النساء والأحداث وكذلك الشيوخ ، أي أصبح الانتاج الزراعى موكولا إلى طوائف طاقتها الإنتاجية صغيرة .

(٢) نظراً للانصراف إلى صنع مواد الحرب نقص إنتاج الآلات الزراعية ، كما تعذر استيرادها من الخارج .

(٣) قل استخدام الأسمدة في الوقت الذي أنهكت فيه التربة .

(٤) نظراً لشدة حاجة الجيوش إلى الخيول لجأ المدافع والمركبات ،

هبط عدد ما بالمزارع من هذه الحيوانات من ١٧,٩ مليوناً سنة ١٩١٤ إلى ١٢,٨ مليوناً في سنة ١٩١٧ ، وهذا أمر خطير بالنسبة إلى الزراعة غير الميكانيكية ، وهي النوع السائد في روسيا في ذلك العهد .

وقد نجم عن هذه الظروف جميعاً هبوط في غلة الفدان ، وتناقص في إنتاج الحبوب والصادرات منها .

إنتاج الحبوب (بملايين الأطنان) ^(١)

المتوسط في الفترة

١٩١٧	١٩١٦	١٩١٥	١٩١٤	(١٩١٣ — ١٩٠٩)
٥٥,٣	٥٧,٤	٦٨,٥	٦٧,٢	٧٠

النقص في صادرات الحبوب (بملايين الأطنان) ^(١)

١٠,٢	١٠,٦	١٠,٥	٥,٥	١٠,٥
------	------	------	-----	------

وكذلك حدث نقص في المساحة المتزرعة ولكنه ليس كبيراً .

(١) Hubbard : Economics of Soviet Agriculture p. 69.

ويورد : إيفانوف في كتابه The Development of the Soviet Economic System (ص ٢٣) الأرقام التالية :

تبادل : إنتاج الحبوب من ٣٨٥٠ مليون بود خلال الفترة (١٩٠٩ — ١٩١٣) إلى ٢٣٥٠ مليون سنة ١٩١٧ ، وهبطت المساحة المتزرعة من ٨٣٩١ مليون دسيتين إلى ٧٩٩٤ مليوناً .

والفناوت في تقديرات الكتاب راجع إلى عدم صحة النظام الإحصائي في روسيا القيصرية وبخاصة في فترة الحرب ، وكذلك إلى اضطراب الإحصائيات في عهد الثورة .

ويبدو أن أسوأ الأثر كان واقعاً على كبار الملاك بصفة خاصة لأنهم لم يستطيعوا الحصول على الآلات الزراعية التي تقوم مقام العمال الذين جندوا في القوات المحاربة ، وهذا بخلاف صغار الفلاحين الذين تمكنوا من تعويض النقص في قوة عمل الغير عن طريق بذل قدر أكبر من الجهود . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الفلاح الصغير ينتج في الغالب لاستهلاكه . أما المالك الكبير فكان يعتمد على ما يبيعه في الأسواق المحلية وما يصدره إلى خارج البلاد .

ولقد استفاد الزراع جميعاً من ارتفاع أسعار الغلات الزراعية ، ولكنهم كانوا يشكون من ارتفاع ثقات المعيشة ، ومن صعوبة الحصول على السلع الصناعية اللازمة لاستهلاكهم العادي . وقد تراكمت أرباحهم في السنوات الأولى من الحرب وكثر مقدار مدخراتهم ، ولكن سرعان ما تضاءلت هذه المدخرات بسبب ارتفاع الضرائب وارتفاع السلع الصناعية .

ولم يمض عام ١٩١٥ حتى بدأت أزمة الغذاء في البلاد برغم عدم تصدير المتادير المعتادة من الغلال إلى البلاد الأجنبية . وقد تضافرت ظروف عدة . أوصلت البلاد إلى تلك الحالة السيئة ، منها تناقص المساحة المزروعة وغلة الأرض . وكانت الحكومة تخول لقواد الجيوش سلطة منع نقل الحبوب من المناطق التي يسيطرون عليها ، ولكنها لم تعمل شيئاً في سبيل تنظيم المسألة ، الأمر الذي أدى إلى قطع الاتصال بين المناطق التي تنتج الحبوب والأقاليم التي تستهلكها . ثم جاء اضطراب المواصلات فكان ضغنا على إبالة ، وأخذ الناس يضحجون بالشكوى من نقص المواد الغذائية الضرورية . وكان ارتفاع الأسعار مصدراً آخر لضيق الذي ألم بمختلف الطوائف الفقيرة ، وحاولت الحكومة تقييد الاستهلاك وتحديد الأسعار ، ولكن هذه الجهود كلها لم تنجح بسبب ضعف الرقابة التي هيأت الفرصة للهروب من القانون والعبت بالأوامر .

(٣) الاضطراب المالى

حدث هبوط فى حجم التجارة الخارجية وبمد أن كان الميزان التجارى فى صالح البلاد سنة ١٩١٣ تحول ضدها خلال للفترة الأخيرة من الحرب . وفضلا عن هذا ألقت الحرب أعباء والتزامات مالية باهظة على عاتق الدولة . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ أوقف إبدال العملة الورقية بالذهب ، وصحح لبنك الدولة بزيادة الصادر من الأوراق النقدية . وفيما يلى بيان بالنقد المنداول خلال فترة الحرب : (١)

التاريخ	ملايين الروبلات
٢٩/١٦ يولية ١٩١٤	١٦٣٣
١٤/١ يناير ١٩١٥	٢٩٤٥
١٤/١ يناير ١٩١٦	٥٦١٧
١٤/١ يناير ١٩١٧	٩١٠٣
٢٣ اكتوبر / ٥ نوفمبر ١٩١٧	١٨٩١٧

وقد ترتب على ذلك أنه عند نشوب الثورة الباشقية كانت قيمة الروبل الورق تعادل ١٠ ٪ - ١٢ ٪ من قيمته قبل الحرب . ونظراً لزيادة المصروفات حصل عجز فى الميزانية قدر بنحو ٧٦ ٪ فى سنة ١٩١٦ ولجأت الحكومة إلى الاقتراض وبخاصة من الأسواق المالية الأجنبية لتغطية نحو ثلثى ذلك العجز ، وقد نجم من هذا كله أن تضخم الدين الأهلى بحيث أصبح ١٧ ملياراً من الروبلات منها ثمانية مليارات فى أيدي أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية (٢) .

(١) يوجوف ، مصدر سابق ص ٢٢٣ .

(٢) لوتن ، مصدر سابق : (١) ص ٢٠ - ٧١ .

العامل الاقتصادي في انقلاب سنة ١٩١٧^(١)

لنأخذ نعتمد البحث في الأحداث السياسية والتطورات الدستورية التي شهدتها روسيا في الحكم القيصرى أو في العهد الحالى ، لأن هذه الموضوعات لها كتابها ومؤرخوها الذين عالجوها من شتى نواحيها ومختلف جوانبها في بسط وإسهاب . ولكن ، لما كنا سنشير إلى أسماء وتواريخ معينة في مناسبات عدة ، لهذا نرى لزوما علينا أن تقدم هذا العرض ، وهو في غاية الأهمية ، لأن الأحداث التي مثلت على المسرح الروسى في أوائل عام ١٩١٧ . كان من أثر الانكسارات العسكرية التي منيت بها روسيا في الحرب ومظاهر عجز الحكومة التي نجحت في « اختلاس أموال الدولة ، وسوء توزيع موارد البلاد ومنتجاتها »^(٢) ، أن عم السخط البلاد بكافة طوائفها وتجمعت القوى الكامنة من الاستياء . ففي يوم ٨ مارس سنة ١٩١٧ حدث

والبيان التالى يوضح للزيادة وإصدار الأوراق النقدية (بـلايين الروبلات) :

السنة	الإيرادات	المصروفات	العجز	الأوراق النقدية الصادرة
١٩١٤	٢٩٦١	٤٨٥٩	١٨٩٨	١٢٨٣
١٩١٥	٣٠٠١	١١٥٦٢	٨٥٦١	٣٦٧٠
١٩١٦	٤٣٤٥	١٨١٠١	١٣٧٥٦	٣٤٨٠
١٩١٧	٥٠٣٩	٢٧٦٠٧	٢٢٥٦٨	١٦٤٠٣

بـإيكوف ، مصر سابق ، ص ٣١ .

(١) حدثت الثورة الأولى في ٢٧ فبراير ، والثانية في ٢٥ مارس ، وأكتوبر وذلك حسب التقويم الجريجورى القدرى . ولكن بعد الثورة أبدلت التواريخ هكذا : ١٢ مارس ، ٧ و ٨ نوفمبر .

(٢) فينتر : تاريخ أوروبا الحديث ص ٢٦٦ .

شغب عام في بتروغراد ؛ ثم انقطعت الصحف عن الصدور ، وأعقب ذلك اضطراب عمال الترام في ١٠ مارس ، وفي اليوم التالي تمردت إحدى الأورط ، ثم انتفض الحرس القيصرى في ١٢ مارس ، وهنا انتقلت الفتنة إلى الأقاليم وانضم قواد الجيش إلى أعضاء (البرلمان) الدوما وطلبوا إلى القيصر أن يقولا الثانى التنازل عن العرش ففعل في صمت وهدوء ، وتألقت حكومة مؤقتة في ١٤ مارس برئاسة البرنس ليفوف ، وأغلب أعضائها من الحزب الديمقراطي الدستورى ، ومن أهمهم كيرنسكى وكيل لجنة السوفيت المركزية التنفيذية . وهكذا زال نظام الحكم القديم بانقلاب هادئ لم يقترب أى نوع من الاصحاح العنيفة الدامية ^(١) مما أثار الدهشة . هذه هى الثورة الأولى في حقيقةها حدثت دون أى تنظيم أو تدبير سابق ، واشتركت فيها كافة الطوائف والطبقات ، من النبلاء وأفراد الطبقة الأرستقراطية ، ومن قواد الجيش وضباطه ، وكبار رجال الحكومة المستعيرين ، ونفر من زعماء الطبقة الوسطى ، وجماعة من أحرار الفكر المصلحين ، وأعضاء المجلس النيابى . وهكذا نرى أن الثورة لم يقم بها حزب معين أو جماعة معينة كما يظن الكثيرون .

ولكن الحكومة المؤقتة كانت ضعيفة تأبى علاج المشكلات وتحمل المسئوليات . كانت البلاد تطالب بالحلم والأرض والنظام ، فلم تحقق لها أى واحد من هذه الأهداف . أما السلطة الفعلية فكانت في يد مجازى الجنود والعمال التى تألفت في كافة أرجاء البلاد . أما زعماء البلاشفة من أمثال لينين وتروتسكى فقد كانوا منفيين حين نشوب الثورة ، ولم يرجعوا إلى وطنهم إلا بعد ذلك الحادث بوقت ، فلما بلغوا العاصمة صاروا موضع المراقبة والمطاردة . ولكن السوفيت كانت لهم الأغلبية في صفوف الشعب ، وأعلنوا أنهم إذا ما تولوا الحكم فسيمنحون البلاد ما تطالب به ، الأمر الذى زاد

C. Hill : Lenin and the Russian Revolution, (Introduction, (١)

p. xi).

من المعطف عليهم . ولهذا تمكنوا في يومى ٧ ، ٨ نوفمبر من اعتلاء الحكم مكان حكومة كيرنسكى ، وتم الحادث في هدوء نسبي وبدون أية مقاومة تذكر ، وبهذا يصح القول بأن البلاشفة هم الذين استفادوا من الثورة التي لم يدبروها أو يسهموها بشكل واضح في نشوبها .

وهكذا تمكن الشعب الروسى في ثورتى عام ١٩١٧ * من خلع القيصر ، وتقويض أركان كنيسة الدولة وسلطانها ، ونزع ممتلكات النبلاء وأفراد الأرستقراطية ^(١) . هذه هي المظاهر الكبرى لأحداث ذلك العام . ولورجعنا إلى التاريخ الأوروبى لوجدنا حقيقة بارزة ، وهى أن ما فعله الروس سبقه اليهم أهل إنجلترا وفرنسا ، ففي القرن السابع عشر وكنتيجة للحرب الأهلية التي بدأت سنة ١٦٤٠ تقوضت أركان نظرية حق الحكام الإلهى التي تمسك بها جيمس الأول وشارل الأول ، وزال نفوذ الأرستقراطية الزراعية السياسى ، ولم تعد الكنيسة الإنجليزية معقلا للرجعية وعقبة في وجه حرية الفكر . وفي عام ١٧٨٩ بدأت الثورة الفرنسية الكبرى التي أعلنت حقوق الإنسان ، وقضت على الحكم المطلق ، وألغت امتيازات الأشراف ورجال الدين . وانتشرت الروح الجديدة في مختلف أنحاء غرب أوروبا بدرجات متفاوتة من السرعة والشمول . ولكن روسيا تدهرت خلف الدولتين الغربيتين ، وهذا هو السبب الذى من أجله تأخرت ثورتها إلى القرن العشرين . أما تعليل ذلك فلايس بالأمر العسير . لقد شاهد القرنان السابع عشر والثامن عشر توسعا تجاريا كبيرا ، وزادت ثروة الطبقة التي اشتغلت بالتجارة والصناعة ، فلما تم لها بذلك انتزاع القوة الاقتصادية من أيدي طبقة النبلاء من ملاك الأراضي ، رأت ضرورة الاستحواذ على السلطان السياسى كذلك حتى تكفل حماية مصالحها الاقتصادية . ولقد اضطرت هذه الطبقة الجديدة ، أو البورجوازية كما تعرف ، أن تخوض غمار حرب أهلية بإنجلترا قبيل انتصاف القرن السابع عشر ، وأن تشعل

ثورة في فرنسا ولما ينصرم القرن الثامن عشر . في ذلك العهد كانت روحية القيصرية على درجة كبيرة من التأخر والجمود ، وبينما تركزت القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي القيصر والنبل ، ولم تكن الطبقة الوسطى بغيره لها ، أو لها كانت في حكم العدم . ولكن حينما قامت الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر نمت طبقة وسطى بسرعة وزاد أثرها حتى عظمت قوتها الاقتصادية ، وهنا ألفت نفسها في وضع هذا لأن هذا النمو في سلطان الاقتصاد لم يكن مصحوباً باشتراك حقيق فعال في الحكم من الناحية السياسية . وهكذا زى أن تأخر فيم الطبقة الوسطى في روسيا هو الذي جعل الثورة تنشب في القرن العشرين ، لا في القرن الثامن عشر كما حدث في فرنسا ، أوف السابع عشر كما كان الحال بالجمهورية .

فإذا إن الطبقة الوسطى الروسية أخذت ترداد عدداً وثروة وقوة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن هذه القوة الاقتصادية الجديدة لم يكن لها نصيبها الواجب في الحكم ، وألفت نفسها أمام قوى مهيمنة ممثلة في القيصر والارستقراطية والكنيسة . أصبح الصراع بين الجانبين أمراً لا بد منه ، وتعين على البورجوازية أن تكافح من أجل مصالحها ، وبماضد مخلفات عصر الاقطاع ، واستطاعت أن تحرز أول فوز لها حينما صدر الدستور الروسي عام ١٩٠٥ على أثر هزيمة روسيا في حربها مع اليابان .

ولكن هذا النصر لم يكن حاسماً ولم تقدر له حياة متصلة ، لأن الرجعية أخذت ترفع رأسها من جديد ، واشتد التحالف بين الارستقراطية الزراعية والقيصر ، واستعد الطرفان لاسترداد ما سبق منحه من حقوق سياسية للشعب ، ولو بطريق غير مباشر . وبما ساعد دعاء السلطان المطلق أن هذه البورجوازية كانت منقسمة على ذاتها ، بالفريق الأعظم ثراء منها والذي يسيطر على أعالي الصرح الصناعي بالبلاد كان واقعاً تحت سلطان رؤوس الأموال الأجنبية . وكانت الحكومة القيصرية بدورها واقعة تحت نير رأس المال الأجنبي بسبب القروض التي أمدها به . فضلاً عن هذا كانت

الحكومة القيصريّة تستعين بالمال حتى تتخلص من إشراف المجلس النيابي الذي تكون في أعقاب ثورة ١٩٠٥ . ورأى رأس المال الأجنبي أن من صالحه تأييد القيصريّة وأنصارها في كبت الآراء الحرة وتحطيم النظام الدستوري ، خوفاً من أن انتقال الحكم إلى أيدي ممثلي الشعب ، وبخاصة ممثلي الطبقة الوسطى الوطنية ، قد يؤثر في المصالح الأجنبية ، ويحول دون أن تظل روسيا مصدر أرباح عالية لأرباب الأموال الأجانب . ولهذا نجد أن المايلين الأجانب يقدمون في أبريل سنة ١٩٠٦ قرضاً مقداره ٢٢٥٠ مليون فرنك للحكومة القيصريّة الذي شعر بمركزه يقوى وسرعان ما أمر بحل المجلس النيابي بعد وقت قليل . وهذا أدركت الطبقة الوسطى ذات الطابع الروسي الصميم أن عليها أن تواصل الكفاح من أجل أن يصبح الحكم الدستوري حقيقة ثابتة . وأدركت أيضاً أن من المتعين عليها أن تناضل ضد الاحتكاريين الروس وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الوقت ذاته . ثم نشبت الحرب العظمى فزادت أرباح تلك الطبقة الوسطى التي تمتعت باحتكار فعلي في السوق المحلية بسبب انعدام المنافسة الأجنبية ، وعظمت قوتها ، واشتد تصميمها على نيل المطالب الدستوري حتى يكون السلطان السياسي في يدها ، كما حدث في بلدان غرب أوروبا . ولكنها في الوقت نفسه ازدادت سخطاً على الحكومة التي اقترحت الكثير من الأموال الأجنبية والتي سارت في ركاب الدول المقرضة ، والتي بددت الملايين ولم تنجح في وقف موجة الاضطراب المالي . . . ومن هذا جميعه نستطيع أن نلقى أحد الأسباب الاقتصادية الرئيسة التي أدت إلى الانتفاض على العهد القيصري ونظامه في الحكم وأسلوبه في الإدارة .

وقد خلقت الصناعة الحديثة بالروسيا طبقة جديدة هي عمال الصناعة الذين تجمعوا بسرعة في المدن والمصانع الكبيرة ، وهذا الاختلاط أدى إلى التقارب فيما بينهم وتكوين رأي عام وشعور متجانس .

ونظراً لتحسن وسائل المواصلات وانتقال الآراء الغربية إلى روسيا

أخذ العمال يدرسون أحوالهم ويوازنون بينها وبين أحوال زملائهم في البلدان الأخرى . ورأى الفلاحون كذلك أنهم يعيشون في حالة مماثلة ولهذا اشتركوا في ثورة سنة ١٩٠٥ . ثم جاءت إصلاحات ستوايين فألقت القيود القديمة وقررت مبدأ الملكية الفردية الخاصة . ولكن الفلاحين كانوا على جانب كبير من الفقر ، واضطر عدد كبير من صغارهم إلى بيع ملكياتهم الصغيرة لعدم توافر رأس المال والآلات والمواشي لديهم ، وبذلك هبطوا إلى منزلة العمال الأجراء ، بينما زاد عدد الملاك المتوسطين والأغنياء . أما الذين لم يبيعوا أرضهم من صغار المزارعين فكانوا يشكون من ضائكة مساحتها وعدم كفايتها لإنتاج ذلك القدر الذي يتيح لهم حياة لائقة ، ولهذا كان الفلاحون يطالبون بالمزيد من الأرض على حساب الملكيات الكبيرة وأراضي الدولة ، ولكن الحكومة لم تفعل لهم شيئاً يحل مشكلتهم . ولما نشبت الحرب وقع العبء الأكبر منها على عواتقهم فجد منهم نحو أحد عشر مليوناً من الأتقس ، وكانت أغلب الضحايا في صفوفهم ، وواصلوا دفع الضرائب الشديدة لسد حاجة الدولة حتى تتمكن من متابعة الجهود الحربية . لقد فعلوا كل ذلك وهم لا يدرون لماذا يحاربون . وكلما طالت الحرب ، زاد استيائهم ، وأصبح شعارهم منذ عام ١٩١٦ « السلم والأرض » .

وهكذا نجد مختلف طوائف الشعب الروسي تطالب بالتغيير الذي يقيم دعائم الحكم الشعبي الدستوري ، والذي يضمن لها مصالحها المادية . كان من الممكن تلافى الانقلاب ، ولكن الحكومة البيروقراطية لم تشأ أن تستطع أن تتحول وتشكل بحيث توافق الظروف المتغيرة . لقد خلقت الحضارة الغربية مطالب جديدة وطبقات جديدة تعيش في ظل ظروف جديدة قاسية لأن أصحاب المصانع الأجانب لا تمنعهم سوى الأرباح وفوائد القروض ، كما كان المسيطرون على الصناعة من الروس قوماً ينقصهم بعد النظر فلم يحاولوا مجاراة العصر فعملوا شيئاً هامياً من أجل تحسين حياة الطبقة العاملة . وفضلاً عن هذا كانت الحكومة غير ذات سياسة حرة تقدمية ، بل مالت إلى جانب الاحتكاريين من الأجانب والروس ، ولم تتدخل لحماية العمال إلا بعد فترات

من الضغط ، وحتى التشريعات التي أصدرتها كانت دون ما تنزع إليه روح العصر . لهذه العوامل كلها رأى العمال ضرورة إقامة نظام حكم نيايى صحيح حتى يكون لهم فيه الممثلون الذين يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم ، وكان لإجراءات القمع التي مهدت إليها الحكومة الروسية ودخلت بخالف لما كانت ترجو وتأمل . ولما نالت الطبقة العاملة بعض الحقوق السياسية والاقتصادية على أثر ثورة سنة ١٩٠٥ تنفست الصعداء قليلا ، ولكن سرعان ما وضع أنها مخطئة حين عادت الحكومة إلى سياستها الرجعية بعد حل المجلس النيايى . وهذا العمل من جانبها كان حافزا لطوائف العمال على تأييد الأحزاب الدستورية وغيرها من المناوئة لنظام الحكم المطلق . ثم جاءت الحرب العظمى واشترك الشعب فيها . وأصيب هزائم شديدة وبمحمل ضحايا كبيرة ، واعتقدت الطبقة العاملة أنها تخاصم من أجل المصالح الأجنبية المالية . . . وفى هذا كله نفس سببا ثانيا للتفوق من العهد القيصرى .

وتمت سبب ثالث له أهميته . فالعلا حوز كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب الروسى ، وهؤلاء لهم مشاكلهم الخاصة بهم . لقد حرروهم قانون سنة ١٨٦١ من الرق ولكنه قديم بقيود مالية وصطدمت هذه الأخيرة بنظام جامد لا يتطور مع الزمن وبالسرع الكافية . وهكذا نستطيع أن نكشف عن السبب الحقيقى فى ذلك الانقلاب ، وهو التعارض الشديد بين القوى الاقتصادية الجديدة والأنظمة السياسية والاجتماعية المناهضة (١) .

(١) لقد كل الهدف التخلص من نظام الحكم المطلق وبنايا عصر الانطباع . ولكن ، لماذا تحولت الثورة فالتحت طابعا اندركيا ؟ لقد حيد الكثيرون من الكتاب فى تحديد ذلك ، وعزاهوا البعض إلى حق المناقضات التي كانت تطوى عليها الانظمة القديمة فى روسيا ولكن أمرا واحدا يدور فى وضوح . على إنجلترا وفرنسا وألمانيا مالت الحركة الثمالية صوب التوامسى البرلمانية والاحاليب الاملاسية ، بفضل وسوخ تعدد التقاليد المنة ونضجها وثقوتها . أما الروسية فلم تتوارى بها جلب التقاليد ، وأحرك الركنين وعدم جدوى الحصول على الاملاحات بالاحاليب البرلمانية . (C. Hill : opt. cit. p. 8-9) .

الباب الثاني

عهد التجارب والاختاء

(١٩٢٨ - ١٩١٧)

الفصل الثالث

خواص الاقتصاد السوفيتي

سيظل الروس يذكرون شهر أكتوبر من عام ١٩١٧ حيث سقطت الحكومة المؤقتة التي تألفت بعد انهيار حكم آل رومانوف ، وقامت حكومة جديدة تحت زعامة قادة جدد وضعوا نصب أعينهم هدفاً واحداً واضحاً ، وهو قطع الصلة بالماضي بما انطوى عليه من فلسفة سياسية ، وأنظمة اقتصادية ، وأوضاع اجتماعية ، وقيم معنوية وأدبية ، وتقاليد ترجع إلى القرون الخالية . وقد انقضى اليوم ثلاثون عاماً منذ أن خرج النظام السوفيتي إلى عالم التطبيق العملي ، وهو لا يزال يواصل جهاده في سبيل تدعيم الأسس التي قام عليها ، وتحقيق الأغراض التي يسعى إليها . في خارج روسيا تقوم صروح أنظمة متباينة ، فهناك الحياة البدائية التي لم تتطور مع التاريخ تقدم لنا نماذج منها شعوب في وسط إفريقية وبعض جزر المحيط الهادئ ، وهناك بلدان لا زالت آخذة بأوضاع عهد الاقطاع ، وإلى جانبها غيرها تتمزج فيه الاقطاعية العتيقة البالية بنواح من الرأسمالية الحديثة المتقدمة فهي تتأرجح بين الماضي والحاضر ، وهناك كذلك بلدان زالت منها مخلفات الاقطاع ورسخت فيها قواعد الرأسمالية . واليوم نشاهد في بعض البلدان كبولنده بل وانجلترا مزيجاً من النظم الرأسمالية والاشتراكية ، وإن اختلفت هذه الأمم من حيث تفوق مركز كل من النظامين فيها . وفي وسط هذا العالم يقوم ببلاد اتحاد السوفيت نظام اشتراكي بصورة واقعية ، يخالف ما ألف النظام وما درجوا عليه منذ قرون . إنه نظام له طابعه الخاص ومميزاته الخاصة من حيث التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي . إنه يحاول أن

يخلق مجتمعا جديداً ذا معايير مادية وقيم معنوية وفلسفة تباين ما عرف الناس وما تواضعوا عليه . هناك في روسيا تجري تجربة كبرى لأول مرة في التاريخ ، وبطريقة شاملة ، وعلى نطاق عظيم . إنها تجربة لها نواحيها وجوانبها التي تستحق البحث والدرس بغض النظر عما نراه بشأن مبادئها ودعائها وأهدافها . ولهذا لا عجب أن أثارت التجربة أهدد المواعظ اختلافاً في نفوس الباحثين ، وقد كان طابعها الجديد دافعا لبعض الكتاب على أن يتحدث عنها بأنها « حضارة جديدة » (١) .

ولسنا نعتزم في هذا الكتاب المتواضع أن نصف أو أن نتحدث عن المرح السياسي القائم في روسيا ، ولكننا سنمضي بالجانب الاقتصادي من تطور ذلك البلد خلال الثلاثين عاما الأخيرة . وقبل أن ندخل في صلب الموضوع ، نرى لزوما علينا — على سبيل التمهيد والتقدمة — أن نوضح النواحي التي يختلف فيها النظام الاقتصادي السائد في روسيا السوفيتية عنه في غيرها من البلدان الرأسمالية .

الملكية الاجتماعية لدورات الإنتاج :

قلنا إن النظام السوفيتي اشتراكي في جوهره ومظهره ، ومعنى هذا أن غايته النهائية أن يخلق مجتمعا « تزول منه الطبقات » الاقتصادية . ولهذا العبارة مظهران أحدهما إيجابي والآخر سلبي . أما المظهر السلبي فينحصر في قيام دولة يعدم فيها استغلال إنسان لآخر ، أو طبقة لأخرى (٢) ومن هنا كانت أول سمة تميز النظام الاقتصادي السوفيتي زوال الطبقات بالمعنى المعروف ، ألا وهو انقسام المجتمع إلى طائفتين ، إحداهما تملك وتسيطر على أدوات الإنتاج ، والأخرى من الذين لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها

(١) وضعه جيني وبيا تريس وب لؤلؤاً ضخماً بعنوان

“Soviet Communism; A New Civilisation.”

H. Johnson : The Socialist Sixth of the World, p. 104. (٢)

ويقصد بالاستغلال من الناحية الاقتصادية الحصول على فائض القيمة عن طريق استخدام عمل الغير .

لأفراد الطائفة الأولى . ولهذا يمتاز النظام الاقتصادى السوفيتى بانعدام الملكية الفردية الخاصة ، وباعتبار الموارد الطبيعية وما إليها ملكا خالصا للجماعة بدون تمييز أو استثناء . وقد تمكنت روسيا في العهد الأخير من التخلص من طبقة المستغلين من ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال . لم يمد هناك من يعيش بصورة مطلقة على الربح أو الفائدة أو الربح كما هو الحال في البلدان الرأسمالية . ونستطيع أن نلخص هذه المبادئ من مراجعة مواد الدستور الروسى الصادر في عام ١٩٣٦ بصفته كونه جامعا لشيء الأحكام والقرارات والقوانين الصادرة منذ تحول روسيا إلى الاشتراكية .

وفيما يلي المواد الواردة في الدستور والمتعلقة بموضوع الملكية :

(المادة ٣) السلطة في الاتحاد السوفيتى للشعب العامل ^(١) في الريف والمدينة ، بتمثيل في المجالس المكونة من ممثلى الشعب العامل .

(المادة ٤) يتكون الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفيتى من النظام الاقتصادى الاشتراكى ، ومن الملكية الاشتراكية (الاجتماعية) لأدوات ووسائل الإنتاج ، التى تقررت قواعدها نتيجة لتصفية النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج .

(المادة ٥) تتخذ الملكية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى شكل الملكية الحكومية ، أو شكل الملكية الجماعية التعاونية .

(المادة ٦) الأرض وما فى باطنها ، والمياه ، والغابات ، والوروش ، والمصانع ، والمناجم ، والسكك الحديدية ، والنقل المائى والجوى ، والمصارف وطرق المواصلات ، والمشروعات الزراعية التى تملكها الدولة ، وكذلك التسهيلات الأساسية لبناء المساكن فى المدن والجهات الصناعية — هذه جميعها ملك للدولة ، أى تعد ثروة يملكها الشعب بأمره .

(١) يقصد بهذه العبارة الجماعة كلها على أساس قيام كافة أفرادها بالعمل الاتحاضى من نوع أو آخر .

ولكن إلى جانب هذا ، توجد ملكيات تابعة للهيئات التعاونية . حيث جاء في المادة (٧) ما يأتي « والمشروعات العامة في المزارع الجماعية (المشتركة) والمنظمات التعاونية بما فيها من ماشية ومعدات ، وكذلك المنتجات والمصنوعات التي تخرجها المزارع الجماعية والمنظمات التعاونية ... هذه كلها عبارة عن الملكية العامة الاشتراكية للمزارع الجماعية والمنظمات التعاونية » .

وهكذا نلقى نوعين من الملكية أحدهما تابع للدولة بصفتها ممثلة للجماعة بوجه عام ، والثانيهما ينتمي إلى الهيئات التعاونية بمختلف أشكالها .

وإلى جانب هذين النوعين هناك الملكية الخاصة في أدوات الاستهلاك ، إذ يجوز للشخص أن يملك ويورث الأثاث الذي لديه ، والبيت الذي يقطن فيه ، والأدوات الحكومية التي يشتريها . ومعنى هذا أن النظام السوفيتي يحرم الملكية في أدوات الإنتاج ، ولكنه يجيزها بالنسبة إلى سماع الاستهلاك وما في حكمها ^(١) . ومع هذا كله « يُسمح للقانون بالمشروعات الخاصة الصغيرة التي يملكها الفلاحون وأرباب الحرف اليدوية الفرديون ، بشرط قيامها على عملهم الشخصي ، وبشرط انعدام الاستغلال لعمل الغير » (المادة ٩) .

ونستطيع أن نبين هذه القواعد من الجدول التالي وهو عبارة عن إحصاء لعدد السكان سنة ١٩٣٩ ^(٢) .

(١) راجع نص المادة العاشرة .

M. Cole : Our Soviet Ally, p. 83.

(٢)

النسبة المئوية إلى المجموع السكاني	المجموع السكاني	تقسيم السكان
٣٢,١٩	٥٤,٥٦٦,٢٨٣	العامل في المدن والقرى
١٧,٥٤	٢٩,٧٣٨,٣٨٤	المستخدمون
٤٤,٦١	٧٥,٦١٦,٣٨٨	الفلاحون في المزارع المشتركة
١,٧٨	٣,٠١٨,٠٥٠	الفلاحون الفرديون
٢,٢٩	٣,٨٨٨,٤٣٤	عمال الصناعة المنزلية والحرف اليدوية المنتظمون في سلك هيئات تعاونية
٠,٨٢	١,٣٩٦,٢٠٣	الصناع المنزليون وأرباب الحرف اليدوية المشتغلون (غير المنخرطين في سلك الهيئات التعاونية)
٠,٠٤	٦٠,٠٠٦	الأفراد غير العاملين
٠,٧٣	١,٢٣٥,٢٧٩	أشخاص لا يعرف مركزهم الاجتماعي
١٠٠	١٦٩,٥١٩,١٢٧	المجموع السكاني

ومن البيان السابق نستخلص الحقائق التالية :

- (١) حوالي نصف سكان الاتحاد السوفيتي يتكون من أسرات العمال والمستخدمين ، وجميعهم يعملون في مشروعات ومؤسسات تابعة للدولة أو الهيئات التعاونية . ودخل هؤلاء أكثر عن طريق الأجور والمرتببات .
 - (٢) حوالي ٤٤,٦١ ٪ من السكان عسابة عن أولئك الذين هم أعضاء في المزارع الجماعية (أو المشتركة) .
- ٣ — أما قسم المشروعات الخاصة فيتكون من العمال الفرديين الذين

يشابهون زملاءهم في البلدان الأخرى مع فارق واحد وهو عدم استطاعتهم بيع الأرض التي في حيازتهم أو استخدام العمل الأجير . ويدخل في نطاقهم العمال وأرباب الصناعة اليدوية المستقلون ، وهؤلاء ينضمون إلى جمعيات تعاونية تضم شملهم ، وذلك بمحض اختيارهم . ولكن يلاحظ أن أفراد هاتين الفئتين الأخيرتين آخذون في التناقص بسبب غلبة نظام الملكية العامة والتعاونية . وإلى جانب هؤلاء جميعاً نجد جماعة من أهل المهن الحرة مثل الأطباء والكتاب ورجال الفن ومن في حكمهم ، وهؤلاء يشتغلون عادة في مؤسسات حكومية تنقدم أجراً لقاء ما يؤدون من عمل ، ولكنهم في الوقت نفسه يحصلون على دخل مناسب عن طريق مزاواتهم لمهنتهم بصفة شخصية خاصة .

وقد يقال إن في استطاعة بعض الأفراد أن يدخروا بعض مكاسبهم وفي هذا قد يكن خطر عودة النظام الرأسمالي ، وهنا ينبغي أن نذكر أن الفرد وإن جنى ربحاً أو تناول أجراً كبيراً إلا أن ذلك ليس بالقدر الذي يخشى منه ، فضلاً عن أن نظام الضرائب كفيل بالقضاء على مثل هذا الخطر .

انعدام دافع الربح القوي :-

يشمى النظام الرأسمالي بالمشروعات الخاصة الفردية سواء في ظل المنافسة الحرة أو الاحتكار ، والتي هدفها الأول اجتناء الأرباح . فالمركزة لا تقدم على إنتاج سلعة من السلع إلا إذا تأكدت من مقدار الربح الذي تدره عليها هذه السلعة . وإذا ما أدرك أرباب الأعمال أن من الصعب حصولهم على أرباح مجزية من وراء عملياتهم الإنتاجية توقفوا عن الإنتاج أو قللوا منه ، ولو سبب ذلك مشقة وعنتاً لسواد الناس .

وعامل اجتناء الربح هنا قد يواجه رؤوس الأموال صوب إنتاج سلع ككالية ، أو ناحية أعمال غير إنتاجية من وجهة نظر أغلبية المجتمع ، ما دامت هذه السلع والأعمال تعود بربح طيب على أصحاب الأموال .

ولكن الحال جد مختلف في النظام الإقتصادي السوفيتي الذي يقوم على الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج . بهذا لم يعد السعي إلى اجتناء أقصى حد من الربح بواسطة المشروع الفردي أو رجل العمل العامل الحامم في تعيين سياسة البلاد الاقتصادية — أي في تعيين مقدار ونوع الإنتاج ، واستثمار رأس مال الجماعة ، وتوزيع المنتجات .^(١) هذه جميعها تقوم بأداء مهامها بغير الدافع الذاتي المألوف في ظل النظام الرأسمالي . إن المشروعات المختلفة من صناعية وزراعية وتجارية تزاوّل أعمالها من إنتاج وتوزيع مراعية إعتبارات شتى تنصل بمصالح المجموع كما تفصلها الخطة العامة المرسومة ، وليس عامل الربح أحد هذه الإعتبارات .

وينبغي أن ننبه هنا إلى حقيقة هامة قد يسبب إغفال ذكرها لبساً وعموضاً ، ذلك أن انعدام دافع الربح ليس معناه أن المشروعات السوفيتية تلتج بحسارة ، أو أنها تبيع منتجاتها دون نفقة الإنتاج . فالواقع أن هذه المشروعات تقدر نفقاتها بقدر كبير من الدقة والضبط ، بحيث تستطيع أن تصرف إنتاجها بأكثر مما كلفتها . وهذا الفرق بين نفقة الإنتاج وعن البيع ملك الجماعة ، ولا يتسرب إلى جيوب أفراد مخصوصين أو طبقات مخصوصة حتى ولم تشترك اشتراكاً فعالاً وفعلياً في عملية الإنتاج . وهذا هو وجه الخلاف الجوهري بين النظامين السوفيتي والرأسمالي .

التوجيه في السياسة الاقتصادية :

بالغاء الملكية الخاصة وانعدام عنصر الربح الرأسمالي يصبح من الضروري رسم خطة عامة لإنتاج السلع والخدمات^(٢) ، وفقاً لحاجيات المجتمع الاستهلاكية المختلفة . وهذه الظاهرة من أعظم خواص النظام الإقتصادي

M. Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War. p. 9. (١)

Webb : Soviet Communism. p. 901. (٢)

السوفيتي . في البلدان الرأسمالية قد يقوم المنظمون أو مجموعات منهم بوضع «خطط» معينة، ولكنهم خططيرسمها منظمون متنافسون أو مجموعات منهم، كل مجموعة في حالة تنافس مع الأخرى ، بحيث تجبل مجموعة ما تنتوي الأخرى عمله والقيام به ، وبهذا نجد أن الخطط الرأسمالية لا ارتباط فيما بينها^(١) . أما في النظام السوفيتي فالحال خلاف ذلك ، لأن الخطة العامة تضمها هيئة عليا تمثل كافة مصالح المجتمع ، مستندة في ذلك إلى ماتعبر عنه شتى الهيئات الإنتاجية من آراء وأهداف . والخطة العامة كذلك تعمل على تنسيق كافة فروع الإنتاج لا في صناعة أو حرفة واحدة ، ولكن في جميع الصناعات والحرف . وهي تعنى كذلك بتنظيم عملية الاستهلاك بحيث يكون هناك توازن بين الإنتاج والاستهلاك في داخل نطاق الاعتبار العامة التي تتحكم في سياسة البلاد . ولا تقتصر الخطة على النواحي الاقتصادية ، بل إنها تشمل كل ما يؤدي إلى تقدم المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية وما إليها ، وذلك لأن النظام السوفيتي يقوم على مبدأ هام وهو أن الوضع الاقتصادي يعين ويحدد مختلف جوانب الحياة سياسيا واجتماعيا وثقافيا . وقد عبر الدستور الروسي الصادر في سنة ١٩٣٦ عن هذه الغايات جميعها حيث ورد فيه النص التالي : « الحياة الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تعينها وتوجهها خطة تنولى الدولة وضعها مصالح الاقتصاد الوطنى ، وذلك بقصد زيادة الثروة العامة، ورفع المستوى المادى والثقافى لشعب الماعل باطراد وانتظام ، وتقوية استقلال اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومقدرته على الدفاع » (المادة الحادية عشرة) .

المفروض الاقتصادي لمؤقرام :

لا ريب أن نظاما اقتصاديا يقوم على الملكية الاجتماعية وتوجيه الحياة الاقتصادية ، لابد أن يكفل للأفراد — ولو من الناحية النظرية — حقوقاً

اقتصادية تسير بحذاء ما يفرضه عليهم من واجبات والتزامات. واستطيع أن تكون فكرة عن هذا الموضوع بالرجوع إلى ما أورده الدستور الرومى (١٩٣٦) عن الحقوق والواجبات الأساسية للإنسان :

(١) حق كل فرد فى أن يحصل على العمل الذى تؤهله له مواهبه وكفايته فى ظل مصلحة الجماعة ، وبهذا لم يعد هناك وجود لأفراد يعيشون بدون أن يشتركوا فى عملية الإنتاج .

(٢) الحق فى الحصول على قدر من الفراغ يتيح للفرد أن يسترد ما فقد من نشاط وحيوية بسبب ما يبذل من جهة وطاقة فى عملية الإنتاج .

(٣) حق كل العاملين فى نيل الجزاء مما يؤدون من أعمال وخدمات على هيئة أجور ورواتب . وهذا الجزاء عبارة عن الناتج الصافى من العمل الذى يستخدم فى الاتحاد السوفيتى كله .

وهذه الحقوق معناها أن تحتوى من المجتمع الطفيلية والبطالة والازمات وهى الآفات التى تشكو منها البلدان ولم يوفق أغلبها إلى علاجات ناجعة تؤدى إلى القضاء عليها .

الديموقراطية الاقتصادية :

وإذا انعدم الكثير من مظاهر الحياة الرأسمالية ، وأصبحت الجماعة صاحبة السيطرة على ما بالبلاد من موارد وثروات ، بعد أن كانت هذه ملكاً لطبقة صغيرة تعيش إلى جانبها طبقة كبيرة من لا تملك شيئاً ، أصبحنا الآن أمام نظام يتميز بالديموقراطية من جانبها الاقتصادى ، بمعنى أن الجماعة كلها تشترك فى إدارة التنظيم الاقتصادى ولصالح أعضائها جميعاً . وإذا نظرت إلى التنظيمات القائمة فى روسيا اليوم وجדתها قائمة على أساس تنظيم الإنسان كنتاج ومستهلك . فهناك الاتحادات عمالية قوية تضم نحو اثنين وعشرين مليوناً من الأعضاء من كافة طوائف العمال « سواء من يشتغلون بقوام الجنائية أو العقابية » وهذه الاتحادات لها صوتها الهام فى رسم السياسة الاقتصادية للبلاد كلها ، فضلاً عما تقوم به من خدمات لأعضائها . وهناك

مشروعات المستهلكين التعاونية وتضم عضويتها نحو سبع وثلاثين مايو نانا .
والهيئات الإقليمية تقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية في منامقها طبقاً لخطة
العامّة التي تشترك في رسم قواعدها مع الهيئة العليا المركزية ، وهي تستعين
في هذا بكافة الذين يشتغلون في المشروع ، فتسدهم لمناقشة المقترحات
وإبداء آرائهم . وهذه الهيئات جميعاً منتخبة من السكان ذكوراً وإناثاً . أما
في الزراعة فقد قامت المزارع المشتركة أو الجماعية وهي عبارة عن جمعيات
مكونة من المزارعين يعملون سوياً وبالاتشارك في زراعة الأرض التي
يأخذونها من الدولة على شكل صورة إيجار دائم دون أن يدفعوا عنها لذلك
(الربع) ، وتظل الأرض في حيازتهم طالما يؤدون ما عليهم من التزامات
مشتركة نحو الجماعة كلها . ومقابل منحهم الأرض يطالبون بأن يسلموا بمقادير
معينة من منتجاتهم للدولة لقاء عن محدود ، ولهم أن يبيعوا الفائض في
السوق المحلية ^(١) . وتخدم الدولة بالآلات الزراعية وكافة التسهيلات التي
تؤدي إلى تحسين الانتاج . وإلى جانب هذا كله نجد جمعيات المنتجين
المستقلين من أهل الحرف اليدوية وفق نظم مقررّة بحيث توفّق بين خيرهم
وصالح المجتمع .

هكذا نرى أن جميع القادرين من أفراد المجتمع يشتركون في الانتاج ،
ويشتركون في الإشراف عليه وفي توجيهه ورسم أصوله ، وكذلك يشتركون
بوسائل عدة في الحصول على ثمرة جهودهم وأعمالهم . ويعتبر السوفيت هذه
المظاهر الأساس الجوهرية للديموقراطية الاقتصادية في ظل نظامهم .

تلك صورة متواضعة لأم المميزات الأساسية التي يتصف بها النظام
الاقتصادي السوفيتي ^(٢) ، وهنا نقسم عن الأساس الأيديولوجي الذي
يرتكز إليه هذا النظام .

لعل الفكرة الرئيسية هي اعتبار الملكية الاجتماعية لأدوات الانتاج

(١) Webb : Soviet Communism. (Introduction, p. xxxiv).

(٢) البحث هنا من الوجهة النظرية للبحث بوجه خاص كما حددت قواعدها نصوص
المستور القوانين الأخرى التي تنظم شؤون الزراعة والصناعة والعمل الخ .

مصدر الخير والرخاء لكافة أفراد المجتمع . وليس هذا الرأي بمجديد ، كما أنه ليس من ابتداء الاشتراكيين أو كتاب السوقيت ، بل إننا نلقاه في كتابات الفلاسفة في مختلف العصور والأزمان . ففي العصر القديم الذي قام المجتمع خلاله على مبدأ الرق وانقسام الناس إلى سادة وعبيد ، ارتفع صوت أفلاطون في كتابه الخالد « الجمهورية » يذكر الناس بأنه « إذا وجد بلد تكون فيه جميع الثروة ملكاً للجميع ، ويزول منه ما يعرف باسم الملكية ، فإن هذا البلد يكون سعيداً على أية حال » . وفي القرن الثامن عشر الميلادي رد د روسو نفس الرأي فقال « لقد جعلت الطبيعة كل الثروة ملكية مشتركة للجميع . وعلى أي حال فالمجتمع هو المالك الوحيد لكل الثروة » . فإذا ما تحقق هذا الهدف كانت صورة المستقبل على ما يقول سان سيمون مجتمعاً « يقوم فيه الانسان باستغلال الطبيعة عن طريق التعاون والاشتراك مع غيره من الناس » ، وفي هذه الحالة « يزول المجتمع البورجوازي القديم بما ينطوي عليه من طبقات ومتناقضات طبقية ، ويحل محله مجتمع يكون فيه النمو الحر لكل فرد شرط النمو الحر للجميع » ، على ما قال ماركس وإنجلز في كتابهما « البيان الشيوعي » .

وقد كان العالم في العصور الموعلة في القدم يقوم نظامه على أساس الملكية المشتركة لموارد الثروة أو أدوات الانتاج بعبارة أخرى . ثم أخذ الجميع الرأسمالي يظهر إلى عالم الوجود ومعناه « سلب المنتجين المباشرين أي وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على حمل صاحبها » .^(١) ثم تطورت الأحوال وانتهت بقيام النظام الرأسمالي الذي تركز فيه الثروة في أيدي أقلية من أفراد المجتمع ، وهي أقلية يتضائل عددها باطراد وفي الوقت ذاته يعظم سلطانها . غير أن هذا يزداد نمواً ويدفع التقدم خطوات إلى الأمام تسبب ابتداء أساليب جديدة في استغلال القوى الإنتاجية ، ولكنه في الوقت ذاته يزيد من حدة المتناقضات التي تسكن في داخله وبين طبقاته بحيث « لم يعد العامل

(١) كارل ماركس : رأس المال (ترجمة دكتور راشد البراوي) ج ٢ ص ٢٢٣ .

الذى يعمل لحسابه هو الذى تنزع منه ملكية ما لديه . إن الذى يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذى يستغل عمالا كثيرين . وهذا السلب تبعت عليه القوانين الكامنة فى الإنتاج وتسببه مركزة رأس المال . نجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين ، وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد كبير منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل . وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فتزرع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتعمل أدوات العمل إلى الأشكال التى لا يلامها سوى الجهد المتحد ، ويجبرى الاقتصاد فى أدوات الإنتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعى . تدخل كافة شعوب العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً . وبينما يطرد النقص فى عدد عظماء الرأسماليين (الذين يقتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الظلم والفقر والاستعباد والاحتطاط والاستغلال . ولكن فى الوقت نفسه يشتد ضغط الطبقة العامة التى تزداد عدداً وتنظيماً واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الإنتاج الرأسمالية . يصبح الاحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الإنتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، ويصل تمرکز أدوات الإنتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقدان عندها مع غشاها الرأسمالى ، ويدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية . (١)

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الإنتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائم على أساس العمل الفردى ، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد — بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير — القوة التى تسلبه أى تنقيه . وهذا سلب السلب (نفى النفى) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ، ولكنه يعيدها على أساس التعاون

والمالكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج (التي ينتجها العمل نفسه). (١)
والنظام الإقتصادي الجديد في روسيا صرح بدأت إقامته في أواخر
عام ١٩١٧ ، ولا تزال عملية البناء قائمة مستمرة ، مسترشدة بما تكشف عنه
التجارب من أخطاء وعيوب . ولم تكن عملية إقامة ذلك الدرج هيئة يسيرة ،
بل كانت شاقة إلى أقصى حدود المشقة وقام بها الذين اضطلوا بأمرها وسط
الغرق والدموع والدماء ، ، إذا أجزئ لنا استمارة هذه العبارة من
المستر نشرشل .

لقد واجهت الرعاه السوفيت عقبات ضخمة منذ البداية . فقد ورنوا
نظاما مضطربا في أدوات السياسة والاقتصادية ، وزادت من اضطرابه أحداث
الحرب العظمى . ولم يكده ينتقل الأمر اليهم حتى أو شك أن يفلت من أيديهم
بسبب التدخل الأجنبي والحرب الأهلية . ثم أصيب الجهاز الإقتصادي بما
يشبه الانهيار فعملوا باوسمهم من جهد لإصلاحه وتحسينه إن كان ذلك في
حين المستطاع . ولم تثبت الأرض تحت أقدامهم إلا في أواخر العقد الثالث
من القرن الحالي فبدأوا تنظيم الجهاز الاقتصادي وفق مبادئهم الجديدة وهي
عملية عرضتهم لمقاومة عنيدة وبخاصة في الريف ، فلما فرغوا منها ساروا قدما
على طريق الانشاء الاشتراكي . ولكنهم لم يفلتوا الاعتبارات الدولية المنذرة
بالخطر ، فوجهوا قدرا من جهودهم لتقريب الحوادث والاستعداد لها ،
ومرمان ما هبت العاصفة الهوجاء فاحتاجت بلادهم ونحمت فيها السيف والنار
وتناوت بالتدمير بعض ما أقاموا من منشآت وأعمال .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان قادة النظام الاقتصادي
الجديد ينعمون بمزايا طبيعية وغير طبيعية لا يستهان بها ، كانت مدونا لهم
على ذلك القدر من النجاح الذي أسبوه . وفي مقدمة هذه المزايا ما حبت به
الطبيعة بلاد روسيا من موارد طبيعية هائلة يكاد يخطأها الحضر . فهي تنتج
مقادير غير محدودة من المواد الأولية والمعادن والقوة المحركة ، فضلا عن
نوافر قوة العمل بها . بهذا استطاعت البلاد أن تطوى على نفسها إلى حد كبير ،

وتكفى نفسها بنفسها مع قدر من المشقة والحرماني ، إزاء الروح غير الودية من جانب بعض أجزاء العالم الخارجي . وثبتت ميزة أخرى لهاخطرها وتقصد بها عظيم مساحة البلاد واتساع أرجائها وكثرة عدد سكانها الذين يزدنون بأمراد ، وبهذا استطاعت أن تدافع طويلاً داخل حدودها وأن تعتمد على ما تنتجه الأقاليم الداخلية إذا ما تعرضت أطراف البلاد للغزو والاعتداء كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية .

وإذا كانت روسيا بلاد الموارد الفنية إلا أن معظم هذه الثروة الكامنة لم تكن موضع الاستغلال الشامل خلال العهد القيصري . وهذا الاستغلال يحتاج إلى جهد وعناء من جانب الشعب ، لأن الطبيعة في تلك الأنحاء لا تهب نفسها للإنسان إلا إذا سعى إليها بقدر ما يملك من قوة بدنية وعضلية . وبمثل التاريخ على أن مثل هذه الأنحاء أصلح من غيرها للقيام الحضارات ، إذ فيها لابد من تعاون وثيق بين الطبيعة والإنسان ، وهو تعاون يشطب كفاها شديداً يتعين على الإنسان أن يقوم به .

وهناك عامل سيكولوجي ساهم في نجاح ذلك النظام الاقتصادي ، وقد أشار إليه هيوليت جونسون في كتابه الذي أسلفنا ذكره (١٠٩ — ١١٠) . يقول المؤلف أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أشاعت في نفوس الناس روح التفاؤل والتسامح بما هو واقع وهي روح حزينة كثيراً ما انعكست في الأدب الروسي ، بل وفي الموسيقى الروسية . ولكن قلب روسيا كان ينبض بالرغبة الشديدة في السعادة والفرح ، فجاء دعاة النظام الجديد يبشرون بالأمل والسعادة والنجاح والمتعة المتولدة عن العمل . ووجدت لهذه الدعوى آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وأقبل الناس على إقامة الكيان الاقتصادي الجديد لوطنهم ، غير آبهين بما يلاقون من ضغط وحرماني .

والآن ما الحكم الذي يمكن إصداره على النظام الاقتصادي السوفيتي ؟ لقد اختلف الرأي في الإجابة عن هذا السؤال ، وانقسم الكتاب إلى فريقين أو معسكرين ، أحدهما معجب شديد الإعجاب ، وثانيهما صاخط مسموف في السخط . أما رجال الفريق الأول فيؤيدون دعواهم ببيان مدى نجاح ذلك

النظام في تنمية موارد البلاد الظاهر منها والكامن وفي تحقيق العدالة الاجتماعية ومبادئ تكافؤ الفرص ، وتحسين الأحوال الصحية ، ورفع المستوى الثقافي ، وذلك في فترة تافهة إذا قيست بحياة الشعوب . أما الناقدون فيقولون أن الاشتراكية لا وجود لها بالروسيا وإنما هناك طبقة جديدة من الموظفين والمديرين حلت محل طبقة الملاك وأصحاب الأموال (١) . ويقولون إن مستوى المعيشة لا يزال منحطاً إذا قيس بمثله في البلاد الأخرى كفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة . ويصرحون بأن الديمقراطية والحرية لا وجود لها في تلك البلاد ، وإنما هناك دكتاتورية سافرة أو مستترة . هذان رأيان متعارضان ، ولعل الحقيقة موضعا بين الرأيين كما يقال . وبخيل إلينا أن الكثيرين من الكتاب يقولون عدة اعتبارات لابد من مراعاتها إن أرادوا أن يكونوا أقرب إلى المنطق والعدل :

(١) ما من شك أن النظام الاقتصادي القائم لم يحقق أهدافه جميعها وأن به عيوباً وأخطاء تلازمه . هذه حقيقة واضحة لابد من الاعتراف بها ، وليس الاعتراف خطأ لأن أي نظام بالعالم لا يمكن أن يدعى أنه وصل إلى مرحلة الكمال ، لأن تطور المجتمع البشري يسير بشكل حلزوني من الانخفاض إلى الارتفاع ، وكل تقدم نحققه الإنسانية يكون دائماً لها على بذل مجهود أكبر في سبيل إدراك نسبة أعظم من التقدم . والنظام الاقتصادي السوفيتي تجربة واذن لابد من أن يكون مصحوباً بتقدم وتغير وهكذا ، وليست العبرة بهذين المظهرين ، وإنما العبرة في أي نظام تنحصر في تذاب روح التقدم والسير إلى الأمام وتلافى العيوب والأخطاء .

(٢) بعض الذين يدرسون النظام الاقتصادي الاشتراكي يفعلون أمرين : أولهما أنهم يخلطون بين ناحيته النظرية وجانبه العملي . حقيقة لابد من تماثل النظرية والفعل ، ولكن التطبيق العملي مسألة تستغرق وقتاً حتى

(١) هذا هو الرأي الذي ينول به James Burnham في كتابه The Managerial

تقرب من الأساس النظرى . ومن الأمور الجديرة بالنظر أن زعماء الاشتراكيين لم تكن لديهم صورة للكيفية التى يتم بها تنظيم مجتمع اشتراكى من ناحيته الاقتصادية . فزعماء الاشتراكية مثل ماركس وانجلز درسوا قوانين التطور الاجتماعى ، وخلصوا منها إلى أن سير التطور الرأسمالى ينطوى على العوامل والقوى التى ستقضى على هذا النظام ، ولكنهم لم يحاولوا أن يرمحوا صورة لشكل المجتمع الاشتراكى الذى يقوم محل سابقه الرأسمالى . إن مهمة رسم تفصيلات ذلك المجتمع رهينة بالوقت وظروف البلد الذى ينشأ فيه ، مادام ذلك المجتمع سيقوم على المبدأ الاشتراكى الأساسى . ولعل هذا يعطى قول ماركس حينما سئل عن تنظيم المجتمع الاشتراكى « لست ماركسيا » .

أما الأمر الثانى فهو عدم التفرقة بين الجانبين الاقتصادى والسياسى من النظام السوفيتى . حقيقة تركز الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية على أسلوب الانتاج والحياة المادية ، ولكن المشاهد أن الأوضاع السياسية والاجتماعية تستغرق وقتا طويلا قبل أن تصبح مطابقة للقواعد الاقتصادية التى يسير عليها المجتمع . فقد نشطت التجارة فى أوروبا الغربية منذ القرن السادس عشر ، وازدادت ثروة الطبقة البورجوازية المستغلة بالتجارة والصناعة ، وانتزعت القوة الاقتصادية من النبلاء وملاك الأراضى ، ولكنها لم تستطع فى الوقت نفسه أن تقضى على الحكم المطلق أو تستخلص السلطان السياسى . ففى انجلترا مثلاً نمت الطبقة التجارية خلال القرن السادس عشر ولكنها لم تستحوذ على السلطان السياسى إلا فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . وبدأت الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وانتقلت الثروة والقوة الاقتصادية إلى أيدي الطبقة الصناعية الجديدة ، ولكنها لم تتمكن من السيطرة على أداة الحكم السياسية إلا بعد صدور قانون الإصلاح النيابى فى سنة ١٨٣٢ .

لهذا يخيل إلينا أن النظام الاقتصادى السوفيتى يسير بخطى مريئة من

حيث استثمار موارد البلاد ويعمل على تحقيق أهدافه بأسرع من الناحية السياسية . ولذلك فإننا في حديثنا عنه لا نعني بالجانب الصيامي وما يصاحبه من ضغط وعنف وشدة ، فهذا الجانب موضعه الصحيح المؤلفات التي تعالج التاريخ الصيامي .

(٣) وهنا مسألة هامة . لو نظرت بطريقة إجمالية الى صورة رسمها أحد كبار الفنانين فقد تدفك الى الاعجاب بها في مجموعها الكلى ، فإذا ما قربت منها ودققت النظر في أجزائها وتفصيلاتها فسرعان ما تكشف عن عيوب وأوجه نقص تدهش أن وقع فيها ذلك الفنان الكبير . وعلى ضوء هذه الحقيقة ينبغى النظر إلى أى نظام اقتصادى فنعالج أمره من حيث كفايته وبعد ذلك نصدر الحكم عليه . ولعل النظام الرأسمالى مصداق لهذا . فقد نما ذلك النظام في انجلترا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فإذا بحثت تفصيلاته وجدت فيه مظاهر سيئة غاية في السوء لعل في مقدمتها الآلام التي وقعت على رأس الطبقة العاملة في بريطانيا إذ ذاك . ولكنك تنظر اليه بوجه عام فترى كيف عمل على النهوض بتلك البلاد في ذلك الحين ، وكيف عرف كيف يستغل القوى الإنتاجية بشكل يفوق في كل ماحققته النظم الأخرى السابقة لقيامه .

(٤) ولعل من الاعتبارات التي ينبغى التزامها إغفال الشعور الشخصى فالاشتراكى المتحمس في اشتراكيته لا يريد أن يرى في نظامه عيبا في التطبيق والتنفيذ . والرأسمالى المتعصب ضد الاشتراكية لا يريد أن يرى في تنظيمها سوى الأخطاء والشرور . وكلا الرجلين بعيد عن الحق والصواب . وإيس معنى هذا أن يكتفى الكاتب بموقف المتفرج فقط ، بل نعتقد أن عليه أن يبدى رأيه مدعما بالمستندات والحقائق ، في غير تحيز أو تعصب فيسجل الحسنات ويثني عليها ، ويذكر المساوئ وينتقدها ويعالج أمرها إن أراد . ولكن الذى لا نستطيعه أن يغلب الكاتب عاطفته الشخصية من حب أو كراهية على ما يكتب ، لانه ان فعل ذلك جعل من الصعب الاطمئنان إلى أحكامه وتقديراته .

الفصل الرابع

فترة الفوضى والحرب الأهلية

(١٩١٧ - ١٩٢١)

تولى السوفييت مقاليد الأمور في وسط لجة من الخلل والاضطراب منتشرين في كافة أرجاء البلاد . وقامت حكومة ذات طابع مؤقت لعلاج الحال ، وهي حكومة اشتركت فيها عناصر غربية لم تتوافر ليعضها الصفات والمؤهلات اللازمة للإدارة والقيادة ، وتولى عملية التوجيه والدير بصفة مؤقتة البلاد خلال المواقف والأنواء السياسية والاقتصادية . فهذا شخص عين في منصب هام بوزارة الخارجية لأنه يعرف لغتين أجنبيتين ، وذلك ثان أصبح قوميسيرا الخالية . ومؤهله الوحيد أنه كان كاتباً في أحد مصارف باريس ، وها هو ثالث أصبح مديراً لبنك الدولة لأنه كان طالباً يدرس علم الاقتصاد بجامعة لندن ^(١) . ليس عجيباً إذن أن تنحطم الإدارة المنوط بها توجيه شؤون البلاد خلال ذلك الوقت المصعب . وكان في الاستطاعة السيطرة نوما على الموقف عن طريق الاستعانة بعدد كاف من رجال العهد القديم ، ولكن الكثيرين من هؤلاء في مختلف الإدارات والمصالح الحكومية أبوا أن يخدموا القادة الجدد أو يتعاونوا مع النظام الجديد ، أملاً في أن طول مقاومتهم قد يشل الآداة الحكومية وبذلك تعود الحال الى ما كانت عليه . وقد أعقب استيلاء البلاشفة على الحكم فترة قوامها ثمانية أشهر ، سادت البلاد فيها موجة عالية من الفوضى في كافة نواحي الحياة ومختلف الميادين

L. Lantou : An Economic History of Soviet Russia,
vol. I. 78.

(١)

والاقتصادية منها بنوع خاص . غير أن ظاهرة بارزة تميزت بها هذه الفترة القصيرة الأمد ، وكانت من أكبر عوامل الارتباك ، ونقصد بها « إشراف العمال » على المصانع والمصانع . كانت لجان المصانع المكونة من العمال تعتقد أنها هي وحدها التي ينبغي أن تضطلع بالاعباء والمهام التي يتولاها أصحاب ومديرو المشروعات التي يعملون فيها . وكانت هذه اللجان في مصانع بتروغراد مثلاً لا تكتفى بتعيين رؤساء العمال والمقدمين وإسكنها تعين صاحب المصنع السابق مديراً له . وبلغ من سوء الحال أن موظفي بعض محطات السكك الحديدية هم الذين رسموا طريقة سير القطارات على الخط بين بتروغراد وموسكو . وأكثر من هذا فقد حدث أن ضباط بعض سفن البحرية الروسية كانوا يتلقون أوامراً من اللجنة التي انتخب أعضاؤها بواسطة البحارة^(١) . ولم تكن هذه الظاهرة نتيجة مباشرة لتولى البلاشفة الحكم ، بل إننا نجدها قائمة وأخذت في الانتشار في الفترة السابقة أي خلال عهد الحكومة البورجوازية المؤقتة التي حال عجزها دون صد ذلك أتيار . ولم يشأ القادة الجدد أن يوقفوا الحركة في أول أمرهم لأنهم لا يريدون المبادرة إلى اتخاذ إجراءات لا بد أن تقف عطف الطوائف العامة وتأييدها . لقد اضطروا إلى الرضاء بالأمر الواقع على أنه تجربة وإجراء وقفي من مستلزمات الضرورة والاعتبارات العاجلة . حقيقة يلعب العمال اليوم دوراً هاماً عن طريق لجانهم وهيشاتهم واتحاداتهم ، ولكنه دور يؤدونه بطريقة منظمة منسقة تساعد على النجاح ، بخلاف ما كان الحال عليه في بداية العهد السوفيتي .

أجازت الحكومة تلك العملية بشكلها الذي بدت فيه ، ولكنها حاولت في الوقت نفسه تنظيمها وتوجيهها وجهة سليمة ، ولذلك تراها تتفق مع الاتحادات العمال على ما يجب اتباعه ، وترتب على هذا التشاور صدور مرسوم في ٢٩ نوفمبر ١٩١٧ ينص على أنه في كافة المشروعات الصناعية والعمالية والمالية

وفي الزراعة والنقل وما إلى ذلك مما يستخدم العمال الاجراء أو يتعاقد بشأن
عمل يؤدي في البيوت ، يقوم نظام « رقابة العمال » على الإنتاج ؛ وبيع
وشراء المنتجات الأولية ، وخزنها ، وكذلك الإدارة المالية للمشروعات .
ويقوم العمال بممارسة هذه الرقابة عن طريق الهيئات التي ينتخبونها ، بشرط
أن تشمل هذه الهيئات أفراد الهيئتين الكتابية والفنية في المشروع .
ويكون لهذه الهيئات المالية الحق في الإشراف على الإنتاج ، وتحديد الحد
الأدنى لما ينتجه كل مشروع ، ومراقبة جميع المراسلات الخاصة بأي مشروع
وإذا امتنع أربابه عن تقديم هذه المراسلات فانهم يكونون عرضة للمحاكمة .
ونص القانون كذلك على إلغاء السرية التجارية .

في ظل تلك اللجان المكونة من أخطاط غربية والمؤلفة على غير أساس
سلم أريد أن تسيطر الصناعة في مجراها ، وأن يبدل المالكون والمديرون
الفنيون جهدهم في وقف موجة الانهيار والتدهور . ولكن التجربة أسفرت
عن إخفاق خريب ، وكانت عاملاً أساسياً في الإصرار بعملية انحطاط الصناعة
التي خرجت منهوكة القوى ومضعفة وفي أشد الحاجة إلى التعمير والتجديد
بعد سنوات الحرب القاسية . ويمكن أن تلخص أسباب الفشل فيما يأتي :

(١) لم تكن لدى هذه اللجان والهيئات المنتجة أية دراسة نظرية أو
خبرة عملية بنظم إدارة المشروعات ، ولم يتوافر لها الكفاية اللازمة لأداء
هذه المهمة التي لا بد لها من رجال حنفقوا أمرارها ودقائقها وتفصيلاتها .
وقد كان هذا الأمر مبعث الشكوى من رجال الحكومة أنفسهم فقال
تومسكي رئيس المجلس المركزي لائتمادات العمال « إن الإنتاج مهدد بالانهيار
النهائي ؛ والعامل اليوم ينتج أقل مما يأخذ . . . وفي مثل هذه الأحوال
يصبح من أرباب المعاشات الحكوميين ، ويصير إنساناً طغلياً يعيش على
حساب الآخرين » . ولعل أصدق الانتقاد ما صدر عن لينين نفسه إذ قال :
« اعتادت وفود العمال أن تحفيز لدى يشكوا بها ضد أصحاب المصانع ، وكنت
أقول لهم دائماً : إنكم تريدون تأهيل المصنع ؟ حسناً ، فالأمر بتحقيق ذلك

معد أممي ؟ ولكن خبروني ؟ هل تستطيعون أن تقولوا أمر التنظيم ؟ هل درستكم المسائل المتعلقة بذلك ؟ تعرفون كيف تنتجون وماذا تنتجون ؟ وهل تدركون ماهية العلاقات بين إنتاجكم وبين السوق الروسية والسوق العالمية ؟ ... وبطبيعة الحال ما كان العمال ليدرون شيئاً من هذه الأمور .

(٢) ويقول لانسولوت لون « من الخطأ أن نصف استيلاء العمال على المصانع بأنه تأميم ، لأنهم حينما امتلكوا أمرها ظنوا أن مقتنياتها ملك لهم لا للدولة . وليس أدل على صحة ذلك من العبارة التالية التي اقتبسها نفس المؤلف من مجلة « رسول العمل » وهي لسان حال المجلس المركزي لائتلافات العمال : « لقد أصبح العمال سادة الموقف ، فكانت المصانع في أيديهم ولكنهم قاموا بإدارتها بدون اعتبار للاقتصاد القوي بوجه عام ، ونظروا إلى الصناعة على أنها مورد لا ينفد يأخذون منه حاجتهم بدون اقتطاع ، بل وصل بهم الأمر في حالات عدة إلى حد توزيع الإنتاج فيما بينهم » . (١) الحق ، لقد كانوا يتصرفون كأنما هذه المشروعات الصناعية ملك لهم لا للدولة ، وكانهم ليسوا أعضاء في المجتمع عليهم أن يؤدوا ما يهد إليهم به من أعمال .

(٣) وثمة سبب آخر وهو انعدام النظام ، ويخيل إلينا أن العمال اعتقدوا أن إشرافهم على المشروعات الصناعية معناه أن يؤدوا الأعمال التي توافق هواهم ، وفي الأوقات والظروف التي تنفق ومزاجهم . وقد يقال إن لانعدام روح النظام سببا نفسيا وهو كراهيتهم تلقي الأوامر واتباع التعليمات الصادرة من أصحاب المصانع البورجوازيين ولو كان ذلك في صالح الإنتاج ، وهذا أمر خاطئ بطبيعة الحال .

(٤) سيطر حب الذات على العمال ولجانهم ، ففي كثير من الحالات كانوا يرفضون أن يبيعوا منتجاتهم إلى المصانع الأخرى التي تحتاج إليها في إنتاجها الصناعي ، والمعروف أن الصناعات كل واحد متعدد الأجزاء التي يعتمد كل منها على الآخر . هذا التصرف المريب أدى إلى تعطل وتوقف

الإنتاج الصناعي في سلع مختلفة ، وترتب عليه — إلى جانب الأسباب الأخرى — أن تضائل إنتاج مصانع عدة ، كما أغلقت مشروعات كثيرة أبوابها . لقد كان العمال يبيعون إنتاجهم للمستهلكين مباشرة ، فكانهم خدم من المجتمع قائم بذاته . لا جزء متمم لغيره من الأقسام التي يتكون منها ذلك المجتمع والذي لا يرجى له النجاح والتقدم والانتظام إلا إذا تمازت عناصره وأقسامه المختلفة (١) .

(٥) كان كل مصنع يحمل ما يحتاج إليه أو يرغب فيه المستهلكون ، كما لم يكن يدري شيئاً من نوع ومقدار وطريقة الإنتاج في المصانع الأخرى وهذا راجع إلى عدم توافر عنصر التنسيق والتوجيه المرسوم . واقد أظهرت التجربة لكل مراقب أن المهم هو أن تنتج كل وحدة منتجة ما تحتاج إليه الجماعة أو ترغب فيه ، لا ما قد تفضل تلك الوحدة إنتاجه . ففي أي مجتمع صناعي بلغ مبلغاً عالياً من التطور ، بغض النظر عن نوع دستوره الاقتصادي أو السياسي ، فإن المواطن بصفة كونه منتجاً يتعين عليه في ساعات عمله أداء ما يطلب منه وذلك حتى يقضى له أن يحصل مع غيره من المنتجين في بقية اليوم — أي في ساعات الاستهلاك — على ذلك الذي يحتاجون إليه ويرغبون فيه جميعاً حتى يتمكنهم أن يعيشوا . وإذا كان لرغبات المستهلكين أن تعين عمل المنتجين فلا بد — في حالة انعدام عنصر السعي إلى الربح الخاص في السوق الحرة — من وجود تنظيم خارج المصنع ، وخارج اتحادات العمال ، وخارج الصناعة كلها . وعن طريق هذا التنظيم يصدر ممثلو الجماعة التعليمات اللازمة لكل مصنع ، بل ولكل مجموعة من أرباب الحرف اليدوية أو الفلاحين من وقت لآخر ، وذلك بشأن ما يجب إنتاجه . (٢)

(١) أرجع بعض الكتاب هذا الأمر إلى ظهور ميول مستمدة من ملعب الاشتراكية النفاية Syndicalism ، ولكننا نسجد هذا الظن لأن هذه النظرية التي انتشرت يوماً في فرنسا وهددت البلاد بالخطر حتى قضى عليها ، لم تكن ذات نفوذ أو سلطان على الأحزاب الاشتراكية الأساسية وخالات العمال في روسيا القيصرية .

هذه عبارات كتبها رجل من المعجبين بالنظام السوفيتي وبما حققه ، ولهذا فنقدم لهذه التجربة وما أسفرت عنه من مساوئ وأضرار لا يمكن اعتباره صادراً عن هوى أو تعصب . غير أن النقد الذي يوجه إلى تجربة « رقابة المال » ينبغي أن يلاحظ أمراً ، وهو أن هذه الرقابة تجربة لا أكثر ولا أقل ، فإن ثبت نجاحها وأصلها أربابها ، وإن أخفقت أفلعوا عنها كما فعلوا حقيقة . والحكم تجربة وسلسلة من الخطأ والصواب ، والنجاح فيه وليد الخبرة والزمن ، وليس بقواعد محدودة مرسومة لا يحيد عنها أربابها . إن التغيير سنة كل شيء . ولكنه ينبغي أن يكون تغييراً من الأدنى إلى الأعلى وهذا تسير القافلة البشرية في طريق التقدم وذلك طريق غير محدود ، على الأقل لمهد طويل جداً . (١)

وقد يقال في معرض التعليل لاتباع نظام مراقبة المال إنه أريد به أن يكون سبيلاً لتدريب العمال على إدارة المشروعات ، أى على أنه خطوة صوب الاشتراكية . ويمكن أن نجد تأييداً لهذا التفسير في بعض أقوال قادة لينين أمام مؤتمر السوفيت « بصفتنا حكومة ديموقراطية لا نستطيع أن نتجاهل ما يقرره عامة الشعب » .

وإذا كان الحكم الديموقراطي يستلزم بالضرورة النزول على رأى الشعب إلا أننا نستبعد على المستنيرين من قادة السوفيت أنهم كانوا يرجون فعلاً نتائج طيبة في تلك الآونة حيث كان العامل الروسي على درجة كبيرة من التأخر المادى والعلمى والفنى إذا قيس بزملائه في بلدان غرب أوروبا وألمانيا والولايات المتحدة . وبناء على هذا كان من الخطر الشديد إجراء تلك التجربة في وقت بداية النظام الجديد ومع عدم استعداد العمال لها .

(١) قصد بهذا أنه قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه التطور متجهاً إلى أسفل ، أى تبدأ مرحلة التراجع والانحلال ، ولا شك أن هذه المرحلة ستكون بداية نهاية العالم الذى يعيش فيه الجنس البشرى ، ونعتقد أننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذه النهاية بيده جداً وأنهما متصلة بطواعر فيزيقية .

إن الذي نرجحه هو ما سبق لنا إيضاحه من أن الحكومة لم تستطع أو لم تجهد من صالحها وقف تلك الحركة التي بدأت في عهد حكومة كيراسكي .

(٢) شيوعية الحرب

هذه هي العبارة التي تطلق على الفترة (١٩١٨ — ٢١) أي التي تقع ما بين إلغاء نظام إشراف العمال وبدء الحياة الاقتصادية الجديدة . وخلال هذه الفترة الخطيرة حدثت تطورات بالغة الأهمية في حياة المجتمع وبخاصة من الناحية الاقتصادية ، وارتكبت أخطاء كبيرة في التوجيه والتنفيذ . وقد رأى البعض في أساليب الحكومة جزءاً من خطة مرسومة هدفها أن تقفز بالبلاد دفعة واحدة من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي بدون أن تتخلل هذا التحول الضخم فترات انتقالية منسقة ومنظمة . وقد يكون في هذا الرأي بعض الحق وجانب من الصحة إذا حكمنا بما تم خلال هذه الفترة من تأميم المصارف والصناعة الكبيرة ، ومصادرة الأراضي الباقية في أيدي كبار الملاك ، وإعلان أن الأرض ملك للدولة ، والقضاء على التجارة الداخلية الخاصة واحتكار التجارة الخارجية ، وفرض العمل الإجباري على جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء ، وانبعاث نظام البطاقات في توزيع السلع والمواد ذات الأهمية ، والاستيلاء على ما يملك الفلاحون من فائض منتجاتهم الزراعية ومحاولة إمدادهم بما هم في حاجة إليهم من المنتجات الصناعية . ولكن فريفاً آخر من الكتاب يمزو هذه الإجراءات الحاسمة إلى ما فرضته الأحوال من ضرورات ملحة لابد من التماس حل أو علاج سريع لها وإلا عصفت بالنظام الجديد ، بل وبكيان البلاد الروسية بأسره . ويستند أرباب هذا الرأي الأخير إلى أقوال قادة السوفيت أنفسهم ، فيها هو لينين يصرح في غير موارد ولا لبس أو غموض « لقد كانت الضرورة القاسية والحرب وما صاحبها من دمار شامل ، الاعتبار التي فرضت شيوعية عهد الحرب هذه على البلاشفة . كانت هذه السياسة تقوم على أخذ الفائض بل وجزء من

الضروري من المواد الغذائية من الفلاحين لامتداد الجيش والعمال . لقد كانت هذه الشيوعية العسكرية إجراء مؤقتاً لأن الموقف اليائس الذي أحاط بالبلشفة حينذاك جعلهم لا يتركسون عن اتخاذ أي إجراء مهما كان متطرفاً . أنهم وهم في تلك الحالة من خطر الموت جوعاً بل وما هو أسوأ من ذلك ، ألقوا أنفسهم مضطرين إلى الدفاع عن مرا كزهم بأي ثمن ، وإلى الإبقاء على حياة العمال والفلاحين . . ويؤيد هؤلاء الكتاب دعواهم بما حدث بعد ذلك من تعديل في السياسة السوفيتية بناء على ما كشفت عنه التجارب من أخطاء وعيوب ، وما أسفرت عنه من استعالة الطفرة في إقامة النظام الاشتراكي .

أما وفد عرضنا وجهتي النظر فإنا نتساءل : وما تلك الضرورات المألحة التي أملت البلاد ؟ وليست الإجابة عن السؤال صعبة ، وانما يمكن تلخيصها في عبارة موجزة وهي الحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي والحصار البحري الذي فرضه على روسيا حلفاؤها السابقون .

أثار استيلاء البلاشفة على الحكم القدر في نفوس الطبقة البورجوازية وأتباع العهد السابق في روسيا ، والجزع والقلق في صفوف الدول الرأسمالية ، وأصبح شعار هؤلاء جميعاً التعاون بين العناصر الداخلية والخارجية في سبيل تحطيم العهد الجديد والقضاء عليه وإزالته من عالم الوجود قبل أن تثبت دعائمه وقواعده . تجمعت القوى المعارضة في الداخل وكونت جيوشاً بيضاء بقيادة ريجل في الشمال ، ودينسكين الذي زحف من ناحية الجنوب صوب موسكو ، وكولشاك الذي اجتاحت سيبيريا قادماً من الشرق . وغزت جيوش أمريكية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية ويابانية جهات عدة من روسيا بدون إعلان حرب بصورة رسمية ، وقدمت الحكومات الأجنبية المساعدات الوفيرة للجيوش البيضاء على هيئة ذخائر ومعدات ومؤن وضباط وفنيين ، وفرض الأسطول البريطاني بوجه خاص الحصار على الشراطين والموانئ الروسية وحال دون الحصول على ما يلزم الناس من غذاء

وكساء ودواء وعقاقير طبية ، وأغار البولنديون والألمان على الحدود الغربية وأنعموا فيها النهب والقتل ، وراحت العصابات تغير على مختلف المناطق تاشتر فيها الخراب والموت ، وتألفت حكومات مستقلة في جورجيا وأوكرانيا بقصد الانفصال عن روسيا وبخاصة في ظل النظام الجديد . لقد اضطرت روسيا إلى القتال في كل ميدان ضد الأعداء من الداخل والخارج ، وهنا عمدت الحكومة السوفيتية إلى تجنيد العمال من كافة الطوائف في صفوف الجيش الأحمر ، وأرغمت الفلاح على تقديم ما لديه من غذاء للمحاربين وأهل المدن ومن مواد زراعية لازمة للصناعة ، ووجهت الصناعة الكبيرة إلى إنتاج ما تقدر عليه بالقليل مما يتوافر لها من أسباب الإنتاج حتى تمد الجيوش بالأسلحة والتخاير ، وضربت بيد من حديد على خصومها . ووقف العمال إلى جانبها حتى لا يعود النظام الرأسمالي ، وأيدها الفلاحون — برغم ما تعرضوا له من هت وإرهاق — حتى لا يرجع إليهم المالك الكبير فينتزع ما أخذوه من أرضه ، وتقدم الشعب الروسي للقتال دفاعاً عن أرض الوطن ضد الأعداء الغزاة . والحق لقد كان الموقف شبيهاً بمثل له في فرنسا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر حينما هجمت عليها القوات الرجعية محاولة القضاء على الثورة الفرنسية ، فصمد لها الشعب الفرنسي مد فوعاً بمقله وفتابه ، ولم يعبأ بالجوع والعمرى والحرمان ، وتحمل عصر الإرهاب الذي يذكره التاريخ .

غير أن لسكل شيء نهاية . ففي عام ١٩٢٠ وقعت مفاوضات الصلح مع لاتفيا ولتوانيا (يوليه) . ثم مع فنلندة (أكتوبر) . وانتهت الحرب في سيبيريا ، ودعرت الجيوش البيضاء في نوفمبر ، وطرد الأجانب من البلاد ورفع الحصار البحري وأعيدت المقاطعات النائرة إلى حظيرة الوطن . وبكلمة واحدة نقول إنه لم تكد تنتهى سنة ١٩٢٠ حتى حل السلام في البلاد كلها . هكذا انتهت الروسيا في المعركة ، ولكن : بأي ثمن ؟ لقد خربت أرضها الزراعية ، وانهاركهاها الاقتصادية انهياراً كاملاً أو ما يقرب من ذلك ،

وتضعضعت صناعتها وورشها ، وتحطم نظام النقل فيها وراحت الملايين من أهلها ضحية الحرب والخراب والمجاعة . ولنتنقل الآن إلى تفصيل ما طرأ من تغييرات على الجهاز الاقتصادى فى البلاد الروسية منذ تحول نظامها حتى خلاصها من الحرب الأهلية .

(٣) الزراعة

لعب الفلاحون دورا خطيرا فى التاريخ الروسى الأخير ، بل لعل امتناعهم عن توريد المطلوب منهم من الحبوب لسد حاجة الجيوش وأهل المدن من أكبر الظروف التى عجلت بالهزيمة العسكرية ، ثم نشوب الثورة البورجوازية فى فبراير عام ١٩١٧ . وكان سقوط الحكومة القيصرية ايذانا بانشار روح الفوضى فى الأقاليم وعجزت الحكومة المؤقتة عن إعادة النظام الى نصابه ولقد كان رجالها قوما كثيرة أقوالهم قليلة أفعالهم ، ينكصون عن حمل المسئوليات فى تلك اللحظة الحرجة . ولهذا نراهم لا يواجهون المشكلة الزراعية بما تتطلبه من حزم وإجراءات حاسمة ، واكتفوا بتأليف لجان بالقرى والمراكز والأقاليم بالإضافة إلى اللجنة المركزية لمعالجة مسألة الأراضى ، ونيط بهذه اللجان مهمة إعداد السبل لاصلاحات جديدة ووضع مشروعات لحل المشكلة الزراعية توطئة لعرضها على الجمعية التأسيسية حين انعقادها (١) . وقد كان هذا الإبطاء فى معالجة الأمور سببا فى تسرب الاعتقاد إلى نفوس الفلاحين بأن الحكومة لا تولي أمراهم القدر الواجب من العناية وأنها لا تعترم الفيسام بأصلاح جدى ، وهنا نراهم يأخذون الأمر فى أيديهم ويستولون على أراضى الأشراف وكبار الملاك ، واشتدت الحركة وزادت قوة بعد عودة الكثيرين من الجند والبحارة الذين غادروا ميادين القتال وسارعوا الى الاشتراك فى العملية حتى يحصلوا على نصيب لهم . ومن الطبيعى أن تنبعج الحركة الى انتزاع الأراضى وتقسيمها على صغار الفلاحين وفقراءهم

لأن الرغبة في امتلاك أرض زراعية كافية لإعالة الفلاح وأمرته كانت تحيى مندعبيد في نفوس أفراد هذه الطبقة بالروسيا ، كما نلقى لها مثيلا في أحداث الثورة الفرنسية الكبرى . أما مظاهر العنف التي صاحبت حركة الاستيلاء على الأراضي فيمكن تفسيرها بأن الفلاح الروسي أطلق عواطفه المكبوتة من عقابها وظهر عداؤه السامن بالنفس من قديم طبقة النبلاء وكبار الملاك بصورة واضحة ، كما نأ أود أن يثار للعبودية التي رزح تحت عبثها قرونا طوالا . لقد كانت مشكلة الفلاح الروسي اقتصادية واجتماعية في الوقت ذاته ، فارتاع الأرض وتقسيمها حل لهذه المشكلة من ناحيتها الاقتصادية ، كما كان في القضاء على سلطان النبلاء والملاك الكبار من المدنيين أو الهيئات الدينية علاجا للناحيتين السياسية والاجتماعية . ولا شك أن أعمال الفلاحين كانت تصطدم بمقاومة المالكين في كثير من الأحيان وهي مقاومة زادت من حدة الحركة وشدتها ومرارتها .

في وسط هذه الظروف جاء البلاشفة إلى الحكم . وإن من الخطأ أن ننسب إليهم عملية تصفية الملاك الكبير لأنها بدأت في وقت كان فيه رجال كيرسكي يطاردون لينين وزملاءه ويسعون إلى القضاء القبض عليهم . وفي هذا يقول س . ب . دب « وهكذا قبل أن يستولي البلاشفة على الحكم في أكتوبر سنة ١٩١٧ كانت تصفية كبار الملاك في شتى أرجاء روسيا الريفية قد قطعت شوطا بعيدا في طريق التحقيق » . وكل ما عمله السوفيت أنهم تركوا الحركة تجري مجراها ولم يحاولوا مقاومتها من الناحية العملية ، وإن كانوا لا يوافقون عليها من ناحية المبدأ . وكان أول عمل لهم أن أصدروا في ٨ نوفمبر (٢٦ أكتوبر) سنة ١٩١٧ قانونا خاصا بالزراعة يتضمن المبادئ التالية :

(١) إلغاء الملكية الخاصة فيما يختص بكبار الملاك .

(٢) الأرض الزراعية ومرافقها وملحقاتها ملك للمجموع الشعب ، ويعتبر إلحاق الضرر بها جريمة كبرى يعاقب عليها القانون . فالمعادن والغابات والمياه

ذات الأهمية القومية توضع تحت يد الدولة ، وأراضى الحدائق ومزارع تربية النباتات والمشاتل والأرض المخصصة لزراعة البذور وبيوت الزجاج يحافظ عليها لتكون مزارع نموذجية ، والمساكن وما يتبعها من الحدائق تبقى ملكاً لملكيها .

(٣) جميع الأراضى المصادرة والتابعة فى الأصل لكبار الملاك والنتاج والأديرة والكنائس ، بما فيها من ماشية وآلات ومبانى ومعدات إنتاجية ، يجب أن تنقل إلى لجان الأقاليم ومجالس الفلاحين بالمراكز ، وهذه تتولى توزيعها على الفلاحين مع ضرورة مراعاة المساواة على أن يكون نصيب الفلاح متماشياً مع حاجته . ونص القانون كذلك على ضرورة إعادة التوزيع كلما دعت الضرورة أى فى حالة حصول تغيير فى عدد السكان أو القوة الانتاجية .

(٤) على القرية أن تقرر نوع الملكية التى تراها سواء كانت ملكية العائلة أو المير أو الجمعيات التعاونية أو الأفراد .

(٥) لا يمنح حق استغلال الأرض إلا للذين يرغبون فى العمل فيها بأنفسهم أو مع عائلاتهم أو طبقاً للقواعد التعاونية . وحرم القانون أيضاً استئجار العمال الزراعيين تحريماً تاماً .

(٦) يجب عدم مصادرة الأراضى التى يملكها صغار الفلاحين ملكية خاصة لهم .

وبرغم القانون سارت عملية التقسيم فى سبيلها بطريقة بدائية غير منظمة ، ووقفت الحكومة موقف المتفرج وهى ترى الفلاحين يقتسمون الأرض فيما بينهم ، أو تشاهد الجماعات القروية تقسم أراضى الجماعات المجاورة بطريقة تفتقر إلى النظام والتنظيم .

وقد حمل غلاة البلاشفة من المتعلقين بالنظريات على سياسة الحكومة من حيث موافقتها على تملك الفلاحين للأرض لأن فى هذا اعترافاً بعبادة الوراثة والملكية الفردية والزراعة الفردية ، وقالوا إن هذا العمل معناه

المخرج على الفكرة الماركسية التي تجعل الأرض — بصفتها من أدوات الإنتاج الرئيسية — ملكية إجماعية ، وبذلك يتسنى تطبيق نظام الزراعة الكبيرة وإقامة المزارع المشتركة الواسعة واستخدام أحدث الأساليب العلمية في ممارسة العملية الزراعية . وذكر المخالفون زعيمهم بما قاله في يونيو سنة ١٩١٧ عن اعتقاده الثابت في أنه إذا لم تزود الأرض بالطريقة المشتركة بواسطة العمال الزراعيين وباستخدام أفضل الآلات وإرشادات المتخصصين في شؤون الزراعة العلمية ، فلارحاء مطلقاً في التخلص من نير الرأسمالية . وفي خارج روسيا اعتبر ممثل الحكومة السوفيتية دليلاً على إخفاق التجربة الاشتراكية واستعالة تطبيقها .

ولكن هذا النقد يغفل حقائق على أعظم جانب من الخطورة والأهمية ، وإن أدركها وسار على نهجها بعض الزعماء من ذوي الطابع العملي في التفكير ومواجهة المواقف . لقد كان شعار الفلاحين في أواخر أيام الحرب العالمي عبارة عن « السلام والأرض » ، وهذا ما أدركه البلاشفة ووعدوا بتحقيقه ومهلوا على تنفيذه ، وبذلك عرفوا كيف يستميلون الفلاحين إلى جانبهم . وإذن فمحاولة تأميم الأرض بصورة فعالة عملية والأخذ بنظام الزراعة الجماعية خلال تلك المرحلة الأولية مما ينطوي على أعظم الأخطار ، لأن معنى هذا العمل أن يصطدم بمعارضة الفلاحين الذين يتكون منهم أربعة أخماس الشعب الروسي ، والذين إذا انقلبوا على النظام الجديد ختم مصيره وزال . لأنهم لم يروا في انهيار النظام القديم إلا وسيلة لإشباع حاجتهم إلى تملك الأرض الزراعية ، وهم لا يدرون شيئاً عن المبادئ الماركسية ولا يفهمون معنى المزارع المشتركة القائمة على مبدأ الملكية الاجتماعية . قد يقال إن القرار الصادر بتوزيع الأرض على الفلاحين كان مصحوباً بالنص على أن الأرض الزراعية كلها ملك للدولة . وهذا صحيح ولكن الفلاح الروسي لم يعبأ بهذا النص ولم يأخذه مأخذ الجد واعتبره من مسائل الدعاية التي لا استطاع تنفيذها . وفضلا عن هذا فقد كان يتصور أن أية محاولة من

جانب الحكومة في المستقبل لالغاء ملكيته للأرض بعد أن حصل عليها بمناه، هي محاولة عابثة يستطيع أن يقاومها ويقضى عليها وعلى القائمين بها مختلف الوسائل التي في يده أو التي قد يفكر فيها .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن رأى العالم الخارجى حينذاك دليل على عدم النفع لموقف السوفيت . لقد كان هؤلاء متفهمين في الواقع على ضرورة إتباع النظام التعاونى (الجماعى) في الزراعة ، ولكنهم اختلفوا بصدد الوقت المناسب لتنفيذ هذه الفكرة ، فالواقعيون منهم آثروا الانتظار بعض الوقت ريثما تنهأ الأحوال الملاممة . أما غيرهم فكانوا يرون خلاف هذا الرأى ويقولون إن الحائزين إنما يقدررون مقاومة الفلاح الروسى أكثر مما تستحق . إن الفلاحين الروس في الحقيقة قوة كامنة هائلة ولكنها ذات جانب سلبى ، لأنهم في الوقت ذاته عاجزون عن رسم أى برنامج إنشائى أو عن الدفاع بأنفسهم عن هذا البرنامج لو قدر له أن يخرج إلى حيز الوجود ^(١) . وقد أثبتت التطورات التي حدثت بعد ابتداء عصر التوجيه صدق هذه النظرة إذ عجز الفلاحون عن مقاومة حركة تطبيق نظام الزراعة الجماعى . ولكن نلاحظ من ناحية أخرى أن الواقعيين من قادة السوفيت لم يكونوا على خطأ حينما نصحبوا بالتمهل .

وتمت ملاحظة أخيرة ، فالنقد الذى وجهه الخالفون لسياسة الحكومة السوفيتية غير سليم أيضا من الناحية النظرية ذلك أن القانون نص على أن « الأرض الزراعية ومرافقها وملحقاتها ملك لجموع الشعب » وهذا تأكيد لمبدأ الملكية الاجتماعية . وإذا كان قد أباح الزراعة الفردية فقد قصرها على الفلاح وعائلته وحرم استئجار العمال الزراعيين — على الأقل من الناحية النظرية . وفي ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ أصدرت الحكومة قانونا جاء فيه أن جميع الأراضي (بما فيها ما هو تابع للأفراد أو لاجتماعات الفردية) تعد مؤمنة ، وتعطى قطع من الأرض للمواطنين السوفيت لاستعمالهم إذا

كانوا مستعدين للعمل فيها ، وتتوقف مساحة القطعة على عدد الافراد الذين تتكون منهم أسرة الفلاح . وفي ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ صدر قرار جديد يعتبر الإنتاج الزراعى الفردى مرحلة مؤقتة تنتهى عند قيام نظام الزراعة الجماعية . وفضلا عن هذا فقد وجهت الحكومة — حتى خلال تلك المرحلة الأولى — جهدها نحو تشجيع الزراعة المشتركة فأعلنت تفضيها وتأييدها للزراعة التعاونية ، ونخصت في نوفمبر سنة ١٩١٨ مبلغا كبيرا قدره مليار من الروبلات لمعاونة الزراعة المشتركة وذلك بإمداد القائمين بها بمحارم في حاجة اليه من بذور وآلات .

وحينما اجتمع المؤتمر الثامن لمجلس السوفييت في ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدمت اقتراحات عدة بقصد العمل على زيادة إنتاجية الأرض ، فطلب الى الفلاحين أن يؤدوا ما عليهم من الالتزامات نحو الدولة بأن يزرعوا أرضهم طبقا لأحدث الطرق والأساليب التى تشير بها الهيئات والعجان الحكومية الموجهة ، وتألف لجان زراعية بالأقاليم والقرى للإشراف على تنفيذ الإجراءات الرامية الى زيادة إنتاجية مزارع الفلاحين .

هنا نتساءل عن المكاسب التى عادت على الفلاحين من النتائج التى ترتبت على انهيار النظام القديم . فما لاشك فيه أن الفلاحين قد استولوا على مساحات واسعة من الأراضى التى كانوا من قبل يستأجرونها أو خلافاها ، وقد قدر أن الأراضى التى حدث الاستيلاء عليها بلغت ١٣٥ مليوناً من الافدنة ^(١) وهذا استتبع زيادة عدد الممتلكيات الزراعية فقد كان عددها قبل الثورة ١٨ مليوناً ، فارتفع الرقم الى ٢٠ مليوناً سنة ١٩٢٩ ثم الى ٢٢ مليوناً في سنة ١٩٢٣ ^(٢) . وكذلك دخل في زمرة الملاك عدد كبير من لم يكونوا بملكون أرضاً من قبل ، فبقا بين عامى ١٩١٧ ، ١٩١٩ هبطت نسبة الفلاحين من غير المالكين من ١١,٦ ٪ الى ٦,٦ ٪ ^(٣) . وبسبب إلغاء الممتلكيات الضخمة حدث نوع من تكافؤ التوزيع ، فقد نقص عدد الممتلكيات التى تزيد مساحة الواحدة منها عن ٢٧ فدناً من ٥ ٪ الى ١,٦ ٪ ^(٤) من مجموع

الملكيات ولا شك أن هذا النقص تم على حساب الملكييات المتوسطة كذلك . ولكن ينبغي أن نذكر أن عملية التقسيم انحازت عن عاموره لكيات صغيرة جداً لا تعد وحدات اقتصادية ، فكان هذا من عوالم تأخر الزراعة وتناقص الإنتاج الزراعي .

غير أن كل ما حدث من تقسيم الأراضي والقضاء على شكوى الفلاحين لم يؤد إلى حل مشكلة أو أزمة الغذاء التي عانتها البلاد . لقد أقبل الفلاحون على اقتسام الأراضي ورجعوا بهذه السياسة بطبيعة الحال ولكنهم ترددوا ، بل وأبوا في كثير من الحالات ، تقديم الفائض من إنتاج الحبوب إلى السلطات الحكومية التي تقوم بدورها بتوزيعه على المدن والمراكز الصناعية . أما السبب في هذا فراجع إلى أن الفلاحين لم يقبلوا الأثمان التي تدفع لهم مقابل منتجاتهم لأن التضخم المالي والقوضى المالية ترتب عليهما هبوط شديد في قيمة النقد . فضلا عن هذا فالفلاحون لا يعطون الفائض من إنتاجهم إلا مقابل ما يستطيعون الحصول عليه من المنتجات والسلع الصناعية التي هم في أشد الحاجة إليها ، ولما كانت الصناعة تشكو من الإضراب وتناقص الإنتاج إلى حد كبير ، لم يكن في استطاعة المدن أن تخدم بحاجاتهم من السلع الصناعية مما دفعهم في الوقت نفسه إلى العمل على إحياء الحرف الصغيرة الريفية ونشيطها فتستطيع أن تمد بعض حاجتهم . وكان موقف الحكومة صعباً في مثل هذه الظروف فهي ترى أن الإنتاج الصناعي غير وافر أو كاف لحد الحد الأدنى من مطالب البلاد بوجه عام ، وعلى الصناعة عبء وهو تخصيص أقصى جهد لها للإنتاج الحربي حتى يمكن القضاء على الحرب الأهلية وطرد الجيوش الأجنبية المغيرة .

وفي الوقت ذاته هي مضطرة إلى الحصول على أكبر مقادير ممكنة من الحبوب لتغذية الجيوش والقوات المحاربة ولتغذية أهل المدن والمراكز الصناعية الذين ألفت بهم المجاعة وقد يدفعهم الجوع إلى القوضى والاضطراب على النظام الجديد . ولهذا سمدت إلى إجراءات حاسمة وشديدة أحياناً للتغلب

على الازمة ، فأصدرت في ١٣ مايو سنة ١٩١٨ مرسوماً باحتكار الحبوب للحكومة المحبوبة وينص على أن يقوم الفلاحون بتسليم إنتاج الحبوب إلى السلطات الحكومية بالأثمان التي تحددها ، وليس لهم حق سوى أن يحتفظوا بما يلزم لاستهلاكهم الشخصي وما هم بحاجة إليه من بذور المحصول التالي . وجعل القانون عقوبة مخالفة هذا الأمر الحبس لمدة أقصاها عشر سنوات مع مصادرة ما يملك الفلاح من أرض . ورغم هذه القوانين لم تكن له قيمة عملية إذ أبى الفلاحون الانصياع اليه وآثروا إخفاء ما لديهم من فائض . وصدر قرار آخر في ١١ يونيو سنة ١٩١٨ يقضى بتنظيم لجأت قروية من فقراء الفلاحين لمعاونة السلطات في الحصول على الحبوب من الفلاحين الأغنياء ، على أن يكافئ أفراد هذه اللجان بإعطائهم جانباً من المقادير التي يتم الاستيلاء عليها ومن السلع الصناعية التي يجري توزيعها على رجال القرية . وعقبتى القرارات الصادرين في ٢٠٤٦ أغسطس سنة ١٩١٨ تألفت جماعات مسلحة من الممال الصناعيين والفلاحين الفقراء لتجوب البلاد بحثاً عن الحبوب التي يخفيها أربابها ، وقد ألغيت هذه الجماعات في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٠ وحلت محلها جماعات عسكرية تابعة لإدارة الأمن والنظام . ولا تتوافر لدينا الإحصائيات الدقيقة التي توضح مقدار الحبوب التي استولت عليها الحكومة بهذه الطريقة ، ويقدره البعض بحوالى ١٠٠ مليون بود سنة ١٩٢٠ وهذا يعادل نصف ما أمكن جمعه سنة ١٩١٨ وهو عبارة عن خمس ما كان يباع في السوق المحلية قبل الحرب العظمى .^(١)

وقد ترمي في طريقة الحصول على مقادير الحبوب بواسطة استخدام الفرق المسلحة أمراً شاملاً غير مألوف ، وهذا صحيح وبخاصة في الأوقات العادية ولكنه إجراء أمثلته الضرورة والاعتبارات القائمة إذ ذاك . وبهذا عن هذا كله سوابق في التاريخ الروسى الذى يتحدثنا عن حالات عدة في القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ لجأت فيها الحكومة القيصيرية الى احتكار الحبوب ومصادرة

(١) لا تسلمت لوتن : ج ١ ص ١٣٧ .

إنتاجها ، كما أنها في القرن السادس عشر احتفظت لنفسها بحق التصرف في عدد آخر من السلع بخلاف الحبوب (١) .

تلك هي أهم معالم السياسة الزراعية خلال هذه المرحلة البدائية ، والشئ الجدير بالنظر هو التدهور الكبير الذي أصاب الزراعة بوجه عام والنقص الخطير الذي انتاب الإنتاج الزراعي ، وهما أمران يرجعان إلى عوامل مختلفة :

(١) بسبب أعمال الاستيلاء على أراضي النبلاء وكبار الملاك ونظراً للحرب الأهلية قضى على عدد كبير من الماشية وهي عنصر هام في عملية الزراعة ، بل إن بعض الملاك كانوا يعمدون إلى ذبح ما يملكون من ماشية وأغنام وخيول . وفي الوقت ذاته أتلقت مقادير كبيرة من العدد والآلات الزراعية . وكان الفلاحون الجدد لا يملكون المال اللازم لهذه الزراعة .

(٢) بينما كانت الأغلبية الساحقة من السكان تعيش في المناطق الخاضعة لحكم البلاشفة إلا أن الموارد الغذائية التي يعتمدون عليها كانت في القسم الجنوبي من البلاد الذي تحتله القوات المعادية للبلاشفة .

(٣) وعزا بعض الكتاب الروس الأزمة الزراعية إلى الحصار البحري الذي فرضه حلفاء روسيا السابقون عليها ، وقالوا إنه لولا ذلك الحصار لتمكن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية المصنوعة والآلات الزراعية ، مما يمكن مبادلتها مع أهل الريف الروسي الذين كانوا في هذه الحالة يوجهون جهودهم نحو زيادة الإنتاج وتسليم الفائض عن حاجتهم . ورغم ما في هذا القول من وجهة إلا أننا لا ننظر أنه كان في رفع الحصار تفريجاً كبيراً لازمة أسبابها داخلية من حرب وفوضى وثورات محلية ، بل إن اثنين نفسه نسب فشل البلاشفة في ذلك الحين إلى تأخرهم وجهلهم .

(١) المصدر السابق ١٢٦ : وقد يترض بأن هذا تم في العصور الوسطى ولكن الواقع أن الريف الروسي سنة ١٩١٧ لم يختلف كثيراً .

ولا شك أن الجدول التالي كفيل بأن يلقى ضوءاً كافياً على حالة الزراعة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٢١ بالقياس الى ما كان عليه الحال قبل ذلك ، فضلاً عن أن البيانات التالية ^(١) يمكن الرجوع إليها للموازنة بعد أن يتم تنظيم الزراعة في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة وبعد تطبيق نظام مشروعات السنوات الخمس .

السنة	المساحة المزروعة (ملايين الهكتارين)	الاتاج السكاني (ملايين البورد)	الخيول (بلايين)	الماشية (بلايين)	الغنم والماعز (بلايين)
١٩١٣—١٩٠٩	٨٣,١	٣٨٥٠	—	—	—
١٩١٦	٧٩	٣٤٨٢	٣١,٥	٤٩,٩	٨٠,٩
١٩١٧	٧٩,٤	٣٣٥٠	—	—	—
١٩٢٠	٦٢,١	٢٠٨٢	٢٥,٤	٣٩,١	٤٩,٩
١٩٢١	٥٨,٣	١٦٨٩	٢٣,٣	٣٦,٨	٤٨,٤

هذه الحالة زادت سوءاً بسبب طرود عوامل طبيعية فقيدي حدثت جفاف وقتل الأمطار للمناطق الزراعية الخصبة في عامي ١٩٢٠ ، ١٩٢١ وبخاصة في مديريات التولجا الجنوبية ومناطق الأورال والمقاطعات الآسيوية ، وتأثرت بذلك منطقة الأرض السوداء ، كما امتد الجفاف إلى الجهات الواقعة في جنوب روسيا . ولم تكن المجاعة بالروسيا شيئاً جديداً فالواقع أنهم كانوا يتوقعونها كل بضع سنين ، ولكن مجاعة سنة ١٩٢١ التي جاءت على أثر نقص المساحة المزروعة وذبح الماشية كانت أوسع انتشاراً من أي مجاعة سابقة .

ولقد سبب ذلك قدراً كبيراً من الهلاك في أوكرانيا وحدها أصبح أربعة ملايين من الآتس مهددين بالموت جوعاً . وكانت شدة العوز وانفاقة وقدوة المجاعة على درجة كبيرة اضطر الفلاحون إزائها إلى قتل حيوانات الجر التي

Alexander Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 23. (١)

يعتمدون عليها في زروعاتهم ، لينتفعوا بلحومها . وذكر بعض الذين حملوا في أعمال الإغاثة من الأجانب أن قسوة الجوع أجبرت الناس على أكل الكلاب والقطط والغربان والحيوانات الميتة والقش والجلود المصنوعة منها ألقاها الخيل . بل انتشر أثناء المجاعة الكثير من الإشاعات عن أكل اللحوم البشرية « (١) . ويلاحظ أن الجوع يضعف مقاومة الجسم ويساعد على انتشار الأمراض والأوبئة » ولما كانت السوابق تدل على أن عدد من يموت بسبب الأمراض الناشئة عن الجوع يبلغ على الأقل ضعف من يموت فعلا من الجوع » لهذا يقدر عدد الضحايا الذين ماتوا في هذه المجاعة بنحو عشرة ملايين من أنفس على الأقل » ، وهذا التقدير مبني على ما قرره الدكتور نانسين من أن عدد ضحايا الجوع يبلغون ثلاثة ملايين نفس . (٢)

(٤) المصانع

رأينا النتائج السيئة التي ترتبت على نظام رقابة العمال على المصانع وكيف أنه أدى إلى ازدياد القوضى وذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى (٣) . وعلاجه لهذه الحال ، وتمكيننا لبلاد من مواجهة خطر الحرب الأهلية ومن تنفيذ الالتزامات التي فرضتها معاهدة الصلح المعقودة على ألمانيا ، صار من المأمنين على السلطات المستولة أن تنظم الانتاج الصناعي عن طريق تنظيم عملية

(١) الدكتور حسن احاميل ، مصدر سابق ، ص ٦٠ - (٢) شرحه . وقد جاء في كتاب

Soviet Communism (ص ٤٥٠) ما خلاصته : لقد أثرت مجاعة سنة ١٨٩١ في ١٢ مليوناً من الأشخاص ، ومجاعة سنة ١٩٠٦ في ٣١ مليوناً ، ومجاعة سنة ١٩١١ في ٢٢ مليوناً . ولكن مجاعة سنة ١٩٢١ تأثر بها ما لا يقل عن ٤٣ مليوناً من الأتس . في المجاعات السابقة لم يزد عدد الفلاحين الذين لم يستطيعوا الحصول على حبوب فيوز على ثلاثة ملايين . ولكن هذا العدد وصل إلى ثلاثة عشر مليوناً في مجاعة عام ١٩٢١ .

(٣) حينما اجتمع المؤتمر الأول لاتحادات العمال في يناير سنة ١٩١٨ أوصى بتحويل كافة الصناعات الهمة إلى الاتحادات (هيئات موحدة trusts) تمهيداً لتأميمها . وقد أعقب هذا المؤتمر إنشاء المجالس المركزية لجان المصانع وتحويلها إلى وحدات داخلة في نطاق اتحادات العمال . وبذلك انتهى نظام رقابة وإشراف العمال على الصناعة .

تأهيل الصناعات الرئيسية وجعل إدارتها مركزة في أيدي هيئة مركزية عليا أى في يد المجلس الاقتصادى الأعلى (S. E. C.) ولذا صدر فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٨ مرسوم بتأميم الصناعات الكبيرة الرئيسية وهى السكك الحديدية والمناجم وآبار زيت البترول وحكافة الصناعات المعدنية والكهربية والهندسية ومصانع الفخار والمطاط والسيلولوز . وصدر قرار آخر يقضى بتحويل المجلس الاقتصادى إلى إدارة حكومية رئيسية واسعة الاختصاص ينام بها إدارة وتوجيه الصناعات التى تشملها نظام التأميم . ولكن لم يمض وقت طويل حتى وضحت حقيقة هامة وهى استحالة قصر حماية التأميم على الصناعات الرئيسية ، فقد كانت الصناعات المتوسطة وبعض الصناعات الصغيرة تقوم بإنتاج الكثير من الأشياء التى يعتمد عليها الإنتاج فى الصناعات الرئيسية من مواد مصنوعة أو نصف مصنوعة ، ومن الصعب ضمان إمداد الصناعات الكبرى بما تحتاج اليه من أسل هذه المواد إلا إذا كانت الحكومة مالكة ومشرفة على الصناعات المتوسطة والصغيرة . وفضلا عن هذا فقد تميز نظام الصناعة بالروسيما من قبل العهد السوفيتى بأن الصناعات المتوسطة والصغيرة تلتج مقداراً كبيراً من السلع الاستهلاكية التى يحتاج اليها الشعب . ولما كان الفلاحون يأبون تسليم الفائض من انتاجهم الزراعى اللازم لتغذية أهل المدن ورجال القوات الحاربة إلا اذا حصلوا على مقابل له من المصنوعات ، ولما كان يخشى أن يعمد أصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة الى التصرف فى إنتاجها بالطريقة التى يرونها أقرب الى صالحهم ولو تعارضت مع المصلحة العامة لمختلف طوائف الشعب ، فلهذه الأسباب كلها وأت الحكومة ألا مناص لها من السيطرة الكاملة على أكبر قدر ممكن من الصناعة المتوسطة والصغيرة . ولذلك تقرر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ^(١) تأهيل جميع المشروعات التى لازالت ملكاً خاصاً لأربابها ، والتى يستخدم الواحد منها أكثر من خمسة عمال

(١) يلاحظ أن هذه هى السنة التى شاعت فيها الحرب الأهلية .

يستعملون أى نوع من القوة الميكانيكية ، أو يستخدم أكثر من عشرة عمال لا يستخدمون القوة الميكانيكية . وبهذا القرار نقول إنه خلال هذه الفترة التى نحن بصددتها تمت عملية تأميم الصناعة .

وبالرغم من هذا كله فقد كان الإنتاج الصناعى خلال الفترة التالية لسنة ١٩١٧ فى هبوط شديد مطرد ، كما يتضح من البيان التالى ^(١) :

حجم الانتاج الصناعى

(الرقم القياسى سنة ١٩١٣ = ١٠٠)

الصناعات ...	الكبيرة	الصغيرة	المجموع التام
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٧	٧٤,٨	٧٨,٤	٧٥,٧
١٩١٨	٣٣,٨	٧٣,٥	٤٣,٤
١٩١٩	١٤,٩	٤٩	٢٣,١
١٩٢٠	١٢,٨	٤٤,١	٢٠,٤

(٥) سياسة التأميم

أشرنا إلى ما أقدمت عليه الحكومة السوفيتية من تأميم أدوات الإنتاج الرئيسية والمرافق العامة على اختلاف أنواعها . واليوم نعمد دول عدة إلى إنتاج هذا السبيل بصورة شاملة أو جزئية تبعاً لظروفها ، فضلاً عن أن بلاداً كالولايات المتحدة حيث الغلبة للشروط الخاصة الحرة نجد الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية فيها تملك وتدير الكثير من مصادر الثروة كالغابات والتمتع ، أو من الخدمات الاقتصادية كالقناطر والخطوط الحديدية ومجريات الإنارة . ويخيل إلينا أن العالم يتجاذبه مبدآن ، أحدهما يرى التملك بالملكية الخاصة كجوهر النظام الإقتصادى والاجتماعى ، والآخر يؤثر على ذلك

الملكية العامة أو الاجتماعية . ولكل من هذين المبدئين أنصاره ومريده .
الذين يسندونه بحجج يستخلصونها من تطورات التاريخ ويدهمونها بالآراء
الاجتماعية والاقتصادية وغيرها . وقد صيغت نظريات عدة في تفسير قيام
نظام الملكية الخاصة ولعل أكثرها شيوعاً عند أنصاره أن الملكية
موجودة لأن القانون يقول بذلك وينص عليه . وعيب هذه النظرية أن
« القانون يمين حدود الملكية » ولكن ما الذي يمين حدود القانون ؟
وما المبرر العملي أو الاجتماعي الذي يدعو إلى سن هذا القانون وبقائه ؟
وإذن فالنظرية القانونية لا تنهى لنا تفسيراً حاسماً نهائياً .^(١) وبالرغم من
اختلاف التفسيرات فانه « يحسن بنا عند مناقشة موضوع الملكية الخاصة
أن نحرر الذهن من الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة شيء مطابق وغير قابل
للتغيير . إن قليلين منا يدركون الوسائل الكثيرة التي تقبض بها حقوق
الملكية » .^(٢) والواقع أن كافة التشريعات تنحو نحو تقييد حق الملكية
الخاصة . ففي إنجلترا صدر قانون الملكيات الصغيرة سنة ١٩٠٧ وبمقتضاه
« أصبح من حق مجالس المديرية أن تنزع ملكية الأراضي اللازمة لتنفيذ
ذلك القانون ، سواء أرضى أصحابها بذلك أم لا ، على أن تدفع لهم السعر القائم
وقتشئذ .^(٣) وقيد قانون الملكية Property Act الصادر في سنة ١٩٢٢
انتقال الميراث إلى الابن الأكبر . وكذلك أجازت القوانين الصادرة في
نيوزيلند في عامي ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ للحكومة أن تشتري الأرض من أربابها
قسراً إذا لم يقبلوا بيعها لهم . وبموجب الدستور المصري نزع الملكية في حالات
معينة فقد نصت المادة (٩) على أن « الملكية حرمة » فلا ينزع من أحد
ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية
المنصوص عليها فيه » وبشرط تعويضها عنه تعويضاً عادلاً .^(٤)

(١) Frank A. Fetter : Economics, vol. II, p. 547.

(٢) شرحه .

(٣) حين كامل سليم : تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، ص ١٤١ .

(٤) لم يكن هذا النص مثار جدل في لجنة الدستور ، كما لم تثر بشأه مناقشة في اللجنة .

والتشريعات التي تحد من حدود الملكية نسترشد في هذا بمبدأ الضرورة القومية أو الاجتماعية ، وهذا أمر يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الآراء النظرية . ومن أمثلة ذلك أن رومانيا قامت بعد الحرب العالمية الأولى بإصلاح زراعي ترتب عليه إعادة توزيع الملكية العقارية ، وقد عدل الدستور الروماني حتى يخول للحكومة حق نزع الأراضي للخدمة القومية *expropriation pour cause d'utilité nationale* ^(١) ولم

== الاستشارية التشريعية وإن كان إبراهيم الحلبي بك قد أبدى اعتراضه في لجنة الدستور على ذكر عبارة «نموذجاً عادلاً» . ونص المادة ١٥٦ من الدستور على أن «ذلك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى . ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بتشكيل الحكم الثنائي ونظام وراثة العرش وعباسي ، الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » . ونص النظر عما أتى في لجنة وضع اللياق ، المادة الدستور ولجنة الدستور حول مبدأ التشديد ذاته وهل يجوز إحداث مباشرة عند اجتماع البرلمان لأول مرة ، فإن تعداد الأمور التي لا يجوز تعديل أحكام الدستور فيها لم تنمو بتسائها متنامية سوى ما نورد عبد العزيز بك فهمي في لجنة الدستور (١٠/٣ / ١٩٣٣) من أن المواد التي لا تنص ولا تنقص هي الآتية : المادة الخاصة بتشكيل الحكومة ، المادة التي تنص بالمساواة ، المادة المفردة لسلطة الأمة ، والمادة الخاصة بوراثة العرش ، والمادة التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزراءه ، والمادة الخاصة بمسئولية الوزراء ، والمادة الخاصة بسلطة التواب على الوزراء ، والمادة الخاصة بتعديلات معمر وحقوق الأجانب . وكذلك أحكام الباب الثاني من الدستور جميعاً . وقد يكون في هذا قطعاً آيات القول بجواز إصدار قانون بمحو الملكية الفردية من حيث الحد الأقصى لما يستطيع كل فرد تملكه ، أو إصدار قانون لنزع الملكية الكبيرة الزائدة عن الحد وتوزيعها توزيعاً يتلاءم مع العهد الجديد ، كل ذلك دون حاجة إلى إدخال تعديل على الدستور . ولعل هذا هو المبدأ الذي استرشد به محمد خطاب بك عضو الشيوخ السابق عند ما قدم مشروع القانون الخاص بملكية الأرض . وقد يقال إن وضع حد أقصى لما يصح أن يملكه كل فرد يتعارض مع إحدى المبادئ الأساسية وهي الحرية الشخصية التي تشمل حرية التملك إن صح هذا التعبير . على أن ذلك مردود بما شاهدناه في السنوات الماضية من كثرة القوانين المقيدة لحرية التجار والتعاقد وتلك بعض الأشياء . فقد صدرت قوانين تحدد أنواع الحاصلات التي يجوز تملكها زراعتها ، وصدرت قوانين تحدد استهلاك ملح معينة وهذا معناه تحديد احتوائها . والرأي الغالب أن دفع التوزيع العادل فيه احترام كلف لحزمة الملكية . والواقع أن هذا الموضوع في حاجة إلى أبحاث وافية من جانب رجال القانون والاقتصاد .

(١) ولعل بين هذه العبارة وبين ما يجيزه القانون المصري من نزع الملكية بقصد

المنفعة العامة *utilité publique* .

يصدر قانون الإصلاح الزراعى إلا فى سنة ١٩٢١ ، ولكن بدىء فى الإصلاح قبل ذلك بمراسيم لها قوة القانون فى عامى ١٩١٨ ، ١٩١٩ .^(١) ويبدو أن فكرة اعتبار مبدأ الملكية الخاصة شيئاً مقدساً مطلقاً لم تعد لها اليوم القوة التى كانت لها بالأمس . فلقد أقر مجلس اللوردات مشروعات قوانين التأميم التى قدمتها حكومة العمال . وقد أعلن المحافظون (وهم المدافعون عن مبدأ الملكية الخاصة) فى مؤتمرم الأخير أنهم — فى حالة عودتهم إلى الحكم — لن يلغوا التشريعات الصادرة فى هذا الصدد . ومثل هذا الإعلان لا شك تحول له قيمته فى وجهات النظر .

(٦) أسباب حركة التأميم

وهنا يتعين علينا أن نعرض للأسباب الرئيسية والمباشرة التى دفعت بالحكومة السوفيتية إلى اتباع سبيل تأميم الصناعة . لاشك أن هذا الإجراء يتفق مع جوهر النظرية الماركسية ، كما أنه جزء من مشروع آخر أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً ويرى إلى السيطرة على كافة فروع الإنتاج والتوزيع وفق خطة عامة مرسومة تقوم بوضعها هيئة مركزية عليا تراعى مختلف الاعتبارات التى يقتضيها النهوض بالاقتصاد القومى . وهذا التأميم يتيح للدولة فرصاً طيبة لاستغلال موارد الجماعة إلى الحد الذى تسمح به قوتها ومعايير التقدم الفنى ، ولزيادة الإنتاج إلى القدر الذى تهيئته الطاقة الإنتاجية للجماعة . فضلاً عن هذا يصبح فى طاقة الدولة تنظيم توزيع الدخول بحيث تكون أدنى إلى تحقيق التكافؤ الاجتماعى .

ومن الملاحظ أن الحكومات الاشتراكية تحرص دائماً على البدء بتأميم الصناعات والخدمات الرئيسية الكبرى . وهذا الحرص راجع إلى أنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالاقتصاد القومى سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية ما تهيئته لجمهور المستهلكين من سلع وخدمات . فصناعة الفحم مثلاً أساس

(١) الدكتور عبد الحكيم الرغوى : الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ص ٢٤٤ .

للنظام الصناعي كله ، ووسائل النقل شديدة الحساس بمصالح الزراعة والصناعة والتجارة ، ولها ارتباط شديد بحياة الأفراد العادية . ولهذا السبب عمدت حكومة العمال الحالية في بريطانيا العظمى الى تأمين صناعة الفحم . ومن برنامجها تطبيق هذا الأمر بالنسبة الى صناعة الصلب . وكذلك قررت بولنده بمقتضى القوانين الصادر سنة ١٩٤٤ تأمين الصناعات الرئيسية بل والمتوسطة في البلاد كلها حتى يتسنى لها السير قدما وبانتظام في عملية الإنشاء والتعمير بعد أن خلصت البلاد من الاحتلال النازي .

وهناك عوامل خاصة في حالة روسيا ، ذلك أن الصناعات والمصارف الرئيسية كانت تسيطر عليها رؤوس أموال أجنبية ، فلو ظل الحال على ما هو عليه لعمدت المصالح الأجنبية الى أعمال تعرقل أو تشل بها سياسة الحكومة الجديدة . فكأن هذا الإجراء نوع من أساليب الدفاع عن النفس ولون من ألوان الوقاية لأن النظام الجديد معارض تماما للمصالح الأحمالية الأجنبية (١) . ولقد لمسنا مدى الاضطراب الذي نجم عن نظام رقابة العمال ولهذا كان في التأهيل سبيل للقضاء على هذا الاضطراب ووسيلة للتخلص من أزمة عنيفة ، كما كان التأهيل كذلك كفيلا بتعويد العمال النظام وطاعة الأوامر وتنفيذ القواعد التي ترسمها الدولة لتنظيم الصناعة بحيث يمكنها مواجهة الظروف الناشئة عن الحرب الأهلية بصفة خاصة . ويرى البعض أن القادة السوفيت كانوا يعتمرون البدء بتأمين بعض الصناعات الرئيسية (Key industries) ثم يواصلون تنفيذ سياستهم الاشتراكية تجاه الصناعة على خطوات

(١) من المعلوم أن سيطرة رأس المال الأجنبي مناه تقييد وتنويع اقتصاديات وسياسة البلد المقترض التوجه التي تتفق ومصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والبلدان التي يتمتعون إليها . وبعبارة أخرى نقول إن سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على بلد من البلدان فيها انتفاض من سيادته القومية . تأهيل مثل هذه المشروعات غير القومية شكلا وجوهرا ، والنضاء على السيادة المالية الأجنبية مناه أن يقرر البلد «سيادته الاقتصادية» وهذا هو الرأي الذي أعرب عنه السيو منك وزير مالية بولنده حينما قدمت الحكومة إلى البرلمان البولندي مشروع قانون تأمين الصناعات الرئيسية سنة ١٩٤٤ .

مسترشدين بالنتائج التي يطمحونها خلال مراحل التطبيق ، ولكنهم لجأوا إلى التأميم الشامل حينما تزعى الى سمعهم أن الحكومة الألمانية التي استولت نيابتهم ، قد اعترفت أن تطلب إليهم إعفاء الصناعات المملوكة أو الخاضعة للألمان ورؤوس الأموال الألمانية من تطبيق هذه السياسة عليها ، وقد يكون في هذا الرأي بعض الوجهة إذا كان الغرض بيان سبب للإمراع بعملية التأميم ^(١) .

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن الحكومة الدوقية في سياستها الرامية إلى تأميم أدوات الإنتاج فعلت ذلك دون تقرير مبدأ التمويض للسكان حتى بالنسبة للأجانب منهم وهذا الأسلوب يخالف ما درجت عليه بلدان أخرى تحاول الأخذ ببعض مبادئ النظام الاشتراكي ، فها هي إنجلترا قررت تمويضها حينما سنت القوانين لتأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم . ولما قدمت الحكومة البولندية قانون تأميم الصناعات الرئيسية أعلنت أنها لن تعوض مالكيها من أنصار التعاون مع النازيين جزاء لهم على موقفهم من وطنهم ، ولكنهم قررت دفع التمويض للسكان أن كانوا من أهل الدول الصديقة أو كانوا من المواطنين المخلصين . ويبدو لنا أن مبدأ التمويض يسود حينما تتم عملية التأميم في هدوء وسجكون وبواسطة التشريعات ، أما حالة روسيا فبد مختلفة إذ البلاد إذ ذاك في عهد انقلاب ، كما كان أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المشتركة في الصناعة الروسية ينتمون إلى الدول التي كانت تحارب روسيا فعلا وتعاملها معاملة الخصم المهزوم بعد أن كانت حليفهم خلال الحرب العظمى .

(١) راجع مقالنا « ملكية الدولة المشروطة » المنشور بمجلة « الكتاب » عدد يوليو سنة ١٩٤٧ حيث نجد فيه أسبابا أخرى لاتساع كثير من الدول سياسة التأميم ، وهي السياسة التي نشطت في بلدان أوربية عدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

(٧) تعويضه أو لا تعويضه

والواقع أن تأميم المشروعات والملكية الخاصة يشتر مسألة غاية في الأهمية وطال الجدل بشأنها وهي : هل تعتمد الدولة الى دفع تعويض أم لا ؟ ولكل من الوسيطين أنصارها ومؤيدوها ، وكل منهم يستند في دعواه الى اعتبارات المنطق والمعادلة وصالح المجتمع . ونظراً لأهمية الموضوع سنورد فيما يلي بعض الحجج التي يدلل بها كل فريق .

يقول أنصار التأميم بغير تعويض إن الثروة ينتجها الذين يشتغلون بقواهم الجسدية والعقلية ، وهم لا يحصلون على الثمرة الكاملة لما يؤدون من عمل ، وعلى ذلك فليس من الظلم أن تسترد الجماعة فائض الثروة الذي استحوذ عليه فريق من أبنائها عن طريق استغلال عمل الآخرين . وفضلاً عن هذا فهناك ملايين تشكو الحياة في ظروف من القافة والبؤس والجهل والمرض نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمتناقضات الأساسية التي يتميز بها النظام الرأسمالي ، وبناء على ذلك فليس من حق أحد أن يشكو إذا جدت ظروف تستدعي تملك الدولة لما يملك بعض الأفراد أو الجماعات . ومن الأمثلة التي تضرب في هذا الصدد أن الدولة تسيطر على أرواح رعاياها وتدفع بهم الى ميادين القتال حيث يلقون حتفهم ، وهي تفعل ذلك ولا يعترض أحد على أساس أن هذا الأمر ولابد الضرورة القومية الناشئة عن الحرب . وقياساً على هذا ليس تحت ما يحول دون سيطرة الدولة في وقت السلم على الملكيات الخاصة إذا كانت هناك ضرورة قومية ملحة تستدعي هذا الإجراء .

وقد يعترض البعض قائلين ان مبدأ المصادرة لا يأخذ به سوى المتطرفين من الاشتراكيين ، وهذا خطأ فقد قال تروتسكي « ويمكن القول بوجه عام أن ليس هناك أساس للاعتراض من ناحية المبدأ على شراء الأرض والمصانع والورش . . إن المهمة الرئيسية تنحصر في خلق الشروط السياسية

اللازمة لتسهيله ، وسواء تم ذلك عن طريق الشراء أو بدونه فأمر غير ذي بال » . وسنورد عبارة مماثلة قالها لينين بصدد المصارف .

وأكثر من هذا فقد اتبعت الحكومات في كثير من البلدان الرأسمالية طريق التأمين بدون أن تدفع تعويضا للذين يتأثرون بتطبيق هذه السياسة عليهم وفيما يلي عدد من الأمثلة لتوضيح هذا الأمر الأخير ^(١) .

(١) قرر مؤتمر وزراء الولايات الأسترالية من تشريع يقضى بالتحويل الاجبارى لبعض أنواع القروض الى سندات تدفع عنها فائدة أقل .

(٢) حينما قدم قانون انتاج البترول الى البرلمان البريطانى في يولية سنة ١٩٣٤ ومعه اقتراحات بشأن مصادرة الملكية الخاصة في زيت البترول كتبت صحيفة المورتنج بوست المحافظة مقالاً تبرر فيه هذا الانجاء ، وأعلن المستر رنسان رئيس لجنة التجارة أن الملكية الخاصة في زيت البترول لم يكن لها وجود ، وأيدت صحيفة التيمس وجهة نظر الحكومة بقولها « ان جعل ملكية زيت البترول في التاج أفضل وسيلة تضمن الاستثمار المنظم لأي بشر يكتشف » .

(٣) ألغى قانون الإصلاح النيابي الصادر في إنجلترا سنة ١٨٣٢ مصالح خاصة بدون أن يقرر تعويضا لأربابها ، وبعض هذه المصالح جعل عليه أصحابه عن طريق الشراء أو الميراث . وفي هذا يقول تريبلان « كان قانون الإصلاح يعد في نظر الذين تأثروا به مصادرة للملكية الخاصة » .

(٤) أثناء الحرب العظمى استندت الحكومة البريطانية إلى حقوق التاج لتبرير حقها في الاستيلاء على الاراضى والممتلكات بدون أن تكون ملزمة قانونا بدفع تعويض . وكانت النظرية المعمول بها تنحصر في عدم وجود حق قانوني في التعويض إلا إذا قرر ذلك قانون يوافق عليه البرلمان ، وقالت النظرية أيضا

(١) اقتبسنا هذه الأمثلة من كتاب The Growth of Collective Economy تأليف F. E. Lawley وذلك في الفصل السادس الذى جلى عنوانه « تعويض أصحاب المصادرة » .

إن في استطاعة التناج الاستيلاء على أية ملكية خاصة . ولم تعترض المحاكم ولا محكمة الاستئناف على هذه النظرية .

(٥) أجاز القانون Ecuador Act في سنة ١٩٣٥ نزع ملكية الأراضي من أربابها إذا كانت مهجورة فعلاً أو معطلة عن الإنتاج بواسطة أصحابها .

(٦) في نوفمبر سنة ١٩٣٥ أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً يخول لوزارة الدفاع حق نزع ملكية أي اختراع له أهمية في الدفاع الوطني ، وذلك بقصد استعماله أو الاحتفاظ بسرته حسبما تلي المصلحة القومية .

(٧) في أكتوبر سنة ١٩٣٥ استولت الحكومة الإيطالية على ماعلاك رعائياها من أوراق مالية أجنبية . وأعطت بدلاً منها أوراق نقد إيطالية بسم حداثته .

(٨) أثناء الأزمة المالية الكبرى (فيما بين عامي ١٩٣١، ١٩٣٥) خاضت حكومة نيوزلند الفائدة على الزهون والإيجارات ، وحوات الدين الداخلي مع تخفيض الفائدة بمقدار ٢٠ ٪ من قيمتها الأصلية .

(٩) في عامي ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ حاولت الحكومتان الفرنسية والإيطالية حمل الحكومة المصرية على دفع فوائد الديون بالذهب ، وعارضت الحكومة البريطانية هذه المحاولة ، وكثرت صحيفة التيمس للعبارة التالية . ان الوقت الحالى وقت قد تزعمت فيه أسس كل الثروة بحيث أن الالتزامات المالية ، حتى التي عقد منها حديثاً « يجب الوفاء به حسبما تقضى الظروف » ، وهذا بالرغم من أن الدكتور الصادر في سنة ١٩٠٤ ينص على دفع الفوائد بقيمة السندات بالذهب بدون أي تخفيض .

أما أنصار التعويض فينبون حججهم على أنه ليس من العدل أن تؤمم بعض المرافق بدون تعويض أصحابها ، بينما تترك مرافق أخرى ملكاً خاصاً لأربابها . كما أن بعض من يملكون الشيء ملكية خاصة قد يكونون عاجزين عن الكسب إذا ما استولت الدولة على ما يملكون ولهذا فن الحق أن يعطى أمثال هؤلاء تعويض مناسب . وينبغي أن نذكر هنا هذه المناسبة أن عمداً

عليةً حينما ألغى نظام الالتزام الفاسد قرر تعويضاً يتناوله الملتزمون طالما كانوا على قيد الحياة ^(١) .

(٨) تنظيم العمل

رأينا كيف أقام القانون الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ نظام إشراف العمال على المشروعات الصناعية ، وحدث هذا بعد تقرير يوم عمل طوله ثمانية ساعات بالنسبة لجميع العمال الصناعيين ، وتحريم العمل القليل بالنسبة إلى النساء والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السادسة عشرة ، وتحريم العمل تحت سطح الأرض (في المناجم) بالنسبة إلى النساء وكل من هم دون الثامنة عشرة من أعمارهم . وفي ١٤ نوفمبر أصدرت الحكومة نظاماً للتأمين فيما يلي أهم قواعده :

(١) يشمل نظام التأمين جميع العمال والمستخدمين في المدن والأرياف على السواء . . .

(٢) يكون التأمين ضد فقد القوة على الكسب وهما كان السبب في ذلك ، وكذلك ضد البطالة .

(٣) تدفع المشروعات الصناعية مبالغ كاملة .

(٤) تدفع أجور كاملة في حالة الإصابة التي تقعد الفرد عن العمل .

(٥) يكون الإشراف التام على الهيئات التي تتولى عملية التأمين بواسطة الأشخاص المؤمن عليهم عندها .

وزيدت أمور أخرى على هذه القواعد حينما صدر المرسوم بتاريخ ٣١ ديسمبر تأسع نطاق نظام التأمين ضد المرض والأموال التي تصد لهذا الغرض يساهم فيها أرباب العمل بما يعادل ١٠٪ من المجموع السككي للأجور التي يتناولها صماهم . ونص القرار الأخير على منح اجازة المرأة الحامل لمدة

(١) راجع ما كتبناه عن هذا الموضوع في كتابنا « التطور الاقتصادي في مصر » (الطبعة الثانية) .

٨ أسابيع قبل الوضع ومثلها بعد الوضع ، على أن يدفع لها أجرها الكامل خلال هاتين الفترتين .

وفي ٣١ يناير سنة ١٩١٨ ألغيت مكاتب الاستخدام الخاصة وإدارات توزيع العمل تحت إشراف الاتحادات العمال ، ثم أنشئت في مايو من العام نفسه هيئة للتفتيش ذات اختصاصات واسعة ، أما المفتشون فمنتخبهم مؤتمرات العمال أو تعيينهم الاتحادات . وفي ١٤ يونيو تقرر منح اجازة قدرها أسبوعين لجميع العمال ، وتصل إلى مدة شهر في حالة الأفراد الذين يشتغلون في المهن الخطيرة . وفي اليوم الثاني من شهر يوليو صدر قانون عقد العمل الإجماعي لتعديل معدلات الأجور وشروط العمل . . .

هذه خلاصة لأهم قوانين العمل التي أصدرتها الحكومة السوفيتية خلال العام الأول من حياتها ، ولكن المعتقد أنها كانت جبراً على ورق حينذاك . في منتصف عام ١٩١٨ صادق مؤتمر السوفييت الخامس على الدستور وقد جاءت فيه المادة التالية « لكي يتسنى القضاء على العناصر الطفيلية في المجتمع ، وبقصد تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد ، يصبح العمل النافع إجبارياً بالنسبة إلى الجميع » ، ومعنى هذا تقرير مبدأ إجبارية العمل ، واعتبار كل فرد غادماً للمجتمع . ولكن ليس معنى هذا أن يتساوى الجميع في الأجور التي يحصلون عليها ، بل لابد من التفاوت نظراً لاختلاف مقدرات الأفراد وكفاءاتهم . وقد عجب الناس لذلك المبدأ واعتبروه خروجاً على المذهب الماركسي ، وهذا غير صحيح لأن ماركس نفسه استنكر فكرة المساواة المطلقة بين الأفراد ^(١) وتابعه خلقاؤه في هذا الرأي ، ولقد كانت شعار

(١) إليك ما يقوله في هذا الصدد « إن حق المنتج يتناسب مع العمل الذي يؤديه ، والمساواة تنحصر في كون المقياس يتم بواسطة معيار أو أساس متساو وهو العمل . . . هناك شخص يذوق آخر جبنياً وعطياً ، وبذلك يؤدي عملاً أكبر قدراً في الفترة ذاتها من الوقت ، أو قد يستطيع أن يشتغل وقتاً أطول . . . وهناك عامل متزوج وآخر أعزب ، ولعامل عدد من الأطفال أكثر مما لغيره . »

Karl Marx : Critique of the Gotha Programme (Selected Works, vol. II, p. 564).

الاشتراكيين دائماً عدم التساوى في الجزاء .^(١)

وقد أعقب ذلك صدور قانون بتعميم العمل الإجبارى في أكتوبر سنة ١٩١٨ حيث نص على أن العناصر غير العاملة يجب أن تقوم بالأعمال الشاقة . وقد عمدت السلطات الى بث روح الطاعة والنظام في نفوس العمال وفوضت الحرس المسلح عند أبواب المصانع ، وأخذت الإضرابات ، وأوقعت أشد العقوبات من حبس وقتل بالمرحضين على هذه الأعمال الخفية . ولما اتسع نطاق عملية تأهيل المصانع واشتد خطر الحرب الأهلية ، أصدرت الحكومة المجموعة الشاملة لقوانين العمل بقصد تأييد النظام من جهة وتحسين أحوال العمال من جهة أخرى . وفيما يلي بعض القواعد التى اشتملت عليها :

(١) يجب على مراكز توزيع العمل أن تجد عمالاً لجميع الأشخاص مع استثناء الذين يعملون في المؤسسات التابعة للدولة ، والذين يطلبون لشغل مناصب سياحية مسئولة أو بسبب معرفتهم الخاصة .

(٢) ليس للعاطل أن يرفض عمالاً يتصل بحرفته ، وعليه لحين إيجاد مثل هذا العمل أن يقبل أى عمل تطلب اليه الإدارة المختصة أداءه .

(٣) يجوز للإدارات أن تنقل العمال ، ولكن لا يجوز طؤلاء الانتقال من مشروع الى آخر . ولهم أن يتركوا العمل بحض رغبتهم كما يجوز طردهم بسبب عدم توافر الكفاية وذلك بموافقة اتحاد العمال الذين ينتمون اليه . وعليهم في حالة الأمر الأول تبرير مسلكهم هذا بعذر مقبول وإلا أمروا بالاستمرار في العمل .

(٤) يقسم العمال في جميع المشروعات والمنشآت الى درجات categories بواسطة لجان تختص بهذا العمل ، وتراعى عند تقدير أجور كل فئة الاعتبارات التالية : طبيعة المهنة ، ودرجات المهارة ، وما يتطلبه العمل من معرفة وخبرة .

(٥) يحدد مستوى من العمل يتعين على العامل أدائه ، ولا يستحق

الأجر إلا إذا أتم المقدار المحدود . وإذا استمر في إظهار هذا الضعف يعاقب بانزال درجته أو رتبته .

(٦) يعطى لكل عامل دفتر تقييد فيه تفصيلات عمله ، والأجور التي يتسلمها ، والفراغات التي تفرض عليه . ويوم العمل ثمانى ساعات تشمل فترات للراحة ، أما العمل الليلي فلا يزيد عن سبع ساعات . ويسمح بالعمل وفق نظام القطعة piece-rate وبعد الوقت المقرر over-time . ولكل عامل الحق في راحة أسبوعية قدرها يومان ، وراحة قدرها أسبوعان في السنة .

(٧) ترصد مبالغ معينة للتأمين الصحى وضد البطالة ، ويدفعها أرباب العمل وحدهم .

هذه هي لائحة العمل الجديدة ، ويلاحظ أنها تتضمن الكثير من القواعد التي اشتملت عليها قوانين سابقة . وهي دليل على الحزم الذي رأى زعماء السوفييت التذرع به لمواجهة الموقف المصيب الذي تجتازه البلاد ، ولمعالجة العطب الذي أصاب الجهاز الصناعى بأسره . وبالرغم من هذا جميعه إتصف العمل خلال الفترة (١٩١٧ — ١٩٢١) بضعف الإنتاجية وانعدام النظام الدقيق . وامل من أسباب ذلك أيضاً تناقص عدد العمال المهرة بسبب الهجرة أو الإلتهاق بالإدارة الحكومية ، واضطراب سياسة الأجور ، وتدهور العملة بحيث تعذرت الحياة على الكثيرين ، والمحطاط مستوى المعيش مما أثر تأثيراً شديداً في حالة العمال الصحية بوجه عام .

(٧) التجارة الداخلية

صدقت الحكومة السوفيتية في مبدأ الأمر إلى احتكار بعض السلع الرئيسية اللازمة للإستهلاك الشعبي ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى ضمان توزيعها بين مختلف الطوائف في الريف والمدن نظراً لقلة المعروض من تلك السلع ، وحتى تقضى على التجارة غير المشروعة والمضاربة . ولهذا ، بمد صدور قرار ٢١ يولييه سنة ١٩١٨ كلقت كوميسيرية (وزارة) الغذاء (Narkomprod)

بشراء كافة السلع اللازمة للاستهلاك . وعلى جميع أقسام المجلس الإقتصادي الأعلى أن تقدم المنتجات الصناعية إلى هذه القوم بيسيرة التي تنول توزيع المواد الغذائية وبيع الاستهلاك الأخرى على الشعب بواسطة شبكة واسعة النطاق من الهيئات الحكومية والتعاونية .^(١)

وإلى جانب هذا أبحاث الحكومة الانحجار الخاص في الكثير من المواد والسلع التي لم تكن محنكرة . ومن هذا كله نرى أننا أمام نظام مزدوج فيه يقوم الاحتكار الحكومي إلى جانب المتساجرة الخاصة . ولكن لم يرض وقت طويل حتى أوضحت الظروف القائمة خطأ تلك السياسة ،^(٢) وهنا أصدرت الحكومة قراراً في ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ يقضي بتأهيل التجارة الداخلية كلها حتى نستطيع أن تكفل حسن توزيع القليل من الضروريات ، وأن تقضى على مساويء الانحجار الخاص حيث نشط السوق السوداء وارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعاً كبيراً . وبالرغم من هذا القسانون ومن المحاولات التي بذلتها الحكومة فإننا نستطيع أن نؤكد أن التجارة الداخلية أصابها الشلل خلال هذه الفترة الأولى من حياة النظام السوفيتي ، وهو شلل تنوعت أسبابه وتعددت مصادره :

(١) في الشهور الأولى من قيام العهد الجديد عهد الكثيرون من التجار إلى إغلاق محالهم خوفاً مما كانوا يتعرضون له من الاعتداءات المتكررة ، كما أن السلطات المحلية كثيراً ما عمدت إلى فرض الغرامات والإتاوات على أصحاب المتاجر بغير وجه حق ، وبدون أي تفرقة أو تمييز ، منتهمة إيلام من حين إلى آخر بإخفاء السلع وأخترانها ومحاولة بيعها بأثمان فادحة بالطرق غير المشروعة . ولا شك أن مثل هذا التدخل في تجارة سلع لم تكن قد احتكرت بعد ، أساء كثيراً إلى انتظام دولا ب العمل .

(١) لا تخدم تلك الهيئات التخزينية أعضاءها لحب ، بل يبيع لسكانه أمداد الشعب في الجهة التي تقع بها .

(٢) يرى الكثيرون من الاشتراكيين جواز إقامة التجارة الخاصة الداخلية ما دامت على نطاق ضيق ، وفي السلع التي لا تعد من الضروريات بالنسبة إلى مجموع الشعب .

(٢) أدت الحرب الأهلية والثورات المحلية الى انعدام روح الثقة ، وزوال عنصر الاطمئنان .

(٣) أصيبت العملة الروسية بتدهور بالغ الشأن ، وهبطت قيمة النقد الشرائية هبوطاً سريعاً وشديداً . فأصبح المنتجون يأبون أن يبيعوا ما يملكون من سلع مقابل أوراق نقدية تهبط قيمتها بين يوم وآخر ، بل ومعرضة لأن تزول قيمتها تماماً ، خاصة وقد سرى الاعتقاد بأن النظام الجديد يعترم الاستغناء كلية عن النقود كالأداة الصالحة في المعاملات والمبادلات .

(٤) كان الفلاحون لا يعبأون بتنفيذ الأوامر الصادرة اليهم بصدد قيامهم بتسليم المقادير الفائضة من منتجاتهم الى السلطات والمخازن الحكومية . وكذلك حمد هؤلاء وغيرهم من أهل طوائف المنتجين الآخرين بالمدن الى نظام المقايضة البدائي في سبيل الحصول على ما يلزمهم من سلع والتصرف فيما لديهم من منتجات .

(٥) صعوبة النقل والمواصلات مما استحال معه في كثير من الأحيان نشاط التبادل الداخلي بين مختلف المناطق الإنتاجية ، وكان عاملاً في انكماش السوق الداخلية .

(٨) التجارة الخارجية

في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة قراراً يقضى بإيجاد نظام رخص الإصدار والإستيراد تمنحها إدارة القسم الخارجي بقوميسيرية التجارة والصناعة للهيئات والمخاطات التي كانت تقوم بعمليات التجارة الخارجية في العهد القيصري . ولكن سرعان ما وضعت الصعاب التي تعترض انتاج هذه الخطوة ، ولذا تقرر بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٨ أن تكون التجارة الخارجية كلها احتكاراً لتولاء الدولة ، وهكذا سرت عملية التأهيل الى هذه الناحية الحيوية من الاقتصاد القومي . ومن الأمور التي تلفت النظر أن الدولة السوفيتية حينما خففت بعض القيود

وأجازت أو تجاوزت عن وجود بعض مظاهر الاقتصاد الرأسمالي خلال فترة تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. ^(١) لم تتسامح مطلقاً فيما يخص التجارة الخارجية التي لا تزال حتى اليوم إحتكاراً حكومياً. وما من شك أن تلك الدولة ترى من وراء ذلك العمل إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية ، كما أنها ترى فيه مزايا قيمة تجعل الإستمساك به أمراً ضرورياً ؛ وسنحاول خبياً إلى أن نورد بعض الحجج التي يدك بها في معرض تأييد مبدأ إحتكار التجارة الخارجية :

(١) تنظيم الاسددار والاستيراد بحيث يتمشىان مع حاجات البلاد الحقيقية فلا تستورد سوى السلع التي لا غنى عنها للتنمية حتى جواب الاقتصاد القوي من زراعة وصناعة وتقل .

وبهذه الوسيلة تتعكن الدولة من أحكام الرقابة والإشراف على العناصر الأساسية التي تشكون منها حياة البلاد الاقتصادية .

(٢) خشي قادة السوفيت أن يؤدي السماح بقيام التجارة الخارجية في أيدي الهيئات الخاصة إلى تشابك الاقتصاد السوفيتي بشبلة الرأسمالي في البلدان الأجنبية ، ولما كانت البلاد تجتاز فترة خطيرة من الاضطراب الاقتصادي بسبب الحرب الداخلية والاعتداء من جانب الدول الأجنبية وتناقص الانتاج ، كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن ينجح الانتاج السوفيتي في حلبة المنافسة الدولية التجارية . وقد يقول البعض إنه كان في استطاعة روسيا أن تحقق هذا الغرض عن طريق النظام الجمركي ؛ ولكن انتهاج هذا السبيل ليس بالأمر اليسير إذ يؤدي إلى حرب جمركية عنيفة ، كما أن نجاحه يتطلب فرض رسوم عالية جداً تصل إلى حد المنع بشأن السلع المستوردة الأجنبية التي قد تنافس المنتجات المحلية ونقصى عليها . فـ كما كان في احتكار التجارة الخارجية حماية تامة للانتاج القومي من المنافسة الأجنبية ومن تدخل أثمان السوق العالمية في أثمان السوق المحلية . ولعل من المفيد في هذه

المناسبة أن نضرب المثل بعهد محمد علي في مصر الذي وجد يده مغلوله بحدود تنظيم السياسة الجبركية ورأى نفسه في الوقت ذاته مضطراً إلى إقامة الصناعات اللازمة في البلاد وحماية الإنتاج الزراعي من الأعباء المضارين فعمد إلى احتكار التجارة الخارجية بحيث سيطر على نحو ٩٥ ٪ من تجارة الصادرات ، نحو ٩٠ ٪ من الواردات . (١)

(٣) يصبح من الميسور للدولة أن تستورد السلع التي لا تنافس الصناعة المحلية المؤممة .

(٤) يقوم الاقتصاد السوفيتي على نظام السياسة المرسومة التي تراعى مطالب واعتبارات كافة نواحي الاقتصاد القومي ، ومن الواضح أن تنفيذ مبادئ هذا الاقتصاد الاشتراكي الموجه يصبح من الأمور المستحيلة إن لم يصحبه احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

(٥) يجعل هذا الاحتكار في مستطاع الدولة أن تعقد الاتفاقيات التجارية بأفضل الشروط وأن تحصل على ما يلزمها من سلع ومواد أولية لا يحصل على مزاياها الفرد أو الهيئة المشتغلة بتجارة الصادر أو الوارد .

(٦) قد تعتمد الهيئات المشتغلة بالتجارة الخارجية إلى تصدير المنتجات حتى ولو اشتدت إليها حاجة الاستهلاك المحلي إذا كان إصدارها يعود عليها بقدر أكبر من الربح . وهم بطبيعة الحال لا يقدمون على الإصدار إذا لم يكن فيه ربح لهم . والحال خلاف ذلك في حالة الاحتكار الحكومي إذ لن تعتمد الدولة إلى إصدار سوى المنتجات الفائضة عن حاجة البلاد سواء للأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية . حقيقة قد تعمل على تشجيع الإصدار على حساب الاستهلاك المحلي ولكنها لا تلجأ إلى هذا العمل إلا في حالة الضرورات القومية القصوى التي تقضى بتقييد الاستهلاك المحلي مقابل الحصول على أشياء لا تتوافر لها في الداخل . وليس هذا الإجراء بصفة مميزة للاقتصاد السوفيتي فالتناجح دولاً وأممالية تقيّد الاستهلاك المحلي وتشجع

الاستيراد، ومثال ذلك الدولة البريطانية اليوم التي فرضت نوعاً من الحرمان الشديد على الشعب البريطانى لصالح الاستيراد حتى يتسنى لها الحصول على الأشياء الضرورية اللازمة لتنمية الانتاج الذى أصابه العطب الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية . ومن المشاهد أن كثيراً من الحكومات بمنح إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من المنافسة فى الأسواق الأجنبية . ولهذا فى حالة الاحتكار الحكومى للتجارة الخارجية يمكن بيع المنتجات المحلية بالأسواق الأجنبية دون قيمتها الاقتصادية أى بأقل من تكاليف الإنتاج أو بخسارة فنية حتى يمكن الحصول على المواد والسلع التى لا يستطيع الاقتصاد الدولى أن ينتظم بدونها . فمثلاً يمكن إصدار بعض السلع الاستهلاك وبيعها فى الخارج بأثمان تقل عن الأثمان التى تباع بها فى السوق المحلية .

(٧) تنظيم التجارة الخارجية بحيث يمكن استخدامها لتحقيق أغراض سياسية ، كأن تجعل الدولة تنشيط تجارتها مع بلد معين مشروطاً بإنشاء العلاقات الدبلوماسية معه ، وكثيراً ما لجأت الحكومة السوفيتية إلى هذا السلاح فى أوائل عهدها لتحصل على اعتراف الدول بها . وقد ترى الحكومة من المرغوب فيه إحداث ضغط سياسى على دولة أخرى فتعتمد إلى تحويل مشترياتها إلى دولة أخرى ، وهى تستطيع ذلك فى سهولة ويسر إذا ما كانت محتكرة التجارة الخارجية .

(٨) القضاء على الضرورة التى تقضى بربط العملة الأهلية بالعملات الأجنبية . ولما كانت الهيئات الحكومية هى التى تقوم بالعملات التجارية مع الخارج ، فى هذه الحالة يكون من المستطاع استعمال عملة خاصة لإجراء المعاملة الخاصة بالتجارة الخارجية . وهذه العملة المخصصة يمكن استعمالها للتحويل إلى عملات البلاد الأجنبية ، وسنرى فى الفصل التالى كيف تمكنت الحكومة السوفيتية من تنفيذ هذه الفكرة .

(٩) وأخيراً ، لم يكن من المنطق أن تحتكر الدولة السوفيتية التجارة الداخلية ، وفى الوقت نفسه لا تحتكر التجارة الخارجية .

وإذا صرفنا النظر عن هذه الاعتبارات العامة والحجج الفنية التي أبدت صحتها التطورات التي شهدتها الاقتصادى الموثقتى منذ ذلك الحين ، إلا أن الذى يعيننا من الأمر أن مبدأ احتكار التجارة الخارجية قد تقرر خلال الفترة التى نحن بصدها ، ولكن رغم هذا نشاهد أن هذه التجارة بقسمها أى الصادرات والواردات ، قد أصيبت بانهميار شديد خلال السنوات القلائل التالية لانتهاى العصر القيصرى كما يتضح من البيات التالية :

السنة	الصادرات	الواردات
(مقدرة بملايين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩١٣)		
١٩١٣	١٥٢٠ و ١	١٣٧٤
١٩١٧	١٣٧	٨٠٢
١٩١٨	٧٥	٦١,١
١٩١٩	٠,١	٣
١٩٢٠	١,٤	٢٨,٧

ويلاحظ أن أدنى الأرقام هى الخاصة بسنة ١٩١٩ وهى التى شهدت ذروة الاضطراب . وهذا النقص فى قيمة كل من الصادرات والواردات يرجع إلى أسباب عدة :

أولاً — اضطراب الحياة الاقتصادية بالبلاد والشلل الذى أصاب الزراعة والصناعة ، بحيث لم يكن لدى الدولة فائض كافٍ من الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى ، كما كان الحال قبل الحرب العظمى ^(١) .

ثانياً — الحصار المفروض على البلاد والروح العدائية من جانب البلدان الرأسمالية التى سمحت إلى نوع عنيف من المقاطعة الاقتصادية .

ثالثاً — بعد عمليات تأهيل الصناعات والمصارف والقروض الخارجية انعدمت ثقة التجار الأجانب فى نزاهة السياسة الروسية فى ذلك الحين .

رابعاً — تدهور قيمة العملة ، وعدم توافر المقادير اللازمة من الذهب للتجارة الخارجية .

(١) راجع الإحصائيات التى أوردناها من إنتاج الزراعة والصناعة .

الفصل الخامس

السياسة الاقتصادية الجديدة

(١) NEP

في مارس من عام ١٩٢١ وقف لينين أمام المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي وفاجأ الأعضاء بضرورة الإقلاع عن سياسة « شيوعية الحرب » وبإقراح سلسلة من الإجراءات والأساليب التي يراها كافية بانتشال البلاد من الهوة التي تزدت إليها خلال الفترة (١٩١٧ - ١٩٢١). تحدث الرجل الى القوم فقال « إننا نعيش في أحوال من الفاقة والدمار والإرهاق والإعياء مما تنوء به القوى الإنتاجية الرئيسية للفلاحين والعمال ، بحيث يجب مؤقثاً أن نخضع كل شيء لهذا الاعتبار الأساسي وهو ضرورة العمل على زيادة كمية البضائع بأي ثمن . . . في الجهة الاقتصادية خلال محاولتنا الانتقال الى الشيوعية أصبنا حتى ربيع سنة ١٩٢١ بهزيمة أشد خطراً من أية هزيمة سابقة أنزلها بنا كولشاك أو دينكين أو بلودسكي . إن الاستيلاء الإجباري على المحصول في القرى ، والطريقة التي عالجت بها الشيوعية مسائل التعمير في المدن - تلك هي السياسة التي عرقلت نمو الطاقة الإنتاجية للبلاد وثبت في النهاية أنها السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية والسياسية العميقة التي واجهتنا في ربيع عام ١٩٢١ . إن معنى السياسة الاقتصادية الجديدة إلغاء الاستيلاء على المحاصيل وإبداله بضرورة غذائية ، ومعناه

(١) يمكن اعتبار بدء هذه السياسة حينما صدر قرار في ٢١ مارس سنة ١٩٢١ بإنهاء التوريث الإجباري للقمح على أن تحمل محله شريطة نوعية . وتتكون كلمة NEP من الحروف الثلاثة الأولى من عبارة New Economic Policy بالانجليزية ، وتسمى الحروف مجتمعة في العبارة الروسية التي معناها « السياسة الاقتصادية الجديدة » .

انتقال في سبيل إعادة الرأسمالية بدرجة ليست بالقليلة . ولكن لا نعرف مقدار هذه الدرجة . ولكن لماذا بدت ضرورة هذا التحول ؟ لقد حان الوقت لكي نعرف بأن الفلاحين لم يعودوا يطبقون قبول دكتاتورية البروليتاريا . . . ويأبون أن يضحوا بأنفسهم ، ، وأكثر من هذا فقد ارتكب الحزب أخطاء جسيمة حينما خيل اليه أنه قادر على النجاح في محاولته القضاء على ما في نفوس الفلاحين من غريزة حب التصرف في انتاجهم لأنهم يعدون هذا حقاً لهم وحافزاً لهم على الإنتاج . . . وإذن نستطيع أن نكتشف السبب الأول في التغيير المقترح على السياسة السوفيتية ، إنه الرعب الذي كان يملأ نفوس قادة السوفيت ذوي التفكير العملي من أن يغفل رجل السخط والغضب في نفوس الفلاحين بسبب ما لقوا من عنف اذ لم يقدم لهم العهد الجديد منذ سنة ١٩١٧ سوى الفقر والجوع والحرمان ، فاذا ما اشتد هذا الشعور وزاد المداء نحو المدينة وأهلها ، حدث الانفجار فمعصف بالمدينة وقضى على النظام الجديد .

ولكن إلغاء القيود المفروضة على الفلاحين وان أدى الى تحسين الحال، إلا أنه غير كافٍ في حد ذاته أو وافٍ بالغرض . إن الفلاحين سيكونون أحراراً في بيع انتاجهم الذي يبقى لهم بعد سداد الضرائب العينية (أو النقدية فيما بعد) المقررة ، ولكنهم يريدون الحصول على السلع الاستهلاكية التي تنتجها الصناعة ، وهذه الأخيرة أو الجانب الأكبر منها قد تمثله التأميم فهو ملك الدولة ، وإذن فلا بد من العمل على تنظيم الصناعة وزيادة طاقتها الانتاجية لأن «الصناعات الكبيرة الزاهرة تستطيع في الحال أن تعد الفلاحين بمقدار كافٍ من السلع أكثر مما كان في مكنهم الحصول عليه من قبل (الثورة) ، وبذلك تخلق التبادل الحق السليم بين الفلاحين والصناعة . وفي هذه الحالة وحدها تتحلّى نفوس الفلاحين بالرضا التام ، ويدركون أن النظام الجديد خير من الرأسمالية . » هنا يتسنى تحقيق الاتحاد بين عنصرى الأمة الأوليين وهما أهل الريف وسكان المدن ، والذي

بدونه لا استطاع إقامة نظام اشتراكي قوى الدعام. وهذا حافظ آخر يفسر ذلك التغيير الذى نبحت أمره .

ولكن لماذا تخفف القيود عن كاهل الفلاحين ويسمح لهم بالبيع فى السوق الحرة ويشجع عن طريق التبادل حصولهم على ما هم بحاجة اليه من إنتاج الصناعة ؟ لأنه فى هذه الحالة ، ولما يتخلصوا من سيطرة النزعة الفردية المتولدة عن الملكية الخاصة ، يبدو أثر العامل الشخصى وهو اجتناء الربح ، فيزدادون إقبالاً على العمل فى الأرض فيعظم الإنتاج الزراعى ويهين لأهل المدن غذاءهم وللصناعة مادة أولية . وإذا تنهض الصناعة والزراعة ناشط التجارة الخارجية وتتسع حركة الإصدار يتلوه استيراد السلع وال خامات التى لا بد منها للإغناء الصناعة فالزراعة . وهنا نستطيع أن نجد سبباً آخر يفسر ما طرأ على أساليب الموثيق من تحوير منذ ربيع عام ١٩٢١ . وعلى سبيل التلخيص نقول إن الأغراض التى رعى قادة الروس إلى تحقيقها هى :

- (١) تخفيف روح العداء من جانب الفلاحين نحو النظام الجديد .
- (٢) تشجيعهم على بذل أقصى ما لديهم من جهد لزيادة الإنتاج الزراعى .

(٣) تنظيم الصناعة المؤتممة والخاصة حتى تنهض من كبوتها وتصل إلى مستواها السابق ثم تتخطاه .

وسلمتحدث عن فروع الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة الجديدة ، ولكننا نرى من الأفضل أن نجدد بإيجاز بعض معالم ومظاهر السياسة الاقتصادية الجديدة .

- (١) إعادة النقود على أنها الوسيلة القانونية المعترف بها بقصد إحراء التبادل ، وهذا يستتبع بالضرورة أن تعود السوق محل المقايضة ، وأن تثبت العملة .

(٢) السماح للمشروع الخاص بالاستغلال بالصناعة والتجارة داخل حدود معينة ، وإجازة استئجار العمال والمستخدمين .

(٣) منح الفلاحين الحق في دفع جانب من المحصول عيناً أو نقداً على هيئة ضريبة بدل طريقة الاستيلاء السابقة .

(٤) الاعتراف بمبدأ جزاء ما يؤدي للدولة والمؤسسات العامة من عمل وخدمات .

(٥) إطلاق قدر أكبر من الحرية لجمعية المنتجين وهيئات المستهلكين التعاونية .

(٦) وهذا كله مع الاحتفاظ بملكية الدولة وإدارتها لقمم (commanding heights) النظام الاقتصادي من الصناعة والنقل والمصرفية والاتقان .

أحدث إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة ضجة واذجيجاً في داخل روسيا وخارجها ، وقوبل مقدمها بمواقف مختلفة . فقال نفر من زعماء السوفييت القديدي التعلق بالنظريات إنها انحراف عن مبادئ ماركس ، وخشوا أن يكون تطبيقها طريقاً لعودة النظام الرأسمالي . أما العالم الخارجي الرأسمالي فننادي بأن هذا التحول دليل ناطق على إخفاق الاشتراكية ، وحجة قائمة على استحالة تطبيقها من الناحية العملية ، وتوقعوا أن تعود الحال في روسيا سيرتها الأولى بعد وقت وجيز^(١) . وانقضت الأيام وأخذت روسيا تمير في طريقها ولم تدم إلى حظيرة النظام الرأسمالي . . . فبل كانت السياسة الجديدة دليلاً على إفلاس الاشتراكية وتمهيداً لعودة الرأسمالية ؟ إن العبارات التي اقتبسناها تظهر لنا الحقيقة التالية وهي أن هذه التجربة لم تعد كونها إجراء مؤقتاً أو علاجاً وقتياً للموقف غاية في السوء . فهي من نوع التناكبت الذي يقوم به الجيش أحياناً فيرتد إلى حين ثم إذا ما استجمع قواه من جديد استأنف الزحف وجـ وم بقوة أعظم . وخير ما نصف به تلك السياسة أنها

(١) ومن عبوا عن هذا الرأي يوجوف في كتابه للشار إليه من قبل (ص ٤٢) والطبوع سنة ١٩٣٤ ، فقال « كان التحول إلى السياسة الاقتصادية الجديدة مزيجاً تشيوعياً ، ولم يكن تحولاً ببعض الاختيار عند غتام الحرب الأهلية » .

خطوة إلى الوراء استعداداً لسير خطوات إلى الأمام . لقد أغفل بعض الدعاة إلى الاشتراكية ، كما لا يزالون يفعلون ، قوة سيطرة الدافع الذاتي وعندبر الجرى وراء الرخ ، وأثر التقاليد . هذه العقلية وليدة عصور طويلة فلا يمكن انتزاعها ونحويلها دفعة واحدة ، والتحول من نظام إلى آخر لا بد أن يسير بالتدرج وبالانتظام وبالإقناع والرضا ، أى لا بد له من فترة انتقال تطول أو تقصر حسب الظروف والأحوال .

وأكثر من هذا ، ما قيمة وجود أعمال ومشروعات فردية صغيرة في المدن والريف ما دامت الدولة تملك في يدها المراكز الاستراتيجية العليا في الاقتصاد القومي ؟ ما أهمية السماح بأعمال تلك الأعمال والمشروعات ما دامت الدولة تملك وتدير النظام المصرفي بأسره ، والتجارة الخارجية ، ومختلف وسائل النقل والمواصلات ، وموارد المعادن ، ومصادر القوة المحركة ، والصناعات الثقيلة ، بل وجميع المشروعات المتوسطة الحجم ، وتوجه اتحادات العمال والهيئات التعاونية نحو الغاية المرسومة ؟

وإذا قيل إن أصحاب هذه المشروعات الفردية قد يزداد عددهم تدريجياً وتعمم مدخراتهم ويشند التجميع الرأسمالي عندهم ، بحيث يصبحون قوة لها خطرهما تستطيع مقاومة أى اعتداء على ميدانها وامتيازاتها ، كان الجواب أن من السهل الحيلولة دون تحقق هذه النتائج إذ تستطيع الدولة أن تأخذ منهم مدخراتهم بوسائل مختلفة كرفع الضرائب من وقت لآخر ، وحملهم على المساهمة في القروض الحكومية ، ورفع أسعار المنتجات التي تخرج من المشروعات الحكومية . هذه هي أهم الحجج التي أدلى بها قادة السوق في هذا الموضوع .

ومن الخطأ الظن بأن التفكير في اتباع سياسة جديدة كان محلا من وحى الساعة ، فالواقع يحدثنا بغير ذلك . ففي سنة ١٩١٧ تحدث لينين كثيراً عما تموج به البلاد من الفوضى والاضطراب فقال :

« إن حالة الفوضى الحالية ينبغي إبدالها بما يصح تسميته رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة . ولقد وجد مثل هذا النظام في ألمانيا خلال الحرب ،

وأثبت تفرقه بالنسبة إلى التنظيم الاقتصادي السائد حينئذ في روسيا . وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما كان كيرنسكي لا يزال في الحكم قالت إنه حتى في ظل حكومة بورجوازية تكون وأسمالية الدولة خطوة متقدمة صوب الاشتراكية . وفي أبريل من العام التالي حينما استولت البروليتاريا على السلطة صرحت بأن رأسمالية الدولة في مثل تلك الأحوال تقرب من أن تكون اشتراكية . والآن أقول إن نظاماً من هذا القبيل يكون فيه خلاصتنا وإنقاذنا ، إذ يعطينا ما ينقصنا وهو : الرقابة والتركيز والنظام الجماعي . . . لا بد أن تنقضي سنوات قبل أن تتمود طبقة رزحت طويلاً تحت أعباء الفاقة والجهل ، على الموقف الذي تغير ، فننظم عملها ونخاطب الدين يتولون ننظم أمورهما . إن طريق التعمير طويل وينتطلب عملاً شاقاً ومجهوداً متصلاً ، مصحوبين بالمعرفة التي لا تتوافر لدينا بالقدر الكافي . إن من الصعب أن نتوقع أنه حتى الجيل الأكثر استنارة الذي سينلونا سيحقق إنتقالاً كاملاً إلى الاشتراكية . ولكن ما هي رأسمالية الدولة ؟ « حينما تكون الإمتيازات والتأجيرات والتجارة الحرة ونظام التوزيع ونمو الرأسمالية عن طريق الإقتصاد الفردي خاضعة لسيطرة الدولة ، فهنا نجد رأسمالية الدولة » .

(١) الزراعة

حينما قرأ رأي الحكومة السوفيتية على اتباع قواعد جديدة في الدياسة الاقتصادية ، كانت ترمي من وراء ذلك إلى التغلب على عدد وافر من المشكلات التي تتطلب الحل السريع الناجع وإلا ترتب عليها ازدياد تدهور الزراعة ، واستحالة تنمية الإنشاء الصناعي ، وازدياد سحق أهل الريف مما يدفعهم إلى الانتفاض على العهد الجديد .

لقد سبق للدولة أن أعلنت ملكيتها للأرض في كافة أنحاء البلاد ، ولكن هذا التسهيل ظل حبراً على ورق من الناحية العملية حيث كان

الفلاحون يضعون أيديهم على الأراضي يزعمونها وفق النظام الفردي . وقد نجح من عمليات تقسيم الأرض أن أصبحت الملكيات صغيرة في مجموعها ، وهذا الصغر يحول دون إمكان الانتفاع من أساليب الزراعة الكبيرة وبالاستحداثات ونواحي التقدم الفني . وفضلا عن ذلك فالفلاحون الصغار ، وهم إذ ذاك يكونون أغلبية أهل الريف ، عاجزون عن تجميع قدر كاف من رأس المال يساعد على إصلاح الزراعة ، ولا تتوافر لديهم أسباب التقدم من آلات ومائية بنسبة كافية ، فضلا عما هم فيه من الجبل ونقص التجربة . كان من أثر ذلك قلة الفائض من المحاصيل وبخاصة الغذائية منها ، وهذا أمر يعرض أهل المدن للجوع والضعف ويجعل النهوض بالصناعة الاشتراكية أمرا غير ميسور . ومن المعروف أن سياسة الموقوت كانت تنجم إلى تنمية الاقتصاد القومي وهذا لا يتم إلا بالتعاون بين الزراعة والصناعة في بلد يصلح لكليهما لأن كلا منهما يعتمد على الآخر ، كما أن نمو الواحد يؤدي إلى تحسين الآخر . وكانت الدولة مالكة للصناعة والنقل وبأسطة إشرافها الدقيق عليهما ، فهي إذن قادرة على رسم خطة لإصلاح الصناعة وزيادة إنتاجها ، وعلى تنفيذ هذه الخطة بقدر كبير من الدقة والضبط . ولكن شيئا من هذا لا سبيل إليه في الزراعة ، إذ كيف تستطيع رسم خطة للإنتاج الزراعي وتنفيذها مع قيام زراعة فردية صغيرة يتولاها خمس وعشرون مايونا من من أميرات الفلاحين ؟ إن مثل هذه الخطة ممكنة إذا طبقت نظام الزراعة الجمية ، ولكن الحكومة لم تكن قد استعدت بعد للإقدام على اتخاذ مثل هذه الخطوة .

ونمت أمر آخر فقد كان من أكر المسائل الخطيرة ذلك الفارق الهائل بين أثمان المنتجات الزراعية والصناعية وارتفاع أثمان النوع الثاني كثيرا بالقياس إلى أثمان النوع الأول . ومن صالح الحكومة الاقتصادية والسياسي الموازنة بين أثمان النوعين أو التقريب بينهما إلى أكبر حد ممكن ، وهذا يتفق مع صالح كل من مهال الصناعة وفقراء الفلاحين الذين لم يكن إنتاجهم يكفيهم

في بعض حالات ، أو يساعدهم على الحصول على ما تنتج الصناعة من سلع استهلاكية . ورمت الحكومة إلى خفض الأثمان بوجه عام ولكن أغنياء الفلاحين كانوا يرون صالحهم في بقاء أثمان الغلات الزراعية على درجة من الارتفاع ، وهذا تعارضت مصلحة هؤلاء مع مصلحة الدولة والفقير . ولكن هؤلاء الفلاحين الأغنياء أقدر من غيرهم على إصلاح أراضيهم وزيادة إنتاجهم ، وإذن فإن الحسير تشجيعهم على نهج هذا السبيل ، ولكنه سبيل مخوف بالمخاطر لأنه يؤدي إلى ازدياد نفوذهم الاقتصادي والسياسي ، ويصبحون ممكلاً قوياً للأسمالية فيتمتعون بتنفيذ مشروعات إقامة النظام الاشتراكي .

هذه طائفة من المشكلات واجهت السياسة الاقتصادية الجديدة ونهين عليها أن تجد لها حلاً . لقد كان أمامها واجبان : الأول تعمير الزراعة وإصلاحها والعمل على زيادة إنتاجها ، والثاني السير بها قدماً صوب التنظيم الاشتراكي بصورة عملية . ولما كان الأمر الأول تمس إليه الحاجة بصورة عاجلة ، كان من الطبيعي أن تنجبه كافة الجهود نحو تحقيقه .

١) بدأت تنفيذ السياسة الجديدة بإلغاء طريقة الاستيلاء الجبري على المحصولات الزراعية لأن معناها كما قال لينين « أن تستول الدولة من الفلاح على كل بود من الحبوب يزيد عما هو في حاجة إليه يديش هو وأمرته وماشيته ، ولكي يخزن منه ما يلزم لبشر المحصول الجديد » . وتلا ذلك فرض سرية عملية (أي من نفس المحصول) تتناسب مع ملكية الفلاح ، « أما المواد الغذائية والعلف والمواد الخام مما يتبقى للفلاحين بعد دفع الضريبة فلمم الحرية في التصرف فيه سواء لتحسين ودعم زراعتهم ، أو لزيادة مقدار استهلاكهم . أو لبيادولهم بمنتجات صناعة المصانع والصناعة المنزلية » . وهكذا أجاز القانون للفلاح أن يبيع ما يتبقى له من المحصول بأي ثمن يستطيع الحصول عليه طبقاً لقوانين المنافسة واعتبارات العرض والطلب . وقد اتفقت السياسة الجديدة وأدت الى نتائج طيبة . وإزاء هذا النجاح أقدمت الحكومة في عام ١٩٢٤ على اتخاذ خطوة جديدة وهي السماح

لفلاحين بتأجير أراضيهم واستئجار العمال الزراعيين ، وإن الأرقام التالية لتلقى ضوءاً على التقدم الذى حدث فى الزراعة .

(١) زادت المساحة المزروعة الى ١٥٨ مليون فداناً (سنة ١٩٢٢) ٢٠٥ ، مليون فدان (سنة ١٩٢٣) ٢١٧ مليوناً (سنة ١٩٢٤) ٢٣٦ مليوناً (سنة ١٩٢٧) أى أقل قليلاً من المساحة المزروعة قبيل الحرب ^(١) :

(٢) حدثت زيادة فى عدد الحيوانات بالشكل التالى : (٢)

نوع الماشية	١٩٢٢ (بالملايين)	١٩٢٥ (بالملايين)
خيول	٢٤,١	٢٧,١
مواشى الأبقار	٤٥,٨	٦٢,١
أغنام وماعز	٩١,١	١٢٢,٩
خنازير	١٢,١	٢١,٨

(٣) كانت قيمة الإنتاج الزراعى السكاية (حسب أثمان ما قبل الحرب) ٧١٥٠ مليون روبل (١٩٢٥ — ٢٦) وهذا يزيد بمقدار ١٥٠٠ مليون روبل عن القيمة فى سنة (١٩٢٤ — ٢٥) ، ويمادل ٩٨,٥ ٪ من قيمة الإنتاج

(١) حسن اسماعيل (المصدر السابق) ص ٦٤ ، هبارد « اقتصاديات الزراعة السوفيتية » ص ٨٢ — ٨٣ وكانت المساحة للزراعة سنة ١٩١٣ عبارة عن ١٠٥ مليون هكتار أى حوالى ٣٦٢,٥ مليون فدان حسب البيان الذى أوردته ستالين أمام المؤتمر الثامن عشر للحزب .

(٢) حسن اسماعيل ص ٦٥ ، هبارد (المصدر السابق) ص ٨٣ .

الزراعى سنة ١٩١٣. (١)

(٤) غير أن الناحية التى كانت تبعث على التفاؤل والامل فهى أن محصول الحبوب فى سنة (١٩٢٥ - ٢٦) بلغ ٤,٨٣٦,٠٠٠ بود زيادة قدرها ٥٢٢,٤٠٠ بود عن محصول السنة التى قبلها (١٩٢٤ - ٢٥) . وينقص عن محصول سنة ١٩١٣ بمقدار ١٨٦ مليون بود . وهذا تقدم كبير الشأن. (٢)

(٦) بدأت الحكومة فى إصدار القمح سنة ١٩٢٢ وخلال فترة «الذيب» ، وصحب ذلك نشاط حركة الاستيراد ، كما يتضح من البيان الآتى (هبارد ، ص ٩٠) .

٢٨/١٩٢٧	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	٢٤/١٩٢٣	
٣٤٤	٢١٧٨	٢٠٦٩	٥٩٩	٢٦٦	صادرات الحبوب بألوف الاطنسان
٤,٨	١٨,٧	٧٠,١	٢٣,٦	١٧,٢	المطعم استهلاك مصنوعة
٤٤,٩	٣١,٥	٥٩,٤	٤١,٧	١٢,٢	(ب) آلات زراعية الخ
					ملايين الروبلان الواردات ملايين الروبلان

ويلاحظ على الجدول السابق أن النقص فى الصادرات فى عام (٢٨/١٩٢٧) راجع إلى عجز المحصول . وقد حدث خفض ح كبير فى الواردات من سلع

Lawton : An Economic History of Soviet Russia, (١) د(٢)
vol I, p.334

وأورد هبارد (المصدر السابق) ص ٨٣ البيان التالى عن زراعة الحبوب :

١٩٢٧ ١٩٢٦ ١٩٢٥ ١٩٢٤ ١٩٢٣ ١٩٢٢

المساحة الكلية المزروعة بملايين / ٩٤,٧ ٩٣,٧ ٨٧,٣ ٨٢,٦ ٧٨,٦ ٦٦,٣
المساحة الكلية المزروعة قعاً/الهكتارات ٣١,٢ ٢٩,٤ ٢٤,٩ ٢٢ ١٨,٤ ١٤,٤
نسبة التمتع إلى الحبوب (٠/٠) ٣٣,٤ ٣١,٤ ٢٨,٥ ٢٦,٥ ٢٢,٧ ٢١,٧

الاستهلاك المصنوعة وذلك نتيجة الزيادة في استيراد الآلات الزراعية وغيرها .

ومما يلفت النظر بصدد هذه الفترة أيضاً ازدياد عدد أهل الريف ، وقد كثر الفائض من العمال الزراعيين وتدفقوا على المدن للعمل في الصناعة ، وبخاصة لأن متوسط أجر العامل الصناعي ارتفع من ٤٢٨ روبلا إلى ٧٣٢ روبلا (سنوياً) في الصناعة الكبيرة وذلك خلال المدة (١٩٢٤ - ٢٧) . وثبت أمر آخر وهو أنه رغم الزيادة في عدد مزارع الفلاحين بمقدار ٦٥ ٪ / بالقياس إلى ما كان عليه قبل عهد الثورة إلا أن تركيب طبقة الفلاحين أصابه تعديل فارتفع عدد من صغار الفلاحين إلى منزلة الأغنياء ولذلك كان هناك نقص مطرد في عدد الفلاحين الفقراء تقابله زيادة في عدد الفلاحين المتوسطين والأغنياء . ولكن في الوقت ذاته زاد عدد البروليتاريا الزراعية (١) .

Baykov : op. cit p. 136.

(١)

وفيما يلي بيان أوردته نفس المؤلف (ص ١٣٥) تقلا من احصاء الجيب الذي أصدرته حكومة الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٨ :

عدد الأشخاص			عدد المزارع الفردية (بالآلاف)			
٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	بروليتاريا
٤٧٦٣	٤٥٣٣	٤٠٣٥	٣٥٦٠	٣٤٥٤	٣١٨٤	فلاحون منهم :
١٠٨٠١٠	١٠٦٥٥٨	١٠٧٩١٩	٣٠٣٦٣	١٩٩٥٥	٣٠٢٠٩	(١) فقراء
٣١١٠٦	٣٢٦٦٤	٣٥٣٤٥	٥٠٣٧	٥٣٦٧	٥٨٠٣	(ب) متوسطون
٨١٠٤٥	٧٨٨٧٠	٧٧٨٧٠	١١٢٨٠	١٣٨٣٣	١٣٦٧٨	(ج) أرباب أعمال
٥٨٥٩	٥٣٥٥	٤٨٠٤	٨٩٦	٨١٦	٨٢٨	

ملاحظة : عسر الاحصاء معنى « أرباب الاحمال » بأنهم يشملون : (١) الذين يملكون أدوات إنتاج قيمتها أكثر من ١٦٠٠ روبل ، وصواء استأجروا ، أو استخدموا عمالا لمدة أكثر من ٥٠ يوماً في السنة (ب) الذين يملكون أدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠ روبل ويستخدمون عمالا مأجورين لأكثر من ٧٥ يوماً في السنة .

نعرض الآن المحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق نظام الزراعة المشتركة وذلك حتى بداية مشروع السنوات الخمس الأول . ففي المرسوم الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ أعلن أن على الدولة أن تقدم كافة أنواع التشجيع المادي والأدبي لنظام الزراعة الجمية وذلك حتى يتسنى إقامة الاشتراكية في أقرب وقت ممكن . ولا شك أن هذا ينفق مع وجهة نظر الاشتراكيين وغيرهم من الاقتصاديين بشأن المزايا التي تترتب على اتباع نظام الزراعة الكبيرة . وكذلك خصصت الدولة في نفس السنة مبلغاً طائلاً من المال لمساعدة القاعين بالزراعة المشتركة . وقد انتهز هذه الفرصة الكثيرون من فقراء الفلاحين ومن العمال الزراعيين وعمال الصناعة الذين ضاقت في وجوههم سبل العمل والعيش بالمدن ، فأخذوا يندمجون سوياً لهم يستفيدون مما تقدم لهم الحكومة من ماشية وبذور وآلات وأموال يفتقرون إليها لو أنهم أرادوا ممارسة الزراعة الفردية الخاصة . وكانت هناك أنواع ثلاثة من المزارع الجمية :

(١) مزارع الكومون وفيها يتنازل الأفراد عن كل ما يملكون من أرض ومسكن وماشية ، ويقسمون العمل فيما بينهم طبقاً للكفاية والمهارة ويقسمون ثمرة عملهم ويتناولون غذاءهم سوياً في أماكن عامة أعدت لذلك الغرض ، ويتناقشون مناقشة علنية عامة في كل ما يتصل بحياتهم . وقد كان عدد مزارع هذا النوع ٩٥٠ مزرعة في نهاية سنة ١٩١٨ فارتفع إلى ٢٠٩٧ مزرعة في يونيو من العام التالي ، ولما كانت الأراضي التي تتكون منها مزارع الكومون مما صودر من أملاك كبار الملاك لذلك كانت أرضها على جانب كبير من الغصب والإنتاجية . ولكن سرعان ما أخذ الخسائر بشأن هذه المزارع يحبو يوماً بعد آخر فقل عددها بحيث لم يزد عن ١٦٨٢ مزرعة في ديسمبر سنة ١٩٢٢ (حسن اسماعيل ص ٦٦) .

(٢) مزارع الآوتل « وتتكون بضم الأراضي الزراعية التي يملكها الأعضاء بعضها إلى بعض ، وبشوريد ما يكون مخزوناً لديهم من المحصولات

وإستبقون مساحتهم التي يعيشون فيها ، والأرض التي تحيط بها لزراعة ما يلزمهم من الخضير والفاكهة ويستبقون كذلك بعض ماشيتهم ، ويعيشون منفصلين كل على حدة ولكنهم يشتركون في مباشرة الأعمال الزراعية ، وهناك اتحادات تعاونية عن طريق « تعاون الأعضاء فيما بينهم في زراعة أرضهم ويستبقون كل ما يملكون في ملكيتهم الخاصة (شرحه ٦٦) . وقد كانت مزارع الآرتل أدنى إلى التقاليد الروسية القديمة . ولذلك كثر عددها حتى بلغ عشرة آلاف مزرعة في سنة ١٩٢١ (لوتن ص ٢٥ من ٤٦٦) .

(٣) المزارع الحكومية وكان الغرض من إنشاء مزدوجا . أما الغرض العاجل فينحصر في إنتاجها مقادير كافية من الحبوب للتغلب على الأزمة الغذائية بالمدن والناجمة عن الحرب الأهلية والحصار والبحري وامتناع الفلاحين عن تسليم الفائض من إنتاجهم . أما الهدف البعيد فعبارة عن جعل هذه المزارع أشبه بمحطات التجارب لإثبات مزايا الزراعة الكبيرة التي تجرى وفقاً للأساليب العلمية والتقنية الحديثة . وقد وصل عدد المزارع الحكومية إلى ٦٠٠٠ مزرعة في سنة ١٩٢١ مساحتها نحو ثلاثة ملايين دسياتين في بعض الأقوال (= ٢,١ مليون فدان) . ويبدو أن سياسة الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ اتجهت نحو تشجيع الزراعة الفردية فأجرت بعض مزارعها للأفراد ، كما أعطى البعض الآخر على صورة امتيازات لفنرم أصحاب رؤوس الأموال الأجانب . وبالرغم من ذلك لم تندثر المزارع الموثيقية وإن كان هناك خلاف حول عددها ومساحتها كما يتضح من البيان الآتي عن سنة ١٩٢٨ :

تقدير لوتن ^(١)		تقدير بابكوف ^(٢)
العدد	٣٣١٨	١٤٠٠
المساحة	٣,٥ مليون فدان	٤,٢٥٠,٠٠٠
العمال والموظفون الدائمون	٩٩,٠٠٠	٣١٦,٨٠٠
الماشية	١,٠٨٨,٢٣٨	٩٩٠,٠٠٠

(١) مصدر سابق ص ٢ من ٤٦٨ .

(٢) مصدر سابق ص ٢٢٢ وهنا المصدر في رأينا أقرب إلى الحق .

واسكن يبدو أن هذه المزارع كانت تتعرض لخسارة كبيرة إذ قدر دينها للدولة بمبلغ أربعين مليون روبلا (١٩٢٨) بزيادة قدرها ثمانية عشر مليوناً بالقياس إلى سنة ١٩٢٦ (لوتن ، ج ٢ ص ٤٦٨) . وقد كان عدد المزارع الجمعية ١٦٠٠٠ مزرعة (١٩٢٦/١٩٢٧) تضم نحو مليون من الأسر ومساحتها ٢,٧ مليون فدان وتضاعفت هذه المزارع من حيث العدد والمساحة والأعضاء (في سنة ١٩٢٧/١٩٢٨) ، وسبب هذا النشاط أنها نوع من التعاون إجاً إليه الأفراد لما يتضمنه من مزايا تتمتع بالتسهيلات التي تمنحها الدولة على هيئة فروض واعفاء من الضرائب .

وفي سنة ١٩٢٨ كان هناك ٣٣,١٧٩ من مزارع الكومون والآرتل والجمعيات التعاونية في زراعة الأرض ، وتضم من الأفراد ١٩,٧٢٦,٦٤٣ شخصاً ، ومساحتها الكلية ٣,٤٥١,٦٥٦ فداناً . (شرحه ٤٦٩) .

وإلى جانب الزراعة الجمعية كانت هناك أنواع مختلفة من التعاون في فرع أو آخر من فروع الإنتاج الزراعي كتربية الماشية والنحل وتقديم التسهيلات المالية وشراء البضائع وبيعها بالقطاعي وصنع مستخرجات الألبان . وقد بلغ عدد جمعيات هذه الأنواع المختلفة ٩٣,٠٠٠ جمعية في عام ١٩٢٨ وأعضاؤها أحد عشر مليوناً . وقدر أنه في سنة (١٩٢٧/١٩٢٦) كان ثلث الفلاحين ينتمون إلى جمعيات المستهلكين للتعاونية (شرحه ص ٤٧١) .

ومما تقدم يتضح لنا أن المزارع السكوبينية قد أخفقت بحريتها إلى حد كبير ، ولكن كان النجاح حليف المزارع الجمعية القائمة على أساس التعاون . ولا شك أن هذا النجاح يعد تمهيداً لحركة أخرى تبناها الحكومة السوفيتية حينما تعتمد إلى نظام المشروعات المرسومة لأجل معينة ، وتخطط بها تعميم نظام المزارع المشتركة في كافة أنحاء الريف الروسي .

(٢) الصناعة

كان من رأي لينين وسواه من الماركسيين أن الانتقال دفعة واحدة

جن النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يمكن تحقيقه بنجاح إلا في بلد بلغ مبلغاً عالياً من التطور الصناعي ، ولهذا كان يعتقد أن نجاح الاشتراكية في روسيا ملازم للسرعة التي يتم بها تنمية الصناعة الكبيرة ونحويل البلاد إلى دولة ذات نظام صناعي راقى إلى درجة كبيرة ، وذلك كما يقول لأن « الصناعات الكبيرة الزاهرة تستطيع في الحال أن تعد الفلاحين بمقدار كافٍ من البضائع أكثر مما كانوا يحصلون عليه قبلاً ، وبذا يتحقق التبادل السليم بين إنتاج كل من الزراعة والصناعة . في هذه الحالة فقط يشعر الفلاحون بالرضا الكامل ، ويرون أن النظام الجديد خير وأفضل من الرأسمالية » ولأنه « إذا لم تكن هناك صناعة كبيرة مزدهرة قادرة على إرضاء الفلاحين في الحال بدم بما يحتاجون إليه من السلع الصناعية ، لما كانت هناك طريقة أخرى لتحقيق الاتحاد بين العمال والفلاحين » .

ومن الدوافع على السماح للمشروع الفردي بالاشتغال في الصناعة تمكنه من إنتاج مقادير من السلع الاستهلاكية حتى تتوفر المشروعات الحكومية على صنع أدوات الإنتاج بنسبة أكبر .

فتنمية الصناعة الكبيرة إذن كان الشعار الذي اتخذته السوفيت حينما بدأوا السياسة الاقتصادية الجديدة . ولتحقيق هذا الهدف في ظل هذه السياسة رؤى من الضروري اتباع القواعد الآتية :

(١) تقوم الدولة عن طريق « المجلس الاقتصادي الأعلى » بإدارة المشروعات الكبيرة التي في أعلى الجهاز الصناعي ، وذلك بطريقة رشيدة تكفل التوازن بين النفقة والإنتاج . وفي هذه الحالة لا تسمح بإدارة أي مشروع كبير إلا إذا توافرت له عوامل النجاح من حيث سهولة الحصول على الخامات والفنيين ورأس المال من مبانٍ وعدد وآلات .

(٢) والمشروعات التي لا تتولاها الدولة مباشرة فتؤجر لهيئات التعاونية أو بعض الجاهات الأجنبية أو الأفراد .

(٣) أما المشروعات التي لا تدخل في نطاق النوعين السابقين فتتفق لأنها

في هذه الحالة تعجز عن مواصلة الإنتاج بطريقة إنتاجية . وفي حالة إغلاقها ينقل عملها إلى المشروعات الأخرى أو يقيدون في سجلات البطالة حيث تمنح لهم الإعانة المقررة .

(٤) تمادى أربابها المشروعات التي لم تؤمم من الناحية العملية برغم صدور القانون الخامس بتأميمها في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ .
وبدل الإحصاء الذي عمل في بداية عهد السياسة الاقتصادية على الآتي : (١)

(١) عدد المشروعات الصناعية ١٦٥,٧٨١ .
(٢) تملك منها الدولة ١٣,٦٩٧ مشروعا أى ما يعادل ٨,٥ ٪ من المجموع الكلى للمشروعات ، ولكنها تستخدم ٨٤,١ ٪ من مجموع العمال في المشروعات كلها .

(٣) وفي أيدى الهيئات التعاونية ٤٦١٣ مشروعا (٣,١ ٪) .
(٤) أما المشروعات التي في يد الأفراد فعددها ١٤٧,٣٨١ وهى نسبة كبيرة قدرها ٨٨,٥ ٪ من المجموع الكلى . ولكن عدد عملها عبارة عن ١٢,٥ ٪ من مجموع عمال جميع المشروعات .

هذا التغيير الجديد في معالجة شؤون الصناعة صاحبه تنظيم آخر في الإدارة . ولقد كان من أثر بدء السياسة الجديدة أن حدث رد فعل نجلى في الاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة بعد انقضاء فترة « شيوعية الحرب » وكان طابعها المركزية الشديدة المحككة ، وإن كان الاستقلال الذي تمتت به المشروعات استقلالا من الوجهة العملية أكثر من كونه استقلالا أقروا القانون . ولكن سرعان ما بدا ليعيان أن الخطر في حالة التطرف في المركزية لا يقل عنه في حال الإغراق في اللامركزية ، فالامر الأول يقضى على روح التفكير ويجعل من الهيئات المنفذة آلات تتحرك من أعلى ، أما الامر الثانى فيجعل رسم خطة واحدة للتنسيق بين مختلف المشروعات أمرا عسيرا .

ولهذا أخذنا نلحس منذ ايريل سنة ١٩١٣ انجهاها نحو تكوين الهيئات أو الشركات المرحدة (trusts) وكان منها حينذاك ثلاثة أنواع (١) .

- (١) نوع يضم المشروعات المتشابهة والواقعة في نفس الجهة .
- (٢) وآخر تدرنظم في سلكة المشروعات غير المتشابهة في نفس الجهة .
- (٣) أما النوع الثالث فيشمل المشروعات التي يعتبر انتاجها ذا مغزى خاص بالنسبة الى الاقتصاد القوي ، كما هو الحال بصدد صناعات استخراج زيت البترول والفحم .

وقد ترتب على هذا إلغاء بعض الشركات الموحدة الصغيرة وضمها الى ما هو أكبر منها . وهذه الشركات كانت عبارة عن اتحادات هدفها تركيز النشاط الانتاجي للصناعة الحكومية ، أما تركيز النشاط التجاري بمنع المنافسة بين الأعضاء من حيث توزيع المنتجات والحصول على المواد الأولية اللازمة لسير العمل ، فتتولاه النقابات (syndicates) .

ثم تطور الحال فأصبح هناك نوعان من الاتفاقات . الأول ينظم تحديد المناطق بشأن بيع السلع ، وشراء المواد الخام ، وتعيين الأثمان ، ورسوم خطط الإنتاج . أما الثاني فيقوم فعلا بعملية تجارة الجملة في داخل البلاد وخارجها بالنيابة عن الشركات الموحدة .

غير أن تحديد الأهداف وتنظيم الإدارة مما أوردناه ، لن يستقيم أمره بدون تقوية الأداة العليا الموجهة في حدود السياسة العامة وطبقا لخطة موضوعة بعد درس عميق . ولهذا صدرت عدة قوانين وتنقابات جديدة أريد بها دعم تدخل « المجلس الاقتصادي الأعلى » ، وسرعان ما أصبحت الشركات الموحدة تقتصر على تنظيم الجانب الفني من الإنتاج الصناعي ، وأضحى النقابات لا تعدو كونها أجزاء أو إدارات فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي الأعلى الذي أمد بزاد اضطلاعاً بمشولية تنظيم الإنتاج من ناحيته العامة .

(١) نمرود إلى البحث في موضوع التنظيم الصناعي بقدر أولى من التفصيل والتحليل.

نساءل الآن عن النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة بالنسبة إلى الصناعة ، وذلك في ختام هذه الفترة وقبل بدء عهد التوجيه المنظم بصدور مشروع السنوات الخمس الأول . وقبل أن نحاول الإجابة بحسن بنا أن نقدم البيانات والاحصائيات التالية :

(١) نقول المصادر السوفيتية إن إنتاج الصناعة كلها في سنة ١٩٢٠ كان يتراوح بين ١٥ ٪ / ٢٠ ٪ من إنتاجها قبل الحرب العظمى . ثم تحسنت الأحوال منذ عهد السياسة الجديدة عاما بعد آخر فكان إنتاج عام (١٩٢٤ / ٢٥) يزد بنسبة ٤٨ ٪ عن إنتاج عام (١٩٢٣ / ٢٤) ، وزاد إنتاج عام ١٩٢٥ / ٢٦ بمقدار ٣٧ ٪ بالقياس إلى ما كان عليه في سنة ١٩٢٤ / ٢٥ ، وقدرت قيمته بمبلغ ٦٩٠٠ مليون روبل أي ما يعادل ٩٢ ٪ من معيار سنة ١٩١٣ . وللتدليل على عظم وسرعة درجة التقدم يضرب السوفيت الأمثال فيقولون إن نسبة الزيادة السنوية بالروسيا سنة ١٩١٣ كانت ٣٨ ٪ ، والزيادة في الولايات المتحدة ٣٥ ٪ وفي بريطانيا العظمى ١١ ٪ ، ولم تزد هذه النسبة في أي بلد (بعد الحرب) عن ٦٥ ٪ .

(٢) والجدول التالي ^(٢) يرينا مقدار الإنتاج الصناعي مقدراً بملايين الروبلات (على أساس أعان سنة ١٩٢٦ / ٢٧) :

(١) Lawton : An Economic History of Soviet Russia, vol. 1, p. 320.

(٢) بايكوف ، مصدر سابق ص ١٢١ .

السنة ١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	
١٠٢٥١	١٩٢٥	٢٥١٢	٣٨٢٩	الصناعة الكبيرة كلها ، ومنها
٤٢٩٠	٨١٤	١٠٩٠	١٧٨٥	(١) إنتاج أدوات الإنتاج
٥٩٦١	١١١١	١٤٢٢	٢٠٤٤	(ب) » » الاستهلاك
السنة ١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	
٤٤٦٩	٧٤٣٦	١٠٢٧٧	١٢٠٥١	الصناعة الكبيرة كلها ، منها
١٩٥٩	٣١٢١	٤٣٠٤	٥٣٧٢	(١) إنتاج أدوات الإنتاج
٢٥١٠	٤٣١٥	٥٩٧٣	٦٦٧٠	(ب) » » الاستهلاك

ومن البيانات السالفة نحصل على النتائج الآتية :

(١) تقدمت الصناعات بوجه عام تقدماً كبيراً خلال الفترة التي نحن بصدددها بحيث أنها قربت من إنتاج سنة ١٩١٣ في نواح أو تجاوزته في نواح أخرى . ومن الأمور التي تسترعى النظر أن الزيادة في إنتاج أدوات الأدوات أكثر منها في إنتاج سلع الاستهلاك .

(ب) نسبة الزيادة السنوية سريعة وكبيرة بالقياس إلى المجهود السابقة وإلى الحال في البلدان الأخرى سواء منها من بلغ شأواً بعيداً في التطور الصناعي أو من أخذ يقوم بمشروعات التصنيع الواسعة الشاهة .

(٣) وظاهرة أخرى لها أهميتها وهي أنه خلال العهد الأول من تطبيق سياسة « النيب » كان الاتفاق في رأس المال متجهياً نحو تجديد رأس المال الصناعي الثابت الذي تعرض للفساد والدمار العظيمين خلال الحرب العظمى وأثناء عهد الثورة والحرب الداخلية . ولكن ، رغم إدارة الدولة للصناعات الأساسية ، فقد أمكن ابتداء من سنة (٢٦/١٩٢٥) تخصيص جانب من الاتفاق يقصد توسيع نطاق رأس المال الصناعي وإعدياده من جديد لمواجهة التقدم المطرد والحاجيات الجديدة ، وودلك كما يتضح من الجدول التالي .^(١)

(التقدير على اقل الزوائد)

البنود الثلاث		٢٨/١٩٢٧		٢٧/١٩٢٦		٢٦/١٩٢٥		
٠/١٣,٥	٤١٩,٣	٠/٠,٧	١٣٠,٤	٠/٠١٣,٣	١٤١,٩	٠/٠١٩,٣	١٥٧,١	أعمال الإصلاح
٠/٥٥,٦	١٧٣٦,٣	٠/٥٥,٧	٦٩٠,٥	٠/٥٦,١	٥٩٨,٩	٠/٥٥,٣	٧٤٦,٩	تفحص وتصليح والآلات
٠/٢٠,٧	٦٤٥,٦	٠/٢٦,٣	٣٢٥,٩	٠/٣٠,٣	٢١٩,٣	٠/١٢,٣	١٠٠,٣	الإنشاءات الجديدة
٠/١٥,٣	٣١٨	٠/٠,٣	١٠٣,٤	٠/١٠,١	١٠٧,٨	٠/١٣,٣	١٠٦,٧	بناء مساكن العمال
١٠٠	٣١١٩	١٠٠	١٢٤٠,٧	١٠٠	١٠٦٧,٨	١٠٠	٨١٠	إجمالي

ومن الجدول السابق نلاحظ تناقصاً مطرداً في إصلاح القديم ، أما في نواحي التوسيع والتجديد فالزيادة أكثر من النصف في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) بالقياس إلى سنة (١٩٢٥ — ٢٦) بينما نجد درجة التقدم في أعمال الإنشاء قد زادت أكثر من ثلاثة أضعافها خلال هذين العامين . وهكذا وضع أساس جديد يمكن أن يقام عليه تنظيم صناعي مرسوم ، وبعبارة أخرى مهد السبيل لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس الأولى .

وفي خلال فترة النيب ارتفع متوسط أجر العامل الصناعي فيما بين عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ من ٤٢٨ إلى ٧٣٢ روبلا وهذا سبب تدفق عدد كبير من عمال الزراعة أو المدن . والدليل على ذلك ازدياد العمل في الصناعة الكبيرة من مليون ونصف مليون عامل سنة ١٩٢٤ إلى ٢,٤٠٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٧ ، مما يرم عن تحسن مستوى معيشة الصناع بالقياس إلى مستوى أهل الزراعة .

غير أن بعض الكتاب الذين لا ينكرون مقدار هذا التقدم الكبير في الصناعة الروسية خلال الفترة (١٩٢١ / ٢٢ — ١٩٢٧ / ٢٨) يبدون بعض تحفظات على الإحصائيات والبيانات السابقة ترجع إلى الاعتبارات الآتية :

(١) أن النسب المقارنة مع الدول الأخرى رائية حقاً ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أموراً عدة منها أن روسيا لم تكن دولة صناعية كبيرة راقية قبل الحرب ؛ كما أن روسيا سنة ١٩٢٠ كانت على جانب كبير من التدهور والانهيار . وفلا ع من هذا فن غير السليم أن نوازن بين البلدان الصناعية الكبرى لأن معظمها قد استكمل إمكاناته الصناعية قبل انتهاء القرن التاسع عشر أو في مستهل القرن القريب ، ومن الطبيعي إذن أن تكون نسبة التقدم السنوية بعد ذلك صغيرة ^(١) .

(١) لعل إنتاج الفحم فاجتاز منذ بداية القرن التاسع عشر إلى ما يقبل نشوب الحرب العالمي بطيئاً . مثلاً من هذه الظاهرة :

(٢) رغم أن الصناعة الروسية قد بلغت مستوى ما قبل الحرب فقد كان هناك نقص شديد في العرض وظل الناس محرومين من الكثير من السلع الاستهلاكية إذا قيس الحال بما هو قائم في بلدان أخرى كالولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا وفرنسا . وليس من السهل انكار هذه الحقيقة ولكن ينبغي أن نتقبلها مع التحفظ ، فنلاحظ أن م روسيا كان أولاً بلوغ المستوى الصناعي الذي كان قائماً قبل الحرب وقد حدث ذلك فعلاً وما كان معقولاً أن ين جميع حاجيات الشعب الذي كانت أغلبيته الساحقة محرومة إذ ذاك من هذه السلع ، فضلاً عن أنه رغم كوارث الحرب العظمى والثورة والحرب الأهلية فقد زاد عدد السكان سنة ١٩٢٨ بمقدار ٤ ملايين من الأنفس بالقياس إلى سنة ١٩١٣ . وأكثر من هذا كان توزيع القليل من السلع الاستهلاكية مراعى فيه جانب حسن التوزيع النسبي بين مختلف الطبقات والطوائف ، أما التمثيل ببلد كبريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة فينبغي أنه في الوقت الذي في ميسور أقلية الحصول على كل ما ترغب فيه ، فإن هناك الملايين ممن لا يستطيعون الحصول على ضرورات العيش (١) .

السنة	النعم (بالأمطار)	السنة	النعم (بالأمطار)
١٨٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	١٨٩٦	١٩٥٠٠٠٠٠٠٠
١٨٥٠	٤٩٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠
١٨٨٠	١٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩١٣	٢٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠

(حين كامل سلم : تلويح أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، ص ٢١٨) .
 (١) بعد الحرب العظمى وصلت نسبة البطالة حدوداً كبيرة ، وحيش الصناعة الاحتياطي الذي كان غالباً ما يحتج في أوقات الرخاء أصبح حينئذ دائماً منذ الحرب . وقد بلغت نسبة المتعطلين في إنجلترا ٨.٨ ٪ (يونيو ١٩٢٧) ١٢.٢ ٪ (فبراير ١٩٢٩) ، وفي ألمانيا ٢٢.٣ ٪ (فبراير ١٩٢٩) . وتقدر عدد العاطلين بألسلطان الرأسمالية الكبرى بنحو ٤٥ مليوناً إذا أضفنا في هذا الرقم أسرات المتعطلين . وهؤلاء بطبيعة الحال يصيب عليهم العيش وبخاصة إذا لم يكونوا يتمتعون بإمارة التمثال : وكان الكثيرون من المتعطلين بالولايات يهودون على وجوههم بأظفارهم وقصصهم وتضييقهم لا يجدون ما يقوم بأودهم . (أبوغيف : الاقتصاد السياسي ترجمه دكتور راشد البراوي ، ص ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٣) .

(٣) يأخفون على التقدم أنه لم يؤد إلى خفض أثمان السلع وذلك راجع إلى أن الأمراف وعدم دقة الإدارة كانا عاملين قوين على زيادة نفقة إنتاج السامة بحيث كان ثمن بعضها يزيد بمقدار ٢٠٠٪ أو ٣٠٠٪ عن ثمن مثيلتها في البلدان الأخرى . ويقال أكثر من هذا إن زيادة الإنتاج الصناعى خلال هذه الفترة تمت على حساب أمور أخرى في مقدمتها الشكوى العامة من انحطاط نوع السلع الروسية ، أى أن السوفيتس اهتموا بالسكم لا بالكميف . ومن أنواع تعطيل ذلك نقص الفنيين وعدم توافر الخبرة لدى الكثيرين من الذين يتولون شأن الصناعة . وفي هذا الانتقاد الذى أسلفنا إليه الإشارة قدر كبير من الصحة ، بل نقول إن نفس هذا النقد وجهه المسؤولون عن الصناعة الروسية ، وإليك بعض ما قاله المسير دزير شينسكى Dzerzhinski رئيس المجلس الاقتصادى الأعلى في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٦ :

« أنا نعيش في حالة إسراف لم يسمع بها من قبل ويفوق طاقة ما نملك من دخل ، ثنات الملايين من الروبلات تبذر ، والمضاربة مزدهرة على نطاق هائل لا سابقة له . إن صناعتنا بيروقراطية ، وجميع ما نملك الدولة من شركات موحدة ومنظمات للتجارة مثقلة بالآلاف من الموظفين الزائدين عن الحاجة وعصروقات زائدة عن الحاجة . أننا نستهلك ونبذر مقادير هائلة من الزيت والوقود والمواد الأولية بوجه عام . إن من الضرورى تغيير النظام كله حتى نجعل الفرد مسئولا » .

(٤) وبطل هؤلاء الكتاب كذلك الزيادة البالغة في إنتاج الصناعة بأن الآلات كانت تعمل بأقصى طاقتها وبأعظم مما تستطيع ، الأمر الذى كثيراً ما أدى إلى سرعة تعرضها للبلل .

(٥) وكذلك يقال إن بعض الصناعات الأساسية كان إنتاجها دون مستوى ما قبل الحرب ففي حالة الحديد الخام ٣٦ ٪ ، والسياتك ٥٢ ٪ ، والصلب ٦٢ ٪ بالقياس إلى إنتاج سنة ١٩١٣ .

(٦) ومن الانتقادات التى توجه أيضاً عدم توجيه الاهتمام إلى الاكتثار

الشديد من السلع الاستهلاكية ، ولكن ينبغي ألا تغفل أهميته وهو أنه من الضروري أولاً تركيز الاهتمام في أدوات الإنتاج - حتى إذا نما هذا الفرع من الصناعة بدا أثره واضحاً في إنكاز زيادة الناتج من السلع الاستهلاكية ، وهي سياسة حكيمة من وجهة النظر الاقتصادية في الأجل البعيد المدى .

ومع التسليم ببعض الانتقادات (وأى نظام يستطيع أن يعلم منها) فإن الحساب الختامي للصناعة الروسية في نهاية عصر السياسة الاقتصادية الجديدة يدل على كسب كبير من ناحية المقدار والحجم ، وإن كان الكسب ضئيلاً في جانب النوع . وينبغي أن نذكر أن مثل هذا المظهر مرت به دول كثيرة فهاهي ألمانيا عندما أخذت بأسباب الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر محدثت إلى اقتباس الأساليب البريطانية واهتمت بالاكثار من الإنتاج على حساب جودة السلع مما أكسبها سمعة سيئة في الأسواق ولم تبدأ في العناية بالنوع إلا بعد إقضاء وقت ، وبعد أن وضعت الصناعة على أسس سليمة قوية .

(٢) التجارة الداخلية والخارجية

فلذا إن من أسس السياسة الاقتصادية الجديدة تشجيع التبادل بين منتجات كل من الزراعة والصناعة ، وإدراك هذه الغاية يتطلب تنشيط هذا التبادل ، ولهذا كانت النصيحة التي توجه إلى أنصار الحكم الجديد أن يتعلموا التجارة . وترتب على إلغاء أو تخفيف القيود الكثيرة التي سبق فرضها خلال فترة الحرب الأهلية أن أخذت التجارة الخاصة تنشط مراراً وبدرجة كبيرة ، وساعد على هذه العملية التقدم الذي حدث في كل من الصناعة والزراعة ، كما أن للشروعات الصناعية الحكومية لم تكن قد نظمت أساليبها الخاصة بشأن تصريف منتجاتها ولهذا السبب لجأت إلى المشتغلين بالتجارة الخاصة ليتولوا عنها مهمة التوزيع والبيع مما در عليهم أرباحاً

كثيرة ومكثمة من تجميع رأس مال يساعدهم على التوسع في عملياتهم ، الأمر الذى خلق نوعاً من الجزع والقلق فى نفوس بعض القادة السوفيت على ما سنبين فى فصل تال . وقد استمر النشاط يسير فى مجراه حتى إذا ما حلت سنة ١٩٢٣ وجدت البلاد نفسها أمام أزمة من نوع غير مألوف تعرف فى التاريخ الإقتصادى لروسيا السوفيتية باسم «أزمة المقص» scissors crisis . وخلاصة الأمر أن التفاوت بين أسعار كل من المنتجات الزراعية والصناعية أخذ يزداد باطراد منذ عام ١٩٢٢ حتى وصل أقصاه فى السنة التالية ، فمعظم هبوط أسعار الفلات الزراعية بينما زاد ارتفاع أسعار السلع الصناعية . هذا التفاوت أشبه بالحال عندما تفتح المقص فتحة تامة فتتسع الفجوة بين طرفيه أو بين السلاحين الذين يكونانه ، وهذا هو منشأ التسمية التى أطلقت على تلك الأزمة .

ويرجع انخفاض ثمن الفلات الزراعية إلى عوامل عدة ، منها أن نشاط الزراعة منذ ابتداء تطبيق مبادئ السياسة الجديدة كان أسرع منه فى حالة الصناعة ، كما أن الضريبة العينية التى تقررت على الفلاحين كانت الحكومة تستخدمها فى إطعام الصناع وأهل المدن بحيث تضاهل المجال أمام الفلاح لتصرف إنتاجه بثمن مرتفع يتناسب مع ثمن السلع الصناعية . أما ارتفاع أسعار المصنوعات فراجع إلى ازدياد تكاليف الإنتاج فى الصناعة نظراً لما ينقصها من نظام وتنظيم . إزاء هذه الظروف أحجم الفلاحون عن بيع فائض منتجاتهم بتلك الأسعار المنخفضة التى لا تتيح لهم الحصول على السلع الصناعية ، فضلاً عن أن نصيبهم من هذه الأخيرة كان ضئيلاً إذ يتمتع الصناع وأهل المدن بالشرط الأكبر منها مع أنهم أقل عدداً بكثير من أهل الريف . ولا ريب أن امتناع الفلاحين عن البيع خطر كبير لأن المدن فى حاجة إلى ما ينتجون من غذاء ، كما أنه لا يجعل تحت تصرف الدولة مقادير كافية من الفلات الزراعية التى تعتمد إلى تصديرها بقصد الحصول على ما يلزم من سلع وأدوات من البلدان الأجنبية . والاحتجاج بأنهم مضطرون إلى بيع

ما يمكن أن يكون مردود لأنهم يستطيعون أولاً ألا يفتحوا إلا ما يكفيهم بعد دفع الضريبة وفي هذا إضرار بالإنتاج الزراعى . أما عن حاجتهم من المصنوعات اللازمة لاستهلاكهم فهم قادرون على سدّها بالاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية التى يمارسونها فى الريف . وإذن فهم ليسوا أمام عقبة غير ممكن اجتيازها .

أصبح من الضرورى إغلاق طرق المقتص أو إغلاقه تماماً إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، ولكن الأمر مثير لكثير من المشكلات وتكثفه الصعاب من نواح عدة . فلو أردت تحقيق ذلك الغرض عن طريق خفض أسعار السلع الصناعية لاشتد الإقبال عليها بحيث يعجز العرض المحدود عن مواجهة الطلب مما يضطر الحال معه فى النهاية إلى رفع الأسعار من جديد . وفضلاً عن هذا انخفاض الأسعار يحول بين المشروعات الحكومية وبين الإسراع بعملية تجميع المقادير السكانية من رأس المال اللازمة لأغراض الإصلاح والتنمية والتجديد والإنشاء . أما رفع أسعار الفلات الزراعية فسيؤدى إلى فائدة كبيرة ولكنها تعود على طبقة الفلاحين الأثرياء بصفة خاصة فيعظم نفوذهم الاقتصادى ويزداد سلطانهم السياسى تبعاً لذلك ، ويصبحون قوة تهدد النظام الجديد .

وأكثر من هذا فذلك السبيل محفوف بالمخاطر لأن معناه الحد من إصدار الفلات الزراعية إلى البلدان الأجنبية . وحتى لو فرض رأى أن خفض أسعار المصنوعات نشأت عقبة وهى أن هذا الانخفاض سيتناول أسعار الجملة ، أما البيع بالقطاعى فيمارسه صغار التجار والمضاربون الذين يستغلون فرصة عدم التوافق بين العرض والطلب وفرصة جعل الجماهير وخصوصاً فى الريف فيرفعون أسعار البيع بالقطاعى ، وفى هذه الحالة تعود الفائدة عليهم ولا يستفيد المستهلك من ذلك الانخفاض .

وإزاء هذه المشكلة الممقدة وهى القضاء على الأزمة محدث الحكومة السوفيتية إلى إجراءات عدة ، فخرصت كل الحرص على تنظيم عملية تصريف

المنتجات الصناعية بإنشاء النقابات [راجع ما كتبناه عنها في القسم الخامس بالصناعة] ، بحيث لم ينقض وقت طويل حتى أصبحت هذه الهيئات تسيطر على تجارة الجملة بأكملها . وإلى جانب هذا وضعت تنظيماً جديداً للصناعة يهدف إلى زيادة الانتاج مع خفض تدريجي ، وإن كان يسيراً ، في نفقة الانتاج مما يؤدي إلى شيء مثله في نفس البيع . وفي الوقت ذاته أصبحت التجارة الخاصة موضع الحقد والكراهية ، وأخذت السلطات في تكبيل ممارستها بشئ القيود ومطاردتهم في كل مكان ، وعمدت إلى الهيئات التعاونية المختلفة والمنبئة في طول البلاد وعرضها وجعلتها تقوم بمعاقد عليه من عملية توزيع السلع بالقطاعي لا على أعضائها لحساب ، بل وعلى كافة أفراد الشعب في المنطقة التي توجد بها . ويمكن القول بأنه لم يحل سنة ١٩٢٩ حتى تم القضاء على التجارة الخاصة ^(١) . وكذلك نجد أنه بعد انقضاء نحو

(١) تجارة الجملة منها ٢١٨٨٠/ـ خاصة (١٩٢٣ — ٢٤) ، ٩٠٠/ـ (١٩٢٤ — ٢٥) (لومن ، مصدر سابق ج ١ ص ٣١٢) .
أما في حالة تجارة التجزئة فقد قرر هوور النسب التالية هكذا :

٢٨/١٩٢٧	١٨/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	
٧٥٩	٦٧	٦١	٥٧	الهيئات الحكومية وجميعات المستهلكين التعاونية
٥٣٣	٣٩	٣٣	٢٨	جميعات المستهلكين التعاونية
٢٤١	٢٣	٢٩	٤٣	التجارة الخاصة

والتقدير الخامس سنة (١٩٢٧ — ٢٨) يقرب مما أوردناه بأيكوف أيضاً (مصدر سابق ص ٦٥) :

	٢٨/١٩٢٧	٢٣/١٩٢٢	
ملايين الروبلات } هيئات حكومية	٢٤٠٨٨	٥١٢	
	٩٣٤١٢	٣٦٨	تعاونية
	٣٤٠٦٦	٢٦٨٠	تجارة خاصة
	١٥١٠٦٦	٣٠٦٠	المجموع الكلي

عام على التمداد تلك الأزمة أجازت الحكومة للفلاحين أن يدفعوا الضريبة المقررة تقدماً ، وبهذا يفتح أمامهم المجال نوعاً ليحتلوا بحرية أوسع في بيع محصولاتهم في الأسواق بثمن لعلهم يعوضهم قليلاً عن الارتفاع الموجود في أسعار السلع الصناعية .

أما في ميدان التجارة الخارجية فيمكن أن نبرز الظواهر التالية :

أولاً — ظلت الحكومة السوفيتية محتفظة باحتكارها لهذه الناحية ، وقد سبق أن بينا الأسباب الداعية إلى انتهاج هذا السبيل .

ثانياً — كان الغرض من الصادرات الحصول على ما يحتاج إليه عملية التعمير والبناء من سلع ومواد ، ولم يكن القصد اجتناء أرباح كما هو الحال في البلدان الأخرى .

ثالثاً — نلاحظ زيادة مطردة في قيمة الصادرات والواردات بحيث قربت من نصف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب العالمية بشأن الصادرات وتخطته في حالة الواردات .

رابعاً — نلاحظ قفزة واسعة من حيث قيمة الصادرات بموازاة القيمة لعامي ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ / ١٩٢٤ وبلغت الصادرات في السنة الثانية أكثر من أربعة أمثالها سنة ١٩٢٢ والجدول التالي [بايكوف ص ٧٥] يفسر الظواهر التي أوضحناها .

== ومن هذا البيان نرى أن نسبة التجارة الخاصة قد هبطت من ٧٦.١٪ تقريباً سنة (١٩٢٢ — ٢٣) إلى ٢٣٪ تقريباً في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) . ونلاحظ نفس السكاتب أن عدد المشتقات التجارية كان ٤٦٦٦١ • ٥ (سنة ١٩٢٣) ، منها ٤٦٦١٠٠ للأفراد أي النسبة ٩١.٤٪ ، وفي سنة ١٩٢٧ كان العدد الكلي ٦٤٣٢٢٣ منها ٥٠٠٢٧٥ تجارة الخاصة أي بنسبة ٧٧.٨٪ . مما يدل على التجارة الخاصة أصبحت مقتصرة على دكة كمين صغيرة جداً وعلى الباعة للتقليين . (شرحه ص ٩٥) .

التجارة الخارجية

الواردات (بـلايين الروبلات)	الصادرات (بـلايين الروبلات)	السنوات
١٣٧٤	١٥٢٠,١	١٩١٣
٢٨,٧	١,٤	١٩٢٠
٢٠٨,٣	٢٠,٢	١٩٢١
٢٦٩,٨	٨١,٦	١٩٢٢
٢٣٣,٥	٣٧٣,٢	١٩٢٤—١٩٢٣
٧٢٣,٥	٥٥٨,٦	١٩٢٥—١٩٢٤
٧٣٦,٣	٦٧٦,٦	١٩٢٦—١٩٢٥
٧١٣,٦	٧٨٠,٢	١٩٢٧—١٩٢٦
٩٤٥,٥	٧٧٧,٨	١٩٢٨—١٩٢٧
٨٣٦,٣	٨٧٧,٦	١٩٢٩—١٩٢٨

خامساً — نلاحظ تغييراً تاماً في صفة التجارة الخارجية . فقبل الحرب العظمى كانت روسيا تستورد نسبة كبيرة جداً من السلع الاستهلاكية . أما في سنة (١٩٢٨ — ٢٩) فأكثر من ٩٠ ٪ من الواردات عبارة عن مواد خام ومعدات رأسمالية ، وهذا دليل على التصميم بعدد مصانع البلاد وعلى العجز عن الحصول على قروض أجنبية لتمويل هذه العملية . وفي سنة ١٩١٣ كان ١٩,٢ ٪ من الصادرات منتجات صناعية فزادت النسبة إلى ٦٠,٥ ٪ في سنة (١٩٢٨ — ٢٩) . وبلغ الصادرات من زيت البترول في تلك السنة أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب .

والجدول التالي يدل على مدى التغيير في صفة التجارة الخارجية (١) .

المسنوات	الموارد الغذائية	الوارد الخام والسلع شبه مصنوعة	الحيوانات	السلع المصنوعة
قيمة الصادرات (بملايين الروبلات)				
١٩١٣	٨٧٨,٥	٥٢٢,٣	٤٣,٣	٨٤,٩
١٩٢٠	٠,٣	١,١	٠,٠	٠,٠
١٩٢١	١,٥	١٨,١	٠,٠	٠,٦
١٩٢٢	٤,٥	٧٤	٠,١	٣,١
١٩٢٣	١٢٥,٢	٧٩	٠,٠	١,٦
٢٥/١٩٢٤	١٧٤	٣٦٥,٤	٢,٤	١٦,٩
٢٦/١٩٢٥	٢٨٩,٤	٣٥٤,١	٢,٩	٣٠,٣
٢٧/١٩٢٦	٣٦٧,٦	٣٧٠,٧	٣,٢	٣٨,٧
٢٨/١٩٢٧	٢٣٤,٧	٤٥٥,٢	٣,٢	٨٤,٨
٢٩/١٩٢٨	٢١٥,٧	٥٥٩,٣	٣,٣	٩٩,٣
قيمة الواردات (بملايين الروبلات)				
١٩١٣	٢٥٧	٦٦٨	١٧,٦	٤٥٠,٥
١٩٢٠	١,١	٤,٤	٠,٠	٢٣
١٩٢١	٣٣,٨	١٩,٤	٠,٠	١٥٥,١
١٩٢٢	٩٣,٣	٣٩,٩	٠,٠	١٣٦,٦
١٩٢٣	١٠٥,٥	٧٤,٢	٠,٠	٥٩,٤
٢٥/١٩٢٤	٢٠٣,٥	٣٤٧,٢	٥,١	١٦٧,٧
٢٦/١٩٢٥	٦٥,٧	٤٠٥,٣	٨,٧	٢٣٦,٧
٢٧/١٩٢٦	٥٨,٤	٤٢٥,٣	٨,٦	٢٢١,٣
٢٨/١٩٢٧	١٠٨,٢	٥٠٧,٩	١٠,٤	٣١٨,٩
٢٩/١٩٢٨	٧٢,١	٤٥٥,٩	١١	٢٩٧,٣

لا فقبل الحرب العظمى كانت روسيا من أعظم الدول تصديراً لأحجوب ، فإذا ما دنا العقد الثالث من نهايته زالت هذه الصفة تماماً . وقد كانت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية تغطي قيمة ما تستورده البلاد من السلع المصنوعة والمواد الغذائية التي لا تنتجها روسيا أو تنتجها بمقادير غير كافية ، وكذلك بعض قيمة الواردات من المواد الخام والسلع شبه المصنوعة . وهذا الأمر يفسر لنا ظاهرة نلاحظها من مراجعة قيمة الصادرات والواردات وهي أن الميزان التجاري كان في غير صالح روسيا في السنوات التي تقل فيها الصادرات من المواد الغذائية (٢٥/١٩٢٤ ، ٢٦/١٩٢٥ ، ٢٨/١٩٢٧) . وكذلك نقصت الواردات من السلع المصنوعة من ٤٥٠,٥ مليون روبل (١٩١٣) إلى ٢٩٧,٣ مليون روبل (سنة ٢٩/١٩٢٨) بينما نسبة الهبوط في قيمة المواد الخام والسلع شبه المصنوعة أقل من ذلك بكثير كما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول . وزادت صادرات البلاد من السلع المصنوعة من ٨٤,٩ مليون روبل (١٩١٣) إلى ٩٩,٣ مليوناً سنة (٢٩/١٩٢٨) ، وبالمقاس إلى قيمة الصادرات الكلية في هاتين السنتين تكون النسبة قد ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه . ومن تحليل مفردات الواردات في مصادر أخرى نجد أن أكبر نسبة كانت للمواد الخام والمعدات الرأسمالية وهذا دليل على التصميم بشأن تصنيع البلاد ، وعلى العجز عن الحصول على قروض أجنبية لتمويل هذه العملية .

استئناف العلاقات التجارية مع العالم الخارجي :

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والبلاد الأجنبية . فالمعروف أن العالم الخارجي ظل مقاطعاً لنظام الجديد ، ولكنه سرعان ما أقبل عن هذه السياسة بعد أن أخفق التدخل الأجنبي وانهارت الجيوش البيضاء والمقاومة الداخلية ، وبعد ذلك أخذت البلاد الأجنبية تسارع إلى إنشاء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ،

أو عقد المصاهرات التجارية معه . وكانت روسيا تتخذ من احتكارها للتجارة الخارجية سلاحاً لحل الدول على الاعتراف بها . ونظراً لاعتراضها باستقلال ولايات البلطيق وإعلانها التنازل عن أطماع وامتيازات روسيا القيصرية إزاء تركيا وإيران والصين ، كان من الطبيعي أن تبدأ العلاقات التجارية مع معظم هذه البلدان في تاريخ مبكر . وفي ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وقعت اتفاقاً تجارياً مع الحكومة البريطانية ، كان تمهيداً لنيل الاعتراف السياسي من جانب إنجلترا . وفي ١٦ أبريل سنة ١٩٢٢ عقدت روسيا معاهدة سياسية مع ألمانيا ، وتضمنت المعاهدة بعض النصوص الاقتصادية . وقد ترتب على اعتراف إنجلترا بالإتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٤ أن اتخذت الخطوة ذاتها بلاد أوربية عدة مثل إيطاليا واليونان والنمسا والمجر والدول السكندنافية الثلاث وفرنسا . وهكذا شهدت فترة النيب تقدماً من ناحية استئناف العلاقات السياسية والتجارية بين الإتحاد السوفيتي والبلاد الأجنبية ، ولم تحل سنة ١٩٢٧ حتى كانت له معاهدات تجارية مع ألمانيا والسويد وإيطاليا واليونان وبولنده وتشيكوسلوفاكيا والنمسا والدنمارك وفنلنده واستونيا ولتوانيا وتركيا وإيران والصين واليابان . وكانت الولايات المتحدة ذات علاقات تجارية واسعة مع الإتحاد السوفيتي بالرغم من عدم وجود معاهدة تجارية بين البلدين ، كما أن اعترافها السياسي تأخر إلى عام ١٩٣٣ . والجدول التالي يبين مراكز الدول الأجنبية في تجارة بلاد الإتحاد السوفيتي (/ .) : (١)

Yugoff : Economic Trends in Soviet Russia, p. 199 (١)

ولازن هذا الجدول عما ذكرناه قبلاً .

الذهب المثلثة لتجارة الدول مع الاتحاد السوفيتي

(١)

٢٨/١٩٢٧	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	١٩١٣	الصادرات إلى
٢٣,٣	٢٩,١	٢٨,٧	٣٣,٢	١٧,٥	بريطانيا العظمى
٢٩,٢	٢٤,٧	١٦,٥	١٥,٢	٢٩,٩	ألمانيا
٢,٦	٣,٤	٣,١	٣,٦	١١,٧	هولنده
٣,٥	٢,٥	٤,٥	٤,٩	٠,٩	الولايات المتحدة
٦,٤	٨	٥,٩	٣,٨	٦,٧	فرنسا
٤,١	٥,٦	٤,٩	٢,٧	٤,٩	إيطاليا
١٢,٦	٨,٥	٩,٤	١٠,٩	—	لاتفيا
٥,٧	٥,٤	٥,٢	٥	٣,٨	إيران
٢,٢	١,٩	٢,٦	١,٧	٢,٤	تركيا
٨	١	٢,٥	٢,٤	—	إستونيا
١,٢	١,٥	٠,٧	٠,٤	٣,٧	فنلنده
٢,٦	٢,٧	٢,٥	١,٦	١,٩	الصين
٢,٣	٢	١,٩	٢,٢	٠,١	اليابان
٣,٦	٣,٧	١١,٦	١٢,٤	١٦,٥	البلاد الأخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(ب)

الواردات من	١٩١٣	٢٥/١٩٢٤	٢٦/١٩٢٥	٢٧/١٩٢٦	٢٨/١٩٢٧
بريطانيا العظمى	١٢,٦	١٥,٣	١٨,٦	١٥,٦	٥,٥
ألمانيا	٤٧,٥	١٤,٢	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٩,٥
هولنده	١,٦	٤,٨	١	٠,٨	٠,٥
الولايات المتحدة	٥,٨	٢٧,٩	١٦,١	٢٣	١٢٢,١
فرنسا	٤,١	١,٣	٢,٦	٣,٥	٤,٣
إيطاليا	١,٢	٦,٧	٣,١	٠,٥	١,٤
لاتفيا	—	١,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٧
إيران	٣,٢	٧,٢	٥,٨	٥,٤	٥,٣
تركيا	١,٣	٠,٤	١,٣	١,٥	١,٦
استونيا	—	١,١	١,٩	٠,٦	٠,٣
فنلنده	٣,٧	٢,٦	٢	٢,٨	٢
الصين	٥,٥	٢,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٨
اليابان	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٥
البلاد الأخرى	١٣,١	١٤,٥	١٧,٩	١٥,٩	٢٢,٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن الجدول السابق نلاحظ الأمور التالية :

(١) إحتفاظ ألمانيا بمركزها بصفتها الدولة التي لها النسبة الأولى في تجارة روسيا الخارجية ، ولكن بالرغم من هذا فقد هبط نصيبها في الواردات التي تبعتها إلى روسيا في سنة (٢٥/١٩٢٤) إلى أقل من ثلث ما كان عليه قبل الحرب وذلك راجع إلى الإضطراب الاقتصادي الذي أصاب ألمانيا بسبب الحرب العظمى ، ونتيجة لتدهور المارك سنة ١٩٢٣ . ثم تأخذ

الواردات تزيد باطراد ولكنها ، مع هذا ، تقل بمقدار ٤٠٪ تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩١٣ .

(٢) هناك ارتفاع واضح وبخاصة في الصادرات وذلك في حالة إنجلترا خلال عام (٢٥/١٩٢٤) وهذا راجع إلى استئناف العلاقات السياسية بين البلدين ووجود حكومة من حزب العمال . وفي (١٩٢٧ — ١٩٢٨) يحدث هبوط مقداره نحو الثلثين في تجارة الواردات ، وتعليل ذلك قطع العلاقات السياسية بين البلدين سنة ١٩٢٧ .

(٣) قفزت الولايات المتحدة إلى مركز الدولة الثانية (بعد ألمانيا) في تجارة الواردات فزادت حصتها من ٥٨٪ (سنة ١٩١٣) إلى ٢٢,١٪ (سنة ٢٨/١٩٢٧) وهي زيادة كبيرة ، وتفسير ذلك أن روسيا أخذت منذ العام الأخير تتوسع في أعمال الإنشاء الاقتصادي وبخاصة في الصناعة ووجدت الولايات المتحدة الدولة التي تقدم لها الكثير من حاجتها من الآلات والمعدات الرأسمالية .

(٤) هناك زيادة ملحوظة في نسبة الدول الآسيوية الأوبع بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبيل الحرب ، ومع ذلك ظلت هذه البلدان الأربعة تشغل نسبة ضئيلة من مجموع التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي فهي عبارة عن ١٢,٨٪ في حالة الصادرات مقابل ٨,٢٪ سنة ١٩١٣ ، ١١,٢٪ في حالة الواردات مقابل ١٠,٤٪ في سنة ١٩١٣ .

الفصل السادس

النظام المالى والمصارف

(١٩١٧ - ١٩٢٨)

(١) عهد الحرب الأهلية

يعرف المنتفعون لتطورات الحياة الاقتصادية في بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية كيف استعانت حكومة العمال بسياساتها الجديدة بتأميم « بنك إنجلترا » . ونعلم أن بلاداً كثيرة تلك الدولة فيها البنك المركزى ، وهذا نحن أولاً نسمع أصوات الكثيرين من رجال المال والاقتصاد في مصر ترتفع داعية إلى تلك الدولة للبنك الأهلى وتحويله الى بنك مركزى ، وجاء في خطاب العرش للدورة التى بدأت في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن الوقت قد حان لكي تتعزز الحكومة ما وعدت به من تأميم البنك الأهلى . ومن ذلك نرى أنه سواء في البلدان الرأسمالية أو غيرها ينتشر الاعتقاد بضرورة سيطرة الدولة على جهاز الائتمان بشكل أو آخر لأن في ذلك ضماناً لحسن توجيه الحياة الاقتصادية وتنظيمها . ولما اعتلى السوفيت الحكم في روسيا خيل لبعض قصار النظر منهم أن المصارف والنقود وما إليها مما ينبغى الاستغناء عنه ، وتوهموا جهلاً وقصوراً أن من المستطاع إقامة نظام من « الاقتصاد الطبيعى » . وهذا ظن خاطئ لا يستند إلى الناحية النظرية من أقوال كبار رجال الفلسفة الاشتراكية ، ولا إلى الواقع العملى . فاركس يحدث بأن نظام الائتمان سيظل أداة قوية لتنظيم الجهاز الاقتصادى خلال فترة الانتقال من الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج إلى الإنتاج الذى يقوم به العمل الجمعى المشترك ، وما ذلك إلا لأن الرجل ومعه زميله انجز لم يستقد

وإمكان التحول المباشر أو السريع من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ولم يتحدث لينين عن إلغاء نظم الائتمان ولذلك قال في مقال له في سبتمبر سنة ١٩١٧ إن من أولى الاجراءات التي ينبغي اتخاذها « ضم المصارف كلها لتكوين مصرف واحد تسيطر الدولة على عملياته ، ومعنى هذا تأهيل المصارف » ، لأنه — كما قال فيما بعد — تستطيع الدولة عن طريق هذا التأميم « أن تستعرض كافة عمليات نقل النقود الرئيسية ، وتسيطر عليها ، وتنظم الحياة الاقتصادية ، وأخيراً تسلم الملايين والمليارات اللازمة لعمليات الحماية الكبيرة التي تضطلع بها الدولة دون حاجة إلى دفع عمولة للرأسماليين مقابل الخدمات التي يؤدونها » . وهناك اعتبار آخر أو حافظ آخر على التأهيل في حالة روسيا ، وهو أنه في سنة ١٩١٤ كان ما يزيد عن ٤٠ ٪ من رأس مال ثمانية عشر مصرفاً كبيراً لملوك أصحاب الأموال الأجانب ، وهي ظاهرة يستطيع تقدير خطورتها الذين الذين يدركون أهمية الدور الذي يلعبه إصدار رؤوس الأموال الأجنبية في سياسة واقتصاد البلدان المقترضة .

ونمت ملاحظة لها أهميتها وهي أنه حينما تكلم الكثيرون من زعماء السوفييت عن تأميم المصارف لم يقصدوا تحقيق ذلك الهدف عن طريق مصادرة أموالها وودائعها وما فيها من نقائص . ففي المقال الذي نشره لينين بصحيفة براتدا كتب يقول : « وحكثيراً ما يخطئ الناس فينظرون إلى تأميم المصارف كأنه مصادرة للملكية الخاصة ، وهذا الخطأ مرده إلى دعاية الصحافة البورجوازية . . . إن الملكية في الأموال التي تشغل بها المصارف والتي تتركز في تلك المصارف تدل عليها شهادات مطبوعة ومكتوبة تعرف باسم أسهم وسندات وأذونات وشهادات الخ . فعند ما تقوم المصارف أي تدمج كلها في مصرف واحد تابع للدولة فلن تضيع واحدة من هذه الشهادات . فن له ١٥ روبلا سيظل مالكا لها بعد التأميم ، ومن له ١٥ مليوناً ستبقى له على هيئة أسهم وسندات وأذونات وغير ذلك بعد التأميم » . وجاء في المقال أيضاً « وفي الحقيقة فإن تأميم المصارف لن يترتب عليه بكل

تأكيد أن يفقد فرد من الأفراد كوبكا واحداً . غير أن الأمور لم تبحر وفق هذه الخطة بسبب السياسة العدائية التي سارت عليها المصارف ، فقد حدث أن رفض مدير بنك الدولة أن يدفع للحكومة مبلغ عشرين مليوناً من الروبلات كانت في حاجة إليه ، فلا كان منها إلا أن جازعت بتعيين قوميسير للبنك . وقد استطاع الأخير أن يتفاهم مع أصحاب المصارف الخاصة على أن يسحبوا من أرصدهم مبالغ تصل إلى خمسين مليوناً من الروبلات أسبوعياً ، وأن يسحبوا شيكات بما يزيد عن ذلك القدر بشرط أن تستخدم المبالغ المسحوبة لتحويل الصناعة . وفي مقابل ذلك تم الاتفاق على أن تتولى الدولة الإشراف والرقابة على جميع مدفوعات المصارف . ولكن هذا الاتفاق لم يقدر له طول البقاء إذ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ صدر قانون ينص على تأهيل المصارف ، وفيما يلي النصوص الواردة فيه :

- (١) أصبحت المصرفية احتككاراً للدولة .
 - (٢) كافة ما يوجد (بالبلاد) من مصارف مساهمة وبيوت مصرفية تندمج في بنك الدولة .
 - (٣) يتولى بنك الدولة على أصول المصارف وخصوصها تومئة لتصفيتها .
 - (٤) ستحدد الطريقة التي بها تندمج المصارف الخاصة في بنك الدولة بمقتضى قرار خاص .
 - (٥) تنقل إلى مجلس بنك الدولة الإدارة المؤقتة لشؤون المصارف الخاصة .
 - (٦) تُسكفل الحماية التامة لمصلحة سفار المودعين .
- وبمقتضى القرار الصادر في ٢٦ يناير ١٩١٨ نقلت إلى بنك الدولة جميع أرصدة المصارف الخاصة ، كما نص على إلغاء أسهمها ووقف دفع الأرباح ، وبهذا صفت المصارف التجارية وأصبحت تابعة للدولة . ولا يفوتنا أن نذكر أن بنك الدولة تغير اسمه فصار يعرف باسم « بنك الشعب » .
- ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل شملت التصفية بنوك الأراضي المساهمة (٢٤ ديسمبر ١٩١٨) وجميعيات الائتمان بالمدن والأقاليم (مايو ١٩١٩) . وهذه

المؤسسات جميعها كانت تشغل بأعمال الرهن العقاري ، وقد كانت الديون المستحقة لها تبلغ ٢٥٠٠ مليون من الروبلات .

وفي ٢٢ أبريل ١٩١٩ صدرت القواعد الخاصة بتصفية المصارف الأجنبية ، وبمقتضاها تستخدم أصولها أولاً في دفع المستحق على هذه المصارف الخزائنة وبنك الشعب ، وثانياً للدائنين والمودعين الروس ، وأخيراً للمودعين والدائنين الأجانب . وما يتبقى بعد ذلك يعاد إلى أصحاب هذه المصارف .

وفي ديسمبر سنة ١٩١٨ تقرر تأهيل البنك المركزي للاتحاد التساوي (Narodnyi Bank) وضمه إلى بنك الشعب الذي تنقل إليه أصول وخصوم البنك الأول . أما أصحاب رأس مال بنك التاروودني فتقيد أنصبتهم لحسابهم في بنك الشعب ، وهي عملية كغيرها لم تكن ذات قيمة بسبب التدهور التدريج الذي أصاب العملة الروسية . وهكذا تم ضم جميع المصارف الخاصة في بنك الشعب الذي أخذ يقوم كذلك ببعض أعمال الإدارات المالية الحكومية .

غير أن هذا التضخم الشنيع في أصول ومهام بنك الشعب ، مضافاً إلى فوضى الإنتاج الاقتصادي وعدم إخلاص بعض الموظفين ، كان سبباً في اضطراب الأمور إلى حد بالغ . وكذلك سرى الوهن في الصلة التي كانت تربط البنك بفروعه الكثيرة ، وبسبب فوضى الأحوال في البلاد أخذت الهيئات المالية في الأقاليم المختلفة تبسط سيطرتها على فروع البنك وجعلتها من الناحية العملية تابعة لها . وهنا صدر قرار إلغاء « بنك الدولة » في ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ ، وجاء فيه النص التالي « بما أن تأميم الصناعة ركز أهم فروع الإنتاج والتوزيع في أيدي الحكومة ، ولما كانت الصناعة والتجارة المؤمنتان يجري تمويلهما عن طريق الميزانية العامة ، لهذا لم يعد تحت سبب معقول لبقاء بنك الشعب » . وبمقتضى القرار نقلت أصول البنك وخصومه إلى « إدارة الميزانية والمحاسبة » التي تتولى مع فروعها القيام بالعمليات المصرفية التي لازالت الحاجة ماسة إليها . وأصبحت هذه الإدارة مثمرة بأن تنهض بواجبين أحدهما يتعلق بالميزانية والآخر بإصدار النقد . وهكذا خيل

لبعض رجال العهد السوفيتي الذين تعوزهم الخبرة الفنية أنهم يستطيعون الاستغناء تماماً عن نظام الائتمان ، بخلاف ما ذهب إليه داركس وغيره من قادة الفكر .

كانت المشكلة التي تواجه رجال العهد الجديد السكانية التي يمكن بها الحصول على الإيرادات اللازمة لمواجهة النفقات الضرورية ، وذلك لأسباب عدة :

(١) لم تكن الحكومة مهيمنة على البلاد كلها بسبب الحرب الأهلية والثورات الداخلية .

(٢) بعد تأميم الأرض والصناعة والتجارة أصبحت الضرائب لا معنى لها بالشكل المألوف .

(٣) كان الشعب لا يثق بالحكومة حتى يقرضها نظراً لانكارها ديونها وبسبب استمرار التضخم المالي .

(٤) استحال الحصول على رؤوس أموال أجنبية بعد ما أنكرت الحكومة القروض الخارجية بمقتضى القرار الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ . وكذلك لم يكن من المعقول أن تعد البلدان الرأسمالية يد العون إلى النظام الجديد الذي يتعارض مع مبادئها ومصالحها . وإزاء هذه الظروف عمدت الحكومة إلى المطبعة لإصدار أوراق النقد ، وأنفقت ما تبقى من العهد القديم ، واتبعت العنف في الحصول على الحبوب والخدمات من الفلاحين وكذلك كان من أبواب الإيرادات الإنتاج الذي تخرجه المشروعات التابعة للدولة . ولكن هذا جميعه كان عاجزاً عن مواجهة المصروفات الحكومية المتزايدة ، والطراد المعجز من سنة إلى أخرى كما يتضح من الجدول التالي : (١)

السنوات	الإيرادات	المصروفات	مقدار العجز
(مقدراً بملايين الروبلات)			
١٩١٨	١٥,٥٨٠	٤٦,٧٠٦	٣١,١٢٦
١٩١٩	٤٨,٩٥٥	٢١٥,٤٠٢	١٦٦,٤٤٧
١٩٢٠	١٥٩,٦٠٤	١,٢١٥,١٥٩	١,٠٥٥,٥٥٥

وقد ترتب على هذه الظاهرة ازدياد الصادر من الأوراق النقدية فبعد أن كان مقداره ١٦,٤ مليار روبل في سنة ١٩١٧ وصل إلى هذا الرقم المملوك تقريباً وهو ١٦,٣٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل في سنة ١٩٢١ .

وإذا أضفنا إلى الأوراق الصادرة خلال سنوات ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠ الأوراق الصادرة في شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٩١٧ (٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل تقريباً) والأوراق الصادرة خلال النصف الأول من سنة ١٩٢١ (ومقدارها ١,١٧٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل) لكان النقد الصادر خلال هذه الفترة كلها ٢,٣٢٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل (١).

ومما يلاحظ خلال هذه الفترة أيضاً وجود عملات مختلفة بعضها من النوع الذي كان من الشكل المألوف في العهد القيصري وعصر حكومة كيرنسكي، والبعض الآخر من « الرموز السوفيتية » Sovznaks التي تقرر صدورها لأول مرة بمقتضى قرار ١٥ مايو سنة ١٩١٩ . هذا التضخم النقدي الشديد، إلى جانب اختلاف أنواع الأوراق المالية وقوتها الشرائية ، أدى إلى نتائج مختلفة أهمها :

- (١) اضطراب العلاقة بين العملة الروسية والعملات الأجنبية الأخرى .
- (٢) اضطراب الأمان في السوق الداخلية .
- (٣) فقد الناس ثقتهم في العملة وأخذوا يعتمدون على المقايضة في معاملاتهم .

(١) Arthur, Z. Arnold : Banks, Credit and Money in Soviet Russia, pp. 76 - 77.

(٤) عمد الفلاحون إلى إخفاء محصولاتهم حتى لا يبيعونها بتلك العملة المنهارة . وهذا كان من عوامل اشتداد الأزمة الغذائية في المدن .
والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للزيادة في حجم العملة الصادرة والأنعام :

السنوات	النسبة المئوية للزيادة في حجم العملة (الزيادة بالنسبة لسنة السابقة)	النسبة المئوية للزيادة في مستوى الأنعام (الزيادة بالنسبة لسنة السابقة)
١٩١٧	١٩٨	٦٠٦
١٩١٨	١٢٢	٦٩٠
١٩١٩	٢٦٧	١٣٧٦
١٩٢٠	٤١٩	٦٣٥
١٩٢١	١٤٠٠	١٦١٦

(٥) اختفت موارد الطبقة التي تبيع على دخل أوسندات أورهورنات أو إيجار ، وهي الطبقة التي كان في إمكانها أن تدبر ثورة مضادة تقضي بها على النظام السوقي .

(٦) نظراً لهذا التضخم كانت المطابع تعجز عن طبع الأوراق اللازمة لمواجهة ارتفاع الأنعام . كذلك سهل تقليدها ووجدنا ظاهرة جديدة تنحصر في إسراع الناس في التخلص من العملة التي يحصلون عليها .

(٧) ومن الظواهر الطريفة إصدار أوراق مالية محلية من جانب الهيئات المختلفة خلاف الحكومة المركزية ، كفروع بنك الدولة والحكومات المحلية والهيئات التعاونية والمصانع والمناجم والجيوش المعادية للثورة .

وفي وسط هذه الظروف المعجبة توم الخياليون (وما أكثرهم !) أن في الإمكان قيام اقتصاد لا يكون فيه النقود تحت وجود moneyless economy وسعوا إلى ذلك رغم التحذيرات الشديدة التي وجهها إليهم العمليون ومنهم لينين الذي قال « من الخطأ من الوجهة الاقتصادية أن نستغنى عن النقود » .

الحق ، لقد كانت فترة محيية مليئة بتلك الأوهام والخيالات التي تشبه ماطلع به على الناس رجال من أمثال توماس مور وروبرت أوين . ولقد صدق فردريك إنجلز حين قال «تم أعمال تم عن الحفاقة والسخف في وقت الثورة ، كما في أي وقت آخر» .

ولكن بدء سياسة النيب وضع حداً لتلك الأوهام والسخافات التي لا تستند إلى الفلسفة النظرية أو حقائق الواقع العملي .

ضرورة النقود في النظام السوفيتي :

والواقع أن النظام الإقتصادي المرسوم شأنه في ذلك شأن النظام الرأسمالي لا يمكنه الاستغناء مطلقاً عن نظام مالي ومصرفي سليم ، ^(١) بغض النظر عن وجوه الإختلاف في الحالين . فالنقود تؤدي وظيفة وحدة الحساب أو المحاسبة unit of account التي بدونها يستحيل وضع خطة متناسكة الأجزاء والأطراف ، أو الإشراف على مدى تنفيذها ، ذلك أن هذه الوحدة تصبح المعيار الذي تقاس به الموارد المختلفة من مواد أولية ومعدات ومحل ، وتخصص للإستثمارات المختلفة . وبعبارة أخرى تستطيع السلطات المسؤولة أن تقدر ما يلزم كل مشروع أو مؤسسة من عناصر الإنتاج على هيئة مبالغ نقدية معينة . ولوحدة المحاسبة أهمية أخرى ذلك أنها تساعد القائمين بوضع الخطة العامة على تقدير التكلفة أو نفقة الإنتاج ، وبالتالي معرفة ما تمس الضرورة إلى إنتاجه . وتقوم النقود فضلاً عن ذلك بمهمة الأداة التي تساعد على توزيع المقادير المحدودة من الموارد الإنتاجية . ولنغرب مثلاً لهذا . لنفرض إنعدام النقود مع عدم توافر العمل الحاذق . فلو كان جميع العمال في هذه الحالة تقدر لهم نسب معينة متناهية في التوزيع لانعدم الدافع لبعضهم على أن يحذقوا عملهم . ولكن استخدام النقود يجعل من المستطاع أن تتفاوت معايير الأجور ، وفي هذه الحلة يرى المهندس أو العامل الحاذق أنه

(١) راجع الفصل الثاني (ص ٩ — ١٥) من كتاب The Russian Financial

System تأليف W. B. Reddaway

يحصل على أجر أكثر مما يحصل عليه العامل العادي ، وأنه بهذا الأجر المرتفع نسبياً يستطيع أن يزيد ناحية الإنباع الثاني . ويمثل هذه الطريقة يزداد عدد الفنيين والحاذقين كما تستطيع المشروعات المختلفة اجتذابهم إلى حظيرتها . وثمة سبب آخر يدعو إلى إقامة نظام مال سليم ذلك أنه يضع في أيدينا وسيلة عملية لتوزيع الدخول والتوفيق بين العرض والطلب ، مادام استخدام نظام البطاقات أمراً غير عمل بصلته إجراء يستخدم بصورة دائمة . وأخيراً يؤدي النظام النقدي إلى تنسيق العلاقات المالية بين مختلف المشروعات والمؤسسات وهي لها أداة دقيقة لإتمام المدفوعات . حقيقة هذه المشروعات والمؤسسات ملك للدولة ، وحينما يشتري مشروع من آخر أو يبيع إليه فلا يتعدى الأمر عملية نقل بسيطة بين حساب المشروعات . ولكن ينبغي أن نلاحظ أن المشروعات حينما تقوم بالبيع أو الشراء فيما بينها ، فإن هذا العمل يمثل بالنسبة إليها عمليات حقيقية . كما أنه بواسطة طريقة استخدام النقود في عملية الحساب هذه بين مختلف المشروعات ، تستطيع السلطات المسؤولة أن تراقب المشروعات والمؤسسات وتحكم على مدى كفايتها وتنفيذها للخطة العامة . ومن الملاحظ أيضاً أنه تحدث تغييرات من وقت لآخر خلال السنة في مقدار رأس المال الذي تحتاج إليه المشروعات من الهيئات أو المصارف المختصة ولهذا لا بد من وسيلة لتقديم هذه الإعتمادات ، وبالتالي تتضح الحاجة إلى قيام ما يشبه النظام المصرفي .

(ب) فترة السياسة الاقتصادية الجديدة

منذ ربيع عام ١٩٢١ نلس تحولاً ظاهراً في سياسة الحكومة المالية بوجه عام . لقد كان الاعتقاد في السنوات السابقة أن إلغاء النقود أمرع طريق لتحقيق الاشتراكية ، أما الآن فقد وضحت حقيقة هامة وهي أنه بدون استخدام النقود كأداة للتبادل يصبح التقدم الاقتصادي مستحيلاً . والواقع أن السماح بنشاط المشروعات الخاصة والتبادل التجاري في عهد سياسة « النيب » يستلزم استقرار الأحوال المالية ، ولهذا كان أهم شغل للحكومة السوفيتية العمل على تثبيت النقوب

١ - موازنة الميزانية :

بدأت الحكومة بالعمل على موازنة الميزانية وذلك عن طريق ضغط المصروفات وزيادة الإيرادات . فتقرر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢١ أن يُدفع ثمن السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمشروعات والأفراد ، ونص القراران الصادران في ٤ ، ٢٧ أكتوبر على فصل المشروعات التي تملكها الدولة عن الميزانية العامة ومنحها الحق في البيع والشراء في السوق ، وأغلقت المشروعات التي لا تحقق ربحاً من عملياتها كما جرى تأجير البعض الآخر للأفراد ، وخفضت نفقات الإدارة في الحكومة والمؤسسات التابعة لها ، وفرضت رقابة شديدة على أوجه الإنفاق وأنشئت لهذا الغرض إدارة جديدة عرفت باسم « إدارة المراقبة المالية » وانبع المبدأ الذي يقضى بأن تغطي الميزانيات المحلية مصروفاتها عن طريق إيراداتها .

وبقصد تنمية الإيرادات صمدت الحكومة إلى إعادة نظام الضرائب وتعديله ، ولم يكن العمل هيناً بسبب عدم وجود أداة حكومية للضرائب ، وعدم نوافر الخبراء . وكذلك واجهت البلاد مشكلة هامة وهي أيهما أفضل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ؟ وتبدو أهمية المشكلة إذا تذكرنا الحلة

الشديدة التي كان زعماء الموقيت يغنونها قبل وصولهم إلى الحكم على الضرائب غير المباشرة قائلين إن عبثها يقع على عاتق الطبقات الفقيرة ، ولهذا كانوا يطالبون بخفضها أو إلغاؤها تماماً ، ويدعون إلى الاعتماد على الضرائب المباشرة . فلما وصلوا إلى الحكم وأقروا مبدأ تأميم مختلف فروع الاقتصاد القومي وجدوا أنفسهم في حيرة إذ بزوال الدخول والربح والأرباح لم تعد للضرائب المباشرة أهمية مع أن الضرائب على الأملاك والدخل من أهم أبواب الإيرادات في البلدان الرأسمالية . وهنا نراهم يغيرون موقفهم ويحبذون الضرائب غير المباشرة بحجة تغير الظروف الاجتماعية ، فضلاً عن سهولة جباية هذا النوع من الضرائب ^(١) . ولهذا شاهد عام ١٩٢٢ فرض ٢٥ ضريبة مختلفة (خلاف الضريبة العينية) ، منها خمس ضرائب مباشرة ، ثلاث عشرة غير مباشرة وسبع رسوم متباينة . وفي سنة ١٩٢٣ وحدت جميع الضرائب التي يدفعها الفلاحون باسم « الضريبة الزراعية الموحدة » ، ثم تقرر دفعها نقداً ابتداء من سنة ١٩٢٤ . وفرضت الضرائب المباشرة على غير الزراع (الأفراد والمشروعات الخاصة والحكومية) لأول مرة والبيان التالي يوضح هذه الضرائب المباشرة :

(١) الضريبة الزراعية الموحدة .

(٢) ضريبة التجارة (الحرف) وقد فرضت على جميع المشروعات والأعمال التجارية الشخصية .

(٣) ضريبة الدخل وقد أدخلت في سنة ١٩٢٢ باسم « ضريبة الدخل والأملاك » على دخل أرباب المهن الحرة الذين لا يدفعون ضرائب أخرى ، والأفراد الذين يعيشون على دخل غير مكتسب ، والماسرة ، والموظفين الذين تزيد رواتبهم عن مبلغ معين . ومنذ سنة ١٩٢٤ أصبحت هذه الضريبة تفرض على الدخل ، والفرض منها أن تنظم بجميع رأس المال في المدن ،

(٤) الضريبة على الأرباح الاستثنائية وبدأ تطبيقها في النصف الثاني

من سنة (١٩٢٥ — ٢٦) على الأرباح الناجمة عن ندوة السلع وارتفاع
أثمان القطاعي ، الأمر الذي كان يدر أرباحاً كبيرة على المشتغلين
بالتجارة الخاصة .

(٥) الضريبة على الربح على أساس أن الدولة مالكة الأراضي ، وهي
حينما تعطى الأرض إلى أحد فإن ذلك يعود عليه بربح ، وهذه الأرباح
تتفاوت نتيجة عوامل لا دخل للفرد فيها كالخصب والقرب من الأسواق
وغير ذلك . فالسبب في الضريبة إذن راجع إلى هذه المزايا المتفاوتة ، فضلاً
عن أحقية الدولة في مبلغ معلوم يشبه الإيجار نظير منح الأفراد حق
استعمال الأرض .

(٦) الضريبة على الميراث (أكثر من ألف روبل) وقد بلغ المتحصل
منها ٢٠٠٠٠٠ روبل في سنة (١٩٢٦ — ٢٧) .

(٧) وهناك مجموعة من ضرائب مباشرة متنوعة مثل ضريبة النخلة .
أما الضرائب غير المباشرة فعبارة عن الرسوم المختلفة المفروضة على سلع
استهلاكية من الضروريات والسكاليات كما يتضح من الجدول التالي :

المحصل من الرسوم

بجلايين الروبيات

٢٨/١٩٢٧	٢٦/١٩٢٥	٢٣/١٩٢٢	
٦٩٧	٣٦٤,٢	١٨,٧	المشروبات (التبيلة ، الكحول ، والبيرة)
٢٤٥	١٧٧,٥	٢٢,٤	السكر
٢٩,٥	٢٢,٧	٤,٨	الشاي والتبغ
٢٥	٢١,١	٥	الكبريت
١٦٦,٧	١٢٣,٩	١٨,٤	منتجات الطباق
٠,٠٨	١,٣	٠,٦	السجائر (ورق و أنابيب)
٨	—	—	الروائح العطرية وأدوات الزينة
٣	١٧,٦	١٤,٣	الملح
٤١	٣٣,٦	١٠,٨	منتجات البترول
٢,٦	١,٨	٠,٥	الشمع
١٠٩	٧٢,٢	٧,٣	المنسوجات
٢٣	٥,٦	٠,٢	الأحذية من المطاط

ونحصل الحكومة كذلك على الأموال من المصادر التالية :

- (١) الإيرادات الجركية (٢) أرباح المشروعات والممتلكات الحكومية
- (مثل المزارع الحكومية والصناعات والغابات والمناجم والمهاجر) . (٣) مختلف وسائل النقل والمواصلات (٤) الإمتيازات الممنوحة للأفراد والهيئات (ومع هذا كان عدد الإمتيازات صغيراً) (٥) القروض التي كانت الحكومة تصدرها على الدوام مثل قرض القمح (مايو سنة ١٩٢٢) وقيمتها عشرة ملايين بود ، وقرض اليانصيب الحكومي (أبريل سنة ١٩٢٤) بغائدة ٦ ٪ ومقداره مائة مليون روبل . وقد أصدرت الحكومة ٩ قروض

في عامي ١٩٢٧، ١٩٢٨، ومقدارها جميعاً ٢٠٧٥ مليون روبل والفوائد تتراوح بين ٠.٨٪، ١.٢٪. ^(١) وميزة هذه القروض إمكانية اشتراك الجميع فيها، ومثال ذلك أن قرض اليانصيب (١٠٪) الصادر في فبراير سنة ١٩٢٧ صدر في شهادات قيمة كل منها ٢٥ روبلا ولكن كل شهادة عبارة عن خمسة أسهم قيمة كل سهم منها خمس روبلات. (٦) ويدخل في عداد القروض أوراق الخزنة التي تصدرها قومية المالية وكان الغرض منها المساعدة في حالة قلة الإيرادات وازدياد المصروفات بشكل واضح في فترات معينة، وفئاتها ١٠٠، ٢٠٠، ٥٠٠، ١٠٠٠ روبل بفائدة سنوية قدرها ٠.٦٪ ولكنها تصدر لمدة سنة شهور. والبيان التالي يوضح حالة القروض الحكومية في أول أكتوبر سنة ١٩٢٨: ^(١)

البلد (بالسنوات)	سعر القائمة	سعر الاصدار (التبادل ١٠٠)	قيمة الاصدار بجلايين الروبلات	
١٠	٦	١٠٠	١٠٠	قرض اليانصيب الأول ١٩٢٢
٥	٦	١٠٠	١٠٠	» » الثاني ١٩٢٤
٢	١٢	١٠٠	١٠٠	» يانصيب الفلاحين الثاني ١٩٢٥
٥	—	٩٦	٣٠	» اليانصيب الثاني ١٩٢٦
٣	٦	١٠٠	٢٥	» يانصيب الفلاحين الثالث ١٩٢٧
٨	١٠	٩٦	١٠٠	» اليانصيب (١٠ ٪) ١٩٢٧
١٠	٦	٩٦	٢٠٠	القرض الأول للتصنيع ١٩٢٧
١٠	—	—	٥٠٠	» الصناعي الثاني ١٩٢٨
—	—	—	١٥٠	قرض اليانصيب لتعمير الاقتصاد الزراعي ١٩٢٨
٦	٨	٩٦	١٠٠	فروض ذات قائمة
٥	٨	١٠٠	١٠٠	القرض الداخلي الأول (٠.٨ ٪) ١٩٢٤
٥	٨	١٠٠	٢٠٠	» » الثاني (٠.٨ ٪) ١٩٢٦
٥	٨	١٠٠	٤٠٠	» » الثالث (٠.٨ ٪) ١٩٢٧
١٠	١٢	٩٨	٢٠٠	» » الرابع (٠.٨ ٪) ١٩٢٨
١٠	١١	—	٣٠٠	قرض ١٩٢٧ (١٢ ٪) » ١٩٢٧ (١١ ٪)
—	٦	—	—	الفروض السابقة أوراق الخزانة التي تصدرها قوميسيرية المالية
١٠	١٠	١٠٠	٣٠٠	الفروض للضمانة لحكومة الاتحاد السوفيتي
١	٥	١٠٠	١٠٠	قرض التعمير الاقتصادي
٧	٩	—	٦٠	» البنك الزراعي المركزي
٦	—	—	٣٠	» قوميسيرية للطرق والمواصلات شهادات بنوك الادخار

وتبدو أهمية القروض كأحد المصادر الرئيسية للإيرادات كما يتضح من الجدول التالي الذى يبين مختلف أنواع الإيرادات :

الميزانية العامة

(النسب المئوية للإيرادات)

٢٨/١٩٢٧	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	
٦٧	٧٣,٢	٧٣,٨	ضرائب
١٦٧,٩	١٨,٢	١٩,٩	إيرادات أخرى غير الضرائب (عدا النقل والبريد والتلغراف)
١٤,٨	٨,٢	٥,٣	قروض حكومية
١,١	٠,٤	١	مرحل من السنة السابقة

وبسبب هذه الإجراءات والضرائب المتنوعة والإكثار من القروض واستقرار الأحوال بعد الإصلاح النقدي (الذى سنعرض له) وخفض النفقات الحكومية خفصاً جوهرياً فإن فترة « النيب » لم تكد تدنو من نهايتها حتى أربت الإيرادات على المصروفات ، وبهذا نجحت الحكومة فى القضاء على العجز المتأدح فى الميزانية . والواقع كانت هذه الفترة سباقاً ضد الافلاس . والجدول التالى يوضح الخطوات التى تم بها توازن الميزانية (بايكوف من ٩٥) .

السنوات	الإيرادات	المصروفات
٢٥ — ١٩٢٤	٣٠٠٢	٢٩٦٩
٢٦ — ١٩٢٥	٤٠٦٦	٤٠٥١
٢٧ — ١٩٢٦	٥٢٩١	٥٣٣٥
٢٨ — ١٩٢٧	٦٦٧٠	٦٤٦٥

تعرض الآن لـ مختلف أبواب المصروفات حتى نستطيع أن نلـس أهمـاتـهـز به الميزانية السوفيتية من هذه الناحية . (١)

(١) مصروفات الإدارة :

من المنتظر أن يكون الرقم الخاص بها كبيراً إذا ذكرنا عظم مساحة البلاد وكثرة سكانها وأهمية الدور الذي تلعبه الإدارة في تنظيم الحياة الاقتصادية . وبالرغم من هذا فإن مصروفات الإدارة لا تشغل نسبة كبيرة في الميزانية نظراً لأن الإدارة المالية ليدت كثيرة التكاليف نسبياً ، فضلاً عن أن جهود الحكومة كانت متجهة نحو ضغط المصروفات وتخفيف عبئها . ولذلك نفحص الفترة (٢٣/١٩٢٢ — ٢٨/١٩٢٧) نجد أن نسبة مصروفات الإدارة إلى الميزانية كانت في تناقص مطرد كما يتضح من البيان التالي :

٢٨/١٩٢٧	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	٢٤/١٩٢٣	٢٣/١٩٢٢	
٥٦٣,٣	٥٢٢,١	٤٧٢,٧	٣٦٦,٧	٣٣٧,٣	٢١٣,٦	المصروفات الإدارية (بملايين الروبلات)
٨,٥	٩,٢	١١,٢	١١,٨	١٣,٦	١٤,٤	النسبة المئوية إلى الميزانية

(٢) الدفاع الوطني :

بالرغم من الزيادة في المبالغ المخصصة لأغراض الدفاع الوطني إلا أن نسبتها إلى الميزانية السككية كانت في تناقص . فبعدنا ارتفع المبلغ من ٢٣٠,٩ مليون روبل سنة (١٩٢٢ — ٢٣) إلى ٨١٤,٥ مليوناً سنة (١٩٢٧ — ٢٨) فإن النسبة المئوية قد هبطت من ١٥,٦ إلى ١٢,٣ أي أقل بكثير مما كانت عليه الحال في العهد القيصري . ونستطيع أن نوازن بين حالة روسيا السوفيتية وبعض البلدان الأخرى من مراجعة البيان التالي عن تكاليف

(١) البيانات الإحصائية متبعة من كتاب Soviet Policy in Public Finance

تأليف جريجوري ي. سوكولنيكوف وآخرين (ص ٣١٩ وما بعدها) . وشمود إلى بحث للميزانية السوفيتية بقدر أكبر من التفصيل في فصل ثال .

الدفاع بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان (التقدير بالروبلات بسعر التعادل لما قبل الحرب) :

بريطانيا العظمى		فرنسا		إيطاليا		الاتحاد السوفيتي	
١٣/١٩١٣	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٣	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٣	٢٦/١٩٢٥	١٣/١٩١٣	٢٦/١٩٢٥
١٥,٣٣	١٦,٤٧	١٨,٦٢	١٠,٨٣	٦,٥٨	٥,٨٦	٥,٤٤	٢,٤٢

(٣) المطالب الاجتماعية والثقافية :

وهذه الناحية تلعب دوراً هاماً في الميزانية ، ولكن برغم الزيادة في المبالغ المخصصة إلا أن النسبة المئوية ظلت ثابتة تقريباً خلال هذه المدة . ولكن سنلاحظ زيادة كبيرة منذ عام (١٩٢٨ - ٢٩) .

(٤) النقل : ويشمل ذلك الطرق الحديدية وغيرها من المواصلات وقد خصص لها ٢٠٠٠ مليون روبل سنة (١٩٢٧ - ٢٨) وهذا يعادل ٠.٣٠٥٢٪ .

(٥) المواصلات البريدية والتلغرافية والتلفونية :

(٦) تحويل الاقتصاد القومي :

وهذا عنصر يميز الميزانية في أية دولة اشتراكية . والغرض من عملية التحويل هذه مزدوج : فهناك تعبئة الموارد والانتفاع بالمدخرات الفردية (عن طريق الضرائب والقروض) ، ثم إعادة توزيعها على مختلف فروع الاقتصاد القومي ، وتبلغ النسبة المئوية ١٩,٧ ٪ في سنة (١٩٢٧ - ٢٨) ، ولكن ترتفع النسبة إذا أضفنا ما يختص بالنقل والمواصلات ، كما يتضح من الجدول التالي (علايين الروبلات) :

٢٨/١٩٢٧	٢٧/١٩٢٦	٢٦/١٩٢٥	٢٥/١٩٢٤	٢٤/١٩٢٣	٢٣/١٩٢٢	
١٣٠٥,٢	٩٠,٤	٥٦٣,٣	٤٠٩,٧	٢٦٦,٢	٢٤٦,١	تمويل الاقتصاد القومي
٢١٧٨,٤	١٩٠٦,٩	١٤٧٢,٥	١٠٣٠,٤	٧٨٢,١	٥٥٠,٧	النقل والمواصلات
١٩٨,٤	١٧١,٧	١٥٤,٥	١٠٢,٧	٧٧,٥	٨٣,١	تنظيم الزراعة والصناعة والتجارة
٩٠,٣	١٥٠,٧	٤٤,٨	١٣٥,٣	٧٥,٧	٣٢,٣	مصرفات أخرى
٣٧٧٢,٣	٣١٣٣,٣	٢٢٣٥,١	١٦٧٨,١	١٢٠١,٥	٩٠٦,٢	المجموع الكلي
٥٦	٥٥,٧	٥٣	٥٣,٩	٥٠,١	٦١,٢	النسبة المئوية إلى الميزانية

(٧) القروض الحكومية ونفس زيادة مطردة .

(٨) وهناك نواح أخرى كالإعانات للميزانيات المحلية وتكوين

الاحتياطي الحكومي كما يتضح من الجدول التالي :

النسبة المئوية		(علاوة الروبيلات)						
٢٨/١٩٣٧	٢٥/١٩٣٤	٢٣/١٩٣٢	٢٨/١٩٣٧	٢٣/١٩٣٥	٢٥/١٩٣٤	٢٤/١٩٣٣	٢٣/١٩٣٢	
١٨	٢٥	١	١١٢,١	١٠١	٧٨,٧	٤٧	١٤,٩	الحكومة المركزية
٥,١	٥,٩	٨,٩	٣٠٣,٣	٢٦١,٤	١٨٢,٣	١٦٠,٧	١٣٢,٣	الحكومة الداخلية والتضامن
١,٤	٣,١	٤,٢	٩٧,٨	٩٩,٩	٩٦,٤	١١١,٨	٦١,٨	المالية
١,٢	٠,٣	٠,٣	٨,٩	١٠,٦	٩,٣	٨,٣	٤,٦	العلاقات الخارجية
٩,٣	١٤,٥	١٥,٦	٦٩١,٥	٦٠٦,٢	٤٥٠,٨	٤٠٢,٤	٢٣٠,٩	الدفاع
٢,٣	٦,٧	٦,٥	٣٦١	٢٧٨,٩	٢٠٧,٤	١٣٦,١	٩٦,٩	المساعدات الاجتماعية والثقافية
٣,٣	٣٠,١	٣٥,٢	١٧٤٦,٤	١٣٣٩,٨	٩٣٤,٣	٧٢٩,٣	٥٢١,٣	النقل
٢,٩	٣,١	٢	١٦٠,٥	١٣٢,٧	٩٦,١	٥٢,٨	٢٩,٤	للاصلاات البريدية : تلغرافات
١٩,٧	١٣,٢	١٦,٢	٩٠٤	٥٦٣,٣	٤٠٩,٧	٢٦٦,٢	٤٠,١	تمويل الاقتصاد القومي
٤,٤	٧,٣	٠,٣	١٠١	١١٧,٦	٦٩,٧	٧٥,٢	٤,٢	التقويض الحكومية
١٤,١	١٣,٧	٥,٣	٩١٦,٣	٦٣٦,٤	٤٢٥,٦	٢٤٢,١	٧٧,٩	اعانات الديارات المحلية
٠,٣	١,٤	٣,٣	١٧,٦	٦,٩	٤٣,٣	١٢٨,١	٤٨,٥	مساعدات
١,٤	٣,٢	١,٢	١٥٠,٧	٤٥	٩٨,٨	٣٦,٨	١٧,٥	احتياطي الحكومة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٥٧١,١	٤١٩٩,٧	٣١٠٢,٤	٢٣٩٨	١٤٨٠,٣	الاجمعي الكلي للمصروفات

(٢) عودة النظام المصرفي

إنشاء بنك الدولة :

في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٢١ افتتح « بنك الدولة » الجديد أعماله والغرض منه « أن يساعد عن طريق الائتمان والعمليات المصرفية الأخرى في تنمية الصناعة والتجارة والزراعة » وذلك فضلا عن تركيز العمليات النقدية ، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى لقيام تداول نقدي سليم » (المادة الأولى من قانون إنشاء البنك) . ويتكون رأس المال المرخص به من منحة قدمتها الخزانة قدرها ٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الروبلات الورقية . وعلى البنك أن يخصص جانباً من أرباحه لتكوين احتياطي له أو فائض ، وفي حالة ما إذا أربحت الخسائر في سنة ما على الاحتياطي فإن العجز يقيد لحساب قوميسيرية الشعب للشؤون المالية وتسدده الميزانية العامة . والبنك جزء من هذه القوميسيرية ويخضع مباشرة لرئيسها الذي يوجه سياسة البنك العامة ويعتمد سعر الفائدة ومصاريف العمولة والقواعد الأساسية للعمليات المصرفية . ويلبى أن تقدم اليها التقديرات السنوية عن المصروفات فضلا عن التقارير المالية التي يمددها البنك حتى يصادق عليها . وهو يبين أعضاء مجلس إدارة البنك ، أما رئيس المجلس فيعيّنه مجلس قوميسيري الشعب بناء على توصية قوميسير المالية . وخول للبنك حق منح قروض تجارية قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل (مقابل ضمان) للمشروعات الحكومية والتعاونية والمزارعين والمشروعات الخاصة ، والقيام بكافة عمليات الائتمان التي تمارسها المصارف ، وشراء وبيع البضائع مقابل عمولة ، وشراء وبيع الأوراق المالية والعملة الأجنبية والمعادن النفيسة (وكل ذلك لحسابه) ، وبشرط ألا تزيد الأرصدة المعدة لذلك عن ثلث رأس مال البنك ، وأن يقبل الودائع من مختلف الأشياء لمدة لا تزيد عن خمس سنوات . وخول لمجلس الإدارة أن يعين لجنة للقروض والغصم ، تضم ممثلين لمختلف المصالح الحكومية وفروع

الاقتصاد القوي، والبنك أن ينشئ فروعاً له ومكاتب ووكالات في العواصم والمدن ، وأن يقيم بيوت المقاصة Clearing houses في المركز الرئيسي والفروع المحلية . ولكن نلاحظ أن البنك لم يمنح حق إصدار الأوراق النقدية وهذا حرمة من السيطرة اللازمة « لتقياس تداول نقدي سليم » . ويختلف عن بنك الدولة القديم في أنه يمنح قروضاً طويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل . وكذلك أجيز له أن يشتري السلع ويبيعها لحسابه وهذا يخالف المبادئ المصرفية السليمة لأنه في هذه الحالة ينافس عملاءه ، فضلاً عن أن واجبه يتحصر في إبقاء الأمان في المستوى الذي يتفق وصالح الاقتصاد القوي بوجه عام . ويمكن تحليل مظاهر النقص هذه بأنه كان مصرفاً تجارياً والاستثمار وليس بنكاً مركزياً بالمعنى المفهوم . وكذلك بسبب اضطراب الأحوال الاقتصادية كان لابد من أن يقدم البنك القروض الطويلة الأجل حتى يتسنى له أن يعاون في إنهاء الاقتصاد القوي . ويرجع السبب له بالتجارة في السلع إلى صعوبة الاتصال بين المراكز الكبرى والمدن الصغيرة .

بدأت الحكومة بزيادة رأس مال البنك حتى وصل إلى ١٣٠,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وتقرر كذلك أن تودع كافة المشروعات والمؤسسات الحكومية أموالها فيه (التي تزيد عن المعروفة الجارية) . وحتم على المؤسسات الحكومية والتعاونية أن تودع به مائحت يدها من محلات أجنبية ، ولما كان له حق شراء وبيع الذهب والعملات الأجنبية لهذا أخذت تتركز فيه مقادير الذهب والعملة الأجنبية . وعمور الوقت زادت ودائع البنك زيادة كبيرة كما يتضح من الجدول الآتي :

رنابع بنك الدوله والفروضه وناعمال الخصم

(١٩٢٨ — ١٩٢٤)

و مقفوره بملايين الروبلات لى اوكف بر من كل سته هـ

— ١٢٨ —

١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	
١٨٨٥٧ (٢٠٢١,٨)	١٠٥,٧ (١٢٤٦,٢)	١٠٨,١ (٩٧١,٣)	١١٦,٥ (٦٢٠,٥)	٤٧٤ (٢٧٩,٣)	(١) المشروظات الحكوميه
٧٦,٣ (٢٣٢,٣)	٢٠,٤ (٢٠٤,٨)	١٦,٦ (١٦٤,٦)	٣١,٦ (٣١٩,٣)	١٥ (٥٨,١)	ا — الصناعه الحكوميه
٥٠,٧ (١٤٦,٤)	٣٩,١ (١٨٩,٢)	٢٤,٩ (١٧٣,٥)	٤٩ (٢٨,٣)	١١,٨ (٢٤)	ب — التجاراه الحكوميه و (المنطاعه)
٣,١ ٣	— —	٠,٤ (١,٤)	٠,٦ (١,٥)	٠,٥ (١)	ح — النقل
(٦,٩)	—	—	—	—	د — الاقتصاد الزراعى
١٠٧,٣ (٤٥,٨)	٢٢٧,٩ (٦٠,١)	١٥٣,٥ (٤٦,٢)	١٠٥,١ (٢٠,٨)	٧٦,٧ (٦,٦)	المطاحن و تجاره المطوب
٢٨٣ (٢٤٩٩,٩)	٣٩٣,١ (١٧٠٠,٣)	٣٠٣,٥ (١٣٥٧)	٣٠٢,٨ (٩٣٠,٤)	١٥١,٥ (٣١٩)	ه — منطعات اخرى إداريه و اقتصاديه
					الجميع السكى المشروظات الحكوميه

(تابع) نتائج نتائج التوراة والتوراة وأعمال التوراة

(١٩٢٨ - ١٩٢٤)

و مقبولة بملابس الزبيلات في أول أكتوبر من كل سنة

١٩٢٨	١٩٢٢	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	
٦٥٢٦ (٤٠١,٧)	٣١,٣ (٢٩١,٩)	٢٤,٣ (٢٤٥,٩)	٢٣,٧ (٢٤٢,٤)	٨,٢ (١٤١,٥)	(٢) المنظمات التعاونية
٢١,٩ (١١,٤)	١٩,٨ (١٥,٩)	١٨,٧ (٢٣,٣)	١٩,٢ (٣٢)	٨,٨ (١١,٢)	(٣) الأفراد والشركات الخاصة
—	—	٢٣,٤ (١,٤)	٧,٨ (٠,٧)	—	(٤) مشروعات ومنظمات أخرى
(٥,٢) ٤,٧	—	—	—	—	غير موزعة بين ١ - ٤
(٧٣,٤) ٧١	٨,٤ (١٦,٤)	— (٣٨,٢)	— (٩,١)	٠,٨ (٣,٥)	مؤسسات التأمين
(٣٢١,١) —	٣٣,١ (٣٨٤,١)	٤٥,٦ (٢٤٦,٨)	٣٦ (٢١٣,٥)	٣٢,٧ (٧٣,٣)	ودائع قومية ميسورية المالية
—	—	٤٤٧,٢	٣٥٣,٣	١٠٩,١	الميزانية العامة والخاصة
(٧٠٩,١) ٤٢,٢	—	—	—	—	إحصاءات المال ومنظمات الحزب بالغ
١٣٠,٢٥ (٣٢١,٢٥٧)	٨١,٩٨ (٢٣٥,٩)	٧١,٢,٧ (١٠٠,٢,٥)	٧٤,٢,٨ (١٤٢,٥,١)	٣٠٨,١ (٥٨٥,٥)	الجميع السكنى للودائع
					الجميع السكنى للتوراة وأعمال التوراة

ويلاحظ أن أغلب الودائع كانت ملكاً للخزانة ومختلف الإدارات الحكومية ومؤسسات الائتمان والطرق ووسائل المواصلات . أما ودائع الأفراد فسكان نسبتها قليلة ولم تزد عن ١,٧ ٪ في سنة ١٩٢٨ . وكذلك كانت ودائع أرباب الأجور والرواتب تصل إلى البنك عن طريق قوميسيرية الشؤون المالية . ولكن يجتذب البنك الودائع كان يدفع عنها فائدة تختلف حسب مدة الإيداع ، وهذا بخلاف الممول به في بنوك الإصدار بالبلاد الرأسمالية حيث لا تدفع فائدة عن الودائع . وقد زاد عدد فروع البنك ومكاتبه حتى وصل إلى ٤١٧ في أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ . إلا أن أعظم ما أدى إلى تفوق نفوذ بنك الدولة كان القرار الذي خوله حق إصدار الأوراق النقدية .

غير أن هذا البنك لم يكن الوحيد في الميدان ، بل قامت إلى جانبه مصارف أخرى ستعرض لأمرها بعد قليل ، وكانت هناك منافسة بينها وبينه ولهذا تقرر في ٢٤ يناير عام ١٩٢٤ إنشاء هيئة في بنك الدولة باسم « لجنة المصارف » رئيسها رئيس مجلس إدارة البنك (أو من مثله) وتضم ممثلين لمجالس إدارة المصارف الأخرى ، وممثلين لقوميسيرية الشؤون المالية للاتحاد السوفيتي والمجلس الاقتصادي الأعلى وقوميسيريات التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ولجنة رسم المشروعات (جوسبلان) . وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة تنسيق أعمال مختلف مؤسسات الائتمان في البلاد ، ودراسة المسائل المتعلقة بسياسة الائتمان المسامة وتوزيع الاعتمادات على مختلف فروع الاقتصاد القومي .

وفي ١٥ يونيو ، ٢٠ يونيو من عام ١٩٢٧ صدرت قوانين جديدة لتحديد العلاقة بين بنك الدولة والمصارف الأخرى بحيث أصبحت له الرعامة على النظام المصرفي في البلاد كلها . وخول له حق الإشراف على طريقة اتفاق ما يقدمه من الاعتمادات للمصارف الأخرى وعلى الكيفية التي توزع بها هذه الاعتمادات على فروع الاقتصاد القومي طبقاً للخطة العامة . ونعت القرارات على أن تقوم المصارف الأخرى بإيداع احتياطياتها الحرة في البنك

وحددت كذلك الهيئات التي يقوم البنك باقراضها وهي المؤسسات الائتمانية ، والعمليات التي تجري في الجيوب والمواد الخام ، وطرق المواصلات والمشروعات التجارية الحكومية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي أو الجمهوريات التي يتكون منها وكذلك المشروعات التي يقبل عليها رأس المال الحكومي ، وأكبر المشروعات الصناعية والهيئات التعاونية . أما البنوك « المتخصصة » فتمنح قروضاً طويلة الأجل في داخل النطاق المحدود لها ، كما أن لها أن تمنح قروضاً قصيرة الأجل للهيئات التي لا تستطيع الحصول على مثل هذه القروض من بنك الدولة . ومن الصعب المبالغة في بيان أهمية هذا القانون فالواقع أنه قرر زعامة بنك الدولة ، كما ركز فيه عملية منح القروض ذات الأجل القصيرة .

البنوك « المتخصصة » :

بعد إنشاء بنك الدولة أخذت مصارف أخرى في الظهور بقصد أداء عمليات معينة نظراً لعجز الأول عن مواجهة كافة الأعباء اللازمة لتحويل المشروعات المختلفة ، ومن ذلك « البنك التجاري — الصناعي » و « البنك التجاري الروسي » وهدفه اجتذاب رأس المال الأجنبي ليتعاون مع رأس المال السوفيتي في توسيع نطاق الائتمان والتجارة الخارجية وقد تحول في سنة ١٩٣٤ إلى « بنك التجارة الخارجية » . وفي أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ كان بالروسيا ٤٠٠ مصرف .

بلايين الروبلات			عدد		
ودائع	اقتراضات وقروض	الميزانية الكلية	التفروع	البنوك	
٩٢٦,٢	٢١٣٥,٢	٤٨٤٤,٧	٤١٨	١	بنك الدولة
١٠١	١٥٩,٦	٢٧٧,٥	٨١	٢	بنوك تعاونية
٢٢٣	٧٣٢	٩٣٢,٨	١٢٧	٥١	بنوك البلديات
٨٤,٨	١١٢٨,٧	١٤٦٨,٧	١٩٥	٧٦	{ البنوك الزراعية وجمعيات الاتحاد الزراعي
١٣٠,١	٣١٢,٢	٦٨١,٧	٣٤	١	البنك التجاري الصناعي
١٦,٨	١٠٧,٧	١٢١,٧	٥	١	بنك التجارة الخارجية
—	—	١٩١,٢	١	١	بنك تمويل عملية الكهرباء
٢٢,٧	٣٣,٨	٦٠,٣	٢٨٩	٢٨٩	جمعيات الاتحاد

وكذلك نطقت حركة الادخار بعد الإصلاح النقدي فزاد عدد صناديق الادخار بالشكل التالي :

السنة	عدد صناديق الادخار	عدد المودعين	المجموع الكلي لودائع
أول أكتوبر ١٩٢٢	٧٤٨٢	٥٣٧,٤٠٦	١١,٢٠٠,٠٠٠
» » ١٩٢٥	٩٧٥٦	٨١٧,٧٣٥	٣٣,٤٩٣,٠٠٠
» » ١٩٢٦	١١٣٦٠	١,٣١٥,٠٥٣	٩٠,٤٦٨,٠٠٠
» » ١٩٢٧	١٤٥٨٩	٢,٢١١,٧٣٠	١٨٦,٩٦٩,٠٠٠
» » ١٩٢٨	١٦١٧٠	٣,٨٢٦,٨٠٠	٣١٤,٨٠٠,٠٠٠

(٣) تقييد النقد واصدح عام ١٩٢٤

كانت التدابير التي أسلفنا الإشارة إليها مقدمة لتثبيت العملة ، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين . ففي ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ خول لبنك الدولة حق إصدار وحدة نقدية جديدة تعرف باسم شرفونتز chervonets على أن يتكون غطاء هذه العملة من ٢٥٪ من الذهب والعملية الأجنبية ، ٧٥٪ من أذونات قصيرة الأجل . وحدد سعر الوحدة على أساس عشر روبلات ذهبية (يسر ما قبل الحرب) ، مع النص على قابلية استبدالها بالذهب ولكن « أجل ذلك إلى أجل غير مسمى » . وكذلك حددت النسبة بين هذه الوحدة الجديدة والدولار الأمريكي والجنيه الأسترليني وظلت هذه النسبة قائمة وثابتة ما عدا تعرضها لتقلبات طفيفة . وكان الغرض من هذه العملة استخدامها فيما تدفعه الدولة أو ما يدفع لها في الحالات التي ينبغي أن تكون فيها المدفوعات بالذهب . ومثال ذلك أن المصدر الروسي الذي يحصل على مقدار من الدولارات أو الجنيهات الأسترلينية يأخذ مقابلهما في بلده مقداراً مماثلاً من الشرفونتز على أساس سعر التبادل وهو شرفونتز واحد مقابل خمس دولارات . وهكذا أصبحت هناك عمليتان إحداهما ثابتة وهي الشرفونتز التي أصبحت واسطة التبادل الرئيسية في عمليات التجارة الخارجية وعمليات التجارة الداخلية الكبيرة بالمدن ، والأخرى الروبل الروسي الذي كانت قيمته تهبط باستمرار مما أدى إلى ارتفاع سعر التبادل بين العاملين على الدوام . وكان الروبل الروسي يستخدم في العمليات التجارية الداخلية المتوسطة أو الصغيرة ، كما كان العملة المائدة بالريف ، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي تحمل حمله عملة ثابتة محدودة على أساس الشرفونتز . ولكن في أواخر سنة ١٩٢٣ بدأ الموقف يسوء منذراً بالخطر ، ذلك أن الفلاحين حينما رأوا تلك العملة تشدهم وباطراد وأرادوا التمسك الواسع الحد بين أيمان كل من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية أخذوا

يقللون معاملاتهم مع المدن وهو أمر خطير للغاية إذ معناه محز أهل الأخيرة عن الحصول على الحبوب والمواد الغذائية . ولما كانت التجربة أثبتت عدم جدوى الحلول النصفية والسكنات لهذا كان لا بد من إجراء حاسم لتلاص ذلك الموقف ، ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى حملة ثابتة يطمئن اليها الناس في كافة أنحاء البلاد . وقد وجه قوميسير المالية - سوكولنيكوف Sokolnikov تحذيراً في ديسمبر سنة ١٩٢٣ من استمرار ذلك الحال ودعا إلى ضرورة القيام بإصلاح نقدي شامل . ولقد وجهت الاعتراضات إلى المقترحات التي تقدم بها وقال النافذون ألا زوم لاختران الذهب في خزائن بنك الدولة أو قوميسيرية المالية بقصد تثبيت النقد ، وإنما يجب استخدامه لإقامة الصناعة وتنميتها . وقالوا إن توازن ميزان التجارة الخارجية في حالة ثبات العملة لا مصلحة للبلاد منه لأنه يمرض الصناعة الحكومية للخطر . غير أن هذه الحجج كانت غير سليمة من وجهة النظر الاقتصادية ولذلك وافقت اللجنة المركزية للحزب في بداية سنة ١٩٢٤ على وجهة نظر الحكومة .

الإصلاح النقدي في سنة ١٩٢٤ :

في سنة ١٩٢٤ تمت المرحلة الثانية من عملية تثبيت النقد ، فصدرت مجموعة القرارات التي تعرف باسم قانون إصلاح النقد ، وهو ما يعد من أبرز الأعمال التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة . وفيما يلي خلاصة لأهم القواعد التي اشتمل عليها ذلك الإصلاح :

(١) نص القرار الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ على أن تقوم الخزانة بإصدار حملة ورقية جديدة State Treasury Notes (Gosudarstvennyye Kaznachais kie Bilety) من فئات قدرها روبل واحد وثلاث وخمس روبلات « ذهب » ، ويكون لهذه العملة الجديدة حق الإبراء القانوني . أما المقدار الذي يكون من هذه العملة في التداول فتحدده مقتضيات التجارة . ومطالبا . ولكي يمكن الحيولة دون الإصراف في

إصدار هذه العملة مما ينجم عنه التضخم. تقرر ألا يزيد مقدارها في أول كل شهر عن نصف المقدار الكلى من المتداول من عملة الشتروثنز في نفس التاريخ (بعد خصم ما على الخزانة من ديون للبنك) . وقد عدل هذا التحديد فيما بعد فأصبحت النسبة ٧٥ ٪ / ثم ١٠٠ ٪ / من مقدار عملة الشتروثنز المتداولة . وزيادة في الاحتياط ضد حدوث التضخم كان تحديد مقدار كل إصدار جديد من أوراق الخزانة هذه من اختصاص مجلس العمل والدفاع ، كما تعين على فوميسيرية الشعب للمالية — وهي الهيئة المختصة بإصدار هذه العملة — أن تصدر تقارير وبيانات شهرية عن مقدارها الصادرة . ولم يشر هذا القرار إلى العلاقة التي تكون بين أوراق الخزانة المالية والشتروثنز ، غير أن بنك الدولة أصدر الأوامر لقروعه ومكاتبه بإجراء التبادل الحر بين العملة على أساس أن كل عشرة من أوراق الخزانة تعادل شتروثنزاً واحداً .

(٢) نص القرار الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ على وقف طبع وإصدار « الرموز السوفيتية » (sovznaks) . أما الموجود منها فيظل مقبولا في المبادلات والمعاملات إلى أن يتقرر إبدالها . وقد صدر في ٧ مارس سنة ١٩٢٤ بيان بشأن تحديد السعر لهذه الرموز وبذلك لم يمس قليل حتى اختفت من التعامل وأصبحت من أحداث التاريخ .

(٣) تقرر بمقتضى القرار الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤ إصدار عملة فضية من فئات ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ كوبك ومن فئات ١ ، ١٠ روبل . وكذلك تسك عملة نحاسية من فئات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ كوبك . ونص على أن روبلا واحداً من العملة المعدنية يساوي روبلا من العملة الورقية الجديدة . أما حق الإبراء القانوني لحدد لغاية خمس روبلات بالنسبة إلى العملة الفضية من فئات ١ ، ١ ، ١٠ روبل ، وبثلاث روبلات فيما عدا ذلك . ولوحظ أنه بعد ظهور العملة المعدنية أخذت تميل إلى الاختفاء نظراً لإقدام الناس على احتراستها وهذا هو الأثر السيكولوجي بعد سنوات عاش خلالها الناس في

ظل حملة تندهور باطراد وبسرعة . ولم يقلع الناس عن اقتناء واختزان النقود المعدنية إلا بعد أن أيقنوا أنها ستظل نظاماً ثابتاً .

وقد أعقب قانون الإصلاح العمل على تثبيت مستوى الأثمان عن طريق تنظيم الثمن والتدخل في حقوق السلع . وكذلك صدر قرار بتثبيت سعر الصرف مع الدولار الأمريكي والجنيه الإنجليزى . وفى سنة ١٩٢٧ تولى بنك الدولة القيام بعملية إصدار العملة الجديدة وبذلك زال الفارق بينها وبين الشرفونز تدريجاً . ولا شك أن تثبيت النقد كان من أكبر العوامل التى حوت — بالإضافة إلى غيرها — على انتعاش الاقتصاد القومى .

النقد المتداول

(بملايين الروبلات)

السنة	حملة الشرفونتز	أوراق الخزانة	المجموع الكلى
٢٣/١٩٢٢	—	١٥٦,٩	١٥٦,٩
٢٤/١٩٢٣	٢٠٧,٤	٧٤,٥	٢٨١,٩
٢٥/١٩٢٤	٣٤٦,٥	٢٨٠,٧	٦٢٧,٢
٢٦/١٩٢٥	٦٥٢	٤٩٠,٩	١١٤٢,٩
٢٧/١٩٢٦	٧٨٠,٦	٥٦٢,٦	١٣٤٣,٢
٢٨/١٩٢٧	٩٨٩,٨	٦٣٨,٥	١٦٢٨,٣

الفصل السابع

الخلاف بين قادة السوفيت

والتحول عن سياسة « النيب »

حققت السياسة الاقتصادية الجديدة الأغراض المرجوة منها من حيث تعمير فروع الاقتصاد القوي وإعادة الثقة المالية على ما أوضحنا في الفصول السابقة . ولكن لم يمض وقت طويل بعد ابتداء تلك السياسة حتى امتلأت البلاد بأولئك الذين يجرون وراء الربح ويسعون إلى اجتنائه بكافة الطرق ، وكثرت المشروعات الخاصة في كل مكان وزادت أرباحها ، وزاد عدد الفلاحين الذين يعيشون عن طريق استئجار عمل الآخرين وارتفع فريق منهم — كثير أفرادهم باطراد — إلى منزلة الأثرياء وعظم نفوذهم الاقتصادي والسياسي . وهكذا شهدت البلاد جيشاً كبيراً من سفار التجار والمضاربين والمرابين والفلاحين المتوسطين والأغنياء . وقد أثارت تلك الظاهرة الخوف في النفوس ، وخشى الكثيرون نشوء طبقة جديدة وبخاصة في الريف ذات ميول فردية وقادرة على النمو وتجميع الأموال بحيث تصبح خطراً يهدد كافة المحاولات التي تبذل لإقامة نظام اشتراكي . ولما اجتمع المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي في عام ١٩٢٤ وقف زينوفيف Zinoviev يعبر عن هذا الجزع وينبه الأذهان إلى الخطر المائل ويحذر منه ، فقال : « هناك طبقة بورجوازية جديدة آخذت في النمو ، وهي طبقة لها طابعها الخاص بها . لقد ألقينا بها من الطابق الخامس ، ولكنها عادت إلى النهوض والوقوف على قدميها من جديد ، وهي الآن حية تسمى . وهي ليست شاباً ، كما أنها ليست رجلاً . ورأسها لا يتناسب مع جسمها ، كما أن الجسم غير متناسب مع الرأس

ولكن المعجزة وحدها هي التي تستطيع أن تحول بينها وبين أن تذهب ونخرج عن الطوق في وسط البيئة التي خلقتها السياسة الاقتصادية الجديدة . فهل تخبطت السياسة الاقتصادية الجديدة الحدود التي رسمت لها من قبل ؟ .

ويبدو أن هذه الطبقة البورجوازية الجديدة قد أحست بقوتها تزداد يوماً بعد آخر ، وأخذت لا ترى حرجاً في إظهار روح العداء للحكومة السوفيتية والمقاومة لأساليبها وسياساتها . وكأنما أراد زينوفيف أن يدلل على تلك الحقيقة فروى ما حدث أثناء انعقاد مؤتمر من المهندسين في ليننجراد حيث نهض أحد الحاضرين يتحدث عن حقوق الإنسان ويقول : « يصرح الشيوعيون أن نظامهم سيظل قائماً إلى الأبد . وهذا خطأ قاتل . إن النظام الشيوعي إجراء اقتصادي مؤقت ، وإن القول بأن العمل وحده سيكون القوة المسيطرة بالعالم قول لا يستند إلى الصديق ، كما أنه شعاع يحد من حريقنا ويغل أيدينا . إن الفكر الحر من جانب الرجل الحر هو القوة التي تحكم العالم . هذا هو الشعار الذي نعمل في ظله ، ولهذا السبب نطالب بحقوق الإنسان » . ولا شك أن هذه الانتقادات كانت تعبر عن آراء عدد كبير من الناس امتلأت نفوسهم سخطاً على سياسة التقييد والضغط في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية ، ووجدوا في فترة « الزيب » فرصة لا بد من متابعتها بقصد إقرار الحريات وإطلاق المجال . وكان مصدر الخوف أن تلك البورجوازية الجديدة أصبحت تشمل طوائف مختلفة من المواطنين ، حقيقة كان أغلب أفرادها من التجار الذين يملكون التجارة الخاصة (وكانوا يعرفون باسم *nepmen*) ، ولكنها كانت كذلك تضم جماعات من الموظفين السابقين ، والطلاب ، والعمال الذين أندرجوا في زمرة البيروقراطية ، والشيوعيين الذين هجروا الحزب أو طردوا منه . ويقول لانسكوت لوتن إنه لم تكن هناك حرفة لم يدخل فريق من أربابها في نطاق هذه الطبقة الوسطى الجديدة .

وهنا بدأ التحول في سياسة الحكومة السوفيتية وأخذت الإجراءات تترى تباعاً بقصد القضاء على مجال المشروعات الخاصة ، ومن ذلك منع

المزايا والتسهيلات للهيئات والمشروعات الحكومية والتعاونية ، ورفع معدلات الضرائب على المشروعات الخاصة بقية امتصاص معظم أرباحها والقضاء عليها . وكذلك عمدت السلطات الى استخدام وسائل للعنف والفسوة كالسجن والنفي إلى الأنحاء الصحيقية والمصادرة وغير ذلك .

كان ستالين خلال الفترة التالية لموت لينين يعمل على تقوية مركزه ونفوذه ، وإليه يعزى النصح بالتسهيلات التي منحت للفلاحين (على ما أوضحنا) ، فأخذت المعارضة له ولجماعته والسياسة الاقتصادية تنمو وتشد حتى أصبحت حقيقة مادية ملموسة . وفي عامي ١٩٢٦، ١٩٢٧ حدث انشقاق كبير في صفوف الحزب الشيوعي ، وأخذت المعارضة بزعامه تروتسكي تزداد شدة وعنفاً في توجيه شتى صنوف الاتهام للحكومة ، وترميتها بالسير في طريق عبودية في النهاية بالاشتراكية ويؤدي إلى قيام الرأسمالية من جديد على أيدي البورجوازية الجديدة التي اطردت الزيادة في عددها وقوتها ونفوذها يوماً بعد آخر .

انتقدت المعارضة سياسة الحكومة نحو الأثمان ولهذا ازدادت أخيراً الفجوة بين أثمان المنتجات الزراعية والسلع الصناعية ، فبينما كان الفلاحون يبيعون منتجاتهم بما يعادل مرة وربع مرة ثمنها قبل الحرب العظمى ، تراهم يدفعون أكثر من الضعف في سبيل الحصول على السلع الصناعية . وقد رأى الفلاحين يدفعون سنوياً مليارات من الروبلات أكثر مما يقبض لو تقاربت أثمان السلع الصناعية والمنتجات الزراعية . ولما كان هذا العبء يقع أغلبه على فقراء الفلاحين لهذا اشتد التباين وعظم التباين بين المدينة والقرية مما يجمل من المستحيل اتحاد الطرفين وتعاونهما .

وصرحت المعارضة أن الحكومة تقف موقف المتفرج أو العاجز إزاء تفوق مركز المشروعات الخاصة ، فنصف تجارة التجزئة في أيدي التاجر الخاص ، وتفتح التجارة الخاصة وصناعة الحرف اليدوية ما يعادل خمس الإنتاج الصناعي كله كما كان التجار يستخدمون وسائل مشروعة وغير

مشروعة في استغلال المستهلكين الذين يشترون منهم السلع الصناعية .

وأعلنت المعارضة أن هدف الاشتراكية تحقيق الرفاهية والرغاء للطبقة العاملة ، غير أن الواقع أن العمال الروس كانوا يعيشون في حالة شديدة من اليأس . كان كارل ماركس يقول إن البورجوازية هي التي تنعم بفائض القيمة Surplus Value الذي تنتجه الطبقة العاملة ، ولكن الدولة السوفيتية جعلت محل هذه البورجوازية بدلاً من أن يعم هذا الفائض على العمال فإن الإدارة البيروقراطية تلتهم ، ومعنى هذا أن الطبقة العاملة تكبد وتشقى لكي تنتج المرتبات لجيش الموظفين . والواقع كانت هذه مشكلة خطيرة واجهت السلطات ، ولذلك نجحت محاولات متصلة منذ سنة ١٩٢١ ترمي إلى خفض مصروفات الإدارة الحكومية خفضاً جوهرياً . وقدمت المعارضة الدليل على سوء أحوال العمال فقالت إن أجورهم لم تزد في سنة ١٩٢٦ مما كانت عليه في السنة التي قبلها . كذلك أصبح الأجر متوقفاً على زيادة حدة العمل بغض النظر عن تحسين أحواله ، الأمر الذي لا يتفق وجوهراً بالمبادئ الاشتراكية . وأكثر من هذا فقد انحط مستوى المعيشة في صفوف العمال بسبب ارتفاع أسعار المساكن بحيث كثيراً ما اضطر العمال إلى تأجير جانب من مسكنه المتواضع .

وشكت المعارضة من حمل العمال على مواصلة العمل فيما بعد الوقت المقرر ، ولم تنهم بمسألة دفع أجر مقابل العمل الإضافي . وأعلنت كذلك أن ترشيد الصناعة الحكومية لم يكن مصحوباً بتوسيع نطاق الإنتاج ، وبذلك لم يتوافر العمل للعمال الذي تستغني عنهم المشروعات نتيجة استحداث أساليب جديدة وإدخال آلات جديدة في عملية الإنتاج . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال البطالين بسرعة . ودليل ذلك أن المجموع الكلي للباطلين المسجلة أستاذهم في أبريل عام ١٩٢٧ كان ١,٤٧٨,٠٠٠ ولكن العدد الحقيقي يبلغ مليونين ، وكان معدل التأمين الشهري خمس روبلات (يسر التعادل لها قبل الحرب) وهو مبلغ زهيد .

وقد ركزت المعارضة نقدها فيما يصاحب الإنتاج من إصراف وفوضى
بسبب سوء الإدارة، وهذه التهمة لم يكن من المستطاع إنكارها أو التقليل
من شأنها، والواقع ظلت مصدر الفكوى سنوات طويلا. فضلا عن هذا
إصابات العمل كثيرة بحيث تبلغ سنويا نحو ١٠ ٪ من مجموع العمال .
ونظراً لقلّة عدد المدارس وارتفاع المصروفات عجز عدد كبير من العمال
عن تعليم أبنائهم وقد شكى تروفسكى من « أن أعداداً بالغة من أطفال
العمال يُلقى بهم في عرض الشارع » .

أما الحكومة فدافعت عن نفسها قائلة إن الأرقام التي أوردتها المعارضة
عن متوسط أجور العمال غير صحيحة إذ الواقع أن متوسط الأجر كاد أن
يبلغ المستوى الذي كان عليه قبل الحرب . وإلى جانب ذلك ذكرت الحكومة
بيانات عن العلاقة بين الأجور والإنتاجية ومنها يتضح أنه في عام ١٩٢٤ ،
١٩٢٦ كانت الزيادة في الإنتاجية أعظم منها في الأجور ، ثم انعكست الآية
في سنة ١٩٢٥ ، ولكن حدث التعادل خلال النصف الأول من سنة ١٩٢٧ .
وأجابت الحكومة على تهمة انحطاط مستوى المعيشة بإثبات أن المبلغ الذي
ينفقه العامل على المسكن زاد بما يقرب ٩٥ ٪ بالموازنة بين عامي ١٩٢٤ ،
١٩٢٦ ، كما أن ما ينفقه على القودكا وإن ارتفع سنة ١٩٢٥ إلا أنه لم يزد عن
ذلك . ونشرت الحكومة إحصائيات تبين أن ١٥,٢ ٪ من العمال « يشغلون
بمد الوقت المقرر (سنة ١٩٢٦) وهي نسبة تقل بمقدار ٧ ٪ مما كان عليه
الحال في سنة ١٩٢٣ ، الأمر الذي يدل على وجود تحسين مطرد من هذه
الناحية . ولم تنكر الحكومة وجود البطالة ولكنها عازتها إلى تدفق عمال
الريف على المدن ، أما البطالة في صفوف العمال الصناعيين فكانت في تناقص
مطرد . وكذلك كان متوسط التأمين سنة ١٩٢٦ أعلى منه في سنة ١٩١٣
(وذلك بأسعار ما قبل الحرب) . وأكدت الحكومة استمرار النقص في
إصابات العمال .

وقد انتهت الخلاف بين الفريقين بهزيمة المعارضة ولكن انتقاداتها

كانت ذات أثر في التحول نهائياً عن السياسة المتبعة : والواقع كان لابد من انهيار سياسة « التيب » بسبب انعدام التناسق بين مختلف فروع الاقتصاد القومى . ففي الزراعة توجب على ضرورة القمح أن الحكومة لم تجمع سوى ٥٠ ٪ من المقدار الذى كان لابد من جبايته . وكانت الصناعة تحمى الفلاحين بالأنواع الرديئة وبسعر لا يحتاجون إليها ، كما أن المنشآت الصناعية لم تكن يفتأ بالمحافظة على مشروعاتها وتنميتها بالقدر الواجب في الأحوال العادية المستقرة . وهنا تعين على الحكومة أن تأخذ الأمر في يدها وتتولى القيادة بطريقة عملية فعالة .

وأكثر من هذا كان الوضع غير منطقي ، إذ من غير المستساغ أن تكون الصناعة كلها تقريباً ، مؤممة نظرياً وعملياً ، بينما تظل الزراعة قائمة على أساس العمل الفردى الخاص .

الباب الثالث

عهد النظام الاقتصادى المرسوم
ومشروعات السنوات الخمس

الفصل الثامن

التوجيه الاقتصادى فى النظام السوفيتى أو

رسم الخطط الاقتصادية

Economic Planning

يرتبط النظام السوفيتى ارتباطاً وثيق العرى بنظام التوجيه الاقتصادى لأن الدولة التى تملك الجماعة فيها كافة الموارد الانتاجية وجميع وسائل الإنتاج والتوزيع يتعين عليها أن ترسم الخطة التى تنظم مختلف نواحي النشاط الاقتصادى (١). وبعبارة أخرى يجب على المشرفين على أمور الجماعة أن يحددوا مقدماً ما ينبغي توفيره سنوياً من الدخل الأهل ، وتقسيم رأس المال الجديد بين الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية ، ومقادير السلع الاستهلاك اللازمة لأفراد الجماعة ، ومقدار الإنتاج الذى يقتضيه سد مطالبهم ، وتعيين الأغلبي بحيث لا يتعرض للسلومة . وهنا نلاحظ أمراً على التوجيه فى حالة النظام الاشتراكى السليم ، ألا وهو اشتراك المنتجين الفعليين أنفسهم فى تحديد هذه التقديرات جميعاً ، فهم الذين يعينون الأجور وساعات العمل وأحوال المعيشة لهم ، وذلك بالطريقة التى توفق بين حاجيات ومقدرات مختلف أفراد الجماعة (٢).

هذا هو جوهر التوجيه الاقتصادى . ويقول الكثيرون من الكتاب

Hubbard : Soviet Labour and Industry, p. 227.

(١)

Laski : Grammar of Politics, p. 440.

(٢)

عن أمثال كول وباينكوف ومينارد وسوام إن التاريخ قد يكشف أن التجربة الروسية بغض النظر عن مذهبيتها ، قد أوضحت للعالم ، سواء تحول إلى الاشتراكية أو ظل متعلقاً بأهداف المبدأ الفردى الحر ، أن في استطاعة الدولة أن تضع لأجل معلوم خطة عامة تشمل كافة نواحي الحياة الاقتصادية بحيث تسير مختلف فروع الاقتصاد القومى فى طريق التقدم المطرد بصورة منتظمة منسقة . ويبدو أن هذا رأى على قدر كبير من الصحة والوجاهة إذا تذكرنا ما حاولت ألمانيا النازية أن تفعله ، وإذا نظرنا إلى بلدان كثيرة اليوم تضع مشروعات اقتصادية واجتماعية لتنفيذها خلال فترات من سنتين ^(١) أو ثلاث سنوات ^(٢) أو خمس سنوات . ومن الأمثلة البارزة أمامنا بلاد الأرجنتين « التى بدأ فيها من أول يناير الماضى مشروع للتعمير والإقامة يفوق من حيث الشمول والجرأة أى شىء حاولته دولة فى نصف العالم الغربى » وينقسم مشروع السنوات الخمس الأرجنتينى إلى ثلاثة أقسام أهمها القسم الخاص بالاقتصاد القومى ، وفبا إلى العناصر الرئيسية ^(٣) مقدراً ثلاثين البستوس ^(٤) :

٢٠٠	الهجرة والاستثمار	٦٢٥	الصحة العامة
٢٧١	الغاز	٦٣٠	آبار زيت البترول
٤٨٥	الكهرباء	٦٤٠	القوة المائية
٦٧٠	الهندسة للمباني والبناء	٦٠٠	الملاحة والموانئ
٩٠٠	النقل	٥٥٠	الطرق (٤٢٠٠ ميل)
		١٢٠	الميناء الجوى بحوار بيونس آيرس

(١) تشكولوكيا

(٢) بولند

(٣) انظر مقال البشور بنوان "Argentina's Economic Outlook, The Five-Year Plan" فى مجلة The World Today عدد ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٩٨ — ٤٠٧

(٤) عملة أرجنتينية (الجنية الانجليزى ١٦٠٥ بستوس)

وهذا فضلاً عما وضع من خطط للزراعة والصناعة والتجارة والتعدين والتأمين الاجتماعي وغير ذلك مما أقدمت عليه دولة يقوم كيانها على النظام الفردي . وسنحاول في الصفحات التالية أن نتحدث عن خواص نظام التوجيه الاقتصادي في ظل النظام الجماعي .

(١) مميزات نظام الاقتصاد الاشتراكي المرسوم

(في ظل الاقتصاد الرأسمالي غير المرسوم لا يتعين اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج) حقيقة قد تقرر الدولة ما ينبغي إنفاقه على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الدولة نفسها مسئولة عنها بصورة مباشرة ، كحفر الأنهر ولري والمواصلات وإقامة الجسور وإنشاء المزارع والمصانع النموذجية واستغلال بعض الموارد الطبيعية ، وبناء المستشفيات والمصحات وغير ذلك . كما أنها تتحكم إلى حد كبير في ناحية من الإنتاج عن طريق ما تطالبه الهيئات الحكومية المركزية والمحلية من المدارس والبيوت والسلع الإنتاجية التي تقدمها الخدمات العامة . وهي تتدخل في تحديد السياسة الجبركية ، كما تعمل على تشجيع نواح معينة من الحياة الاقتصادية . ولكن فجا عدا ذلك ، أي في بقية نواحي الإنتاج ، فالأمر متروك لتلك القرارات التي يتخذها عدد من المنظمين وأرباب الأعمال ، وهؤلاء يتراوحون بين نقابات المنتجين الكبرى والشركات الموحدة الضخمة التي تملك أموالاً هائلة وبين عدد وافر من صغار أصحاب الأعمال وأرباب الحرف المستقلين الذين يملكون القليل من أدوات الإنتاج ، ويشغلون بأنفسهم أو باستخدام نفر قليل من العمال الأجراء . وهم جميعاً يسترشدون في القرارات التي يتخذونها بما في نفوسهم من دافع ذاتي هو الحصول على أقصى ربح ممكن على ضوء النفقات النقدية من جهة ومختلف أشكال الطلب على منتجاتهم من جهة أخرى . وأكثر من هذا ، فتلك القرارات الفردية تقسم بعيب ظاهر وهو انعدام العلة فيما بينها ، أي أنها لا تكونن سلسلة واحدة متصلة الحلقات .

أما الحال في ظل نظام التوجيه الاشتراكي فعلى نقيض ذلك تماماً ، حيث

نجد أن واضع السياسة الاقتصادية العامة يبدأون بافتراض استخدام الموارد الإنتاجية التي في متناول أيديهم إلى الحد الكامل ، ونتيجة لهذا فالقرار الذي يتخذونه بشأن إنتاج أى شيء واحد هو بالضرورة قرار بعدم إنتاج شيء آخر . فهم لا ينظرون إلى أى حجم من الإنتاج في ناحية معينة على أنه كفيلاً بتحقيق الحد الأقصى من الربح ، ولكنهم يراعون أمراً أهم من ذلك وهو أفضلية إنتاج شيء أو الآخر منه على حساب إنتاج شيء آخر . وينبغي أن تكون قراراتهم مبنية على الأشياء الحقيقية ، وأن يكون التفضيل راجعاً إلى ما يرونه من أن هذا الشيء أو ذاك يحقق الأهداف التي تضعها الجماعة نصب أعينها ، وعليهم أيضاً أن يحرصوا على تحقيق أحسن النتائج وأفضلها من الموارد المحدودة التي تملكها الجماعة .^(١)

تقسيم العمل الأهل بين سلع الإنتاج والاستهلاك :

(نعلم أن كل جماعة تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية بالقدر الذي يلزم لحياة أفرادها والذي يقيهم الحرمان والهلاك العاجلين . ونعلم كذلك أنه يتعين على هذه الجماعة في الوقت ذاته أن تقوم بإنتاج أدوات الإنتاج من عدد ومبان وآلات وغير ذلك مما يتوقف عليها إشباع حاجيات تلك الجماعة من السلع الاستهلاكية) ولما كانت أدوات الإنتاج عرضة لأن تبلى بالاستعمال ، صار فرضاً لازماً أن تخصص الجماعة قدراً كافياً من مواردها الإنتاجية لعمل أدوات إنتاج تحمل محل ما يبلى . وإذا كانت موارد الجماعة من العمل والمواد الأولية والمهارة والنقل وما إليها محدودة القدر ، وهذه الموارد يمكن استخدامها لإنتاج سلع الاستهلاك أو سلع الإنتاج أصبحت المشكلة التي تواجه الجماعة هي تحديد النسبة التي بها تقسم هذه الموارد بين إنتاج سلع الاستهلاك وعمل أدوات الإنتاج (ويرى الكاتب بالورد وازبون أنه في ظل النظام الرأسمالي يتوقف تحديد هذه النسبة بواسطة امتداد

الأفراد للتوفير أو الاتفاق . فكلما زاد إقبال الناس على التوفير وقل إنفاقهم . زاد الطلب على أدوات الانتاج وقل بالنسبة إلى سلع الاستهلاك ، والعكس . هذا هو الجهاز الذى ينظم الأمور ويحل تلك المشكلة فى المجتمع الرأسمالى ؟ ولو أنه جهاز دقيق مضبوط لانعدمت البطالة ولما حدثت الأزمات التى يضطر خلالها المنتجون إلى إعدام جانب من منتجاتهم لا يستطيعون تصريفه فى الوقت الذى تحتاج فيه الملايين من أفراد المجتمع إلى هذه المنتجات . أما فى حالة قيام النظام الاشتراكى الموجه فإن الهيئـة المنوط بها وضع الخطة العامة تقرر مبدئياً النسبة التى تقسم بها الموارد الموجودة بين إنتاج سلع الاستهلاك وعمل أدوات الانتاج . ولا شك أن حفظ التوازن السليم بين هذين العنصرين أساس هام يبنى عليه تقدم المجتمع من الناحية الاقتصادية وغيرها . وعند تقرير هذه النسبة نجد أن الهيئـة العليا الموجهة تسترشد باعتبارات شتى كلها تهدف إلى خير المجموع ، كالحاجة إلى إقامة الصناعة على نطاق واسع فى فترة معينة ، أو الرغبة فى تنشيط الانتاج الزراعى بالوسائل الآلية ، أو الحرص على إعداد وسائل الدفاع عن البلاد إذا كان الأفق الدولى به إمارات منذرة بالحرب .

تنظيم الاستهلاك :

إن توزيع ذلك القدر الصالح للاستهلاك من الدخل الأهلى يجب تنظيمه بأقصى ما يستطيع من العدالة طبقاً للبدا الذى يقضى بحصول كل فرد حائلي على جزء مايقوم به من عمل للجماعة . ونظراً لانعدام الملكية الخاصة فليس هناك مجال للتمتع بدخل غير مكتسب . فعلى المواطنين جميعاً أن يعملوا وأن يكسبوا بعملهم كل ماينفقونه ، وبذلك تكون الفوارق بين دخول الأفراد متناسبة مع نتائج عملهم وهذه مرتبطة بعملهم من مهارة وذكاء وحذق يدوى . حقيقة لا بد من التفاوت ، لكنه ليس بالتفاوت الذى ينافى فى ظل نظام المشروعات الرأسمالية الحرة غير الموجهة حيث يحصل بعض الأفراد على

دخل غير مكتسب يزيد أربعين ألفمرة مثلاً أو أكثر من ذلك عن دخل أشخاص يكادون طيلة يومهم . ولاشك أن هذه الظاهرة وأيدة عدم تنظيم التوزيع أو وضع سياسة مرسومة تحدد قواعده وأساليبه . ويتصل بهذا النظام فرض آخر وهو تحقيق السلام الاجتماعى عن طريق تعيين حد أدنى لمستوى المعيشة يكفل للأفراد حياة طيبة كريمة من مختلف جوانبها ، وكذلك عن طريق تحقيق « المالة الكاملة » وبذلك تنفى ظاهرة ألجئة وهى وجود ملايين تسمى إلى العمل فلا تجد . قد يقال إن التقدم الفنى ربما يؤدي إلى نوع من البطالة المؤقتة ، وإذا كان هذا صحيحاً فى ظل الإقتصاد الرأسمالى غير المنظم ، إلا أنه ليس بعقبة يصعب التغلب عليها فى النظام الاشتراكى الموجه إذ تستطيع الدولة أن تنقل الممال الذين يفرضون عن حاجة مشروعات معينة بسبب استخدام أساليب فنية جديدة ، إلى حيث يمكن تشغيلهم واستغلال ما يمكن من قوة العمل .

الفضاء على الإسراف والتبذير :

ونظام المشروعات الرأسمالية يقلل من قوة المجتمع الإنتاجية ، نظراً لما يلازمه من إسراف وتبذير مردّها إلى فوضى متعددة الأسباب . فبسبب المنافسة بشكلها المادى أو بصورتها الاحتكارية يحاول كل منتج التخلص من منافسه وإخراجه من السوق بأساليب مختلفة تتراوح بين عملية شراء التزيمه وبين القضاء عليه حسب الطريقة الأمريكية المألوفة على مايقول لينين ^(١) . ونظراً للمنافسة يدخل المنتجون نفقات كبيرة فى سبيل إيصال سلهم إلى المستهلكين وذلك عن طريق الإسراف فى الإعلان ، كما أن السامة تمر بعدة أيدي قبل أن تصل إلى أيدي المستهلك . وقد ترتب على هذا زيادة نفقات التوزيع وهذه يقوم بدفعها المستهلكون أنفسهم . وأكثر من ذلك فإننا نلاحظ فى البلدان الرأسمالية ازدياد عدد الذين يشتغلون فى أعمال

التوزيع وفي الحرف غير المنتجة من وجهة نظر الجماعة . والجدول الوارد في الحاشية يلقي ضوءاً واضحاً على هذه الحقائق التي تعد من مظاهر النقص في جهاز النظام غير المرجح (١) .

كذلك نلقى الخطر على قوة المجتمع الإنتاجية آتياً من جهة أخرى . فقد جاهدت المحادثات المال في انجلترا وغيرها من البلدان في سبيل تخمين الأجور ورفع مستوى المعيشة ، وهذا ينطوي على صراع بين رأس المال والعمل مما يؤدي إلى نقص المجموع السكلي للأثروة الصالحة للتوزيع ، وأمل أقرب مثل تلك الخسائر الضخمة التي تعرضت لها دولة بريطانيا المعاصرة خلال الإضراب الكبير الذي قام به عمال المناجم في سنة ١٩٢١ . ومن العوامل التي تعوق ازدياد إنتاج الأثروة ما نشاهد من تقييد الإنتاج عن عمد ، فترى المال يلجأون إلى وسائل عدة كعدم بذل أقصى ما يقدرون عليه من جهد خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى نقص في الأجور . وأحياناً يعتمد أصحاب الأعمال إلى إنقاص المنتجات أي يحدثون ندرة غير طبيعية ، يرمون من ورائها إلى منع هبوط الأثمان . وما من شك أن هذا التقييد عدوان

(٢) في بريطانيا البطون سنة (١٩٢٣ — ٢٩) على عدد الأشخاص (لنؤمن عليهم) المشتغلين في الصناعة ثابتاً تقريباً ، بينما بلغت الزيادة ٢٩٫٦٪ فيمن يشتغلون في التجارة والمصارف والتأمين والنشآت المائية ، خلال الأزمة العالمية الكبرى .

عدد الأفراد المشتغلين في ألمانيا

السنة	المشتغلون في الصناعة - / - (زيادة أو نقص)	المشتغلون في التجارة وتشمل المصارف والتأمين والبنادق - / - (زيادة أو نقص)
	بالآلاف	بالآلاف
١٩٠٧	٩٨٣٨	٢٧٧٦
١٩٢٥	١٢٦٩٣ + ٢٩	٤٥٣٢ + ٤٥٢
١٩٣٣	٨٦٩٩ - ٢٩١	٤٢٠٥ - ٤٣

(الاستمطر أعلى مراحل الرأسمالية من ٢٠٤ — ٢٠٥) .

وكذلك تزداد نسبة الأرباح والخدم ومن في حكم هذه الطوائف غير المنتجة .

على سخاء الطبيعة والحد الأقصى من الإنتاجية . والنتيجة المترتبة على هذا كله إفقار الجماعة (١) .

١ واسكن الاقتصاد الاشتراكي الموجه نظام تزول منه هذه الظواهر والمنافسات لأنه يعمل على تحقيق الإنتاجية الكاملة لموارده ، فهو خلو من الصراع بين العدل ورأس المال وهو يحدد الأجور ومستوى المعيشة ، وهو خال من نفقات التوزيع غير الضرورية . ولعل أول المزايا أنه يقضى على الإسراف من الناحية الفنية ، فالمواد الخام والسلع نصف المصنوعة والثامة الصنع تنقل وتستهلك بدون إبطاء ، أى لا يحجز أو تخزن كما فى النظام الفردى الحر حتى تنهيا الفرصة لبيعها بطريقة مجزية ، لأن خزن السلع معناه رأس مال عاطل وهذا يمدل التهديد . كذلك تحرم السياسة المرسومة على أن يتم إنتاج السلع فى مصانع ذات أحجام اقتصادية سليمة ، كما أنه يتسنى إنشاء المصانع فى أصح الأماكن من حيث الحصول على الوقود والمواد الأولية ، وتوزيع المنتجات . وفى النظام الرأسمالى تقوم المشروعات المنافسة بإنتاج سلع متماثلة ليس بينها سوى فوارق بسيطة ، وهذا إسراف فى الجهود الإنتاجية . وبما يخالف المبادئ الاقتصادية وجود محال صغيرة كثيرة العدد تتولى بيع النوع الواحد من السلع ، لأن ذلك يؤدي إلى نفقات غير ضرورية ، كما تسبب استخدام عدد كبير من الأفراد بغير مبرر . ولذلك يتجه الميل فى النظام الموجه إلى فتح محال كبيرة أو متوسطة الحجم لبيع أنواع مختلفة من السلع مما يترتب عليه قدر كبير من الوفرة والتنظيم المرسوم ذو الهدف المحدود بضمن الاقتصاد فى نقل السلع من مكان الإنتاج إلى موضع الاستهلاك .

إن النظام الاشتراكي الموجه يراعى مختلف الاعتبارات القومية العامة والمحلية الخاصة وينسق فيما بينها ، ويعمل على الحصول على أكبر قدر من

الانتاج بأقل جهد ممكن . إن عيب النظام الفردي الحر انعدام التنسيق وهذا مصدر أساسي للإسراف الفنى والاقتصادى ، ونقص الكفاية (١) .

تقوية وسائل الدفاع الوطنى :

وأخيراً — وليس آخرأ — فالتوجيه الاقتصادى الاشتراكى يؤدى إلى تنظيم الانتاج الزراعى والصناعى لمواجهة احتمال نشوب حرب ، وكذلك لتسكين الشعب من الاعتماد إلى أقصى حد مستطاع على موارده الداخلة من زراعية وصناعية فى حالة الحرب أو الحصار . وهذه الفكرة أعرب عنها الدستور الروسى عند الكلام عن مهمة الجوسبلان ، وأيدتها أحداث الحرب العالمية الثانية حينما اجتاحت الألمان مساحات واسعة من المناطق الغنية بالوقود والصناعات والمحصولات الزراعية ، ومع ذلك استطاعت روسيا الاعتماد على المناطق الأخرى الداخلية والاسبوية التى تقدمت فى الإنتاج بسبب مشروعات السنوات الخمس ، بعد أن كانت مهمة أو شبه مهمة خلال العهد القيصرى .

والآن ننتقل إلى شرح المراحل التى تكون بها هذا النظام الموجه فى روسيا السوفيتية ، وبيان طريقة تنفيذه والأدوات التى تضطلع بهذه المهمة وبذلك نستطيع إدراك تفسير وتقدير مدى التقدم الاقتصادى فى ذلك البلد منذ العقد الرابع من القرن الحالى .

نظرة نظام التوجيه فى روسيا :

لم تنشأ طريقة تطبيق نظرية الإنتاج الموجه دفعة واحدة ، ولم يكن أمام زعماء السوفيت خطط واضحة محدودة تختصى ، أو جهاز من التنظيم الاشتراكى الموجه لاقتباسه ، ولكنهم عملوا على خلق ذلك الجهاز عن طريق التجربة والملاحظة ومراجعة النفس وتصحيح الأخطاء ، ولهذا مرت حماية

البناء الاشتراكي المرسوم في سلسلة من المراحل المتعاقبة ، قد يكون كل منها ذا عيوب ونقائص إلا أن كل مرحلة تمهد الطريق لما بعدها حسبما تسفر عنه التجربة من مزايا ومساوي . وقد رأينا كيف أدرك السوفييت نظام وقاية العمال على المشروعات الصناعية ثم وضعت النتائج السيئة وظهر أن « من المتعين التخلص من فكرة المصنع الذي يحكم نفسه بنفسه ، ذلك الحلم الذي داور دعاة مذهب القوضوية والنقابية ، والذي أضلَّ الاشتراكيين عهداً طويلاً » ، على ما يقول « د ب » (ص ٥٠٠) . لقد كان الخطر على حياة البلاد الاقتصادية مصدره تلك اللجان بالمصانع والمخبرات العمال والمجالس المحلية التي أرادت تنظيم أمور الإنتاج والتوزيع وفقاً لظروفها واعتباراتها الخاصة دون أن تدرك أن المصلحة القومية العامة هي العليا والتي يتعين عليها تنسيق الخطط المحلية . وهذه النتيجة لارضاء في الوصول إليها إلا إذا قامت على رأس البلاد هيئة مركزية عالياً يصدر عنها التوجيه ، وتتولى التنظيم والتنسيق . ولهذا كان لا بد من تقوية سلطان « المجلس الاقتصادي الأعلى » . ويرجع ظهور هذه الهيئة لأول مرة إلى القرار الصادر في ٥ ديسمبر ١٩١٧ والذي نص على أن مهمتها تنحصر في تنظيم الاقتصاد القومي ومالية الدولة ، وأن عليها أن تضع خططاً وتقديرات عامة لتنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد كلها ، عن طريق توحيد وتنسيق أعمال الهيئات المركزية والمحلية التي يتعين عليها الخضوع لتلك المنظمة العليا . غير أن المجلس لم يستطع خلال السنوات الأربع الأولى من حياة الدولة السوفيتية أن يؤدي واجباته الأساسية بسبب القوضى الضاربة أطنابها في البلاد .

ولما اجتمع مؤتمر مجالس الاقتصاد القومي في مايو سنة ١٩١٨ أصدر عدة قرارات بشأن ما ينبغي عمله من أجل استغلال واستثمار الموارد الانتاجية ، وتأسيس الصناعات الرئيسية ، وتركيز التجارة في أيدي الدولة والهيئات التعاونية ، وتنظيم التبادل بين المدن والريف وتأسيس المصارف الخ . وبصح أن نعد هذه القرارات نوعاً من التوجيه بشأن تنظيم الاقتصاد

القوى وفق المبادئ الاشتراكية . وكان هناك في ذلك الوقت عدد من اللجان التي تضع الخطة لفرع أو آخر من فروع الاقتصاد القومي ، وكلها تابعة « للمجلس الاقتصادي الأعلى » وهو الهيئة التي أصبحت تختص بالإشراف على الصناعة . غير أن الخطط لم تكن عامة شاملة ، وليس بينها تناسق أو ارتباط ، فضلا عن عدم وجود احتياطات من المواد الخام والحبوب والوقود . وأكثر من هذا لم تتوافر لأفراد هذه اللجان أداة منظمة تقوم على إخراج الخطط الموضوعة إلى حيز التنفيذ والعمل . ثم اتخذت بعد ذلك خطوة أخرى لما تقرر إنشاء « مجلس العمل والدفع » وتكون له سلطة تنفيذية عليا في الميدان الاقتصادي ، ولا يختص بالصناعة وحدها ، وإنما يعنى بكافة نواحي النشاط الاقتصادي .

وقد وضعت فكرة وضع مشروع عام شامل حينما كتب لينين خطابه المعروف إلى Krahizhanovskiy بشأن كهربة البلاد ، حيث جاء فيه « ألا نستطيع وضع مشروع نفهه البروليتاريا ؟ كأن تقم مثلا في ظرف عشر سنوات (أو خمس ؟) ٢٠ (أو ٣٠ أو ٥٠) محطة لتوليد الكهرباء في مختلف أرجاء البلاد إتنا بحاجة إلى مثل هذا المشروع لنضع أمام الجماهير هدفا يسعون إليه وأملا يعملون من أجل تحقيقه » . ونحقيقاً للفكرة التي تضمنها ذلك الكتاب كوت لجنة عرفت باسم جويلرو Goelro في أبريل من عام ١٩٢١ لوضع مشروع يرمي إلى كهربة بلاد الاتحاد السوفيتي . وكذلك على سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر السوفيتي أصدرت الحكومة قانون إنشاء « لجنة وضع المشروعات » المعروفة باسم جوسبلان Gosplan وذلك في ٢٢ فبراير ١٩٢١ ، وفيما يلي أهم مواد ذلك القانون الهام :

- (١) تؤلف لجنة عامة لوضع الخطط والمشروعات العامة لكي تعمل بالتعاون مع مجلس العمل والدفع على زمم مشروع اقتصادي واحد شامل للدولة ، على أساس مشروع كهربة البلاد الذي أقره المؤتمر السوفيتي الثامن .
- (٢) تنحصر مهام اللجنة الحكومية لوضع المشروعات العامة فيما يلي :

١ - وضع المشروع العام وبيان وسائل تنفيذه والنظام الذي يتم به ذلك التنفيذ .

ب - تقوم بفحص ما ترفعه إليها المصالح المختلفة والتنظيمات الاقتصادية الإقليمية من برامج صناعية ومقترحات توجيهية في كافة فروع الاقتصاد القومي ، وعليها أن تحقق التناسق بين هذه البرامج والمقترحات وبين المشروع العام .

ج - رسم التدابير العامة التي تتخذها الدولة بقصد تنمية وتنظيم الأبحاث اللازمة لتنفيذ المشروع العام ، وبقصد استخدام الموظفين المدربين الأكفاء .

د - تضع الاجراءات والوسائل التي يمكن بها إقناع الشعب وإخلاقه على السياسة الاقتصادية الجديدة ووسائل تنفيذها وما يطاق ذلك من الأشكال التي يجري بها تنظيم العمل .

(٣) لجنة الحق في الاتصال المباشر بكافة المصالح الحكومية العليا والإدارات المركزية والمؤسسات بالجمهورية .

(٤) على جميع المؤسسات الإقليمية والمحلية والقوميسريات أن تضع تحت تصرف اللجنة كل ما تطلبه من معلومات وبيانات ، كما توافيها بالأفراد المسئولين الذين يقومون بعمل الإيضاحات الضرورية .

(٥) على جميع القوميسريات والإدارات أن تقدم ما لديها من اقتراحات توجيهية ذات صلة بمسائل الاقتصاد القومي ، وما لديها من برامج الإنتاج ، إلى اللجنة الحكومية التي تقوم بفحصها ونسبها داخل نطاق الخطة العامة .

(٦) يتولى « مجلس العمل والدفع » تعيين مجلس إدارة اللجنة وأعضائها ، ورئيسها الحق في أن يتصل شخصياً بمجلس العمل والدفع ويرفع إليه ما يشاء .

(٧) لجنة هيئة من الموظفين خاصة بهاء ولها الحق في الاستمانة بخدمات الاختصاصيين بصورة دائمة أو مؤقتة .

وبلاحظ أن الجوسبلان هيئة استشارية وليست ذات سلطة تنفيذية ، وقد أثار هذا الأمر خلافاً حينذاك بين تروتسكي ولينين ، وتطلب رأى الأخير بشأن إبقاء حق اتخاذ وإصدار القرارات المتصلة بالسياسة الاقتصادية لمجلس العمل والدفاع . وبرغم هذا أخذ نفوذ الجوسبلان يقوى تدريجياً ومن ذلك ما نص عليه قرار صادر سنة ١٩٢٣ من ضرورة موافقة هذه اللجنة على أية مسألة اقتصادية ذات أهمية حكومية أو عامة قبل تنفيذها من قبل السلطات العليا . وكان عدد أعضاء اللجنة في أول الأمر أربعين عضواً وبخاصة من صفوف الاقتصاديين والإحصائيين المتخصصين ، ولما أعيد تنظيم اللجنة في سنة ١٩٢٣ زيد العدد إلى ثلاثمائة عضو . وفي سنة ١٩٢٥ أنشئت لها فروع في الجمهوريات والأقاليم والمديرية ، وذلك على أثر إنشاء لجنة من هذا النوع لجمهورية روسيا في فبراير من تلك السنة . ويرجع هذا العمل إلى أهمية مبدأ التقسيم الاقليمي والذي يقضى بأن يصبح كل إقليم أشبه بوحدة اقتصادية تستغل مختلف موارده ، وذلك بصورة تتفق والمطابقة العامة والأهداف الرئيسية التي ترسمها الدولة للبلاد كلها .

وقد ظل عمل اللجنة سنوات لا يعتمد التنسيق بين البرامج التي تضعها الأقسام والإدارات المختلفة ، كما أنها تولت وضع خطط لبعض فروع الإنتاج والنشاط الاقتصادي مثل الوقود ، والتجارة الخارجية ، والغذاء والنقل . غير أن أعظم نقطة تحول في حياة هيئة الجوسبلان كانت في سنة ١٩٢٥ حينما بدأت في إصدار بيانات إحصائية عرفت باسم « أرقام المراقبة » (Control Figures) وهذه تقرب من أن تكون مشروعاً سنوياً . وكان الغرض من إصدارها تقديمها للقرمينيزيات الاقتصادية ، وعلى هذه الأخيرة أن ترفع ما توضع من خطط إلى الجوسبلان في ميعاد غاية منتصف شباط من كل سنة مع ما يمن لها من انتقادات تراها بشأن تلك الأرقام . وبعد انقضاء شهر على ذلك تعيد هيئة الجوسبلان الخطط ومنها ما يبدى مع تعديلات وملاحظات . وعلى ضوء هذه الضوابط المتداخلة يتم وضع مشروع سنوي

ليصادق عليه مجلس العمل والدفاع . وقد حاولت لجنة الجوسبلان أن تتولى وضع ما يشبه مشروع عام يشمل الاقتصاد القومى (١٩٢٥) فلم توفق فى نيل الموافقة ، وكذلك كان نصيب محاولة أخرى فى سنة (١٩٢٦ - ٢٧) . ولم يكن رفض الحكومة راجعاً إلى قصور فى أعمال اللجنة بقدر ما كان راجعاً إلى اعتبارات عامة . والواقع أنه ما كان فى المستطاع تحقيق هذا الهدف خلال عهد سياسة النيب (NEP) التى أباحت قدرأ معيئاً من النشاط الاقتصادى الخاص فى ميادين الزراعة والتجارة والصناعة ، ومن الصعب وضع خطة عامة كهذه للبلاد كلها فى وقت كانت فيه الأرض الزراعية — حيث يسود فيها المبدأ الفردى — موزعة أقساماً صغيرة بين عدة ملايين من الفلاحين . وفضلا عن هذا فشل ذلك العمل يقتضى خلق أداة منظمة على قدر كبير من الكفاية ، ويستلزم تجارب واسعة فى جمع البيانات والإحصائيات وتنظيمها وتبويبها واستخلاص نتائج سليمة منها ، وهذه الأشياء كلها عملية ليست هينة ، وتتطلب وقتاً كافياً قبل أن يصبح التطبيق الصحيح فى حيز المستطاع ^(١) .

فإذا ما حل عام ١٩٢٧ كانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » فى طريقها إلى الزوال ، وكانت اللجنة قد اكتسبت مراناً عظيماً ، وكان القادة قد استقر رأيهم على معالجة مشكلة الزراعة على الأساس الجمعى ، وكانت البلاد لازالت متأثرة بالصراع بين تروتسكى وستالين وروح الغضب تغل فى نفوس أغنياء الفلاحين ومنوسطيهم وأرباب المشروعات الخاصة . وكذلك كان الموقف الخارجى حرجاً شديداً للتوتر ، فالولايات المتحدة لم تعترف بالإتحاد السوفيتى بعد ، وانجلترا قد قطعت العلاقات السياسية فى سنة ١٩٢٧ ، وبولنده تظهر عداء سافراً . فى ظل هذه الظروف جميعاً كان لابد من حمل شئء هام ، وهنا نيط بلجنة الجوسبلان (١٩٢٧ - ٢٨) مهمة إعداد مشروع السنوات الخمس الأول إذ أصبح ذلك ميسوراً بعد تأميم الصناعة

الكبيرة والصناعات الرئيسية الأخرى . ولما اجتمع المؤتمر الخامس عشر للحزب في سنة ١٩٢٨ أقر المشروع وبذلك فتح فصل جديد في كتاب تاريخ التوجيه الاشتراكي على ما يقول موريس دب (١) .

ولا شك أن هذه اللجنة العليا تضطلع بمهام غاية في المخطورة مادام المجتمع يملك نحو ٩٦ ٪ من الدخل الأهل وأدوات الإنتاج . ولا بد لها من دواية واسعة بشؤون الاقتصاد من زراعة وصناعة ونقل ، وإلمام تام بالنواحي الفنية مهما دق أمرها ، ومقدرة كافية على معالجة كل ما ينشأ من المسائل والمشكلات . ويلعب القسم الإحصائي دوراً بالغ الأهمية في هذه الهيئة الضخمة ، وقد تحول إلى إدارة خاضعة للجوسبلان المركزية وتعرف باسم « Central Board of National Economic Accounting » .

وقد تناولت القوانين والقرارات المتعاقبة إدارة اللجنة بالتعديل والتنظيم من وقت لآخر ، ولكن التعديلات التي أدخلت هدفها زيادة الصلاحية والكفاية ، ولا تمس المبادئ العامة والقواعد الجوهرية . وأهم تعديل حدث في سنة ١٩٣٥ ، وبمقتضاء ألغى البريديوم ودمج الإدارة عن طريق السكيجيوم ، وحل محلها رئيس ذو سلطة أوسع ودمج لجنة من سبعة أعضاء بينهم مجلس قوميسيرى الشعب Sovnarkom بناء على توصية الرئيس من بين الأعضاء البارزين في لجنة الجوسبلان المركزية وزعمائها المحلية ومن العلماء والفنيين . وأنشئ في داخل الجوسبلان المركزية (الخاصة بالاتحاد السوفيتي كله) نواتج من الإدارات :

(١) الإدارات الخاصة بوضع المخطط والتنسيق ، وعليها أن توافق بين مختلف الأجزاء التي تتكون منها الخطة العامة ، كما تتولى مراقبة عملية التنفيذ ورسم طريقته .

(٢) الإدارات الخاصة بوضع المخطط لفروع المختلفة من الاقتصاد القومي ، وهذه تقوم كذلك بالإشراف على سير تنفيذ الخطة في نطاق هذه الفروع .

وفيا إلى بيان يعطى فكرة عن تكوين الهيئة التي تقوم بالدور الرئيسى
في حياة البلاد. (١)

تكوين اللجنة الحكومية لرسم الخطط

والملاحقة بمجلس قوميسيرى الشعب الاتحاد السوفيتى

(القرار الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

- ١ — الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء اللجنة .
- ٢ — إدارة رسم الخطة الشاملة للاقتصاد القومى .
 - قسم الإنتاج والتصيلجات الرأسمالية .
 - » نفقة الإنتاج ومصاريف تداول المبيعات .
 - » التحقق من تنفيذ الخطة .
 - » ميزانية الاقتصاد القومى (٢)
 - » الخطة العامة للنقل .
 - » » الشاملة .
- ٣ — إدارة الإنشاء الرأسمالى .
 - قسم صناعة البناء .
 - » الخطة الشاملة للأعمال (المنشآت) الرأسمالية
 - » الطرق المائية .
 - » المنشآت الخاصة .

Baykov : The Development of the Soviet Economic System, pp. 448-450. (١)

Turin : The U. S. S. R. (Appendix II.)

(٢) ويقصد بكلمة الميزانية balance تطبيق مختلف مفردات وفروع الاقتصاد القومى ولي هذا المصطلحها فى هذا المعنى .

- ٤ — إدارة المالية .
- قسم رسم الخطة المالية .
- » الميزانية .
- » الخطة النقدية والاكتفاء .
- ٥ — إدارة العمل .
- قسم العمل والأجور .
- » تجنيد وتوزيع قوة العمل (التقسيم إلى مراتب ودرجات)
- » الاستعمار (أى تعمير المناطق غير الآهلة بالسكان) .
- ٦ — إدارة الأقاليم (الرايون) Rayons : الشرق الأقصى وسiberia الشرقية
- ٧ — » » الأورال وسiberia الغربية
- ٨ — » » آسيا الوسطى وقازاخستان
- ٩ — » » القوقاز
- ١٠ — » » الجنوب
- ١١ — » » الوسط
- ١٢ — » » الجنوب الشرقى
- ١٣ — » » الشمال والشمال الغربى
- ١٤ — » » الغرب
- ١٥ — الإدارة المختصة برسم الخطط الإقليمية الشاملة وتحديد مواقع الصناعة .
- ١٦ — إدارة الوقود .
- قسم ميزانية الوقود .
- » صناعة الفحم والاريدواز .
- » » البترول والغاز .

- ١٧ — ادارة ميزانية المواد الخام .
قسم ميزانية المعادن .
» المعادن غير الحديدية (بما في ذلك صنع الأسلاك البحرية)
» المواد الخشبية .
» اعداد مواد البناء .
» المواد الصلبة النوعية .
١٨ — ادارة ميزانية المعدات .
قسم ميزانية القوة الكهربائية .
» » القوة والعدد .
» » المعدات الفنية technological .
» » معدات البناء والنقل .
١٩ — ادارة الكهرباء Electrification .
قسم انتاج وتوزيع القوة الكهربائية .
» انشاء محطات توليد الكهرباء .
٢٠ — ادارة صناعة الآلات .
قسم الصناعة الثقيلة .
» » المتوسطة .
» » العامة .
» صناعة الآلات الكهربائية .
» التنسيق والتعاون .
مجموعة الخطة الشاملة .
٢١ — ادارة صناعة الغذاء .
قسم صناعة السمك .
» » الغذاء .
» » اللحوم والألبان .

٢٢ — إدارة الصناعة الخفيفة .

قسم صناعة المنسوجات .

» الصناعة الخفيفة .

» ميزانية المواد الخام والسلع شبه المصنوعة

٢٣ — إدارة الزراعة .

قسم الزراعة :

» الحيوانات .

» النباتات الصناعية .

» محطات آلات الجر .

» المزارع الحكومية .

» الري وأعمال التحسين .

٢٤ — إدارة التجارة :

قسم توزيع البضائع .

» ميزانية أموال البضائع .

» تداول (بيع) البضائع .

مجموعة التغذية العامة .

» تنظيم التجارة وتفتات البيع .

٢٥ — إدارة الثقافة :

قسم المدارس والجامعات والتعليم العالي .

» الفنون .

٢٦ — إدارة الموارد الطبيعية .

٢٧ — إدارة الصناعة المعدنية .

قسم الإنتاج والتوزيع .

» المنشآت والمعدات الرأسمالية .

مجموعة الأخلاط المعدنية والصلب النوعية .

- ٢٨ — إدارة المعادن غير الحديدية .
قسم الإنتاج والتوزيع .
» المنشآت والمعدات الرأسمالية .
- ٢٩ — إدارة الصناعة التكميلية .
قسم الإنتاج والتوزيع .
» المنشآت والمعدات الرأسمالية .
مجموعة الكيمياء الخاصة .
- ٣٠ — إدارة النقل بالطائرات والمياريات .
قسم النقل بالطيارات
مجموعة » الجوي .
» اقتصاد الطرق العامة .
- ٣١ — إدارة صناعة الخشب .
قسم صناعة الخشب .
» » الورق والسيليلوز .
مجموعة اقتصاد الخشب .
» الصناعة المائية .
- ٣٢ — إدارة النقل بالسكك الحديدية .
قسم حركة النقل والاستغلال .
» المنشآت الرأسمالية .
- ٣٣ — إدارة النقل المائي .
قسم النقل النهري .
» » البحري (بما في ذلك طريق بحر الشمال) .
- ٣٤ — إدارة مخازن البضائع .
قسم مخازن وميزانية المنتجات الزراعية .
» المطاحن الآلية .

- ٣٥ — مكتب الأمان .
- ٣٦ — إدارة الصناعة المحلية والجمعيات التعاونية الصناعية .
قسم الصناعة المحلية والوقود .
» الجمعيات التعاونية الصناعية .
- ٣٧ — إدارة صناعة مواد البناء .
- ٣٨ — إدارة اقتصاد بناء المساكن والاقتصاد الكوموني (المشترك)
قسم الاقتصاد المشترك .
» بناء المساكن .
- ٣٩ — إدارة التجارة الخارجية .
- ٤٠ — إدارة حماية الصحة .
قسم المؤسسات الصحية .
» مراكز الأملال .
- ٤١ — إدارة المواصلات .
- ٤٢ — مكتب الاختراعات .
- ٤٣ — مكتب الاقتصاد والبديلات .
- ٤٤ — إدارة التنمية .
- ٤٥ — إدارة السكادرات .
- ٤٦ — سكرتارية رئيس اللجنة وإدارة المراقبة .
- ٤٧ — مكتب اللجنة . القسم المرمي .
- ٤٨ — مجلة الاقتصاد المرسوم .
- ٤٩ — الناشرون لمطبوعات لجنة رسم المخطط .
- ٥٠ — معهد البيانات الاقتصادية والفنية .
- ٥١ — الهيئة الإحصائية المركزية للاقتصاد القوي وفروعها .
- ٥٢ — ممثلو الجوسبلان الخاصة بالإتحاد السوفيتي .
- ٥٣ — مجلس التقويم العلمي والفني .

٥٤ — المجلس السكائن بلجنة الاتحاد السوفيتى لرسم الخطة .

٥٥ — أكاديمية مولوتوف الاقتصادية للإتحاد السوفيتى .

طريقة وضع المشروع :

من الخطأ المتواتر الظن بأن الخطة المرسومة لتنظيم موارد الجبال وقواها الإنتاجية ومطالبا الاستهلاكية تتولاها الهيئة العليا الموجهة بطريقة تعسفية ، أو يقوم بها جماعات من الموظفين المقيمين في عاصمة البلاد . وليس أبعد من هذا الظن عن الحقيقة والواقع ، ولهذا سنشرح الطريقة التى ننبع عند وضع مشروع السنوات الخمس ومنه نرى أنها تنقسم إلى مراحل متعاقبة كل منها تسكل الأخرى :

(أولا) يطلب إلى الهيئات والمنظمات الإنتاجية أن تقدم مقترحاتها بشأن ما تريد وما تستطيع إنتاجه في فترة معينة ، وأن تحدد تقديرها لما يحتاجه التنفيذ من مواد خام ومعدات وعمل وغير ذلك . فإذا ماوردت المقترحات والتقديرات صار لدينا مايصح أن نمده المشروع الابتدائي للخطة ، وهو مبني على آراء أولئك الذين يتولون عملية الإنتاج ذاتها ، وم عبارة عن المؤسسات الحكومية المركزية والإقليمية وما دون ذلك وجميعيات المستهلكين التعاونية ، وجميعيات المنتجين التعاونية .

(ثانيا) تقوم الهيئة العليا لرسم الخطة بفحص هذه المقترحات والتوفيق بينها . فلابد يتعين عليها أن تراعى أن يكون الطلب الكلى على الصلب والنفط مثلا من جانب الصناعات التى تستهلك هذين العنصرين مساويا لما اقترح انتاجه منهما ناقصا ما يؤخذ من هذا الانتاج لأغراض الاستهلاك الحلى . وعلى الهيئة أن تراعى أمراً آخر وهو تقرير نسبة ما يخص من موارد البلاد الإنتاجية (خلال المدة المقررة) لكل من أدوات الانتاج واصلع الاستهلاك . فإذا تم هذا كله صار لدى الهيئة مشروع متناسق الأجزاء . ولكن الهيئة لابد لها من النظر إلى مسائل أخرى يجب أن يهدف المشروع

إلى تحقيقها ، كأعداد وسائل الدفاع عن البلاد ، والوسائل التي تؤدي إلى رفع مستوى الحياة الثقافية (مثل المدارس ، الصحف ، الكتب . الخ) ، وتحسين المستوى الصحي للشعب بأعداد الأطباء اللازمين وإنشاء المستشفيات . هكذا نحاول الجوسيلان أن نوفق بين مطالب القاء بين الإنتاج وبين الأغراض التي تنوحي الدولة لتحقيقها ، وهي أغراض قد لا تكون ذات طابع اقتصادي بحت . وفي هذه الحالة يكون أمامنا مشروع مؤقت .

(ثالثاً) يرسل المشروع المؤقت إلى الإدارات الحكومية المركزية والمحلية والهيئات الإنتاجية المختلفة في طول البلاد وعرضها ، وعلى كل من المشروعات المختلفة أن يدرس بالتفصيل الجزء الخاص به . ويلاحظ أن مناقشة ذلك الجزء لا تقتصر على إدارة المصنع بل ينبغي أن تعقد مؤتمرات تضم العمال كذلك ، وبأخذ الجميع في المناقشة وإبداء الرأي .

(رابعاً) بعد أن تصل الملاحظات والتعديلات تقوم الجوسيلان بدراستها من كل ناحية مع مراعاة الدقة التامة والعدل على إزالة أي نوع من التناقض فإذا تم ذلك عرض المشروع على مجلس قومي يبري الشعب (أشبه بمجلس الوزراء) واللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفيتي . فإذا أقرته الهيئتان أصبح قانوناً من قوانين الدولة ، وبدأ التنفيذ في ظل رقابة حازمة من جانب السلطات المركزية والمحلية كل فيما يخصه .

وينبغي للذين يقومون بوضع الخطة العامة أو المشروع لأية فترة معينة أن يراعوا بمنتهى الدقة مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يتسنى لهم تحقيق الأهداف العامة التي يضمونها نصب أعينهم وفيما يلي أهم الاعتبارات :

- (١) حركة السكان من حيث معدل الزيادة أو النقص في السنة أو خلال فترة معينة إذ على أساس هذا يمكن تقدير الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وكية السلع الاستهلاكية ، ومستوى الأجور ، والميزانية العامة وغير ذلك .
- (٢) التركيب الاجتماعي للسكان .

(٣) مقدار الدخل الأهل والنسبة التي يجب أن يقسم بها بين إنتاج
سلع الاستهلاك وعمل أدوات الإنتاج .

(٤) معدل الزيادة في الإنتاج في العام بالنسبة إلى العام الذي قبله .

(٥) مبلغ الزيادة التي يمكن تحقيقها في تحسين إنتاج الزراعة والصناعة
والأساليب الفنية المتغيرة ومدى مساهمتها في بلوغ هذه الغاية .

(٦) مسائل التجارة الخارجية وإصدار النقود ، وازنة الميزانية والفوائض
وتحديد مقدار الأجور بطريقة توفق بين مصالح الإقتصاد القومي العامة
ومصالح العاملين .

(٧) مقتضيات الدفاع الوطني من كافة نواحيه المادية والبشرية والفنية .

(٨) تحسين مستوى التعليم الفني بكافة فروعته وفي مختلف مراحله إذ
عليه يتوقف التقدم في الزراعة والصناعة والنقل إلى حد كبير .

(٩) بناء المساكن في المدن والريف .

(١٠) نهضة الخدمات الثقافية والاجتماعية المختلفة من تعليم ومصحف
ومكتبات عامة وأندية رياضية ومسارح ، وتأمين وإعانات حسبما يتفق
ذلك مع نظام البلاد .

أساس النجاح :

ولكن ليست العبرة بحسن الهدف ورسم الخطة . إن العبرة في النجاح
الذي يمكن إدراكه في إخراج المشروع من دائرة الفكر إلى حيز العمل ونطاق
التحقيق الواقعي .

وهذا النجاح لا بد له من توافر شروط عدة ، في مقدمتها صحة ودقة
البيانات والتقديرات التي يبني على أساسها المشروع ، و كفاية الأجهزة
المنوطة بها القيام بعملية التنفيذ . وهناك شرط آخر له أهميته
وهو أن يكون المشروع مرنا بحيث يتسع المجال لإدخال ما تنضج ضرورته
من تعديلات وتصحيحات حتى تلائم ما قد يجده من ظروف طبيعية أو غير

طبيعية لم تكن في الحسبان عند وضع الصورة النهائية للمشروع .
فقد يحدث مثلاً جفاف يؤدي الى عجز في الحصول الزراعى ، ولهذا لا بد من أن تكون الخطة الخاصة بالزراعة مرسومة بحيث لا يتأثر المشروع العام بهذا الحادث الطارىء تأثيراً خطيراً سيئاً . وأخيراً لا بد من توافر عنصرى الثقة والتعاون بين الجميع ، حكاما ومحكومين . فعلى الحكومة ان تفسح صدرها للنقد الإنشائى الذى لا غاية له سوى الإصلاح ، وعلى الشعب ألا يقصر فى إسماع صوته وشكواه الى المسئولين كلما رأى تقصراً أو شاهد تقصيراً . وهنا تلمب الصحافة السوفيتية دوراً بالغ الأهمية فى التوجيه والنصح والإرشاد ، فهى الصلة بين الشعب والمشرفين على مصائره فقلما تطالع صحيفة روسية مركزية أو محلية إلا وترى فيها عبارات الثناء على المشروعات التى تحقق الخطة أو تفوقها ، كما أنها مليئة بالنقد للمشروعات العاجزة أو المقصرة فى أداء نصيبها المفروض عليها . وكثيراً ما تنشر أسماء المجدين فى « قائمة هراء » ، وأسماء المقصرين فى « قائمة سوداء » كما يوصف الاخيريون بأنهم « أولئك الذين يحطمون الإنشاء الاشتراكى » . وهذه رقابة سليمة من جانب الصحافة والحكومة تشجعها على الاضطلاع بهذه المهمة . (١)

مشروع السنوات الخمس الاول

قدمت هيئة الجوسبلان خطة من جانبها طابعها الحذر ، ذلك لأنها راعت اعتبارات مختلفة أهمها :

(١) يفتخروا الكثيرون من الزوار والكتاب بما تمثله به الصحف الروسية من انتقادات موجبة إلى المشروعات ومديريها . فيرون أن ذلك دليل على إخفاق الجهود السوفيتية فى سبيل تنفيذ مشروعاتها ، مع أن هذه الحملات الصحفية دليل محسوس على عظم الجهود فى سبيل النجاح . ولعل هذه الظاهرة تنسر روح التشاؤم والنك التى تبدو فى مؤلفات كثير من الكتاب .

(١) احتمال حدوث عجز جزئى فى المحصول الزراعى خلال السنوات التالية .

(٢) بقاء معدل التجارة الخارجية فى مستوى منخفض .

(٣) ما يلاحظ فى البلاد من ضعف الإنتاجية سواء فى الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات .

(٤) أن عبء الدفاع الوطنى قد يكون كبيراً بالنسبة الى الاقتصاد القومى . ولهذا الأسباب رأت اللجنة أن يكون تنفيذ المشروع على فترة قوامها ست سنوات . ولكن المشروع فى صورته النهائية قدر لتنفيذه خمس سنوات . وبدأ فى طابع ملقوء التفاؤل على أساس التقديرات المنتظرة التالية :

(١) عدم حدوث أى عجز طارئ ، خلال السنوات الخمس ، فى الإنتاج الزراعى .

(٢) ازدياد حجم التجارة الخارجية وتدفق رأس المال على البلاد بسبب نشاط حركة الإصدار .

(٣) ارتفاع شديد وسريع فى إنتاجية الزراعة والصناعة ، يتمثل فى خفض نفقات الإنتاج واثمان السلع المصنوعة ، وفى ارتفاع إنتاجية العمل وزيادة الفلا الزراعية .

(٤) أن مخصصات الدفاع الوطنى لن تشغل سوى نسبة صغيرة من النفقات العامة .^(١) وهكذا صدر مشروع السنوات الخمس الأول فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ على أنه ليس سوى خطوة واحدة فى المشروع الكبير الذى يهدف إلى خلق نظام جديد^(٢) .

والصورة التى نشرت وثيقة ضخمة ملأى بالتفاصيل والأرقام بشأن

Baykov : The Development of the Soviet Economic System. pp. 153-154. (١)

Hoover : The Economic Life of Soviet Russia, p. 306. (٢)

ما ينبغي تحقيقه في مختلف نواحي حياة المجتمع السوفيتي خلال الفترة (٢٩/١٩٢٨ — ٣٣/١٩٣٢). وسنعرض بالتفصيل لثلاث عناصر الحياة الاقتصادية في روسيا منذ بدء تطبيق مشروع السنوات الخمس الأول، ولكن يمكن القول بوجه عام إن ذلك المشروع كان يرمى إلى غرض رئيسي ألا وهو دفع التقدم الصناعي الحديث دفعة قوية نحو الأمام، وهو ما يحمل بعض الكتاب على اعتبار العهد السوفيتي يتميز بصفة بارزة وهي الثورة الصناعية الواسعة النطاق التي تريد أن تجعل روسيا تدرك ثم تفوق الدول الصناعية الكبرى مثل إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نونظرنا إلى المشروع الأول على ضوء التجارب التي حدثت في الزراعة، فلنأخذ إن لهذه الفترة سمة أخرى بارزة وهي القضاء على نظام الزراعة الفردية وإقامة نظام الزراعة الجماعية بمختلف أشكالها، وبعبارة أخرى تم خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأول تحقيق المرحلة الثانية من الثورة الزراعية في روسيا. وعلى سبيل المثال والتوضيح نقدم هنا صورة إحصائية موجزة لأم العناصر التي يتكوّن منها ذلك المشروع الضخم^(١)، ومنه نستخلص أن التوجيه لا يقتصر أمره على النواحي الاقتصادية الخصب، بل إنه يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية لأن النظام الاجتماعي في بلد كل واحد ترتبط أجزاؤه ومفرداته بعضها ببعض، ولا بد لتحسينه من أن تمتد يد الإصلاح إلى مختلف هذه الأجزاء حتى تتوحد السلسلة ويسودها النظام والانسجام. أما محاولة الإصلاح في ناحية أو نواح، وإغفالها في ناحية أو نواح أخرى، فهي من قبيل الإهمال وتبيد الجهود وتعطيل التقدم العام. وهنا نلمس المغزى الكبير لنظام الطعاط المرسومة، كما نستطيع بالدرس والتفهم أن ندرك دروساً ينبغي تعلمها حتى يتسنى وضع مشروعات عامة للنهوض بالبلاد، بعض النظر عن الجوانب السياسية وعن المبادئ السائدة.

(١) نقلا عن المصدر السابق (ص ٢١٨ ختامية رقم ٢) ص ٣٠٢ — ٣١١.

(١) السطوح :

قدّر أن يزداد عدد السكان في بلاد الاتحاد السوفيتي خلال فترة السنوات الخمس بمقدار ١١,٨٪ وأن تكون الزيادة في أهل الريف ٩,٠٪ وفي سكان المدن ٢٤,٤٪.

(٢) الصناعة :

تكون نسب الزيادة بالشكل التالي : — ٨٢,٠٪ (الموارد الرأسمالية) ، ٢٢٨,٠٪ (الاستثمارات الجديدة) ، ١٠٣,٠٪ (الدخل الأهل) . وتزيد الكهرباء بنسبة ٤٢٥,٠٪ من حيث رأس المال المستثمر فيها ، ٣٣٦,٠٪ من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية . وتكون الزيادة في الإنتاج الكلي للصناعة بمقدار ١٣٦,٠٪ . أما النسبة من الدخل الأهل عن طريق الصناعة فتزداد من ٣١,٦٪ إلى ٣٤,٢٪ ، وترتفع النسبة المثوبة للاستثمار الرأسمالي السنوي من ٢٣,٧٪ إلى ٢٦,٢٪ ، ويزيد إنتاج صلب الطبقة العليا (أدوات الإنتاج) من ٤٠٣,٠٪ من الإنتاج الكلي إلى ٤٧,٨٪ ، بينما يهبط إنتاج السلع الاستهلاكية من ٥٩,٧٪ إلى ٥٢,٢٪ . ومن حيث السلع الآتية تتكون الزيادة فيها بالقياس إلى إنتاجها قبل الحرب المعظم بالشكل التالي : (الفحم ٢٥٩,٥٪ ، زيت البنزول ٢٣٣,٣٪ ، البيت pest ١,٠٪ ، وصباغ الحديد ٢٣٨,٠٪ ، الآلات الزراعية ٧٤٣,٣٪ ، القوسفات لعمل النجاد ١٧٨٥,٠٪ ، غزل القطن ٢٢٨,٨٪ ، السكر ٢٠١,٦٪ ، الجالوف^(١) ٢٦٧,٥٪) . ويزداد الإنتاج الكلي في الصناعة كلها من ١٨,٣ بليون روبل (١٩٢٧ — ٢٨) إلى ٤٣,٢ بليوناً في سنة (١٩٣٦ — ٣٣) وبهذا تتضاعف القيمة المضافة للإنتاج الكلي أو تزيد ، خلال الفترة كلها .

(١) إحدى مواد الكساء النظيفة الاصطناعية بالرومانيا

(٣) الزراعة :

تكون الزيادة في الموارد الرأسمالية ٣٥٪، وفي الإنتاج الكلي ٥٩٪، وفي ذلك الجزء من المحصول الذي يعد للتسويق ١٠٥٪. ويرتفع نصيب المزارع الاشتراكية (بمختلف أشكالها) في إنتاج الحبوب بمقدار ٥٢,٤٪. على أن تكون الزيادة في حالة المزارع المشتركة بنسبة ١٠٣٠٪. وتزيد المساحة المنزرعة إلى ١٢١٪. بالنسبة إلى ما كانت عليه سنة ١٩١٣، أما الزيادة في المساحة المنزرعة حبوباً فتصل إلى ١٠٨,٥٪. بالقياس إلى مستوى ما قبل الحرب، بينما تعظم في حالة المحاصيل الفنية كالقطن وسكر البنجر إلى ٢١٤,٥٪. ويزيد عدد الماشية إلى ١٣٣,٧٪. بالنسبة إلى أعدادها في سنة ١٩١٣. وبالقياس إلى ما قبل الحرب تكون الزيادة في المحصولات الآتية هكذا: (الحبوب ١٢٩,٥٪ - القطن ٢٥٦,٤٪ - الكتان ١٣٦,٥٪ - سكر البنجر ١٧٩,٨٪). وتكون القيمة الكلية للإنتاج الزراعي عبارة عن ١٦١,٩٪. بالقياس إلى القيمة في سنة ١٩١٣ (على أساس الأثمان السائدة قبل الحرب).

ونظراً لما قرره المشروع من زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق الإكثار من الآسمدة والمخصبات واستخدام الآلات، فقدراً أنه سيكون في البلاد ١٧٠ و ١٠٠ من الجرارات في نهاية فترة المشروع، وكذلك وضعت الخطة لاستهلاك سبعة ملايين طن من المخصبات المعدنية في كل سنة من سنوات المشروع.

(٤) التجارة الخارجية :

قدر أن تزيد الصادرات (حسب أثمان ما قبل الحرب) بمقدار ٢٢ ٪. بالقياس إلى المتوسط خلال الفترة (١٩٠٩ - ١٩١٣) :

(١) تزيد الصادرات من السلع الصناعية من ١٩,٢٪ (١٩٠٩ - ١٣) إلى ٤٩,٥٪ (١٩٣٢ - ٣٣). (ب) تنقص الصادرات من الغلات الزراعية

من ٨٠,٨ ٪ (١٩٠٩ - ١٣) إلى ٤٩,٥ ٪ (١٩٣٢ - ٣٣) . وقدرت الزيادة في الواردات بمقدار ٨٠ ٪ (سنة ١٩٣٢/٣٣) بالقياس إلى ما كانت عليه سنة (١٩٢٧ - ٢٨) ، على أن تزيد الواردات من السلع الاستهلاكية مثل السكر والشاي .

(٥) الجمعيات والهيئات التعاونية :

خلال الفترة (١٩٢٧ / ٢٨ - ١٩٣٢ / ٣٣) تكون الزيادة في العضوية بنسبة ١٤,٨ ٪ (الجمعيات التعاونية الزراعية) ، ٣٢,٤ ٪ (جمعيات الحرف اليدوية الصناعية) ، ١٢,٩ ٪ (جمعيات المستهلكين التعاونية في المدن ، ٢٥,٤ ٪ (في الجهات الريفية) . أما الأشخاص الذين يعملون في كافة المنظمات التعاونية فتزيد نسبتهم من ٣,٢ ٪ (١٩٢٧ - ٢٨) إلى ١٤,٥ ٪ (١٩٣٢ / ٣٣) بالنسبة إلى جميع الأشخاص الذين يستخدمون في الأعمال . وتزداد نسبة الموارد الرأسمالية الكلية التي تملكها الهيئات والجمعيات التعاونية من ٣,٨ ٪ (١٩٢٧ / ٢٨) إلى ٩,٣ ٪ (١٩٣٢ / ٣٣) .

(٦) النقل :

تكون الزيادة في الموارد الرأسمالية لوسائل النقل بمقدار ٨٩ ٪ (١٩٢٧ / ٢٨) في حالة الخطوط الحديدية) . وفي السنة الأخيرة من المشروع يكون مقدار رأس المال المستثمر خلالها عبارة عن ٣٩,٠ ٪ بالقياس إلى رأس المال المستثمر في النقل خلال السنة السابقة لبدء تنفيذ المشروع (والرقم ٣٠,٧ ٪ في حالة الخطوط الحديدية وحدها) .

(٧) أعمال البناء (برود الجباني الخاص بالفرجين) :

تزيد بنسبة ٣٨,٣ ٪ خلال الفترة كلها .

(٨) الميزانية :

تكون نسبة الزيادة ١٠٠٪ في الميزانية ، ٤١٪ في المصروفات على الإدارة ، ١٤٥٪ في الإنفاق على المؤسسات الاجتماعية والثقافية .

(٩) مستوى الأثمان :

تهبط الأثمان في نهاية فترة المشروع بالنسبة إلى ما كانت عليه في السنة السابقة له فتكون بالشكل التالي : ٧٦٪ (منتجات الصناعة الحكومية) ، ٧٠٪ (أدوات الانتاج) ، ٨١٫٧٪ (أدوات الاستهلاك) ٩٦٪ (اعتمادات الجلة للفلان الزراعية) ، ٧٧٪ (أثمان الجلة للسلع الصناعية) وذلك بالنسبة إلى المستوى الذي كانت عليه هذه الأثمان قبل عهد مشروع السنوات الخمس الأول . ويكون النقص إلى ٧٩٫٤٪ (أسعار التجزئة للسلع الزراعية) ، ٧٧٫١٪ (للسلع الصناعية) ، من مستواها قبل سنة بدء المشروع . وتهبط نفقات الإنشاء إلى ٥٨٫٧٪ من مستواها السابق .

(١٠) العمل :

تزيد إنتاجيته بمقدار ١١٠٪ في سنة (١٩٢٧ - ٢٨) من كل مائة من عمال الصناعة بمقدار ٤١٣ من العمال المدربين ، ٦٠ من الفنيين ، ٦٠ من المهندسين . وفي السنة الختامية من المشروع تصبح الأرقام هكذا : ١٠٩ ، ١٠٢ على التوالي . ويهبط مقياس ساعات العمل (بنسبة ما قبل الحرب) من ٧٧٪ (سنة ١٩٢٧ - ٢٨) إلى ٧٠٫٥٪ (سنة ١٩٣٢ - ٣٣) . ويرتفع معدل الأجور الحقيقية من ١٢٢٫٥٪ (بالقياس إلى مستوى ما قبل الحرب) إلى ٢٠٨٫٩٪ (فيما بين عامي ٢٨ ، ١٩٣٧ ، ٣٣ ، ١٩٣٢) .

(١١) الثقافة :

ترتفع نسبة المعرفة بالقراءة والكتابة من ٧٨٫٥٪ إلى ٨٩٫٧٪ بالمدن

(بالنسبة إلى من هم في سن الثامنة وما فوقها) ، ومن ٤٨,٣ ٪ إلى ٧٤,٦ ٪ بالريف .

(١٢) الاموال المعيشية :

١ — تزيد مساحة السكنى للفرد الواحد من سكان المدن في المتوسط من ٥,٧ متر مربع إلى ٩,٣ متر مربع بينما تكون الزيادة من ٥,٦ إلى ٧,٣ من الأمتار المربعة في حالة عمال الصناعة الخاضعة للتوجيه المرسوم .

ب — استهلاك الفرد الواحد من سكان المدن من المنتجات الغذائية يظل كما هو في حالة الخبز ويزيد بمقدار ٢٧,٧ ٪ (اللحم) ٧٢,٤ ٪ (البيض) ٥٥,٦ ٪ (منتجات الألبان) . أما بالنسبة إلى أهل الريف فيزداد استهلاك الخبز ٥,٧ ٪ ، واللحم ١٦,٧ ٪ ، والبيض ٤٥,٢ ٪ ، الألبان ٢٤,٧ ٪ .

ج — يتغير تركيب ميزانية العامل بالشكل التالي : تهبط نسبة ما ينفق منها في شراء السلع الصناعية من ٣٤,٢ ٪ إلى ٣٢,٥ ٪ ، وما ينفق منها في شراء المنتجات الزراعية من ٤٣,٢ ٪ إلى ٣٩ ٪ ، وفي المسكن تزداد من ٨,٧ ٪ إلى ٩,٥ ٪ ، بينما تزداد النسبة المخصصة لسد المطالب الثقافية من ٥,٣ ٪ إلى ٨,٢ ٪ ، كما تزداد النسبة المخصصة للصروفات الأخرى والمذخرات من ٨,٦ ٪ إلى ١٠,٨ ٪ .

ولا شك أن هذا التعديل الذي يواد أن يحدث في تركيب ميزانية العامل مبنئ على ما قرره المشروع من حيث خفض نفقات الإنتاج وأنماز الغلات الزراعية والسلع الصناعية حتى تتحسن أحوال المعيشة بالنسبة إلى العاملين . ونمت أمر آخر نلسه في هذا التعديل المرتقب في تكوين ميزانية العامل ، وهو أن العمل على نشر التعليم والثقافة بين أبناء المدن والريف لابد وأن يؤدي إلى اتساع نطاق مطالب الفرد الثقافية والاجتماعية ، ومن هنا كانت الزيادة في نسبة ما ينفق في سد المطالب الثقافية والاجتماعية من

٥٣٠ /٠ إلى ٨٥٢ /٠ من ميزانية المواطن السوفيتي بوجه عام .

العالم الخارجي والمشروع :

أحدث إعلان مشروع السنوات الخمس الأولى ضجة وضجيجا في العالم الخارجي الرأسمالي ، وتعرض حملة عنيفة من النقد والسخرية اشترك فيها علماء الاقتصاد الذين رأوا فيه محاولة لا ثبات إفلاس نظرياتهم عن المجتمع الذي تنظم أموره الروح الفردية والمنافسة (برغم عدم وجودها من الناحية العملية) ، وقوانين العرض والطلب الخالدة وجهاز الثمن المقدس . وصرح أصحاب الأعمال أن فشل المشروع أمر محقق وأن تنفيذه في حكم المستحيل من الناحية العملية . ومرت السنوات وثبت أن المشروع يمكن من الناحيتين النظرية والعمالية ، وأنه وفق إلى تحقيق معظم أهدافه الرئيسية بغض النظر عن بعض الأخطاء والمتاعب التي تلازم دائما كل أمر جديد بمثل هذه الضخامة . وهنا أخذ الناقدون يضربون على نغمة جديدة وهي أن السرعة التي تجري بها الروسيا لن تؤدي إلى نتائج سليمة . ويروي أن سانجا برطانيا قال لصديق روسي له « أتم الروس يبدوون كالأطفال الذين يحاولون الجري قبل أن يتمكنوا من المشي » فأجاب الروسي « قد يكون ذلك حقا ، واسكنك ترى أنه ليس لدينا الوقت المشي » ، وعلق صاحب هذه القصة عليها بقوله « وكان يحسن به (أي الروسي) أن يضيف إلى ذلك القول بأن للعالم الغربي الرأسمالي يبدو عليه أنه أقطع عن محاولة الجري أو المشي ، وأنه راقد على ظهره في حالة العجز ، ينتظر المعجزة التي يكون فيها خلاصه » . (١)

وأكد بعض أساطين الاقتصاد البوجوازي أن من الميئسجيل رسم خطة للزراعة نظراً لأن هذه الحرفة تنأثر إلى حد كبير بالآوامل الطبيعية (٢)

(١) راجع المقال الذي كتبه هيودالتون (وزير مالية بريطانيا السابق) في كتاب

Twelve Studies in Soviet Russia . ص ٢٣ .

(٢) مثل الجفاف وفيضان الأنهار والآفات الزراعية .

التي قد تقلب الخطة رأساً على عقب ، خاصة وأن الطبيعة كثيراً ما يتجهج وجهها فتصيب البلاد بالجفاف والآفات في أقل الأوقات مناسبة وفي أسوأ الظروف . ويرى آخرون أنه لهذه الأسباب ذاتها ينبغي وضع خطة مرسومة للزراعة وجعل هذه الحرفة ذات طابع آلي واستخدام كافة الأساليب الفنية والعملية حتى يصبح في الإمكان التقليل من خطر العوامل الطبيعية . وانتقد فريق من الكتاب محاولة السوفييت استخدام الآلات في الزراعة على نطاق واسع لأن هذا العمل في رأيهم سيؤدي إلى حرمان نحو خمس وعشرين مليوناً من أهل الريف بعد سنوات قليلة من وسيلة العيش ونصحوا الحكومة السوفيتية في تلك الحال إما بالقضاء عليهم أو تقيهم إلى سيبيريا ليهلكوا في ربوعها لأن المجتمع الروسي لن يستطيع أن يعول مثل هذا الجيش الهائل من المتعطلين . ولكن أثبتت الأيام خلال فترات مشروعات السنوات الخمس أن الزراعة تحولت إلى حرفة ميكانيكية إلى درجة كبيرة ، ومع ذلك لا تشكو البلاد من البطالة حتى في خلال الكساد العالمي الكبير ، ولم تتحقق المخاوف التي ساورت علماء الاقتصاد في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة لأن الأيدي العاملة التي تحررت من العمل الزراعي بالريف نتيجة اتباع أساليب الزراعة الآلية الكبيرة دبر لها العمل في الصناعة والنقل وما يتصل بهما نتيجة التوسع الهائل في هاتين الناحيتين الرئيسيتين .

المشروع في ميزانه النقد :

وهنا نتساءل . إلى أي حد نجح مشروع السنوات الخمس الأول في تحقيق أهدافه الرئيسية ؟ لا شك أن الفصول التالية فيها الجواب المفصل على هذا السؤال ، ولكننا نقول بوجه عام إنه وفق إلى تركيز الحد الأقصى من الموارد المادية والبشرية ليُجعل من ذلك أساساً لإنتاج واسع النطاق في ميادين الصناعة والزراعة فيما بعد ، فنقل الزراعة من النظام الفردي إلى الأسلوب التعاوني الأكثر إنتاجية ، وقفز بالبلاد خطوات سريعة واسعة في

سبيل التصنيع . وفي هذا قال كوبيشيف Kuibyshev في المؤتمر السابع عشر للحزب « لقد حول مشروع السنوات الخمس الأول الروسي من بلاد زراعية إلى بلاد زراعية صناعية ، فأصبح ٧٥,٥ ٪ من الدخل الأهل مصدره الصناعة والنقل وصناعة البناء ، بينما تساهم الزراعة في الدخل الأهل بنصيب قدره ٢٢,٩ ٪ » ، ولهذا « سنبداً مشروع السنوات الخمس الثاني مزودين بصناعات منظمة نظماً عالياً ومقامة على الأساليب الحديثة . إننا سننشئ بلادنا بأيدينا وبمساعدة آلاتنا . وسيثبت هذا للعالم أجمع سلامة الاقتصاد المرسوم الموجه » .

ولكن المشروع لم ينجح في خلق تسهيلات كافية مناسبة في النقل ولهذا اقترح مولوف بما بين ٢٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية . وصنع ٤٠٠,٠٠٠ سيارة سنوياً خلال فترة مشروع السنوات الخمس الثاني . وكذلك ظل إنتاج الزراعة والغذاء وصناعة المنسوجات في نفس المستوى المنخفض خلال فترة المشروع الأول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً ملحوظاً . وأكثر من هذا فقد شك المؤتمر السابع عشر من انخفاض إنتاجية العمل وارتفاع نفقة الإنتاج . هذه عيوبه اعترف عنها زعماء السوفيت تمهيداً للتغلب عليها في المشروع التالي .

مشروع السنوات الخمس الثاني

بدأ تنفيذ هذا المشروع في سنة (١٩٣٣ / ٣٤) ، والأساس الذي يقوم عليه دم النتائج التي تحققت خلال المشروع الأول سواء في الصناعة أو الزراعة . وكان يهدف إلى تحقيق أغراض متنوعة منها :

- (١) القضاء نهائياً على الكولاك وتحويل الريف إلى المزارع الاشتراكية . وجعل الزراعة عملية ميكانيكية ، وزيادة إنتاجها من حيث الكم والكيف .
- (٢) مواصلة عملية تصنيع البلاد وتوجيه قسطاً أوفر — عن ذي قبل — إلى إنتاج السلع الاستهلاكية .

(٣) العمل على رفع مستوى المعيشة لجميع طوائف المجتمع الرومى .
 (٤) زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين النوع .
 وتنقسم فترة مشروع الخمس الساتى إلى مرحلتين ، الأولى من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٥ وتسمى « مرحلة نظام البطاقات » وقد أُلغى سنة ١٩٣٥ بعد أن وضحت مساوئها بارزة وبعد أن حدثت زيادة محسوسة فى الإنتاج ، والثانية تمتد منذ الإلغاء حتى عام ١٩٣٨ وتسمى مرحلة العمل الحافزى « Stakhanovism » و « مزارع الآرتل التعاونية » .
 أما النتائج التى تحققت خلال المشروع الثانى فقد طُعِمتها مولوتوف فى تقريره بالشكل الآتى :

- (١) تجديد الجهاز الفنى للإنتاج فى ميدانى الزراعة والصناعة .
- (٢) حوالى ٩٠ ٪ من الجرارات وآلات الحصاد من إنتاج الصناعة السوفيتية .
- (٣) فى سنة ١٩٣٨ كان أكثر من أربعة أخماس الإنتاج الصناعى كله مما أخرجته مصانع ومنشآت بنيت أو أعيد تمهيدها تماماً خلال سنوات المشروعين .
- (٤) تم خلال عهد المشروع الثانى إنتاج أكثر من نصف العدد الكلى من عُدَد الآلات المستخدمة فى الصناعة .
- (٥) زادت القوة الكهربائية (بالنسبة لعامل الواحد) فى الصناعة من ٢١٠٠ كيلوات إلى ٤٣٧٠ كيلوات .
- (٦) تمت عملية استخدام الأساليب الميكانيكية فى العمليات الصناعية التى كان يغلب عليها العمل اليدوى ، كاستخراج الفحم وزيت البترول وصيد الأسماك .
- (٧) كان أعظم النجاح فى الصناعة الثقيلة حيث زاد الإنتاج بمقدار ١٤٠ ٪ وهذه النسبة تفوق ما كان مقرراً فى المشروع .

(٨) ضعف إنتاج السلع الاستهلاكية وان لم يبلغ الحد المقرر في المشروع .

(٩) حدثت نتائج طيبة في تحويل الزراعة إلى عمليات ميكانيكية ، ومن حيث المستوى الفني والطاقة الإنتاجية للزراع الكبيرة ، بحيث أصبحت الزراعة السوفيتية تسبق مثيلاتها في كثير من البلدان الأخرى . إلا أن عملية جمع القطن والكتان لازالت متأخرة بالنسبة إلى غيرها من حيث استخدام الآلات .

(١٠) عظم رخاء الفلاحين المتعاونين إذ زادت الدخول النقدية من المزارع التعاونية خلال سنوات المشروع الثاني إلى ١٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل مقابل ٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل . وحدثت زيادة قدرها ٣٣٠ ٪ في الدخول النقدية التي توزع على فلاحى المزارع التعاونية (الجمعية) .

(١١) تحسنت الصحة العامة تحسناً واضحاً إذ زاد عدد المستشفيات بمقدار ١٥٠ ٪ خلال فترة المشروع الثاني .

ثم بدأ مشروع السنوات الخمس الثالث لتحقيق الأهداف المنصدة بزيادة الإنتاج وتحسينه ورفع مستوى الشعب ، ولكن العالم في ذلك الوقت كان يجري سرايا نحو الهاوية التي فترت ظها . وقبل انتهاء العام الأول في هذا المشروع شبت نار الحرب العالمية الثانية (أول سبتمبر سنة ١٩٣٩) ، وسرعان ما ضمرت العالم كله ، وانجذبت أداة الحرب الألمانية نحو روسيا بمحاولة القضاء عليها وعلى ماحققته من أعمال اقتصادية .

النتائج العامة لعصر الترميم الاشتراكي .

وقبل أن نختم هذا الفصل نرى من الأوفق أن نعرض صورة عامة موجزة لما حققه النظام الإقتصادي السوفيتي منذ بداية عصر « الخباط المرسومة » في أواخر سنة ١٩٢٨ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية واشتراك روسيا فيها .

(١) الصناعة :

كان أول هدف رضى السوفيت إلى تحقيقه إنشاء الصناعات وبخاصة تلك التى تخرج أدوات الإنتاج لتصنع غيرها من جديد ولتنتج مقادير وافرة من السلع الاستهلاك فيها بعد . وقد أعرب لينين منذ زمن عن أهمية هذا الأمر فقال : لكن ننقذ روسيا فائنا لا نحتاج إلى محصول طيب فى مزارع الفلاحين لحسب ، إذ أن هذا غير كاف . ولنا بحاجة فقط إلى صناعة خفيفة ذات كفاية تستطيع أن تمد الفلاحين بما يحتاجون إليه من السلع المصنوعة ، إذ أن هذا غير كاف أيضاً . . . إن من الواجب أن تكون لدينا صناعة ثقيلة . فبدون احياء صناعاتنا الثقيلة وتنميتها سنكون عاجزين عن تنظيم أية صناعة ، وبدون تنظيم صناعاتنا سنهلك كدولة مستقلة . . . ولقد رأينا كيف أمكن خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأول وضع الأساس القوى الدعام للصناعة الثقيلة ، ولقد بدأت روسيا فى خلال سنوات المشروع الثانى تعمل على تنمية صناعات السلع الاستهلاكية ورفع مستوى المعيشة ، ولكنها اضطرت الى مواصلة توجيه أكبر قسط من العناية الى الصناعات الثقيلة بسبب الحاجة إلى انتاج الأسلحة والذخائر للجيش الأحمر بسبب اضطراب الأحوال فى جو السياسة الدولية منذ سنة ١٩٣٣ حينما بدأ هتلر سياسته المعادية للروسيا . ويمكن القول بوجه عام إن أعظم التقدم كان فى انتاج السلع الرأسمالية إذ بلغت نسبة الزيادة أكثر من ٨٠٠٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٤٠ مقابل زيادة تقل عن ٤٠٠٪ فى إنتاج السلع الاستهلاكية . ويرغم هذا التفاوت نشاهد اطراد الزيادة فى انتاج السلع التى من النوع الأخير وبخاصة بعد إلغاء نظام البطاقات فى عام ١٩٣٥ ، الأمر الذى نجم عنه ارتفاع ملموس فى مستوى المعيشة سواء فى المدن أو فى الريف . وتحسنت وسائل النقل بمختلف أنواعها وبخاصة خلال فترة المشروع الثانى ليشتمل ذلك مع التقدم الصناعى والزراعى ، وإيطابق مقتضيات الدفاع عن البلاد

إذا ما تعرضت للاعتداء . وعظم استتجار الثروة المعدنية في كل مكان ، وقامت الصناعات في أماكن كانت مهملة أو غير مستغلة استغلالا كافيا خلال العهد القيصري . وتمكن السوفيت من خلق صناعات جديدة أو تعمير الموجود منها وزيادة إنتاجه مرات عدة ، كما هو الشأن في الصناعات الهندسية والكباجوية وصنع الأسلحة والمعدات الحربية . وإن في الإحصائيات التالية ما يلقى بعض الضوء على الحقائق الماثلة الذكر ، كما أنها تبين مدى تقدم الصناعة والتمدين والنقل قبيل الحرب الثانية بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى .

الإنتاج الصناعي الكلي في بلاد الاتحاد السوفيتي

(بـلايين الروبلات حسب قيمة الروبل في سنة ١٩٢٦/٢٧) (١)

١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٣	١٩٢٩	١٩١٣	
١٣٧,٥	١٢٣,٩	١٠٦,٨	٤٥,٧	٢٥,٧	١٦,٢	الإنتاج الكلي
٨٣,٩	٧٣,٧	٦٢,٦	٢٤,٥	١٠,٩	٥,٤	السلع الرأسمالية
٥٣,٦	٥٠,٢	٤٤,٢	٢١,٢	١٤,٨	١٠,٨	سلع الاستهلاك
١٦٤,٦	١٤٥,٩	١٣٢,٩	٧٦,٣	٤٠,١	٢٩,١	القمح
٣٤,٢	—	٣٢,٢	٢٢,٥	١٣,٨	٩,٢	زيت البترول
١٨,٤	—	١,٨	٦,٩	٤,٩	٤,٢	الصابون
٥٩,٩	—	٥٦,٨	٧	—	—	الألومنيوم (بألاف)
—	—	٣٤٩١	٢٧٣٢	٢٩٩٦	٢٢٢٤	الاطنان المقربة
—	—	١١٤	٨٦	١٠١	١٠٣	المنسوجات القطنية (ملايين الأمتار)
—	—	٢١٣	٩٩,٤	٤٨,٨	٨,٣	المنسوجات الصوفية (د)
—	—	٢٥١٩	٩٩٥	١٢٨٣	١٣٤٧	الأحذية الجلدية (ملايين الأزواج)
—	—	—	—	—	—	السكر (بألاف الأطنان)

(١) الخطوط الحديدية

١٩٣٨	١٩٣٣	١٩٢٩	١٩١٣	
٨٥	٨٢,٦	٧٦,٩	٥٨,٥	الخطوط (ألوف الكيلومترات)
٣٧٠,٥	١٦٩,٥	١١٣	٦٥,٧	البضائع (بلايين الأطنان)
٩٠,٩	٧٥,٢	٣٢	٢٦,١	الركاب (بلايين)

الملاحظة :

بعد القضاء على المزارع الفردية وإقامة المزارع الاشتراكية عظم استخدام الآلات في كثير من العمليات الزراعية بشكل لم يسبق له مثيل ، وزيدت مقادير الأسمدة المعدنية في تنمية التربة ، وأقيمت محطات التجارب والآلات في مختلف البقاع ، واستخدم العلم ، وأدخلت زراعات جديدة وزيد انتاج غيرها ، وامتدت الزراعة إلى مناطق جديدة واسعة . وقد ترتب على هذا كله ازدياد الإنتاج الزراعي .

(١) المصدر السابق .

(١) جدول خاص بالزراعة

١٩٣٨	١٩٣٣	١٩٢٩	١٩١٣	
٢٠١٢٣	١٤٠١٧	١٤٧٤٥	١٢٦٠٧	الانتاج الكلى (ملايين الروبلات حسب قيمة الروبل في سنة ١٩٢٦/٢٧)
١٣٦,٩	١٢٩,٧	١١٣	١٠٥	المساحة المزروعة الكلية (ملايين الهكتارات)
٩٤٩,٩	٨٩٨	٧١٧,٤	٨٠١	محصول الحبوب (ملايين القناطر المترية)
٦٣,٢	٣٨,٤	٦٧,١	٦٠,٦	الماشية (بالملايين)
٤٨٣,٥	٢١٠,٩	٦٦,٣	—	عدد الجرارات (بالآلاف)

وفي الوقت ذاته حدث هبوط مطرد في أسعار الغلات وبخاصة خلال
الفترة (١٩٣٤ — ٣٧) فنقص ثمن الخبز والبيض بأكثر من ٥٠٪، وصار
ثمن اللحم ٠,٦٣٣٪، والسكر ٠,٢٧٣٪ في أول يناير سنة ١٩٣٧ بالقياس إلى
الثمن في أول يناير سنة ١٩٣٣. وفي هذه الفترة نفسها ارتفعت الأسعار في
ألمانيا فزاد ثمن الكيلو من البطاطس من ٦ فلس (pfennigs) إلى ٩، والزيد
من ٢٧٥ إلى ٣١٢، واللحم البقرى من ١٣٥ إلى ١٦٩، وارتفع ثمن البيضة
الواحدة من ١٠ إلى ١٢ فلدا (٢). ومحب هذا الهبوط في الأسعار زيادة في
الاجور، فارتفعت أجور رجال البريد والكتابة والمعلمين ومحال الصناعة.
وقد تضاعف متوسط الاجور السنوى خلال فترة المشروع الثاني؛ فلو أن
الرقم ١٠٠ يمثل مستوى الاجور في سنة ١٩٢٩ فإنه قد زاد إلى ١٩٦,٤،
سنة ١٩٣٣ إلى ٣٧١,٤ في سنة ١٩٣٧ (٣).

(١) نفس المصدر.

(٢) H. Johnson : The Socialist Sixth of the World p. 213.

(٣) شرحه ص ٣١٤.

العمل الاهلي :

بسبب التقدم الكبير في مختلف نواحي الاقتصاد القومي زاد الدخل الاهلي بسرعة فوصل الى ١٠٥ مليون روبل سنة ١٩٣٨ ؛ مقابل ٤٨ (سنة ١٩٣٣) ، ٢٥ (سنة ١٩٢٨)^(١)

الخدمات الاجتماعية :

حرصت الحكومة السوفيتية على تخصيص جانب كبير من نفقاتها في سبيل تهيئة مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية ، ولعل النجاح الذي أحرزته في هذه المدة الناجية أشد وضوحاً منه في النواحي الأخرى . وإذا رجعنا الى مشروع السنوات الخمس الثالث لرأينا يقرر زيادة ما ينفق على المطالب الاجتماعية والثقافية كالتأمين الاجتماعي والتعليم والصحة العامة ومساعدة الأمهات ذوات الأسر الكبيرة ، الى ٥٣٠٠٠ مليون روبل في سنة ١٩٤٢ مقابل ٣٠٨٠٠ مليون في سنة ١٩٣٧ .

(١) شرح ص ٢١٤ .

والجدول التالي يفسر ذلك (١) .

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٣	١٩٢٩	١٩١٤	
٧٧,٦	٧٠	٣٢,٩	٢٨,٩	١٢,٦	المكتبات (بالآلاف)
١٠٣,٧	٩٥,٦	٥٣,٢	٣٤,٥	٠,٢	النوادي (د)
٧٩٤	٧٦١	٧٣٢	٨١٢	١٨٠	المتاحف
٧٨٧	٧٠٢	٥٥١	—	١٥٣	المسارح
٣٠,٩	٢٨,٦	٢٧,٦	٩,٧	١,٤	دور السينما (بالآلاف)
—	٩٤٩,٩	٦٥٩,٥	٥٦٨,٤	٨٦,٧	الكتب والمصحف (ملايين النسخ)
—	٦٧٢	٤١٠,٨	٢٤٦,٨	١٧٥,٥	عدد الأسر بالمستشفيات (بالآلاف)
—	١١٠,٠٠٠	٧٦٠,٢٧	٦٣١,٦٢	١٩٧,٨٥	الاطباء

القوة العسكرية:

وبفضل تقدم الصناعات الثقيلة في جهات شتى من البلاد ، وتنمية الزراعة وتحسين وسائل النقل ، وتنظيم نفقات الدولة ، أمكن للاتحاد السوفيتي أن يكون قوة حربية لها خطرهما ، فلما أغارت عليه أداة الحرب النازية بكامل قوتها صمد لها برغم الضربات العنيفة ، وظل يقاوم ويكافح الى أن تحول التيار الى جانبه فانقلب من الدفاع الى الهجوم وما زال بالغزاة حتى أجلاهم عن أرضه وطاردهم في عقر ديارهم (٢) .

هذه لحظة مبررة عن أهم ما حققه النظام السوفيتي لبلاد روسيا الواسعة الأرجاء والكثيرة السكان . وتبدو أهمية هذه الأرقام إذا ذكرنا أن هذه الأرقام جميعها قد تمت بدون الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية ، وهو أمر يعد فريداً في حد ذاته بالنسبة إلى دولة كانت تتخلف خلال العهد القيصري وراء الدول الكبرى مراحل واسعة .

موازنة بين روسيا السوفيتية والعالم الرأسمالي :

ونستطيع أن نكون فكرة عن مدى نتائج مشروعات السنوات الخمس إذا ما عقدنا الموازنة بين أحوال روسيا وبعض البلدان الرأسمالية الكبرى وذلك بامعان النظر في البيانات التالية : (١)

مجم الإنتاج الصناعي

(النسبة المئوية عن سنة ١٩٢٩)

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	البلاد
٢٠١,٦	١٨٤,٧	١٦١,٩	١٢٩,٧	١٠٠	الاتحاد السوفيتي
٦٤,٩	٥٣,٨	٦٨,١	٨٠,٧	١٠٠	الولايات المتحدة
٨٦,١	٨٣,٨	٨٣,٨	٩٢,٤	١٠٠	إنجلترا
٦٦,٨	٥٩,٨	٧١,٧	٨٨,٤	١٠٠	ألمانيا
٧٧,٤	٦٩,١	٨٩,٢	١٠٠,٧	١٠٠	فرنسا

وعلى المؤلف على ذلك الجدول بقوله :

« والجدول يدل على معان هامة جداً منها (١) خفض لامثيله في انتاج أكبر الدول الرأسمالية الصناعي ، مقابل تضاعف الإنتاج في بلاد اتحاد

(١) ليونيف : الاقتصاد السياسي (ترجمة دكتور راشد البراوي) ص ٢٠٧ .

السوفيت . (٢) أعظم الهبوط في البلدان الرأسمالية كان سنة ١٩٣٢ إذ بلغ الثلث ، ولم يبدأ نشاط الصناعات الا سنة ١٩٣٣ ، ومع ذلك كان الإنتاج أقل من مستواه سنة ١٩٢٩ بمقدار الربع ، بينما طرد التقدم في ظل النظام الاقتصادي الموجه ، وهكذا نرى أن الأزمة العالمية الكبرى التي بدأت عام ١٩٢٩ وأحدثت تأثيرا سيئاً في العالم الرأسمالي ، لم يكن لها تأثير يذكر على التقدم الاقتصادي ، وبخاصة في الصناعة ، ببلاد روسيا . وإذا ما جعلت الموازنة على أساس الحالة للسائدة عام ١٩١٣ تراعت الصورة الآتية :

(١) مهم الإنتاج الصناعي

(النسبة المئوية لما قبل الحرب المظني)

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩١٣	البلاد
٣٩١,٩	٣٥٩	٣١٤,٧	٢٥٢,١	١٩٤,٣	١٠٠	بلاد اتحاد السوفيت
١١٠,٢	٩١,٤	١١٥,٩	١٣٧,٣	١٧٠,٢	١٠٠	الولايات المتحدة
٨٥,٢	٨٢,٤	٨٣,١١	٩١,٥	٩٩,١	١٠٠	إنجلترا
٢٥,٤	٦٢,٦	٨١	٩٩,٨	١١٣,٥	١٠٠	ألمانيا
١٠٢,٦	٩٦,١	١٢٤	١٤٠	١٣٩	١٠٠	فرنسا

ومن هذا الجدول يتضح أن الصناعات في إنجلترا وألمانيا دون المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ، وفي الولايات المتحدة نجد زيادة قدرها ١٠٠٪ . فقط سنة ١٩٣٣ بعد أن كانت الزيادة ٧٠,٢٪ سنة ١٩٢٩ ، بينما زادت الصناعات في بلاد اتحاد السوفيت الى أربعة أمثال ما كانت عليه سنة ١٩١٣ تقريباً .

ولما انتهى عهد الأزمة الاقتصادية الكبرى في العالم الرأسمالي أخذ النشاط يدب في الحياة الاقتصادية ومع ذلك فالتفاوت قائم ففي سنة ١٩٣٧

نجد أن الصناعة في البلدان الرأسمالية بلغت ١٩٣٥ /٠. من المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٢٩ ، ونقص الإنتاج الصناعي في عام ١٩٣٨ بنسبة ١٩٢٥ /٠. بالقياس إلى سنة ١٩٣٧ ، وبذلك أصبح يعادل ٠.٩١ /٠. من مستواه في سنة ١٩٢٩ . أما في روسيا فقد وصلت الصناعة الثقيلة في سنة ١٩٣٨ إلى ما يعادل ٠.٤٢٨ /٠. من مستواها سنة ١٩٢٩ ، أما الإنتاج في جميع الصناعات الكبيرة والصغيرة فأصبح في سنة ١٩٣٨ يعادل ٠.٣٧١ /٠. من المستوى الذي كان عليه في سنة ١٩٢٩ (١) .

وفي سنة ١٩٢٩ وهي السنة التي بلغ فيها الرواج أقصاه بالبلدان الرأسمالية قبل حلول الأزمة ، كان إنتاج الصناعة السوفيتية يعادل ٠.٣٥٨ /٠. من الإنتاج الصناعي في بقية العالم ، فزاد إلى ٠.١١ /٠. سنة ١٩٣٣ (وهي أعنف سنوات الأزمة الرأسمالية) ، وارتفع إلى ١٥٠٢ في سنة ١٩٣٦ ، وقدر مشروع السنوات الخمس الثالث أن يصل هذا الإنتاج في الصناعة السوفيتية إلى ثلث إنتاج العالم (٢) .

وقد استرعت ظاهرة التقدم المسترجح . ميلر الذي أقام بموسكو من مايو سنة ١٩٣٦ فكتب يقول (٣) : أن سرعة التقدم في النواحي الإنتاجية وتحسين كفاية العمل في بلاد روسيا الاشتراكية السوفيتية ، والمشروعات الطويلة الأمد التي تضعها تلك البلاد لاستغلال مواردها الطبيعية الضخمة ، هذه كلها لا تجعل من غير المعقول أن نتنبأ أنه من خلال الجيل التالي سيصبح الاتحاد السوفيتي من الوجهة الصناعية أقوى من بقية العالم كله . ولكن هذا حكم يحمل قدرأ من المغالاة .

وقد يقال بصدد الأعمال الانشائية التي تحت خلال سنوات المشروعات الثلاث فقال انه برغم ذلك فلا زالت روسيا دون بلاد مثل إنجلترا والولايات

H. Johnson : opt. cit. p. 217.

(١)

(٢) شرحه ص ١٢٠ (٣) مقتبس من المصدر السابق ص ١٢١ .

المتحدة إذا راعينا الإنتاج بالنسبة الى الفرد الواحد .

وقد ورد ستالين هذا النقد أمام المؤتمر الثامن عشر للحزب وحاول الإجابة عليه فقال : « في سنة ١٩٣٨ انتجنا من سبائك الحديد حوالي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ طن مقابل ٧,٠٠٠,٠٠٠ طن في بريطانيا العظمى . وقد يبدو من هذا أننا أحسن حالا من بريطانيا العظمى ولكننا اذا قسمنا هذا العدد من الأطنان على عدد السكان لوجدنا أن الإنتاج من سبائك الحديد بالنسبة الى الفرد الواحد من السكان في سنة ١٩٣٨ كان ١٤٥ كيلو جراماً في بريطانيا العظمى مقابل ٨٧ كيلوجراماً فقط في الاتحاد السوفيتي ... وفي سنة ١٩٣٨ أنتجت بريطانيا ١٠,٨٠٠,٠٠٠ طن من الصلب وحوالي ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات من الكهرباء بينما أنتج الاتحاد السوفيتي ١٨,٠٠٠,٠٠٠ طن من الصلب وأكثر من ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات من الكهرباء . وقد يبدو من هذا أننا أحسن حالا من بريطانيا العظمى ، ولكن اذا قسمنا هذا العدد من الأطنان والكيلوات على عدد السكان لوجدنا أن الإنتاج من الصلب ٢٢٦ كيلو جراماً ومن الكهرباء ٦٢٠ كيلوات (بالنسبة للفرد من السكان) في إنجلترا مقابل ١٩٧ كيلو جرام من الصلب ، ٢٣٣ كيلوات من الكهرباء ، للفرد الواحد في الاتحاد السوفيتي . فإذا السبب في هذا ؟ السبب أن عدد سكاننا أكبر عدة مرات من سكان بريطانيا العظمى ، وهذا هو فطالينا أعظم . ان عدد السكان في بلاد الاتحاد السوفيتي ١٧٠ مليوناً من الأنفس مقابل ٤٦ مليوناً في بريطانيا العظمى . ان القوة الاقتصادية لصناعة بلد مالا يدر عنها حجم الانتاج الصناعي بوجه عام بغض النظر عن حجم السكان ، ولكن يعبر عنها حجم الانتاج الصناعي مع الإشارة المباشرة الى المقدار الذي يستهلكه الفرد الواحد » .

ونمت أمر آخر ، ذلك أن بعض الاقتصاديين والكتاب يقول انه لا يمتح لنا الموازنة بين حالة روسيا الاقتصادية في سنة ١٩٣٩ مثلاً وحالتها في سنة ١٩١٣ وإنما يجب أن نحمل الموازنة بشكل آخر فنقول : ماذا كان يحدث

بالنسبة للتطور الاقتصادي بالروسيا لولم تنشب الثورة سنة ١٩١٧ واستمر التقدم الذي بدأ قبل الحرب في الروسيا القيصرية يسير في مجراه . وهو قد ضعيف لأننا رأينا أن التقدم الذي حدث في أواخر العهد القيصرى كان مضطربا غير منتظم ، فضلا عن أنه لم يعنى بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية وأكثر من هذا فقد كان ذلك التقدم مستندا الى رؤوس الأموال الأجنبية ولو نظرنا الى البلاد الرأسمالية الأخرى سواء العريق منها في التقدم الصناعي والزراعى لرأينا أن سرعة التقدم فيها لم تكن كبيرة بعد الحرب كما تعرض ذلك التقدم للاضطراب بسبب فعل العوامل الاقتصادية العالمية . وليس من المعقول أن تشذ الروسيا القيصرية عن هذه القاعدة .

والعبارة التالية يصح أن تكون ردا على أمثال تلك الانتقادات . قال بول دى هيغيس « انى اشارك م . ن دى باسيلي وأيه وهو انه لو قدر للإمبراطورية الروسية أن تظل على قيد الحياة لعظم معدل سرعة تقدمها . وكذلك أعتقد أنه لو بقيت إمبراطورية النمسا والمجر . . . انزعت عن ذاتها كثيراً من الروح المحافظة التي غلبت عليها ، ولأصبحت أكثر تشبهاً مع المثل الاجتماعية الحديثة . ولكن ، من المستحيل أن نعرف ماذا كان يستطيع النائم عمله لو كان في حالة اليقظة ، أو ما كان يفعله الميت لو ظل على قيد الحياة ^(١) » .

الفصل التاسع

الثورة الزراعية الثانية

(١) الزراعة ومشروع السنوات الخمس الأول

كان من الطبيعي أن يعنى مشروع السنوات الخمس الأول بالزراعة وهي عنصر أساسي في الاقتصاد القومي ، وبقيها وثيق الصلة بنجاح حركة التصنيع الواسعة النطاق . وقد رمى هذا المشروع إلى تحقيق أغراض رئيسية :

(أولاً) العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بوجه عام ، فنقرر أن تزيد المساحة المنزرعة من ١١٥,٦ مليون هكتار في سنة ١٩٢٨ إلى ١٤١,٣ مليون في نهاية السنة الأخيرة من المشروع ، وأن يرتفع الانتاج الكلي من ٧٣١,٢ مليون قنطار إلى ١٠٥٨,٨ مليوناً ، وهذا يؤدي إلى ازدياد القيمة الكلية الانتاج الزراعي من ١٣٩٨٠ مليون روبل (٢٨/١٩٢٧) إلى ٢١٦٢٩ مليوناً في سنة (١٩٣٢ - ٣٣) وبذلك تبلغ نسبة الزيادة الأخيرة حوالي ٥٥ ٪ .

(ثانياً) السير قدما بحركة إقامة المزارع المشتركة والحكومية بحيث تزيد مساحة النوع الأول من ١,١ مليون هكتار إلى ١٤,٥ مليون هكتار ، كما تعظم مساحة النوع الثاني من ١,٢ إلى ٤,٤ من ملايين الهكتارات . فإذا تحقق هذا أمكن أن تنهى هذه المزارع في نهاية فترة المشروع مقدار ٣٩ ٪ من الحبوب المعدة للتسويق .

(ثالثاً) ورأى أصحاب المشروع أن يبذلوا قصارى الجهد في تنمية المزارع الفردية التي ستظل تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الزراعي السوفيتي إلى أن يحين الوقت الذي تزول فيه لتحل محلها المزارع الاشتراكية بمختلف أنواعها . وقد نص المشروع على زيادة مساحة المزارع الفردية من ١١٣ر٣

مايون هكتار إلى ١٢٢ر٤ مليوناً تفتح ٨٩٥ر٨ مليوناً من القناطر « quintals » وقيمتها ١٨٤٥٩ مليون روبل أى ما يعادل ٨٥ر٣ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى كله .

(رابعاً) ولكى يتسنى تحقيق هذه الزيادة فى إنتاج كل من الزراعة المشتركة والحكومية والفردية نص المشروع على زيادة عدد الجرارات والآلات الزراعية ، والاكتثار من استعمال الاسمدة المعدنية .

وقد غص أحد الكتاب مغزى المشروع الأول فقال انه ينطوى على ثورة أعظم من التغيير الذى حدث حين استولى الفلاحون على الابعاديات الكبيرة فى سنة (١٩١٧ — ١٨) . فلم يقف الأمر عند تركيز الانتاج ، بل إن تصدير كل محصول زراعى كان فى أيدي هيئة موحدة Trust تستطيع أن تشتريه — إن أرادت — بثمن يقل عن مستوى الثمن العالمى . ومن الناحية الأخرى كان المقصود من المشروع استغلال جميع الأراضى للأغراض التى تكون أصح لها ، أى التوزيع الإقليمى الرشيد للأعمال الزراعية الأساسية ^(١) .

بدأ تنفيذ المشروع وعملت الحكومة على تشجيع تكوين المزارع المشتركة وذلك بتقديم الآلات والتسهيلات المالية المباشرة وغير المباشرة إلى الفلاحين الذين يضمون فيها بينهم لتكوين هذه المزارع ، وترك الأمر لرغبتهم واختيارهم وقد زاد عدد المزارع من ١٤٨٣٢ مزرعة فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ ^(٢) إلى ٥٧٠٠٠ مزرعة فى أول يونية سنة ١٩٢٩ تضم من أمراء الفلاحين ما يزيد قليلا عن المليون . ولا شك أن هذه الظاهرة من حيث ضآلة التقدم فى إنشاء المزارع المشتركة ، قد استرعت نظر السلطات السوفيتية . ولوحظ كذلك أن الأغلبية العظمى من الفلاحين المنضمين إلى هذه المزارع من الفقراء الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الانضمام حتى يتأمن لهم سبيل الاستفادة من المساعدات الحكومية المتنوعة . أما أغنياء

(١) World Agriculture, An International Survey, p. 156.

(٢) وفى تخدير آخر كان عددها ١٩٠٠٠ فى سنة ١٩٢٦/٢٢ .

الفلاحين (الكولاك) ومتوسطهم فقد أعرضوا عن هذه الحركة وآثروا الاحتفاظ باستقلالهم ، بل وتمد بعضهم إلى مقاومتها بيث الدعاية ضدها في صفوف أهل الزيف . وإزاء هذا قررت الحكومة السوفيتية في صيف عام ١٩٢٩ تغيير سياستها الزراعية بصورة حاسمة شاملة حتى تذهب من مشكلة الزراعة وأهل الزراعة .

(٢) الثورة الزراعية الثانية

أصبحت السياسة الزراعية الجديدة تقوم على دعامتين رئيسيتين وهما (١) تصفية الكولاك كطبقة عليا في الزيف (٢) والإسراع بتحويل الزراعة إلى النظام المشترك بكافة الوسائل الممكنة .

دوافع الاتجاه الجديد:

قبل أن نتناول سياسة الحكومة بالبحث والتحليل يحسن بنا أن نعرض بإيجاز للأسباب العامة والمباشرة التي يعزى إليها هذا التحول .

(١) لم يكن هذا الاتجاه الجديد محلا مفاجئا أو من وحي الساعة . ألفردريك إنجلز حينما رأى عجز الزراعة الصغيرة في فرنسا وألمانيا عن منافسة الزراعة الكبيرة صرح بأن من الواجب العمل على تحويل الإنتاج الفردى والملكية الفردية إلى إنتاج تعاونى وملكية تعاونية ، على أن يتم ذلك عن طريق المثال والإقناع لا بواسطة أساليب القهر . وعلى أثر اعتلاء السوفيت الحكم قال لينين « لا يمكن أن يستمر ما ينطوى عليه اقتصاد الفلاحين الصغير من تبيد للقوة البشرية والعمل . فإذا استنقمنا أن ننقل من النظام الحالى القائم على القطع الصغيرة المنفصلة الى الزراعة الجماعية لأصبحت إنتاجية العمل والوفرى في المجهود في الزراعة ضعف أو ثلاثة أمثال ما هما عليه الآن » . وكذلك كان تروتسكى يدعو إلى الإسراع بعملية تكوين المزارع المشتركة ولهذا كان ساخطا على سياسة النيب التي أباحت

الزراعة الفردية . فالواقع أن هؤلاء الاشتراكيين كانوا من أنصار المزارع التعاونية الكبيرة التي تهيم الفرصة لاتباع الطرق الميكانيكية في عمليات الري والحراث والبذر والحصاد على أوسع نطاق ممكن ، وعلى ذلك لا يمدو التحول في سياسة الحكومة السوفيتية كونه تطبيقاً لرأى قديم له قيمته من ناحية وجهة النظر الاقتصادية، وقد أثبتت المزارع الكبيرة في الولايات المتحدة وأستراليا وبلدان أخرى تفوقها على المزارع الصغيرة . ونظام الزراعة الكبيرة يظل اتباعه مستحيلاً بالروسيا طالما كانت البلاد مقسمة إلى ملايين القطع الصغيرة والمتوسطة . ولو فرض أن الحكومة تمكنت من حمل صغار الفلاحين على الاندماج في مزارع مشتركة كبيرة ، وتركت أغنياءهم ومتوسطيهم يتمتعون باستقلالهم ، اسكان في هذا العمل مظهر كبير من التناقض ، كما أنه يصبح من الصعوبة بمكان عظيم استخدام الآلات الزراعية في مناطق مندمج بعضها في بعض ولكن تتخطاها الأراضي التي يتولى الزراعة فيها الكولواك ومن هم في حكمهم ، فتصبح أشبه بحزر كبيرة في بحر واسع محيط بها .

(٢) في عهد سياسة النيب حلت الضريبة النقدية محل الضريبة العينية واعتمدت الحكومة في تسلم المقادير اللازمة من الحبوب على نوع من التماقيد بمقتضاه يسلم الفلاحون المقادير المطلوبة منهم مقابل إمدادها إياهم بما يحتاجون إليه من السلع الصناعية . ولكن في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) امتنع الفلاحون عن التسليم إما لأن الأثمان كانت منخفضة أو لأن مقادير السلع الصناعية كانت ضئيلة ، ولهذا نجحت الحكومة بقرار في مارس سنة ١٩٢٨ استخدام الإيجار ، وفتش المساكن بحثاً عن الخزون، وإغلاق الأسواق القروية . وفي خلال العام الأول من فترة مشروع السنوات الخمس الأول عهد الكولواك ومتوسطو الحال من الفلاحين إلى إتقاص الإنتاج حتى لا يبيعوا أو يسلموا الفائض إلى السلطات الحكومية ، ولا شك أن هذه ظاهرة تنذر بالخطر لأن الأزمة الغذائية التي ظلت البلاد تتعرض لها أكثر

من مرة منذ سنة ١٩١٧ كانت أكبر ما يقض مضاجع الحكومة . ولغذاء أهميته ، انصوى بالنسبة إلى أهل المدن ومجال الصناعة وهم عماد النظام الجديد فإذا ما استمر هؤلاء يشمرون بالضيق والحرمان من ناحية غنائمهم تحولوا عن تأييد ذلك النظام ، فضلا عن أن عدم توفير الغذاء للعامل الصناعيين بوجه خاص مما يمرقل المشروعات الخاصة بتصنيع البلاد .

(٣) قلنا إن هدف الزعماء كان سد الفجوة القائمة بين المدينة والريف أو التوحيد بينهما بعبارة أخرى . ولكن أحداث السنوات العشر السابقة دلت على إختلاف في هذه الناحية ، وهي نتيجة ذات خطر . ولكن إذا ما استطاعت الدولة أن تعمم نظام الزراعة المشتركة الكبيرة وتزيد الإنتاج إلى درجة كافية توافر لديها الغذاء اللازم لعامل الصناعة فيزدادون إقبالا على العمل ويمتظم الإنتاج الصناعي وتتوافر المقادير السكانية من الصناع الصناعية مما يلزم للفلاحين ، كما يتسنى الإكثار من إنتاج الآلات والجرارات وهي عنصر أساسي في تنمية الزراعة الكبيرة . وبهذه الطريقة يشعر الفلاحون وأهل المدن بالرضاء وبذلك يهد السبيل لاتحادهم وتحالفهم .

(٤) كانت سياسة الحكومة قائمة على تحويل البلاد إلى قطار صناعي يستطيع أن يدرك البلاد الأخرى الراقية صناعياً إن لم يتفوق عليها . ومثل هذا المشروع لا بد له من توافر عناصر كثيرة من بينها قوة العمل . ولهذا فتحويل المزارع الفردية الصغيرة إلى مزارع مشتركة كبيرة واستخدام الآلات الميكانيكية بدرجة واسعة معناها توفير عدد كبير من الأيدي العاملة من أهل الريف . وفي هذه الحالة يستطيع الفائض من هؤلاء أن يهجروا الريف إلى المدن حيث يعملون في المصانع . وليس هذا الأمر مقصوراً على روسيا فإننا نلاحظ في حالة إنجلترا أن الانقلاب الزراعي الذي حدث في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كان من مظاهره تكوين الملكيات الكبيرة على حساب الفلاحين الصغار والأراضي الشائعة التي استولى عليها كبار الملاك وأحاطوها بأسيجة . وقد كان من أثر هذه الأعمال ازدهام

الريف الإنجليزى بمن لا عمل لهم فى الزراعة فتدفقوا على المدن للاشتغال فى الصناعة . ويلاحظ أن الثورة الصناعية بدأت فى إنجلترا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر وتطلبت قوة عمل وفيرة . ولعل حاجة الصناعة الآلية الجديدة إلى الأيدي العاملة كانت من أكبر العوامل التى أسرعت بحركة إقامة الأسيجة وتكوين الملكيات الكبيرة فى إنجلترا حينذاك .

(٥) وإلى جانب تناقص الإنتاج الزراعى نجد أن التقدم الصناعى خلال العام الأول من مشروع السنوات الخمس قد فاق المقدرة له حسب الخطة الصناعية العامة . وهنا أصبح أمام زعماء السوفييت أمران : إما الإبطاء فى تنفيذ مشروع الصناعة ، وإما تنشيط الإنتاج الزراعى بإجراءات حاسمة وبعبارة أخرى تحتم عليهم أن يقرروا الرجوع إلى الوراء أو السير إلى الأمام . كان من الجائز الإبطاء فى إجراء التصنيع ومعنى هذا تحويل الموارد الصناعية من عمل السلع الإنتاجية إلى صنع سلع الاستهلاك التى تعطى للفلاحين حثاً لهم على مضاعفة جهودهم ، ولكن لو تم هذا لآخر تقدم البلاد الصناعى من جهة ولأثر فى قوة روسيا العسكرية من جهة أخرى . وهنا صمم ستالين ومن إشابعونه على تغيير الأساس الاقتصادى الذى تقوم عليه الزراعة الروسية إذ بهذا العمل وحده يمكن السير مسرعاً بالتطور الصناعى وفى الوقت ذاته يزداد نشاط الإنتاج الزراعى . إن ترك الفلاحين يمارسون الزراعة الفردية معناه عجزهم عن إمداد البلاد بالمنتجات الزراعية اللازمة ماداموا يلاقون نقصاً فى السلع الصناعية . حسناً ! إن معنى هذا أنه يجب أن يزول الزراعة الفردية ليقيم محلها نظام جمعى يحقق إمكانية الرقابة والإشراف عليه من جانب السلطات التى تتولى التخطيط الزراعية لأجل طويلة ^(١) .

(٦) لا ريب أن اختفاء نظام الزراعة الفردية معناه القضاء على طبقة الكولواك ، وإلا طردت الزيادة فى عددهم وقوتهم فينتهى الأمر بأن يصبحوا خطراً مادياً حقيقياً على الدولة السوفيتية .

(٧) كان السوفيت يوجسون شراً من الفلاحين المتوسطى الحال لأن هؤلاء كانوا بالأمس من الفقراء وعاملتهم الظروف على الارتفاع وتحسين أحوالهم وأصبح أملهم الوحيد أن يزدادوا ثروة حتى يندرجوا فى زمرة طبقة الكولاك . رأت السلطات أن أفراد هذه الفئة الوسطى من الفلاحين أصبحت ذات ميول بورجوازية ، وأنهم لن ينضموا إلى المزارع المشتركة بمحض اختيارهم ، ولذا وجب اتخاذ سياسة أشد حزمًا إزاءهم وحلهم بالقوة على الاندماج فى هذه المزارع .

(٨) كان السوفيت يرون ضرورة توفير الحبوب للإصدار حتى يتسنى لهم الحصول على العملة الأجنبية التى تمسكهم من وراء ما يلزمهم من البلاد الأجنبية (١) .

ومما جعل ذلك أمراً تمس الحاجة إليه أن العالم كان فى قبضة الأزمة الاقتصادية الكبرى التى بدأت سنة ١٩٢٩ وأخذت تزداد حدة وعمقاً سنة بعد أخرى ، وصاحبها انساع الفجوة بين أثمان المواد الزراعية والسلع الصناعية . ولما كانت روسيا بحاجة إلى استيراد الآلات وغيرها لهذا كان اعتمادها فى دفع ثمن هذه الواردات على ما تستطيع إصداره وإلا صار الميزان التجارى فى غير صالحها ، واضطرت إلى الاستدانة ولو لآجال قصيرة (٢) .

(٩) ورأى زعماء السوفيت ألا بد للبلاد أن تنتج المحصولات الفنية (الصناعية) كالقطن والكثاف والقنب والصوف الخ . مما يسد حاجة الصناعة الآخفة فى القطن وأدركوا أن خير وسيلة لإنتاج هذه المحاصيل الصناعية ولتوفير القطن المعدة للتصدير تكون بتشكوين وحدات زراعية كبيرة .

وقد عبر ستالين عن الاتجاه الجديد ودوافعه فقال فى خطاب له بتاريخ

٢٧ ديسمبر ١٩٢٩ :

World Agriculture, An International Survey, p. 153. (١)

John Meynard : The Russian Peasant, p. 294. (٢)

« هل نستطيع أن ننمى صناعتنا التي أصبحت ملكية اجتماعية بقدر أكبر من السرعة حينما يتكون أساسها الزراعى من اقتصاد زراعى صغير عاجز عن زيادة مدى انتاجها وهو فى الوقت ذاته القوة الغالبة فى اقتصادنا القومى ؟ لا . اننا لانستطيع ذلك . هل نستطيع أن نقيم النظام السوفيتى والإلغاء الاشتراكى لآى فترة من الزمن على أساسين مختلفين ، أى على الأساس الذى يتكون من صناعة كبيرة اشتراكية موحدة وعلى الأساس الذى يتكون من اقتصاد زراعى متأخر ومتناثر الأجزاء ؟ لا ، اننا لانستطيع ذلك لابد أن ينتهى الأمر يوما من الأيام بانتهاء تام للاقتصاد القومى بامره . فما الذى يتعين علينا عمله إذن ؟ إن الذى ينبغى لنا عمله هو أن ندعم الزراعة وأن نجعلها قادرة على التجميع وزيادة نطاق الإنتاج المتجدد ، وبذلك ينبغى أن نغير الأساس الزراعى للاقتصاد القومى . وكيف ندعم الزراعة ؟ أمامنا طريقان لمختار أحدهما . فهناك الطريق الرأسمالى وينحصر فى دعم الزراعة عن طريق غرس الرأسمالية فيها — وهو طريق يؤدي إلى قيام المشروعات الرأسمالية فى الزراعة » وإنا نرفض سلوك هذا السبيل لأنه لا يتفق مع الاقتصاد السوفيتى . وهناك طريق آخر وهو الطريق الاشتراكى الذى ينحصر فى غرس المزارع المشتركة والمزارع الحكومية فى الاقتصاد الزراعى وهو طريق يؤدي إلى توحيد مزارع الفلاحين الصغيرة لتكوين مزارع مشتركة كبيرة مزودة بالأساليب الفنية والعلم . . . وقد اخترنا الطريق الثانى » (١).

المخرف بشأن السياسة الجبرية :

ولم يحدث التحول فى سياسة الحكومة الزراعية إلا بعد نضال شديد وبخلاف عنيف فى صفوف زعماء السوفيت . أما أهل الجبن بزمطة بوخارين فطالبوا بأمور عدة لمواجهة أزمة الزراعة منها خفض سرعة الإنتاج

الاشتراكي ، ومد فترة مشروع التصنيع حتى يقضى تنمية الصناعات الخفيفة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، وتركيز الاهتمام في تنشيط الزراعة الضرورية ، وتخفيف الحلة التي شنت لاستئصال شأفة الكولاك ، وإلغاء الضرائب الجديدة ورفع أثمان الحبوب ، واستخدام التدرج والوسائل المالية في إدخال الفلاحين إلى دائرة النظام المشترك لأن العنف لابد أن يصطدم بميولهم الفردية ويثير مقاومتهم وعداهم . ومما قاله ريكوف (Rykov) (أحد زعماء التيم) في هذا الصدد « إذا كنا نريد تنظيم المزارع المشتركة فيجب أن تكون لدينا أولا الجرارات ، ولكي نصنع الجرارات يجب أن نطعم العمال ، والغذاء في أيدي الفلاحين المستقلين لا في أيدي المزارع المشتركة » . ولكن اليساريين بزمامة ستالين عارضوا في ذلك ، وانهى الأمر بفوز رأيهم .

تغيير السياسة الجديدة :

قررت الحكومة السوفيتية إتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي تكفل تنفيذ السياسة الجديدة ومن ذلك الدعاية الواسعة لصالح المزارع المشتركة تقوم بها لجأت الحزب ومجالس السوفيت في صفوف الفلاحين ، وزيادة إنتاج الجرارات والآلات الزراعية المختلفة ، وإقامة محطات الآلات والجرارات M. T. S. في الجهات التي تقرر تحويلها كلها إلى الزراعة المشتركة كما تقرر في هذه المناطق وقف العمل بالقانون الذي يجبر للفلاحين المستقلين استئجار الأرض والعمل .

كانت الحكومة ترى إمكان نجاح الحركة بواسطة قوة الدعاية والتأثير الأدبي ولكنها أغفلت حماس الهيئات المحلية وحرصها على تنفيذ التعليمات بمخالفاتها ، ولهذا اقترنت العملية بقدر كبير من الضغط والشدة ، كما دبرت حملة عنيفة للقضاء على الكولاك ، وبذلك انحلت المعركة عن تصفية هذه الطبقة .

الثورة الزراعية الثانية :

في عام ١٩١٧ ألغيت الملكية الخاصة في الأرض التي تقرر اعتبارها ملكاً للمجتمع ، وبهذا حدثت الثورة الزراعية الأولى . وبالرغم من هذا سمح للفلاحين بممارسة الزراعة بصورة فردية على ما أوضحناه في الفصول السابقة . أما الآن فقد تقرر القضاء على الملكية الخاصة في أدوات الانتاج وجعل هذه الأخيرة ملكاً للجماعة ممثلة في المزارع المشتركة، وبهذا العمل تمت الثورة الزراعية الثانية . إذ بالغاء الملكية الخاصة في أدوات الانتاج ووضع الأساس الذي تبنى عليه الزراعة الاشتراكية الجمعية (١) .

نتائج الحركة :

أسفرت السياسة الجديدة بشأن تحويل مزارع الفلاحين المستقلين إلى مزارع مشتركة عن سير هذه الحركة بأسرع مما قدر لها المسئولون كما يتضح من البيان التالي :

عدد المزارع التي تم تكوينها	التاريخ
٥٩٤٠٠	٢٠ يناير سنة ١٩٣٠
٨٧٥٠٠	أول فبراير »
١٠٣٧٠٠	١٠ فبراير »
١٠٨٨٠٠	٢٠ فبراير »
١١٠٢٠٠	أول مارس »

(١) انما على نص البيانات التي وردت في قرار المؤتمر السادس عشر « بينما كانت مصادرة الأبعادات الكبيرة الخطوة الأولى في ثورة أكتوبر بالريف ، فن اتخذ نظام الزراعة الجمعية بعد الخطوة الثانية » .

هذه السرعة الكبيرة ما لبثت أن اصطدمت بعقبات كبيرة وأدت إلى قيام مزارع كبيرة لا تتوافر لها مقومات النجاح من وجهة النظر الاقتصادية. لقد كان الغرض من هذه المزارع أن تكون ميداناً صالحاً لاستخدام الأساليب الميكانيكية في مختلف عمليات الزراعة ، ولهذا كان من المفروض أن يتمشى تكوينها مع التوسع في إنتاج الجرارات والآلات الزراعية الجديدة . ولكن الذي حدث كان العكس ، وهنا واجهت الحكومة صعوبة هائلة وهي قيام مزارع واسعة المساحة مع عدم توافر الوسائل الميكانيكية لزراعتها .

وبسبب سوء تصرف السلطات والهيئات المحلية ، وأهم من ذلك ، بسبب مقاومة الكولواك والفلاحين المتوسطين ومحاولتهم القضاء على الحركة ، حدثت ظاهرة خطيرة وهي ذبح الحيوانات التي تعد عاملاً أساسياً في الزراعة خلال ذلك العهد الذي كان أكبر اعتماد الفلاح فيه على الحيوان . ونستطيع أن نقبين مدى خطورة هذه الظاهرة من البيان التالي ^(١) .

Webb : Soviet Communism, pp. 189-190 (Foot-note, No.2.) (١)

وقد أورد Colin Clarke الإحصاء التالي في كتابه :
A Critique of Russian Statistics

نوع الحيوان	١٩٢٩	١٩٣٣ (الربع)
الخيل	٣٤٦٦	١٦٦٦
الماشية	٢٦٦٢	٣٨٠١
الماشية معدا الأبقار	٣٠٠٤	١٩٠٢
الأغنام والماعز	١٣٣٠٨	٥٠٠٢
الخنزير	٢٠٠٥	١٢٠١

عدد الحيوانات بالملايين

١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	
١٦,٦	١٩,٦	٢٦,٢	٣٠,٢	٣٤	خييل
٣٨,٦	٤٠,٧	٤٧,٩	٥٢,٥	٦٨,١	ماشية ذات الثورين الكبيرة
٥٠,٦	٥٢,١	٧٧,٧	١٠٨,٨	١٤٧,٢	أغنام وماعز
١٢,٥	١١,٦	١٤,١	١٣,٦	٢٠,٩	خنازير

وقد ارتفعت الحكومة لهذه الظاهرات وهنا نشر ستالين مقالة المشهور بعنوان « أسكرهم بالنجاح » DIZZY WITH SUCCESS وفيه أثنى على جهود أعضاء لجان الحزب والمجالس الإقليمية والمحلية بصدد تكوين المزارع المشتركة ولكنه أعلن ضرورة الإقلاع عن وسائل الإرغام بحيث يكون الانضمام إلى المزارع المشتركة ولبد الرغبة والاختيار من جانب الفلاحين . وقد ترتب على هذه القواعد الجديدة أن حل عدد من المزارع غير الاقتصادية والتي يصعب إدارتها ، كما انسحب عدد كبير من الفلاحين بحيث هبط عدد المزارع المشتركة إلى ٨٣٣٠٠ في أول مايو سنة ١٩٣٠ مقابل ١١٠,٢٠٠ في أول مارس من نفس السنة . ولكن رغم هذا فقد كثرت شوكة الفلاحين وازال الخطر من جانبهم وأصبحوا يدركون أن تساهل الحكومة وسماعها لبعض منهم بالانسحاب من الأمور المؤقتة التي استلزمها الضرورة القصوى . وعلى أثر مقال ستالين أصدرت الحكومة تعليمات جديدة بقصر التأهيل على أدوات الانتاج الرئيسية ، وتنظيم الترقية إلى مراكز الإدارة بالمزارع وإنشاء المدارس والكتليات والمعاهد التقنية الزراعية ، ومنحت تسهيلات عدة للمزارع في مقدمتها إعقاؤها لمدة عامين من الضريبة المفروضة على حيوانات الجر المملوكة للزراعة ، وكذلك الضريبة المفروضة على الأبقار والخنازير والأغنام سواء كانت ملكا للمزارع أو ملكا للمضو بصفة فردية . وكذلك

أعطى لأعضاء هذه المزارع الأولوية في الحصول على السلع المصنوعة . وقد ترتب على هذه الظروف أن عادت حركة تكوين المزارع المشتركة إلى النشاط من جديد بعد أن توقفت قليلا وارتفع عددها إلى ٢٣٣,٣٠٠ مزرعة مساحتها ٩٣,٦ مليون هكتار في سنة ١٩٣٧ مقابل ٨٥٩٠٠ مزرعة مساحتها ٣٨,١ مليون هكتار في ختام عام ١٩٣٠ . وبهذا يكون مشروع السنوات الخمس الأول قد نجح في القضاء على الكولاك والفلاحين المتوسطين ، وحطم مبدأ الزراعة الفردية بصورة نهائية ، وحول أغلبية المزارع الفردية المتناثرة إلى مزارع مشتركة كبيرة . ولكن بالرغم من هذا فقد تعرضت الزراعة خلال فترة المشروع الأولى لازمة ترجع إلى أسباب متعددة أشرنا إلى بعضها كذبح الماشية والأغنام وعدم توافر الآلات الزراعية والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة المزارع الكبيرة . ومن الأسباب أيضاً ^(١) هبوط أسعار الغلات الزراعية في الأسواق العالمية ، وبدا أثر هذا الهبوط في أن روسيا كانت تستورد مقادير كبيرة من الآلات والسلع الإنتاجية من الخارج مقابل دفع ثمنها من الصادرات من الحبوب . فلما انخفضت أسعار الغلات الزراعية بأسرع من انخفاض أسعار السلع المصنوعة بسبب الأزمة العالمية الكبرى ، اضطرت الحكومة إلى متابعة الإصدار والزيادة من مقاديره على حساب الاستهلاك المحلي حتى يتسنى لها أن تسد ثمن ما تشتريه من الخارج . وثمت عامل آخر كان له أثره في الأزمة الزراعية خلال ذلك العهد ونقصد به الجفاف الذي أصاب محصول القمح في مناطق حوض الشولجا الأدنى والوسط ، وجنوب أورال ، وسيبيريا الغربية ، وقازاخستان ، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى أن تعد هذه المناطق بنحو ١,٨٠٠,٠٠٠ من الحبوب اللازمة للغذاء والزراعة المحصول الجديد . وهذا المقدار أخذه الحكومة من أوكرانيا (سنة ١٩٣١) ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الصقيع كان شديداً بأوكرانيا في العام التالي مما أدى إلى تضائل المحصول . وبغضلا عن

هذا فإن التوسع في زراعة المحاصيل الفنية كالقطن والكتان وصكر البنجر معناه نقص في مساحة الأراضي التي كانت تزرع حبوباً . وكل هذه العوامل الطبيعية وغير الطبيعية المعاكسة مضافة إلى إطراد الزيادة في عدد السكان تفسر لنا الأزمة الغذائية التي عانتها روسيا خلال سنوات المشروع الأول . وفيما يلي بيان يوضح التغييرات في مقدار إنتاج الحبوب ^(١) (غلايين السنتر = ١,٩٧ centner هندردويت) .

السنة	القمح	الشوفان	الشعير	القرطم	الذرة
١٩٢٨	٢١٩,٧	١٩٣,١	٥٦,٧	١٦٤,٨	٣٢,٩
١٩٢٩	١٨٨,٨	٢٠٣,٦	٧٢,١	١٥٧,٤	٣٠,٢
١٩٣٠	٢٦٩,٢	٢٣٦	٦٧,٧	١٦٦,٢	٢٦,٧
١٩٣١	٢٠٥	٢١٩,٩	٥١,٨	١٠٩,٦	٤٧,٥
١٩٣٢	٢٠٢,٥	٢٢٠,٢	٥٠,٣	١١٢,٤	٣٤,٩

(٣) دعم النظام الجبرير

بابتداء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني دخلت السياسة الزراعية في دور الإنهاء المنظم المطرد الذي يقوم على أساس اعتبار المزرعة المشتركة - الوحدة الزراعية في جميع أنحاء بلاد الاتحاد السوفيتي . وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣ نستطيع أن نقبين المعالم والاتجاهات التالية وهي :

(١) وضع نظام مستقر ثابت للزراع المشتركة والعمل على زيادة عددها حتى يمكن أن تحل نهائياً محل نظام الزراعة الفردية .

(٢) التوسع في إقامة المزارع الحكومية .

(٣) تحسين حال الزراعة من حيث مقدار الإنتاج ونوعه ورفع المستوى

الاجتماعي والثقافي للفلاحين .

(٤) الاكثار من محطات الجرارات والآلات .

أخفت الحكومة تعمل على تنظيم العلاقة بينها وبين الزراعة فنقرر ابتداء من سنة ١٩٣٣ تحديد نسبة معلومة ثابتة لما يتمين على المزارع المشتركة والفلاحين الفرديين توريده من المنتجات الزراعية ، ويلاحظ أن هذه النسبة تزيد بمقدار ٠.٥٪ - ١.٠٪ في حالة الفلاحين الفرديين عنها في حالة المزارع المشتركة . والغرض من هذا التحديد اطمئنان أهل الزراعة إلى أن السلطات لن تشتط في مطالبتها منهم ، ولا شك أن الاستقرار من أكبر عوامل نجاح الزراعة . وأجاز القانون أيضاً للمزارع المشتركة أن تبيع مايفض عن ذلك بالأسعار السائدة ، ولا شك أن هذا يشجع أعضاء المزرعة على بذل مجهود أكبر حتى يزداد الإنتاج وبالتالي الفائض الذي يتمكنون من بيعه فيزداد دخلهم . وفي الوقت ذاته تستفيد الحكومة من جهة أخرى لأن هذا الفائض يساعد على تفريج الأزمة الغذائية في المدن . وفي سنة ١٩٤٠ خطت الحكومة خطوة أخرى فقررت أن المقادير التي يتمين توريدها من الحبوب والبطاطس والخضر وغيرها لا تحسب على أساس المساحة المخصصة لكل من هذه المحصولات ، وإنما تحسب على أساس مساحة جميع الأرض المزروعة التابعة للمزرعة المشتركة . وهذا الأمر في صالح أعضاء المزرعة إذ ماداموا مطالبين أن يوردوا للحكومة مقادير معينة عن كل فدان أو هكتار فإن من الأفضل لهم أن يزدادوا من كثافة الإنتاج وأن يعملوا على توزيع المحصولات التي يزرعونها ، إذ بهذه الوسيلة يتسنى لهم تخفيف عبء الالتزامات المفروضة عليهم . وبهذه التدابير وأمثالها أرضت الحكومة الجانب الفردي في نفوس أعضاء المزرعة إلى جانب تنشيط الزراعة الجماعية ، وبعبارة أخرى تقول إن الهدف الذي كانت ترى إليه هذه السياسة هو حل المشكلة الزراعية في ذلك العهد عن طريق تنمية الزراعة المختلطة .

(٣) قانونه تنظيم المزارع المشتركة

غير أن أعظم ما تميزت به الفترة التالية لبدء تنفيذ مشروع الدنوت

الخمس الثاني ما مهدت إليه الحكومة من إصدار قانون أو دستور لتنظيم المزارع المشتركة وذلك في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ (١). وسنقدم خلاصة لأمم مواد هذا القانون ونصومه .

الفصل من المزرعة المشتركة :

نصت المادة الأولى على أن تكوين المزرعة المشتركة من نوع الأرتل (Artel) يكون بناء على رغبة الفلاحين ووليد رضائهم ، والغرض من هذه المزرعة أنها تؤدي عن طريق استغلال وسائل الإنتاج العامة وتنظيم العمل المشترك إلى خلق وحدة اقتصادية اشتراكية تهيء الفرصة للقضاء على الفقر والجهل ومحور المشروعات الفردية الصغيرة ، مما يترتب عليه زيادة القوة الإنتاجية ثم رفع مستوى معيشة الأعضاء . وعلى أعضاء المزرعة حماية الممتلكات العامة المتابعة للمزرعة والحفاظة على ما بها من جرارات وآلات وحيوانات .

الفصل من : (المادة الثانية)

حينما ينضم الفلاحون إلى المزرعة تزال الحدود بين أراضيهم التي تصبح ملكاً للدولة ولا تعرض للتداول أو الإيجار : ويجوز لأي عضو الانسحاب من المزرعة ولكن في هذه الحالة لا يسترد نصيبه من الأرض وإنما تمنحه الدولة تعويضاً عنها من الأراضي الشائعة (غير المزرعة) . وعندما يتوافر للمزرعة عدد كاف من الماشية يخصص جزء لزراعة ما يلزمها من الملف . ولأنه التالي أهميته « تؤخذ من أرض الأرتل مساحات صغيرة وتمنع

(١) تجد النص الانجليزي لهذا القانون في كتاب Economics of Soviet Agriculture تأليف ل . هبارد ، وقد تضمن كتاب « الزراعة السوفيتية » لدكتور حسن اسماعيل الترجمة العربية لهذا القانون (ص ٩٢ — ١٠٢) ، وقد اعتمدنا في هذه الخلاصة على الترجمة العربية المذكورة .

لأعضائها لاستعمالهم الخاص، وتراوح مساحة هذه القطع الصغيرة من الأرض — باستثناء الحدائق التي تحيط بالمنازل مباشرة — بين ربع ونصف هكتار، وتصل في بعض المناطق إلى هكتار^(١).

وسائل الإنتاج : (المادة الثالثة)

(أ) تملك الأرتل بصورة مشتركة الماشية العامة ، والآلات الزراعية ، والحبوب المدخنة ، والعلف لماشية المزرعة ، والمباني المخصصة للإدارة ، والإنتاج الزراعي .

(ب) ويظل لاستعمال الأعضاء الخاص المساكن والماشية الخاصة والعواجن والأدوات الزراعية المستعملة في زراعة قطعة الأرض الخاصة وحديقة المنزل .
(ج) يجوز للأعضاء مقابل أجر معلوم أن يقتضوا من المزرعة الماشية التي تلزمهم في ممارسة الزراعة في القطع الخاصة بهم .

ونصت المادة كذلك على حق كل أسرة في امتلاك عدد من الماشية الخاصة (وذلك حسب نسب مقررة) .

إدارة المزرعة المشتركة : (المادة الرابعة)

يقع على المزرعة واجب ممارسة كافة عمليات الزراعة داخل نطاق الخطة المرسومة . وعليها أن تعمل على زيادة القوة الإنتاجية للمزرعة باتباع الطرق السليمة ، ومراعاة حسن اختيار البذور ، وتوسيع المساحات المزروعة ، والمحافظة على الآلات وحيوانات الجر ، وإنشاء إدارة تربية الماشية ، والتوسع في إنتاج العلف اللازم لها ، وتوجيه أقصى الاهتمام إلى ما فيه رفع المستوى الفني والثقافي والصحي للأعضاء بتوفير الصحف والمجلات والكتب والاندية والمكتبات والحمامات . وأخيراً على المزرعة أن تشجع المرأة الروسية على ممارسة العمليات الزراعية ولهذا يتعين إعفاؤها من بعض الأعمال المنزلية بإنشاء مدارس الحضانة ورياض الأطفال .

(١) الهكتار يبادل ٢٤٧ من الاقدية .

عضوية المزرعة : (المادة الخامسة)

لكل عامل بلغ السادسة عشرة من عمره الحق في الانضمام إلى الأرنق (مع استثناء فئات وطوائف معينة من المعادية للنظام السوفيتي) ، ولا يجوز فصل العضو إلا بموافقة أغلبية الأعضاء بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن الثلثين .

الممتلكات التابعة للمزرعة المشتركة : (المادة السادسة)

يدفع العضو الجديد رسماً قدره ٢٠ — ٤٠ روبلا حسب مقدرة الأسرة . وهذه المبالغ تضاف إلى رأس المال المهد للاحتلاك إلى جانب ٢٥ ٪ — ٥٠ ٪ من العقارات التي يمتلكها الأعضاء ، أما الباقي فيقيد بصفة حصص شخصية لهم . وإذا شاء أي عضو الانسحاب استرد قيمة حصته الشخصية نقداً . ويوزع إنتاج المزرعة الزراعي والحيواني بالشكل التالي : (١) نصيب الحكومة من الإنتاج والقسط المستحق من القروض التي منحتها الحكومة للمزرعة ، والأجر عن الخدمات التي قدمتها محطات آلات الجر .

(٢) يمد جزء للبذر وغذاء الماشية في السنة التالية (ويراعى تحديد نسبة معينة للاحتياط في حالة حدوث عجز طارئ) .

(٣) يخصص ٢ ٪ من الإنتاج لصالح المرضى والمسنين والعاجزين مؤقناً عن العمل وأمرات الجنود وتغذية الأطفال في مدارس الحضانة والملاجئ .

(٤) يقرر الأعضاء في اجتماع عام نسبة معينة تباع بالنقد للدولة أو في السوق الحرة .

(٥) ويقدم الباقي بين الأعضاء على أساس عدد أيام العمل لكل منهم في السنة .

ويعتبر الناتج من البند (٥) الدخل النقدي للمزرعة ويجرى تقسيمه وفقاً للقواعد التالية :

- أ — الضرائب النقدية وأقساط التأمين المستحقة للحكومة .
- ب — إصلاح الآلات الزراعية ومعالجة الحيوانات الخ .
- ج — مصروفات الإدارة بحيث لا تتجاوز ٢ ٪ من الدخل النقدي .
- د — الأعمال الثقافية .
- هـ — تضاف نسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ إلى رأس المال المعد للاستهلاك .
- و — توزع نسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٧٠ ٪ بين الأعضاء على أساس أيام العمل .

نظام العمل والعمور : (المادة السابعة)

يقوم الأعضاء بالعمل ويجوز للمزرعة في حالة الضرورة أن تستعين بخبراء فنيين أو عمال بأجر للقيام بأعمال البناء . ويقسم الأعضاء إلى فرق ، ونمنح المرأة إجازة قدرها شهر قبل وبعد الوضع بنصف الأجر العادي . (ويلاحظ أنها تتمتع بالكثير من الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها المزرعة خلال هذه المدة مجانياً) . ويدفع الجزء عن العمل حسب نظام العمل بالقطعة أي أن الإدارة تقدر مقدار العمل في اليوم الواحد بعد موافقة الجمعية العمومية مع مراعاة التفاوت فيما يتطلبه العمل من صفات خاصة . وفي نهاية العام ينشر كشف (بعد مراجعة رؤساء الفرق ورئيس المزرعة) بأيام العمل لكل واحد من أعضاء المزرعة ليطلع عليه الجميع وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل . وتنس هذه المادة على منح الأعضاء المبدئين مكافأة نظير اجتهدهم ، أما المقصرون فيخصم منهم مبلغ عقابا لهم . ويجوز لكل عضو إقراض مبالغ نقدية تصل إلى نصف ما يستحقه ، وله أن يقترض مقادير من الحبوب بعد انتهاء عملية الدوس لنفاية ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ من الكميات المدروسة . وفي المزارع التي تزرع المحصولات الصناعية يجوز للمزرعة أن

تصرف نحو ٦٠٪ من قيمة المنتحصل من المبيعات الجارية . والأعضاء توقيع عقوبات أقصاها الفصل للأفراد الذين لا يؤدون أعمالهم بالقدر اللازم من الكفاية والأمانة . أما الإساءة للمنشآت المشتركة فيعاقب مرتكبها من قبل الحكومة لأن مثل هذا العمل يعد جريمة أو خيانة ضد المجتمع .

ادارة أعمال المزرعة المشتركة (المادة الثامنة)

١ — الجمعية العمومية هي السلطة العليا وتقوم بالمهام التالية :

(١) انتخاب مدير المزرعة ومجلس الادارة ولجنة المراقبة (وهذه الأخيرة يجب أن تصادق عليها السلطة الحكومية المحلية .
(٢) قبول وفصل الأعضاء .

(٣) الموافقة على الخطة السنوية والاشراف على تنفيذها وتقدير الإيرادات والمصروفات ، وتقدير معادل أيام العمل حسب الأعمال الزراعية المختلفة .

(٤) الموافقة على عقود الاتفاقات مع محطات آلات الجر .
(٥) المصادقة على التقرير السنوى وغيره من التقارير التى يعدها مجلس الادارة .

(٦) تصادق على مقادير رأس المال للأعمال المختلفة كما تقرر قيمة يوم العمل من الدخل العينى والنقدى ، وتصدق على اللامحة الداخلية .

في حالة اتخاذ قرارات عادية يجب حضور نصف الأعضاء على الأقل ولكن لا بد من حضور الثلثين في حالات انتخاب المدير والمجلس وطرد الأعضاء . وتقدير الاعتمادات المالية . وتتخذ القرارات بموافقة الأغلبية وبطريقة التصويت العلنى .

ب — مجلس الإدارة ويتراوح عدده بين خمسة وتسعة أعضاء لمدة سنتين وفيما يلى أهم اختصاصاته :

(١) يعتبر الهيئة التنفيذية وهو مسئول أمام الجمعية العمومية .

(٢) يجتمع مرتين كل شهر على الأقل بناء على دعوة المدير للنظر في المسائل العادية

(٣) يعين رؤساء الفرق والمشرفين على اقسام تربية الحيوان ، وكاتباً للحسابات .

ح — المدير وتنتخبه الجمعية العمومية ويعتبر رئيساً لمجلس الإدارة وله وكيل من أعضاء مجلس الإدارة .

د — لجنة المراقبة وعليها مراجعة كافة الأعمال الاقتصادية والمالية التي يضطلع بها مجلس الإدارة للتأكد من ضبطها ودقتها ومطابقتها للأنظمة، وهذا فضلاً عن مراقبة الممتلكات التابعة للمزرعة . وعليها مراجعة الحسابات أربع مرات في السنة ، كما تراجع التقرير السنوي وتوافق عليه قبل أن يقوم مجلس الإدارة برفعه إلى الجمعية العمومية المشغولة أمامها اللجنة .

هـ — كاتب الحسابات ويكون من أعضاء المزرعة أو من الخارج، ويوقع على كافة أوامر الدفع ، وليس له أن يتدخل في شؤون دخل المزرعة أو افراض الأعضاء .

(٤) نقر قانونه المزارع المشتركة

ظل قانون فبراير ١٩٣٥ الأساس الذي يقوم عليه نظام المزارع المشتركة، وإذا كانت بعض موادها قد تعرضت للتعديل فيما بعد ، فالملاحظ أن هذه التعديلات لم تتناول جوهر القانون ولم تمس قواعده الرئيسية .

وأول ما يسترعى نظر الباحث في نصوص ذلك الدستور الزراعي ومواده أن المزرعة عبارة عن جماعة تحكم نفسها بنفسها وتنظم أمورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذاتها ، ولكل فرد من أفرادها الحق الذي لغيره ؛ وعليه مثل واجبات الآخرين وأعبائهم . فالأعضاء يملكون الأرض وما عليها من ممتلكات ، وما يكسب الواحد منهم ليس سوى نتيجة ما يبذل من جهد وما يؤدي من عمل لخير الجماعة وصالحها . والقرارات التي تتخذ

بصد تنظيم عمليات الزراعة وما إليها تصدر عن الجمعية العمومية أو الهيئات الأخرى المسؤولة أمام هذه الهيئة العليا . وأكثر من هذا فالمرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات وبهذا يتعاون القمحان اللذان تتكون منهما الجماعة . حقيقة لا بد أن تدسجهم أعمال المزرعة وقراراتها وفق الخطة العامة المرسومة ، وهذا أمر تقتضيه طبيعة كون المزرعة جزءاً من مجتمع أكبر ذلك هو الشعب الروسى بأكمله .

وتمت ظاهرة أخرى وهى وجود نوعين من الملكية بالمزرعة ، فهناك الملكية الاجتماعية أو المشتركة بالنسبة إلى الجانب الأكبر من الأرض وكذلك بالنسبة إلى وسائل الإنتاج الرئيسية . وهناك الملكية الخاصة فى قطعة محدودة من الأرض وعدد محدود من الماشية والآلات ، فضلاً عن المسكن وأدوات الاستهلاك . وبحصل الفرد على نصيبه العيى والقذى من جراء الملكية الاجتماعية وعمله من أجلها ، كما يحصل على نصيب آخر من الأشياء الخاصة به والتي له حرية التصرف فيها . فنحن إذن أمام نوع أو نظام جديد يحاول أن يوفق بين الاتجاه التعاونى والزعة الفردية ، أو بين رغبة الفرد فى التعاون مع الآخرين وبين الميول الفردية التى تحركه فى بعض الحالات .

وكذلك نلاحظ أن الدستور الزراعى يحمل من المزرعة المشتركة وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وهى التى تنظم شؤونها الاقتصادية والمالية المختلفة الجوانب والمتعددة الأشكال ، وهى التى ترصد المبالغ اللازمة لبناء المساكن والمستشفيات والمصحات والملاجىء والأندية والمدارس وغير ذلك ، فكأن المزرعة تريد أن تنطوى على ذاتها من حيث إشباع مقام مطالب أعضائها ، فى الوقت الذى هى فيه متصلة ببقية أجزاء النظام العام كله .

هذه أهم المميزات التى نلحسها فى دستور المزارع المشتركة عرضنا لها من الناحية النظرية البحتة . أما عن الناحية العملية فهناك خلاف بين السكتاب بشأنها ، فبينما يثنى جماعة وب كثيراً على طريقة تنفيذ نظام هذه المزارع ترى

هبارد ونفر سواء يقولون أن الروح التي ينفذها دستور المزارع المشتركة لا تنطبق تماما على النصوص الواردة فيه .

(٥) حالة الزراعة بعد صدور القانون

كان صدور القانون السالف الذكر نقطة تحول لها أهميتها في تاريخ الزراعة في روسيا فأخذت تسير بخطوات سريعة نحو الأمام .

المزارع المشتركة Kolkhozy :

قلنا إن حركة تكوين المزارع المشتركة قد نشطت منذ خريف عام ١٩٣٠ بعد الركود الوقي الذي أصابها للأسباب التي أوضحنا أمرها . وقد اطراد النشاط وبخاصة منذ صدور القانون ، وبدأنا نلمس اتجاهها جديدا وهو اقبال الفلاحين الفرديين من تلقاء أنفسهم على الانحياز الى المزارع والدخول في حظيرتها بعد أن شهدوا مدى المزايا التي يتمتع بها أعضاؤها ، والتسهيلات المختلفة التي تمنح لهم ، وما شجعهم على ذلك أن القانون نظم شؤون تلك الوحدات الزراعية ، وأقر بعض عناصر الملكية الخاصة إلى حد محدود وبذلك شعر الفلاحون بأنه يشبع ما فيهم من ميول فردية خاصة . وكذلك نعتير من العوامل المساعدة التوسع الكبير في انشاء محطات آلات الجر ، وفي صنع الآلات الزراعية المختلفة الأنواع . والجدول التالي يلقى ضوءا كافيا على مدى اتساع نطاق عملية تكوين المزارع المشتركة ^(١) :

السنوات	عدد المزارع (بالآلاف)	عدد الأسرات (بالملايين)	مساحة المزارع (بملايين الهكتارات)	الماشية (بالآلاف)
١٩٣٣	٢٢٤,٦	١٥,٣	٩٣,٦	٩٧,٤
١٩٣٤	٢٣٣,٣	١٥,٧	٩٨,٦	١٣٦,١
١٩٣٥	٢٤٥,٤	١٧,٣	١٠٤,٥	٢٣٦,٤
١٩٣٦	٢٤٤,٢	١٨,٤	١١٠,٥	٣٣٣,١
١٩٣٧	٢٤٣,٧	١٨,٥	١١٦	٣٧٠,٥
١٩٣٨	٢٤٢,٤	١٨,٨	١١٧,٢	٣٧٤,٦
١٩٣٩	٢٤١,١	١٩,٣	١١٤,٩	٤٠٦,٥
١٩٤٠	٢٣٦,٣	١٩,٢	١١٧,٦	٦٠٥,٥

ويلاحظ على الجدول أنخفاض عدد المزارع بعد سنة ١٩٣٥ وهذا راجع إلى انضمام بعض المزارع الصغيرة إلى غيرها أكبر منها لا إلى سبب آخر بدليل الزيادة المطردة في عدد الأسرات في السنوات نفسها .
والبيان التالي يوضح النسب المئوية لاختلاف أنواع الاقتصاد الزراعي وذلك من حيث مساحة كل نوع (١) :

١٩٣٧	١٩٢٨	
٩	١,٥	المزارع الحكومية
٨٩,٤	١,٢	المزارع المشتركة
٠,٨	٩٧,٣	مزارع الفلاحين الفردية
٠,٨	—	الملكيات الصغيرة التي يحوزها العمال والمتقاعدون لماحياتهم الشخصية
١٠٠	١٠٠	المجموع الكلي

الضرائب والالتزامات المالية الأخرى :

(١) يدفع أعضاء المزرعة المشتركة ضريبة مباشرة تعادل ١٥٪ من مجموع الإنتاج السكلي حسب قول بايكوف ، أو ١٥٪ - ١٨٪ حسب تقدير مينارد . وهذه الضريبة عينية أى من نفس المحصول . ويلاحظ أن عبثها على مزارع المحصولات الفنية أخف نوعاً منها على مزارع الحبوب . وهذا التسهيل راجع الى الرغبة فى تشجيع تلك المحصولات . ويلاحظ أن الضريبة على المزارعين المستقلين أعلى منها على المزارعين المشتركين بقصد بيان المزايا المترتبة على الانضمام الى المزارع المشتركة .

ويرى البعض أن الضريبة الزراعية مرتفعة ولكن إذا حسبنا ما يدفعه الفلاح الهندى من ضرائب ورسوم أخرى محلية لكات النسبة فى حالته ١٢ ٪ وإذا كان مستأجراً فهو يدفع ضعف هذه النسبة المثوية على هيئة إيجار لمالك الأرض ، وفضلاً عن هذا فهو غارق أبداً فى الديون وتراء واقعاً فى قبضة المرابين الذين يمتصون قدرأ طيباً من دخله . وينطبق نفس الأمر على الفلاح الروسى الصغير (وهو الأغلبية الساحقة) قبل الحرب العظمى . واستطيع أن تنظر إلى المسألة من زاوية أخرى فنفرض أن الضريبة الزراعية عبارة عن الإيجار الذى تدفعه المزارع المشتركة للدولة بصفقتها المالكة للأرض جميعها ، وفى هذه الحالة يكون العبء ممتدلاً ولا نقول خفيفاً (١) .

(٢) وهناك الضرائب النقدية وهى ضريبة الدخل المفروضة على المزارع المشتركة ، والضريبة الزراعية التى يدفعها أعضاء المزرعة عن القطع الصغيرة الخاصة بهم ، وضريبة القرية للأغراض المحلية .

(٣) ويدفع الفلاح ضريبة مباشرة بصفته مشترى السلع ، أسوة بغيره من أفراد الشعب .

- (٤) وعلى المزارع المشتركة أن تبيع للهيئات التعاونية جانباً من الإنتاج بتمن مناسب مقابل ما تقدمه بها الأخيرة من السلع الصناعية بشروط ملائمة .
- (٥) وهناك نسبة من المحصول تدفع لمخاطبات آلات الجر ، وهذه لا تعد ضريبة بالمعنى الصحيح إذ أنها في الواقع تمن لمسا تؤديه تلك المخاطبات من خدمات المزارع . ويلاحظ أن هذه النسبة أقل بكثير مما كان الفلاحون يدفعونه خلال عهد سياسة «النبيب» للأفراد الذين كانوا يؤجرون ما يمكن أن يكون من حيوانات وآلات زراعية بسيطة للطبقة الفقيرة من المزارعين .
- (٧) وعلى الفلاح أن يدفع رسم تأمين على مسكنه ضد الحرائق . والمبلغ بسيط في حد ذاته ولكن أهميته تنحصر في أنه يحمل الفلاحين على العناية والحرس حتى لا تقع مساكنهم ومعظمها من الخشب فريسة للحرائق التي كثيراً ما يرجع نشوبها إلى الإهمال .

المزارع الحكومية (Sovkhoz) :

وإلى جانب المزارع المشتركة يوجد عدد كبير من المزارع الحكومية وهي أراض واسعة تقوم الدولة باستغلالها وإدارتها ، وتعين لها المديرين الفنيين ، كما تستأجر العمال وتنقدم أجورهم لقاء الإسهام التي يؤدونها . وقد أريد بها في بداية الأمر أن تكون محطات للتجارب الزراعية ، ومبادئ لتطبيق مبادئ الزراعة الكبيرة التي تستخدم فيها الآلات والأساليب العلمية على نطاق واسع . وكذلك رمت الحكومة من وراء إنشاء هذا النوع من المزارع إلى الحصول على مقادير كبيرة من الحبوب اللازمة لغذاء أهل المدن . وقد تكونت المزارع الحكومية في الأصل من الأبعاديات والمساكنيات الكبيرة التي كانت تابعة من قبل للكنيسة والدولة وكبار الملاك ، ولهذا نلاحظ أن حركة تكوين هذا النوع كانت نشيطة للغاية خلال السنوات الأولى أو في فترة « شيوعية الحرب » بعبارة أخرى ، وقد وضعت تحت إشراف « الشركة الموحدة الزراعية » (agricultural trust) في سنة ١٩٢٢ ولكن

الحكومة لم تعد بحاجة من المعدات ورأس المال ولذلك عانت خسائر كبيرة. وأصبحت مثقلة بالديون المصارف المختصة . وخلال عهد سياحة النيب سري الإهمال إلى المزارع الحكومية إلا أن النجاح كان حليف بعضها وبخاصة ما كان منها في أوكرانيا وجمهورية البولجا الألمانية. ولكن بإبتداء مشروع السنوات الخمس الأولى وجهت الحكومة عناية أكبر من ذي قبل إلى المزارع الحكومية وكان الغرض أن تتمكن من إنتاج مقدار من القلال يعادل ما كان ينتجه الكولاك في سنة ١٩٢٧. ويلاحظ أن عدداً كبيراً من المزارع التي تكونت خلال السنوات الثلاث الأولى من مشروع السنوات الخمس الأولى كان عبارة عن أراض مجدية لم تستغل من قبل وهنا نستطيع أن نلحس سبباً آخر لإنشاء المزارع الحكومية وهو استصلاح مساحات واسعة من الأراضي البور مما تعجز عنه موارد المزارع المشتركة أو الفلاحين الفرديين ، وقد عبر مينارد عن هذا الهدف بصورة أخرى فقال انه ينحصر في استعمار أراض ظلت حتى ذلك الوقت تستخدم مراعى للأغنام والماعز ^(١) . وشاهدت فترة مشروع السنوات الخمس الأولى زيادة بالغة في عدد المزارع الحكومية ومساحتها بحيث قدر أن المساحة في سنة ١٩٣٢ كانت ثمانية أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩٢٨ . ولكن لوحظ أن بعض المزارع لم يحقق الغرض المنشود حيث لم يتم بتوريد المقادير من الحبوب ، كما كان البعض الآخر يعاني خسائر مستمرة ، وهنا ألفت الحكومة لجنة في سنة ١٩٣١ للقيام بتحقيق شامل ففعلت ورفعت تقريراً نسبت فيه هذه الظواهر إلى الأسباب التالية :

(١) عظم مساحة المزارع ، وقد كان الغرض من إنشاء مزارع كبيرة جدا التوصل الى الاقتصاد في نفقات الإدارة ولكن المغالاة أنتجت عكس ما كان منتظراً ، ومن الأدلة على كبر المزارع أن « المزرعة الهائلة » *gigant* بلغت مساحتها ٦٠٠.٠٠٠ فدان كما بلغت مساحة بعض المزارع المعدة لتربية الماشية ما يقرب من ٦٣٠٠٠ ميل مربع للمزرعة الواحدة .

(٢) كانت الإدارة المشرفة على بعض المزارع تتطلب الأعداد الوفيرة من الحيوانات قبل أن تهيب لها الحظائر السكانية أو تعد الأشخاص اللازمين للعناية بها .

(٣) كانت بعض المزارع تعطى العمال نصيباً أكثر من المخصص لهم ولهذا أثره في انقاص المقادير التي تسلم إلى السلطات .

(٤) لم تراعى بعض المزارع القواعد الاقتصادية السائدة في تقدير نفقات الانتاج فكانت هذه أعلى من مثيلتها في المزارع المشتركة .

وعلى أثر هذا التقرير اتخذت اجراءات عدة منها التدقيق في اختيار المشرفين على هذه المزارع ، وعينت الى جانبهم جماعات من افراد الحزب للمراقبة والعمل على تنفيذ التعاليم بدقة . وكذلك تقرر الخروج على مبدأ التخصص الدقيق في انتاج محصول واحد وذلك باتباع دورات زراعية منتظمة . وفي سنة ١٩٣٢ جعل الحد الأقصى لمساحة المزرعة ١٠٨,٠٠٠ من الأفدنة على أن تقسم أجزاء يتولى أمرها مساعدون لمدير المزرعة العام . ولقد كان عدد العمال بالمزارع الحكومية في سنة ١٩٣٤ أكثر من ٣ ملايين يزرعون ٤٠ مليوناً من الأفدنة خصص حوالى ثلاثة أرباعها لزراعة القمح . وكان بها من الخيول والماشية ذوات القرون الكبيرة والأغنام ماعده ١٤ مليون رأساً ومن الجرارات مافوته مليون ونصف مليون من الأحصنة البخارية . وكانت هذه المزارع تنتج ثمن ما تحصل عليه الدولة من الحبوب وبنجر السكر . وكانت قوميسيرية الزراعة للاتحاد السوفيتى تشرف على ٥٣١ مزرعة مساحتها ١٧ مليون فداناً حوالى ثلثها لتربية الخيول . وكانت هناك مزارع للبذور وإنتاج القطن والكتان والقنب والنباتات النرجسية والأرز والنباتات المذارية والحبرية . وكذلك مزارع لتربية الماشية والأغنام والخنازير . وكان تحت يد قوميسيريات الزراعة في الجمهوريات حوالى ٦٠٠ مزرعة للخضر والدواجن والفواكه والكروم . وكان لقوميسيرية صناعات الغذاء نحو هذا العدد لبنجر السكر والخضر والبطاطس والطماق والدجاج

والخنازير والريوت الأساسية . وكان لقوميسيرية التجارة الخارجية ٢٨
مزرعة مساحتها ١٧ مليون فداناً لتربية الثعالب ذوات الفراء القضى ،
والخلان الفارسية ، والأرانب ، وغيرها من الحيوانات ذوات الفراء .
وكانت المزارع التابعة لقوميسيرية الصناعة الثقيلة تنتج المطاط وبديلاته في
أراض بلغت مساحتها ١٣٠,٠٠٠ فدان^(١) .

ومع هذا ظل بعض المزارع لا يحقق أى ربح من عملياته الزراعية لحول
جانب منه إلى مزارع لتربية الماشية ، وحل جانب آخر وأضيف إلى المزارع
المشتركة التي تولت أيضاً شراء ما به من آلات وماشية . وفيما يلي بيان بعدد
المزارع الحكومية في سنة ١٩٣٨^(٢) :

John Meynard : The Russian Peasant, pp. 299-300. (١)

Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 334 (٢)

نوع المزارع	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلى
مزارع حكومية لاتاج الحبوب (بما في ذلك القمح والبنور)	٤٧١	١١,٧
» » » بنجر السكر	١٨٠	٤,٥
» » » محاصيل مخصوصة (الشاي، البطيخ)	١٠٠	٢,٥
» » » البطاطس والشيكروريا	٧٧	١,٩
» » » النباتات البقية	٦٣	١,٦
» » » الفاكهة والسكر	٤٠٧	١٠,٢
» » » تربية الخيول	١١٩	٣
» » » الماشية	٧٥٥	١٨,٩
» » » الخنازير	٦٥٠	١٦,٣
» » » الأغنام	٢٠٠	٥
» » » الرنة والحيوانات ذوات الفراء	٣٩	١
» » » الدواجن	٩٥	٢,٤
مزارع حكومية متنوعة	٨٣٦	٢١
المجموع الكلى	٣٩٩٢	١٠٠

ويمكن إدراك أهمية الدور الذى تلعبه هذه المزارع فى الاقتصاد الرأى السوفيتى من مراجعة الإحصائيات التالية عن سنة ١٩٣٨^(١) :

(١) عدد الماشية والخنازير والأغنام والماعز ١٣,٥ مليوناً ومعنى هذا توافر مقادير كبيرة من اللحوم التى يمكن للحكومة توزيعها فى المدن والمراكز الصناعية .

- (٢) بلغ الانتاج من الحبوب ٨٧,٦ مليون قنطاراً ، ومن القطن ١,٤ مليون من القناطير ، ومن الصوف ١٨٦,٠٠٠ قنطار .
- (٣) وصل عدد ما فيها من آلات الجر إلى ٨٥٠,٠٠٠ ، ومن آلات الحصاد ٢٧٠٠٠ ، ومن سيارات النقل ٣٠,٦٠٠ .

ومنذ سنة ١٩٤٠ اتخذت الحكومة تدابير مختلفة من وقت لآخر بقصد تحسين مستوى المزارع الحكومية من حيث الإدارة والإنتاج ، وحث مديريها والفنيين والإخصائيين فيها على بذل غاية جهدهم وذلك بتقرير المكافآت للمجدين منهم .

محطات آلات الجر : M. T. S.

هذه من أعظم الأعمال التي قامت بها الحكومة السوفيتية بقصد تحويل الزراعة إلى عملية ميكانيكية ، وهي دليل على التقدم الكبير في الزراعة . وقد ظهرت أولى المحطات التي من هذا النوع سنة ١٩٢٨ على هيئة مراكز تعاونية تمد الفلاحين المشتركين فيها بالآلات الزراعية اللازمة لهم . وفي سنة (٢٩/١٩٢٨) تكونت « شركة Traktorsenter مراكز آلات الجر » وهي شركة مساهمة تكونت من رأس مال حكومي ورأس مال تملكه الهيئات التعاونية ، وأخذ نطاق أعمالها يتسع بحيث أصبح لها ١٥٨ محطة ، ٧٠٠٠ آلة جر وذلك في سنة ١٩٣٠ . أما المراكز التعاونية الأخرى فكانت تملك في نفس التاريخ ٤٧٩ محطة لديها ٣٠٠٠٠٠ آلة من آلات الجر . فلما اشتدت عملية إنشاء المزارع المشتركة بعد صيف سنة ١٩٢٩ أصبح شافل الحكومة أن تهمل تلك المزارع أكبر عدد من الآلات الزراعية وخاصة بعد أن تبين لها أن سبب فشل بعض المزارع التي تكونت خلال أوائل سنة ١٩٣٠ يرجع إلى عدم توافر العدد الكافي من الآلات . ولهذا استولت الحكومة في سنة ١٩٣٢ على شركة مراكز آلات الجر ، ومنذ ذلك الحين تعتبر المحطات ملكاً للدولة تستخدمها لصالح الزراعة المشتركة .

وتقوم الميزانية العامة بتمويل هذه المحطات وذلك عن طريق البنك الزراعى وبنك الدولة . فالحكومة هى التى تتولى إدارة هذه المحطات وإمدادها بكل مايلزمها من الورش والآلات والفنيين. وهناك فى المتوسط محطة واحدة لكل ٣٠ مزرعة (سنة ١٩٣٨) بينما كانت المحطة الواحدة تقوم بخدمة ٧٣ مزرعة وذلك فى عام ١٩٣٠ . ويبلغ متوسط عدد الآلات الزراعية فى كل منها حوالى ٨٤ من آلات الجر ، ٢٢ من آلات الحصاد المركبة ، ١٤ من آلات درس الغلال ، ١٣ من آلات التذرية ، ٦٠ محراثاً محجرة الآلة ، ٢٩ آلة للبذر ، ٢٢ آلة لخدمة الأرض ، وهذا خلاف الآلات الزراعية الأخرى . وما من شك أن هذا التوسع الكبير فى إنشاء محطات الجر إنما ساعده تقدم الصناعات الثقيلة بالروسيا ، وازدياد إنتاج القمح والبرترول ، ونجاح مشروع توليد الكهرباء فى مختلف أنحاء البلاد .

وهناك عقود بين المحطات والمرار لتحديد العلاقات بينهما ، وهذه العقود تسير على نسق النموذج الذى أصدرته الحكومة فى سنة ١٩٣٤ . فالمحطات تقدم الآلات الزراعية بمختلف أنواعها فضلاً عن الفنيين الذين يحتاج إليهم المزارع لمباشرة أو الإشراف على العمليات الزراعية . ولها مهمة ثقافية تضطلع بها وهى تقديم الإرشادات الفنية إلى أعضاء المزرعة حتى يستطيعوا أداء عملهم وفق الأساليب الحديثة . وتنص العقود المبرمة على مقدار ما تدفعه المزارع عيناً وتقداً مقابل ما تقدمه لها المحطات من آلات وخدمات . ولا شك أن هذه المحطات قد أفادت الزراعة إلى حد كبير على ما سنبين بعد . وفيما يلى بيان بعضنا فكرة عن « التقدم الحائل » لعملية استخدام الآلات فى الإنتاج الزراعى على ما يقول بايكوف (ص ٣٣١) :

١٩٤٠	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٣	١٩٣٠	
٦٩٨٠	٦٣٥٨	٥٨١٨	٢٩١٦	١٥٨	عدد المحطات
٥٢٣	٢٨٣,٥	٤٥٤,٥	٢١٠,٩	٧٢,١	عدد الجارات (بالآلاف)
—	٣٩٤	٣٦٥,٨	١٢٣,٢	٣١,٢	منها (١) بالمحطات
—	٨٥	٨٤,٥	٨٦,٢	٢٧,٧	(٢) بالمزارع الحكومية
١٨٢	١٥٣,٥	١٢٨,٨	٢٥,٤	١,٧	عدد الحاصلات (بالآلاف)

ومما يساعد على تكوين تلك الفكرة عن ضخامة التطور الذي طرأ على
أصاليب الزراعة بالروسيا البيان التالي عن مدى استخدام الكهرباء
في الزراعة :

١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٢٨	
١٦٢,٥	١٤٥,٥	٥٣	٢٩	طاقة محطات توليد الكهرباء في الريف (بالآلاف الكيلوات)
٢٣٧	١٨٤,٢	٧٤,٤	٣٤,٨	إنتاج الطاقة الكهربائية (ملايين الكيلوات)
٣٨٢	٣٣٠	٨٦	٣٥	ما تستهلكه الزراعة (ملايين الكيلوات) من الطاقة الكهربائية المستمدة من محطات توليدها بالريف وخلافه .

وقد سبق أن أشرنا إلى ما قرره مشروعات السنوات الخمس من التوسع
الكبير في استخدام الإسمدة المعدنية ، وقد نفقت الفكرة على نطاق كبير
بحيث أصبح ما يستهلك منها في سنة ١٩٣٨ عبارة ٣,٢١٦,٣٠٠ من الأطنان
مقابل ١٨٨,٠٠٠ طن في سنة ١٩١٣ ، ٢٣٤,١٠٠ طن سنة ١٩٢٨ وهي
زيادة بالغة القدر .

وما من شك أن استعمال الآلات الزراعية قد عاد بفوائد ضخمة على الزراعة . وقد اختلف الكتاب في حكمهم بصدد المسألة ، فالدكتور حسن إسماعيل مثلاً يقول نقلاً عن جون مينارد مايناثي : « لقد ظنت السلطات السوفيتية سينتج نتائج خطيرة في الزراعة الروسية ، ولكن كل ما أنتجه ينحصر في توفير الأيدي العاملة لاستغلالها في الصناعة ، ولو أن السكان الزراعيين في روسيا كانوا دائماً أكثر من حاجة الزراعة ، وفي الاستغناء عن كثير من حيوانات الجر ، ثم في سرعة القيام بالعمليات الزراعية المختلفة توفيراً للوقت . ويعتبر توفير الوقت في روسيا من الأهمية بمكان نظراً لقصر الموسم الزراعي الذي يمكن العمل فيه بالحقول . وقد ساعدت آلات الجر الزاحفة على العمل في الجور غير الملأم ، في وقت ذوبان الثلوج ونزول الأمطار ولهذا أهميته الكبرى لبدء العمليات الزراعية في المزارع الممطرة لها (١) ، والكتاب الناصر إنما يذكر العبارة السابقة تأكيداً لقوله في موضع آخر (ص ١٥٠) « لقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة في روسيا في عهد المزارعة المشتركة واستعمال الآلات الزراعية على نطاق واسع . . . ولكن الفضل في ذلك يرجع إلى زيادة المساحة ، أكثر منه إلى زيادة غلة الأرض بانتياع نظام المزارعة المشتركة واستعمال الآلات على نطاق واسع » .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن استعمال الآلات إذ يؤدي إلى سرعة أداء العمليات الزراعية بسبب قصر الفصل الزراعي إنما يؤدي إلى عدم تبيد جانب من المحصول كان يضيع حتماً في عهد الاعتماد على الجهود البدنية من جانب الإنسان والحيوان . وهذه الآلات لا شك عامل هام في زيادة الإنتاج الكلي مادامت جعلت من المستطاع ممارسة عملية الرعاة في الأجواء غير الملائمة فهي إذن قد مكنت البلاد من الاستفادة من المناطق التي تغلب عليها هذه الأجواء . فضلاً عن ذلك فقد سهلت نشر الرعاة في أماكن ظلت طول عهد استعمال الجهود البدنية جرداء مجردة ولا تستغل .

وقد رد «وب» في كتابه الذي أشرنا إليه مراراً على أمثل هذه الانتقادات وقال: كثيراً ما يساء فهم الأثر الناجم عن العمل الميكانيكي في الزراعة . فيقال مثلاً إن آلة الجر وإن كانت تقلل من مقدار العمل المبذول إلا أنها لا تؤدي إلى زيادة المحصول لأنها ليست سعاداً . ولكن ، على كل حال ، فإن المحراث الذي تجرّه الآلة وكذلك المحصاد الآلي يزيدان من مقدار الانتاج في المحسثار الواحد . فالخبير الزراعي الممتاز الذي أحققه الحكومة الألمانية سنوات كثيرة إسفارها في موسكو والذي ظل يبعث بتقاريره عن الزراعة السوفيتية قد أكد أخيراً أهمية هذا السبب في تحليل النجاح الذي يعترف بأن المزارع المشترك قد أدركته . فقد أشار في سنة ١٩٣٨ إلى أنه في الأيام السالفة حينما كان العمل يتم أداؤه بواسطة الخيل أو بواسطة الفلاح تساعد زوجته ، كانت هناك غالباً فترة غير كافية بين نهاية وبداية تلوج الشتاء لأنهم خلالها عملية الحرث الحثيثي لسبب قطعة من الملكيات الصغيرة التي في أيدي الفلاحين . وكان جانب كبير من الأرض لا يحرث إلا حرثاً سطحياً ، كما كان جانب آخر لا يتناول الحرث مطلقاً . أما الآن . . . فإن جميع الأرض الصالحة للزراعة يمكن حرثها إلى عمق ١٨ قدماً في مدة قدرها عشرة أيام . وحدث أن توجه زائر إلى مزرعة مشتركة في أوكرانيا وهناك علم في سنة ١٩٣٦ أن الحرث لم يستغرق سوى خمسة أيام . . . فضلاً عن هذا فإن استخدام المحصاد الآلي يؤدي إلى جنى محصول الحبوب بسرعة وبطريقة كاملة وبذلك يقل طول الفترة التي يتعرض خلالها المحصول لخطر الجو السيء . . . ويمكن توزيع الآلة والسرّات الفائلة للحشرات بقدر أكبر من السرعة وبثقة أقل^(١) غير أن جون مينارد نفسه يقول بصدد العلاقة بين الخصوبة واستعمال الآلات: إن مجرد الحرث العميق ليس من الضروري أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، فإن الأرض التي يقلبها المحراث قد تكون أقل خصباً من التربة الأقرب إلى السطح . والحرث الحثيثي للأرض التي تترك بدون بذور لغاية

الربيع عملية ذات قيمة لأنها تمكن الثلج من التسرب ، وليس هناك من جديد بشأن هذا العمل الذي كان يراعيه الفلاحون الأحسن حالا . ولكن بقدر ما يجعل استخدام الآلات من المستطاع الاكثار من الحراث الخريفى - ويبدو واضحاً أنه يفعل ذلك ، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة المحسوبة ،^(١) وهناك مسألة أخرى يقل البعض أمرها وهي أنهم ينقلون إلى الزراعة على أنها كل قائم بذاته ، وهذا خطأ لأن الزراعة والنظام الاقتصادى السوفيتى الذى يسير وفق خطة مرسومة ، ليست سوى جزء من هذا النظام كله . وعلى ذلك فالقول بأن أهمية الآلات الزراعية تنحصر فى توفير الأيدي العاملة للصناعة ، أكبر دليل على قيمة هذا العمل من الناحية الاقتصادية العامة لأن سياسة روسيا نتجه نحو جعل روسيا وحدة صناعية كبرى بدلاً من الاقتصاد على أن تعيش البلاد ذات طابع زراعى . وإذا استخدم الآلات الزراعية لتوفير الأيدي العاملة للصناعة وسيلة لإدراك غاية ، وكذلك تتعاون الزراعة والصناعة على قدم المساواة فى سبيل النهوض بالاقتصاد القومى . وأكبر من هذا فإن تعميم الزراعة فى مناطق واسعة فى وسط آسيا مثلاً حيث يقل السكان كان يصبح أمراً مستحيلاً لاستخدام الآلات ، وكثير من البلدان الأخرى تستخدم الآلات فى المناطق الزراعية الواسعة والمقابلة للسكان أى التى لا تتوفر لها الأيدي العاملة اللازمة لممارسة عملية الزراعة . ومع ذلك فى الوقت الذى تتوفر فيه الأعداد الوفيرة من الفلاحين فإن الإنتاج الزراعى آخذ فى الزيادة المطردة .

وإذا قبل أن الحلة الغذائية دونها فى البلاد الأخرى برغم ازدياد الانتاج الانتاج الزراعى فهذا ينبغي أن نأخذ فى الاعتبار الأمور الآتية :

(١) المراد الزيادة فى السكان منذ بداية العقد الرابع وبخاصة بسبب

تحسين الأحوال الصحية^(٢) .

The Russian Peasant', p. 320.

(١)

(٢) فى مارس سنة ١٩٣٦ أعلن رئيس اللجنة الحكومية للصحة الروسية أن السكان يبلغون ١٢٣ مليوناً من الألس . وتقول بعض المصادر أن الزيادة السنوية فى عدد السكان تبلغ ثلاثة ملايين من الألس .

(٢) تحويل مقدار كبير من المساحات المنزوعة نحو انتاج المحصولات الصناعية .

(٣) أن البلاد لم تعد معرضة للجياعات التي كانت مألوفة في العهود الماضية وتحدث بانتظام رغم استقرار الأحوال الداخلية .

(٤) أن الحالة الغذائية في سنة ١٩٣٨ خير منها في سنة ١٩٣٢ ، ولم تسكن أسوأ منها في بلاد أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا .

(٥) ازدياد الاستهلاك من القمح بالنسبة إلى الفرد الواحد فقد كان متوسط ما يستهلكه الفرد خلال الفترة (٣٣/١٩٣٢ - ٣٧/١٩٣٦) ٤٠٩ بوشل مقابل ٣٢٦ بوشل في الفترة (١٠/١٩٠٩ - ١٤/١٩١٣) (راجع ملحق رقم ٢٢ في كتاب World Wheat and Economic Planning in General تأليف Paul de Hevesy) .

توسيع نطاق الزراعة :

بسبب استخدام الآلات وتطبيق الأساليب العلمية الجديدة أمكن القيام بالزراعة في جهات لم تكن تستغل من قبل في المناطق الصحراوية الجرداء ، والشالية الشديدة البرودة . ففي العهد القيصري كان توزيع الزراعة سيئا فكانت منطقة الأرض السوداء الواقعة إلى جنوبي الخط الممتد من كييف إلى سمرقند تلك تقوم بإنتاج الحبوب ، أما الإقليم الواقع شمالي هذا الخط فيستورد غذاءه من المناطق الجنوبية ، ولكن تمكنت الجهود الجديدة من زراعة القمح في الإقليم الواقع شمالي الخط المذكور ، بحيث يعتبر هيوليت جونسون عملية امتداد زراعة القمح في الشمال من أعظم الانتصارات التي أحرزها الإخصائيون الزراعيون (مصدر سابق ص ١٥٩)^(١) وكذلك امتدت زراعة الحبوب كثيراً نحو الشرق ورجع السبب في هذا إلى قيام الصناعات في

(١) يزرع القمح الآن في جهات تقع عند خط عرض أيسلند وذلك بفضل كشف ذكور سريعة النمو والضخ لتلائم أيام الصيف القصير الأمد .

الأقاليم الشرقية الأمر الذى أدى إلى نشوء المدن الصناعية وتدفق السكان فكان لابد من تدبير الغذاء لهم . ولما كان نقل المواد الغذائية من الأماكن البعيدة التى تنتجها أمراً يتطوى على نفقات كثيرة بسبب النقل ، لهذا صار من الأوفى والأوفر أن يحاول كل إقليم أن ينتج — إذا استطاع — كل أو معظم ما يحتاج إليه من مختلف أنواع الغذاء . وقد عبر ستالين عن ذلك بقوله : « إذا أراد كل إقليم أن يتجنب الصعاب فعملية أن يقوم بإنتاج ما يحتاج إليه من الخضر والزبد واللبن ، والحبوب إذا أمكن ، والحبوب . »

النتائج الزراعية :

حينما اجتمع المؤتمر الثامن عشر للحزب أدلى ستالين بالبيانات التالية عن الزراعة (سنة ١٩٣٨)^(١).

(١) مساحة المحصولات المختلفة

(مقصورة بملايين الهكتارات)

سنة ١٩٣٨ إلى ١٩١٣	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩١٣	
١٣٠,٤	١٣٩,٩	١٣٥,٣	١٣٣,٨	١٣٣,٨	١٣١,٥	١٠٥	المساحة المزروعة
١٠٨,٥	١٠٢,٤	١٠٤,٤	١٠٣,٤	١٠٣,٤	١٠٤,٧	٩٤,٤	مساحة الحبوب
٢٤٤,٤	١١	١١,٢	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٧	٤,٥	و المحصولات الصناعية
٢٤٧,٤	٩,٤	٩	٩,٨	٩,٩	٨,٨	٣,٨	و محاصيل الحشائش والخضر

(ن) مقادير الحبوب والمحصولات الصناعية

(بلايين القنطاريين)

نسبة سنة ١٩٣٨ إلى ١٩١٣	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩١٣	
١١٨,٦	٩٤٩,٩	١٢٠٢,٩	١٢٧,٣ ^(١)	٩٠١	٨٩٤	٨٠١	حبوب
٣٦٣,٥	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٣,٩	١١,٢	١١,٨	٧,٤	قطن
١٦٥,٥	٥,٤٦	٥,٧	٥,٨	٥,٥	٥,٣	٣,٣	كتاني
١٥٣	١٦٦,٨	٢١٨,٦	١٦٨,٣	١٦٢,١	١١٣,٦	١٠٩	بنجر السكر
٢١٦,٧	٤٦,٦	٥١,١	٤٢,٣	٤٢,٧	٣٦,٩	١١,٥	حبوب زيتية

ومن البيانات السابقة الذكر نلاحظ زيادة كبيرة مطردة في المساحة وإنتاج الفلات الزراعية بوجه عام . إلا أن أعظم الزيادة هي في إنتاج المحصولات الصناعية . ولا ريب أن هذا التقدم راجع إلى تنظيم عمليات الزراعة ، وزيادة المساحات المزروعة ، وإقامة المزارع الكبيرة المساحة واستخدام الآلات على نطاق واسع ، وجهود علماء الزراعة الروس ، والاكتثار من استخدام الأسمدة المعدنية. وفي الوقت ذاته زادت غلة الأرض كما يتضح من البيان التالي ^(٢) :

(١) تمس محصول الحبوب في هذه السنة راجع إلى الجفاف كما أن ثمة القلة بالحدود
أدت إلى ازدياد ذبح الحيوانات .

Turin : opt. cit. p. 109.

(٢)

غلة الارضى (بالنسبة للفدانه الواحد)

المحصول	قبل الثورة	بعد الثورة
القمح	١٣ ٢	١١ - ١٤,٧ (قمح الشتاء) عام ١٩٣٧ ١١,٢ - ٥,٩ (قمح الربيع) ١٩٣٧
الشوفان	١٢ - ١٣	١٣ (١٩٢٩) ١٤,١ (١٩٣٥) ١٩,٧ (١٩٣٧) شوفان الشتاء
الشعير	١٧,٨	٢١,١ (١٩٣٧)
القرطم	٢٣,٢٣ (١٩١٢) ٢٥,٦٩ (١٩١٣)	٣٤,٤ (١٩٣٧)

ومن المحاصيل التي نمت زراعتها نمواً كبيراً البطاطس التي تعد غذاء هاماً يحل محل الحبوب ، كما أنه يستخرج منها نبيذ الفودكا . ونظراً لهذه الأهمية تقرر في سنة ١٩٣٩ أن تقوم كل منطقة بزراعة ما تحتاج اليه من هذا المحصول فقبل الحرب العظمى كانت المساحة المزروعة بالبطاطس لا تزيد عن ٣,٠٦٣,٠٠٠ هكتار تنتج ٢٧ مليون طن في السنة ، ولكن في سنة ١٩٣٥ زادت المساحة إلى ٧,٣٧٥,٠٠٠ هكتار وارتفع الإنتاج السنوي الى ٧٠ مليوناً من الاطنان . ومعنى هذا أن نحو ثلث من الأرض المزروعة في روسيا مخصصة لإنتاج البطاطس ، وأصبحت روسيا أول بلاد العالم إنتاجاً لها . غير أن المحصولات الصناعية لقد لقيت أكثر قسطاً من التشجيع . فقبل الحرب العظمى كانت البلاد تصدر سكر البنجر بسعر منخفض بحيث كان يباع في إنجلترا بأقل من الثمن الذي يباع به في بلاد روسيا ذاتها . ولكن الحكومة السوفيتية وجهت قدراً كبيراً من الاهتمام نحو إنتاج هذه المادة اللازمة للاستهلاك المحلي فزادت المساحة المخصصة لزراعتها ،

وادخلت التحسينات على أصاليب الزراعة والتكبير ، وزاد عدد المعامل ، وهكذا أصبح الإنتاج ضعف ما كان عليه سنة ١٩١٣ وقد قدر في سنة ١٩٣٨ مقدار مو١٦٦ مليون قنطار كما جاء في البيان السالف الذكر (ص ٢٨١). إلا أن أعظم التقدم كان في زراعة القطن . وقد كانت روسيا القيصرية تستورد نحو نصف حاجتها من هذه المادة ، أما الآن فقد زالت هذه الظاهرة . وللقطن أهميته بالنسبة إلى روسيا السوفيتية لأنه يستوعب مقداراً من العمل أكثر مما يستوعبه أى محصول آخر ولهذا فإنه يوفر العمل للأفراد في مناطق زراعته ، كما يرسل إلى الجهات المستجدة للغذاء مقابل ما تقدمه من مقادير المواد الغذائية ، كما أن بعضاً منه يصدر إلى الخارج لدفع حاب من ثمن الواردات . وأعظم مراكز زراعة القطن جمهوريتا ازبكستان وتاجيكستان في آسيا الوسطى وهما تنتجان نصف المحصول . وقد نجح العلماء الروس في كشف نوع من القطن يستطيع تحمل الجفاف كما في القوقاز الشالية ودلتا نهر التولجا والشواطىء الشالية لبحر قزوين . وقد أصبحت المساحة المخصصة لزراعة القطن ٢,١٢٤,٤٠٠ هكتار في سنة ١٩٣٧ . قابل ٦٨٩,٠٠٠ هكتار في سنة ١٩١٣ ، وزاد الإنتاج من ٧,٤٤٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٩١٥,٧٠٠ من القطن . وكانت المساحة المزروعة بالقنب ٦٠٠,٠٠٠ هكتار سنة ١٩١٣ تحولت إلى مليونين وأصبح الاتحاد السوفيتي يذبح كل ما يحتاج إليه ويصدر قنطراً منه إلى البلاد الأجنبية . (١) ويذرع الطباق في أرض مساحتها ربع مليون هكتار أى ما يبادل أربعة أمثـل المساحة قبل الحرب العظمى ، ووصل الإنتاج السنوى إلى ٦٠,٠٠٠ طن أى ستة أمثـل ما كان عليه قبل نشوب الحرب العظمى . غير أن الطباق الروسى ليس من النوع الجيد . ويذرع الكتان بقصد حمل الزيت من بغيره ، ولغزل أليافه ، ولكن الروسى لم تعد تشغل المركز الذى كان لها قبل الحرب العظمى وهو أنها كانت تنتج حوالى ٨٠ ٪ من الكتان في العالم .

(١) يذرع هذا النبات لعمل الزيت .

وقد رأينا كيف تناقص عدد الخيل والماشية خلال السنوات الأولى من مشروع السنوات الخمس الأولى، ولكن وجهت الحكومة عنايتها بعد ذلك إلى تربية الحيوانات للأغراض الزراعية وغيرها، فصدرت قوانين بفرض عقوبات صارمة على كل من يعمد إلى قتل الحيوانات، ثم توسع حق أعضاء المزارع المشتركة في امتلاك الحيوانات داخل حدود مرسومة، كما فرض على المزارع أن تمنى بذلك وتتوفر العلف اللازم، وخصص جانب كبير من المزارع الحكومية لتربية الخيل والماشية والخنزير والخ. وسرعان ما أثمرت هذه الجهود كما يتضح من البيان التالي : (١)

عدد الماشية في الاتحاد السوفيتي

(بلايين)

١٩٣٨	١٩٣٣	١٩٢٩	١٩١٦	
١٧	١٦,٦	٣٤	٣٥,١	الخيول
٦٣	٣٨,٦	٦٨,١	٥٨,٩	الماشية ذات القرون الكبيرة
١٠٢	٥٠,٦	١٤٧,٢	١١٥,٢	الأغنام والماعز
٣٠	١٢,٢	٢٠,٩	٢٠,٣	الخنزير

Turin : The U. S. S. R. p. 117.

(١)

ويلاحظ أن المصادر تختلف من حيث الأرقام وفقاً لما أورده كوليس كلاك في كتابه

« دراسة نسبية الاقتصاديات الروسية » (لندن سنة ١٩٣٩) :

ولا شك أن الموازنة بين عامي ١٩٢٩، ١٩٣٨ في تقديري توريد وكونين كلارك تدل على نقص خطير في السنة الأخيرة، وبخاصة في عدد الخيل إذ بلغت النسبة حوالي ٠.٥٠/، ويرجع السبب في حالة هذا الحيوان إلى تناقص أهميته في العمليات الزراعية بسبب استخدام الآلات على ذلك النطاق الواسع الذي أوضحناه. وفضلا عن هذا فقد كانت مطالب الجيش من هذه الناحية شديدة. وقد حاول مينارد أن يمال الحبوب في حالة الماشية ذوات القرون الكبيرة والأنعام والماعز فقال إن باثلويسكي — النقة في شؤون الزراعة الروسية قبل الثورة — لاحظ بدء التناقص في الحيوانات نتيجة ازدياد استخدام النقل الآلي وامتداد الأرض المزروعة في روسيا الأوروبية. وكذلك يرى مينارد أن حماية ذبح الماشية وبخاصة في خلال عهد التحول إلى الزراعة المشتركة كانت موجبة نحو الحيوانات الصغيرة السن. ولما كان المعروف أن البقرة لا تضع إلا بعد عامين ونصف عام من ولادتها ذاتها، لهذا كان من الطبيعي أن تسكون الزيادة في عدد الحيوانات بطيئة وبخاصة في حالة الأبقار. وهذا يفسر قلة العدد في إحصاء سنة ١٩٣٨ الذي عمل في الوقت الذي بدأت فيه عملية ازدياد تربية الحيوانات يبدو أثرها نحو التزايد المطرد (١).

أول عام ١٩٣٨	ثاني عام ١٩٣٧	ثالث ١٩٣٤	رابع ١٩٣٣	١٩٢٩	
١٦٠٢	١٤٠٩	١٥٠٧	١٦٠٦	٣٤٠٦	خيل
٥٠٠٩	٤٢٠٥	٤٣٠٤	٣٨٠٤	٦٧٠٢	ماشية
٢٢٠٢	٢٠٠٩	١٩٠٦	١٩٠٧	٣٠٠٤	ماشية (بدون الأبقار)
٩٩٠٦	٥٣٠٨	٥١٠٩	٥٠٠٢	١٢٣٠٨	أنعام وماعز
٢٥٠٧	٢٠	١٢٠٥	١٢٠٦	٢٠٠٥	خنازير

وهذا البيان الأخير يدل على نقص عدد الماشية بنحو ١٦٠٣ مليون رأساً، ونقص خطير في عدد الأنعام والماعز يقدر بالنصف. غير أن أغلب المصادر الأخرى تقرب في جهتها من الإحصاء الذي أورده تودين والذي استندنا عليه.

ولدى الموازنة بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ (بيان كوليز كلارك) نجد زيادة بالنسب المثوية الآتية . ٢٥٣ (الأبقار) ٣٣,٨ (الأغنام) ٢٨,٣ (الخنازير) ٢,١ (الخيل) . وكانت الزيادة واضحة بصفة خاصة سنة ١٩٣٧ في أعداد الحيوانات التابعة لأعضاء المزارع المشتركة لاستهلاكهم الخبث ، فقد زاد عدد الثيران بمقدار ١٢,٨ ٪ ، والأبقار ١٠,٨ ٪ ، والخنازير ٤٨,٥ ٪ ، والأغنام ٣٣,٧ ٪ ، ولانز ٣٥,٣ ٪ .^(١) ومن الموامل الرئيسية في هذه الزيادة ما كانت الحكومة تقدمه لأعضاء المزارع من لا يملكون ماشية .

الفن الزراعي :

وإذا كانت روسيا قد استطاعت أن تحقق هذه الأهمال الكبيرة في ميدان الزراعة من حيث توسيع نطاقها ، واستصلاح الأراضي البور ، وغرس المحاصيل في أجواء جديدة ، وكشف أنواع جديدة من البذور ، وإقامة محطات الآلات ، وتحويل الزراعة إلى عملية ذات طابع ميكانيكي ، وتحسين نسل الحيوانات الخ ، فإن هذا كله يشهد بمقدار العناية التي توجه إلى العلوم الزراعية والإكثار من المعاهد والمعامل المختصة . ونرى أن الأرقام وحدها كافية بإيضاح مدى التقدم في هذه الناحية بحيث تستطيع الدول الزراعية أن تشهد أمام أعينها صورة حية للقيمة العلم وذلك في بلد كان إلى سنوات قليلة خلت من أقل الأمم الزراعية حظاً في التقدم . إن العالم ينحذ اليوم نحو استثمار موارده الطبيعية بأسلوب علمي منظم برسم قواعده ونفذه ببلان انفيون والإخصائيون فإذا ما طبق الفلاح آراءهم وأفلاع عن طرقة التقليدية العتيقة استطاع أن يؤدي أحسن الثمار والنتائج . ولكن ليست الأميرة بإنشاء المعاهد والسكرات الزراعية ، ولكنها تنعصر في الاستفادة منها وتطبيق العلم على العمل بصورة واقعية شاملة . إن بلاداً كصير يستطيع أن ينهض زراعته ويرفع مستوى إنتاجه الزراعي لو عني العناية الحقة بمختلف نواحي الدراسات

الزراعية على أن يكون ذلك مصحوباً بخطة مرسومة لتنمية الزراعة ، فنحن نعيش في عصر عظمت فيه أهمية العلم .

١٩٣٨	١٩١٣	
٣٠٣	٤٤	محطات الأبحاث الزراعية التجريبية (وحدات)
٩٨٠٠	٢٥٠	العمال العاملون بالمعاهد الزراعية ومحطات التجارب
٥٠٧	٧٨	عدد حقول التجارب
٢٧٠٠	١٨	عدد المأمول الزراعية الفنية ومحطات فحص البذور
١٢٣٦٣	لا يوجد	عدد المأمول الزراعية بالمزارع المشتركة

نفس مستوى الفهم :

ترتب على نمو الزراعة في السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية أن ازدادت دخول المزارع المشتركة العينية والتقديرية ، وهذا كان له أثر طيب بالنسبة الى الأعضاء كما يتضح من البيان التالي عن تعيب أسرة الفلاح من أعضاء المزرعة :

١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٢	
١٠٠ تقريباً	١٠٦,٢	٣٦,٦	الحبوب (بالبود)
٤٨٠	٣٧٦	١٠٨	نقود (بالروبل)

وفضلاً عن هذا كان الفلاح يستغل قطعة الأرض الخاصة التي تقرر له مع ما فيها من ماشية ودواجن لكي يحصل على دخل إضافي ، كما يتمكن من زيادة مقدار الغذاء البشري والحيواني الذي يحتاج اليه هو وأسرته .
ومما ساعد على ازدياد الرخاء ارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية وهبوط أسعار السلع الصناعية التي توافرت تدويرها نظراً لتقدم الصناعة . وإذا تركنا

الناحية المادية جانباً لا أينا نحسنا واضحا في النواحي الاجتماعية ولعل أثرها ما كان متصلاً بالثقافة ففي سنة ١٩٣٩ بلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في المناطق الريفية من تزيد أعمارهم عن التاسعة ٧٦,٨ ٪ مقابل ٤٥,٢ ٪ سنة ١٩٢٦ ، وهذه نسب عالية إذا قيس بما كان عليه الحال قبل الحرب العظمى حيث بلغت نسبة الأمية أكثر من ٨٥ ٪ ووصلت إلى ١٠٠ ٪ في الجهات المتأخرة في وسط آسيا .

وقد تأثرت حالة الفلاح النفسية نتيجة لتنظيم الجديد ، وفي هذا يقول جون مينارد « لقد أثر التحول إلى نظام الزراعة المشتركة في مركز الفلاح الاجتماعي ، وكان التأثير مخالفا لما كنا نتوقع . فهو إذ أصبح كعامل المصنع — إن صح القول — ربما جاز الظن بأنه فقد جانباً من الكرامة التي كان يحتفظ بها بصفته مالكاً لقطعة الأرض التي في حيازته ويمكن هذه الكرامة لم يكن لها من وجود ، كما حاولت الفصول المقدمة من هذه الدراسات تبيناه ، ذلك أن الفلاح كان يقوم بعمل (العبيد) حينئذ كان يفد إلى المدينة كان عامل المصنع معتبراً أرق منه مرتبة .

كذلك ظلت حاله بذهنه ذكرى الأيام التي كان فيها وحده عرضة لاجل من جانب السلطات القضائية والإدارية ، ولم يكن هناك ما يشرف في إطلاق كلمة Muzhik على الفلاح أو كلمة Baba على الفلاحه .

... أما في المزرعة المشتركة فن بين كل أربعة من الفلاحين نجد واحداً يشغل وظيفة أو يقوم بعمل من نوع ما . فهو خبير في تربية الخنازير أو غير ذلك ، وزوجته تشتغل في صناعة مستخرجات الألبان . . . إن نظام الزراعة المشتركة خطوة إلى أعلى في السلم الاجتماعي ، وإلى لأعلى كثيراً إذا لم يكن هذا عنصراً هاماً في تفسير قبول الفلاحين لهذا التغيير (١) .

ويقول نفس الكاتب (٢) أن الرأي السائد بين الناس هو أن نظام

الزراعة المشتركة ليس سوى تحويل الزراعة إلى مجموعة من المصانع في الهواء الطلق لإنتاج الغذاء والمواد الأولية . ولكنه يضيف إلى ذلك أن المزارع المشتركة تختلف عن المصانع من حيث أن لأعضائها حقوقاً دائمة في بعض أدوات الإنتاج ، كما أنهم يحصلون على نصيب من الدخل بخلاف عامل الصناعة الذي يتناول أجراً مقابل عمله . ومن العوامل التي دعت إلى رضاه أعضاء المزرعة المشتركة أن الحكومة أعطت لهذه المزارع شهادات بحقوقها الدائمة في الأرض وتوضح حدودها ومساحتها . ومن المستحيل المبالغة في بيان مبلغ الثقة الذي أشاعته هذه الشهادات في النفوس ، على ما يقول مينارد (الفلاح الروسي ص ٣٠٧) .

رأى في التجربة الروسية :

هل جاءت التجربة بشيء جديد ؟ يرى هبارد أنها لم تؤد إلى أية نتائج طيبة كما كان منتظراً ، أما بايكوف الأستاذ المشرف على قسم « اقتصاديات ونظم الاتحاد السوفيتي » بجامعة برمنجهام فيرى :

« أن النتائج المترتبة على تجربة الاتحاد السوفيتي يمكن أن تكون ذات قيمة عالية بالنسبة لبلاد الزراعة الأخرى . إن ما عملته روسيا من الجمع بين نظام المزارعة المشتركة التي تعنى أساليب الإنتاج الزراعي الكبير وبين الزراعة الخاصة الصغيرة التي يسمح لفلاحي المزارع المشتركة بممارستها ، عبارة عن محاولة لحل النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي نطوى عليها مشكلة الإنتاج الزراعي ^(١) » ويرى كذلك أن هذا الأمر جدير بالبحث من جانب الاقتصاديين .

The Development of the Soviet Economic System, p. 329. (١)

الفصل العاشر

الانقلاب الصناعي الحديث

(١) مشروع السنوات الخمس الأول

أشرنا في أكثر من موضع إلى الأهمية القصوى التي كان زعماء السوفييت ولا يزالون يعلقونها على إقامة الصناعة في بلادهم على أوسع نطاق ممكن ، وبأكبر قدر من السرعة حسبما تسمح به الطاقة البشرية والمادية . وهم في هذا مدفوعون بموامل متباينة . فمن الناحية الاقتصادية البحتة ما كان في وسعهم أن يميلوا استغلال موارد بلادهم الوفيرة والتي تؤهلها لأن تكون دولة صناعية من الطراز الأول بعد أن ظلت في المؤخرة بالنسبة إلى الدول العظمى . وهناك المشروعات المرسومة لتنمية الإنتاج الزراعي باستخدام أحدث الأساليب الميكانيكية ، وما كان هذا من الأمور المستطاعة بدون التوسع في الصناعات الإنتاجية التي تزود الزراعة بالآلات والعدد اللازمة . فإذا نهض الاقتصاد القومي بخصريه الرئيسيين وهما الزراعة والصناعة ارتفع مستوى الشعب مادياً واجتماعياً وثقافياً . هذا ولا ننسى أن توفير المساكن الصالحة في طول البلاد وعرضها للشعب لا بد له من تنمية الصناعات التي تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بذلك . أما الاعتبارات العسكرية فلها بدون شك الموضع الهام في تفكير الزعماء الروس ، وهم يعيشون في جو يشعرون أنه غير سليم بالنسبة إليهم ، وهم لا يريدون أن تتكرر مأساة الحرب العظمى حيث ضحت الملايين بحياتها بدون جدوى بسبب نقص المعدات الحربية وضعف وسائل النقل ^(١) .

(١) كان السوفييت يرون الصناعة شرطاً أساسياً لكيانها كدولة وفي هذا المعنى قال ستالين « لا نستطيع أن نأمل المحافظة على استقلالنا إلا إذا كانت لدينا الصناعات اللازمة لهذه الغرض » .

وهناك الاعتبارات الصناعية فهم ينفون تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي حتى يصبحوا أكثر استقلاً عن العالم الرأسمالي الخارجى من حيث إشباع مطالبهم من السلع والخدمات . فضلاً عن ذلك فقد قدروا أن التصنيع بمعناه الإكثار من عدد أفراد البروليتاريا الصناعية ومحماد النظام السوفيتى (١) .

وقد أوردنا فى فصل سابق نسب الزيادة التى قررناها مشروغ السنوات الخمس الأولى ، ومن مراجعتها نستطيع أن نستخلص أهم الأغراض التى وضعها فى المقدمة :

- (١) زيادة الإنتاج الصناعى بوجه عام ، وبخاصة فى الصناعات الخاصة بصنع أدوات الإنتاج والأسلحة والدخائر .
- (٢) إصلاح الصناعات الثقيلة وإمدادها بالآلات والأجهزة الحديثة الطراز .
- (٣) إنشاء صناعات جديدة وفى أقاليم خلاف الموجود منها منذ العصر السابق .
- (٤) زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج .
- (٥) تجميع مقادير وافرة من رأس المال لاستثمارها من جديد .

بدأ تنفيذ البرنامج الصناعى الذى اشتمل عليه المشروع وأسفرت نتيجة العام الأول (١٩٢٨ — ٢٩) عن زيادة الإنتاج الصناعى الكلى بمقدار ٢٠٠٪ .

وبالرغم من هذا فقد كانت هناك نواح عدة لا تدعو الى الرضاء مطلقاً ، ذلك أن الخفض فى تكاليف الإنتاج لم يتجاوز ٤٠ ٪ مع أن الخطة الأصلية كانت تتطلب هبوطاً قدره ٧٠ ٪ . وأهم من هذا أن العام الأول شهد انحطاطاً شديداً فى الإنتاج من حيث الكيف ، وتعاثت الشكاوى من المستهلكين والهيئات التجارية والتعاونية وإدارات المشروعات الصناعية لأن السام

المصنوعة رديئة النوع وسيئة الصنعة . وهذه الظاهرة التي ستظل ملازمة للإنتاج الصناعي سنوات طويلا ترجع إلى أسباب عدة في مقدمتها أن المستويات العالية التي وضعها المشروع حلت المسؤولين عن المشروعات الصناعية إلى توجيه الاهتمام إلى المقادير المنتجة أكثر منه إلى جودة نوعها ، وكذلك كانت الصناعة الروسية تعاني نقصا خطيرا في مختلف أنواع العمل الحاذق وهذا يشمل العمال اليدويين المهرة المدربين ، وجماعة المقدمين ، والمهندسين ، والخبراء الفنيين والإداريين . وقدّر أنه في عام ١٩٢٩ كان ٤٧ ٪ من الوظائف التي تتطلب تدريبا فنيا واقيا يشغلها أفراد لم تتوافر لهم مطلقا هذه الكفاية الفنية والإدارية . وعلى سبيل رفع إنتاجية العمل عمدت المصانع إلى ما يقال له « المنافسة الاشتراكية » بين المصالح والمصانع والأقسام بقصد حث العمال على مضاعفة الجهد ، ثم ابتدع نظام العامل الذي يبذل في عمله مجهوداً يفوق بمجهود زملائه من حيث الطاقة والكفاية ، وشجعت السلطات مثل هذا الفرد بمنحه امتيازات معينة كالحصول على قدر أكبر من الحاجيات المعيشية . وإلى جانب هذا النوع من العمال ويقال لهم *oudarniki* ، سرت حركة التطوع للعمل في يوم السبت وهو موعد الراحة الأسبوعية ، وعرف هؤلاء المتطوعون باسم *subbotniki* نسبة إلى الكلمة الروسية « *subbot* » ومعناها « السبت » .

وفي العام الثاني (١٩٢٩ — ٣٠) تضاعفت الجهود المبذولة فزاد عدد العمال في الصناعة كثيراً ، وكثرت الواردات من المواد الخام والآلات ، وارتفع نصيب الصناعة من ميزانية الدولة إلى ٢٠.٥٥ مليون روبل مقابل ٦٥٠ مليوناً في سنة (١٩٢٧ — ٢٨) . وحصلت الصناعات المختلفة على مبالغ كبيرة من المصارف المختصة ، وانخفضت تدابير جديدة في ميدان العمل . في خريف عام ١٩٢٩ تقرر أن تشتغل المصانع والمشروعات طول أيام الأسبوع بلا انقطاع بحيث نجد فيها على الدوام أربعة أخماس العمال يشتغلون والجلس في إجازته الأسبوعية . ولا يجب أن تشغل الآلات على

الدوام يساعد على ازدياد الإنتاج ، ولكن هذا الإجراء سبب ارتباكاً شديداً للعناصر الإدارية والكتابية في المشروعات والمصانع . وفي سنة ١٩٣٠ خفض يوم العمل من ثمان ساعات الى سبع ، ثم إلى ست في الصناعات الخطرة . وكان الغرض من هذا الخفض أن تزداد فترة الراحة التي يستفيد منها العامل في الاستجمام ، كما أنها تهيء له الفرصة لتثقيف نفسه وتحسين معلوماته الفنية . ويعلق هبارد على هذا ساخراً بقوله إن العامل قضى وقت الفراغ هذا أمام المحلات منتظراً دوره حتى يتسلم السلع التي تخوله بطاقته حق الحصول عليها . ولكن المستر هالدين الذي زار روسيا سنة ١٩٣٢ قال إنه لاحظ اهتماماً كبيراً بالتعليم بحيث أن كل مصنع كبير تقريباً كانت به مدرسته الملحقة به ، كما أنه شاهد الفصول الليلية والمعاهد الفنية والتسهيلات من كافة الأنواع التي تمكن العامل من اكتساب العلم والمراة .^(١) وإذا نظرنا إلى ثمار العام الثاني لمسئلة زيادة في إنتاج الصناعة الكبيرة قدرها ٢٤,٥ ٪ وهي نسبة أعلى مما نص عليه المشروع ، ولكننا في الوقت ذاته نرى أن إنتاجية العمل لم تزد كما كان منتظراً ، فضلاً عن تكاليف الإنتاج لم تهبط بالقدر الكافي الذي يتطلبه البرنامج الصناعي ولهذا نقرر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣١ أن تدفع أجور العمال حسب نظام القطعة لعل أن يكون في ذلك دافع على زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .

وقد تشجعت السلطات السوفيتية بازدياد الانتاج خلال العامين الأولين فقررت رفع نسبة الزيادة (عام ١٩٣١ بمقدار ٤٢,١ ٪ مقابل ٢٣,٨ ٪ حسب المشروع الأصلي ، وأخذت الأصوات تتعالى بإمكان تنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعي في أربع سنوات فقط ، ولكن حدث لأول مرة أن هبطت نسبة الزيادة إلى ما دون المقرر في المشروع العام (١٩٣١ — ٣٢) إذ لم تتعد سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٠,٥ ٪ وفي الوقت ذاته زاد متوسط نفقات الإنتاج ، كما استمر انحطاط نوع السلع الصناعية . واستمرت نفس الظواهر

Twelve Studies in Soviet Russia, p. 71.

(١)

(٢) شرحه ص ٦٢ — ٦٣ .

في عام (١٩٣٢ — ٣٣) من حيث ازدياد نفقات الانتاج، كما تراوحت نسبة الزيادة في الصناعة الكبيرة بين ٠.٨٪ و ١١.٠٪. ويلاحظ أنه لم تصدر احصائيات عن الصناعة الصغيرة في ذلك العام مما يرجح أن إنتاجها كان في هبوط وبخاصة اذا تذكرنا أن معظمها عند ابتداء مشروع السنوات الخمس الأول كان في أيدي المشروعات الخاصة التي تعرضت للتنصيف تدريجياً، فضلاً عن أن الحكومة التي كانت تحتكر بيع المواد الخام كانت تفضل الصناعات الكبيرة والحكومية على ما عداها.

انتهت فترة المشروع الأول ونستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :
(أولاً) حدثت زيادة في المقدار الكلي للإنتاج الصناعي ولكن الزيادة لم تكن متساوية في الفروع المختلفة :

١٩٣٣	١٩٢٩	
١٠٨٢٢	٣٠٥٤	الصناعات الهندسية والمعدنية
١٨,٢	١٥,٩	عربات السكك الحديدية (بالآلاف)
٤٩,٧	١,٤	السيارات ()
١٦,٤	٦,٢	القوة الكهربائية (مليارات الكيلوات في الساعة)
٦,٩	٤,٩	الصلب (ملايين الأطنان)
٢٦,٣	٤٠,١	الفحم ()
٢٢,٥	١٣,٨	زيت البترول ()

(ثانياً) هناك نقص في صناعة المنسوجات وغيرها من صلب الاستهلاك فقد كان الانتاج من المنسوجات القطنية مثلاً ٢٧١٩ مليوناً من الأمتار (١٩٣٢) وهذا يعادل ٥٨ ٪ من الحد الذي قرره المشروع ، وقد كان الإنتاج منها في سنة ١٩٢٩ عبارة عن ٣٠٦٨ مليون متراً .

(ثالثاً) نلاحظ زيادة في عدد العمال أكثر مما كان مقرراً في المشروع وقد بلغت نسبة الزيادة ٥٧,١ ٪ في الصناعة الكبيرة . وهذا قد استتبع بطبيعة الحال تضخم مقدار الأجور التي تدفع للعمال والمستخدمين في كافة فروع الاقتصاد القومي فهو في سنة ١٩٣٢ يعادل ٢٠٨,٤ ٪ مما قدره المشروع لعام (١٩٣٢ - ٣٣) ، ٤٠٤,٤ ٪ بالنسبة لعام ١٩٢٨ .

(رابعاً) لم تكن الزيادة في تسهيلات النقل متمشية مع التوسع الصناعي . (خامساً) ظلت الصناعة تشكو من عقبتين رئيسيتين وهما ضعف إنتاجية العمل ورداءة أنواع السلع المصنوعة ، وعدم هبوط تكاليف الإنتاج . وهذه كلها حقائق شهد بها الكثيرون ممن زاروا روسيا في أواخر عهد مشروع السنوات الخمس ، كما اعترف بها زعماء السوفييت فقال ستالين إنهم نجحوا خلال تلك الفترة في إثارة وتنظيم حماس البلاد بصدد حماية الإنشاء الجديدة ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة على القوى الإنتاجية التي خلقوها من النواحي الفنية والإدارية .

(سادساً) رصد المشروع مبالغ ومقادير ضخمة لعمالية الإنشاء الإنتاجي ولكنه لم يستطع إتمام ذلك البرنامج ولذلك خاف قدر كبيراً تعين إكمال في عهد مشروع السنوات الخمس الثاني (١) :

غلايين الروبلات			
إنتاج لم يتم إنشاء	في الإنتاج	الاتفاق على الاستثمار الرأسمالية	
٩٠٦١	١٥٧٢٨	٢٤٧٨٩	الصناعات الكبيرة كلها
٨٠٧٨	١٣٢١٤	٢١٢٩٢	منها (أ) سلع الإنتاج
٩٨٣	٢٥١٤	٣٤٩٧	(ب) الاستهلاك

(٢) مشروع السنوات الخمس الثاني

كان هذا المشروع كسابقه يهدف إلى التوسع في الإنتاج الصناعي بوجه عام . غير أن التجارب التي أسفر عنها المشروع الأول جعلت السلطات أشد حذراً في تقديراتها وأطماعها ، ولهذا تقرر أن تكون الزيادة السنوية في الإنتاج الكلي ١٩,٥ ٪ . وهذا الحذر لقاء كذلك في ناحية أخرى حيث نص على خفض تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الصناعة كلها بمقدار ٢٦ ٪ ، وعلى زيادة إنتاجية العمل بنسبة ٦٣ ٪ فقط ^(١) . ولدى تعالج الأخطاء التي وضعت في النظام الصناعي أصبح من المتعين على المشروعات أن تسعى إلى تحسين نوع السلع المصنوعة ، وقد عظم الاتجاه في هذا السبيل منذ إلغاء نظام البطاقات في سنة ١٩٣٥ . ويختلف المشروع الثاني عن الأول من حيث العزم على توجبه قدر أكبر من الاهتمام إلى تجديد وبناء وإنشاء المشروعات الصناعية التي تقوم بانتاج سلع الاستهلاك . وقد خصص في المشروع الجديد مبالغ ضخمة للأعمال الإنشائية الجديدة ، ولكن نلاحظ هنا أن جانباً من هذه الأموال كان القصد منه إكمال المشروعات الجديدة التي خلفها المشروع لأول كما أشرنا ، وقدر لهذه العملية أن تستغرق العامين الأولين .

ونتيجة لهذه الإجراءات وغيرها كانت نتائج عام ١٩٣٥ داعية إلى الرضاء فقد سجلت الصناعة كلها زيادة قدرها ٢٠ ٪ بدلا من النسبة المقررة في البرنامج الأصل وهي ١٦ ٪ . وكذلك ثبت إمكان إجراء تحسين في نوع السلع . وأهم من هذا جميعه أننا نجد لأول مرة منذ ابتداء عصر التوجيه زيادة في إنتاجية العمل قدرها ١٦,٣ ٪ (مقابل ١٤,٣ ٪ كما في المشروع) ، وخفضاً في نفقات الانتاج أكثر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية . وفي هذا عام ظهرت إلى الوجود الحركة التي تنسب إلى ستاخانوف .

(١) وذلك مثلاً ٣٠ ٪ على التوالي كما كان مقرراً في مشروع السنوات

الخمس الأول . (٢) هبارد : مصدر سابق ص ٦٤ .

وقد أدت هذه الحركة إلى نمو إنتاجية العمل سنة ١٩٣٧ بمقدار ٧٢٪. بالقياس إلى ما كانت عليه سنة ١٩٣٢ (أي إلى أكثر من النسبة التي قدرها مشروع السنوات الخمس الثاني) وفي هذا قال مولوتوف في تقريره إلى المؤتمر الثامن عشر (مارس ١٩٣٢) « إن الزيادة في إنتاجية العمل فاقت ما قدرناه لنا في مشروع السنوات الخمس الثاني ، لأن أي مشروع لم يكن في استطاعته أن يقبأ بقيام الحركة الاستثنائية » .

وكانت الزيادة أشد وضوحاً في العاملين الآخرين من المشروع الثاني وفي الصناعة الثقيلة بنوع خاص . في صناعة الصلب كان متوسط إنتاج العامل الواحد ٢٥٣ طناً في سنة ١٩٣٢ فزاد إلى ٥٧٥ طناً في سنة ١٩٣٦ ، ٧٤٠ طناً في سنة ١٩٣٧ . وتميزت سنة ١٩٣٥ وهي السنة التي نشأت فيها هذه الحركة بحسب حدوث خفض في نفقات الإنتاج لأول مرة ، فضلاً عن زيادة إنتاجية العمل بالقياس إلى عامي ١٩٣٤ ، ١٩٣٣ .

وفي صناعة الفحم ارتفع الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد بمقدار ٢٢,٩٪. ومن الأدلة على الأثر الطيب الذي نجم عن تلك الحركة نتائج سنة ١٩٣٦ حيث هبطت نفقات الإنتاج ، وحدثت زيادة قدرها ٣٠,٣٪ في إنتاج الصناعات الرئيسية . واستمرت الزيادة كذلك في عام ١٩٣٧ وإن تفاوتت مقبَارها بين صناعة وأخرى .

وبذا كانت المدد والمستحدثات الفنية الجديدة لها أهميتها في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل فإن أهمية الرجال القائمين بالعملية الإنتاجية لا يمكن النقص من شأنها ، وفي هذا المعنى تحدث ستالين في سنة ١٩٣٥ فقال : لقد اعتدنا أن نقول إن العنصر الفني technique يقرر كل شيء ، وقد أعاننا هذا الشعار على أن نضع حداً للجذب الذي كنا نعانيه في هذه الناحية ... هذا حسن جداً ولكنه ليس كافياً . . . فبغير الأشخاص الذين يملكون ناصية الأسلوب الفني ، يظل هذا الأسلوب ميتاً لا حياة فيه . ولكنه يستطيع وينبغي أن يأتي بالمعجزات في أيدي الذين تمكنوا

منه . . . لقد حان الوقت لكي ندرك أن الشعب هو أعين ما يملك العالم من رأس مال وأعضائها ثراً خاسماً .

وإذا جمعنا كل ما تحقق خلال فترة المشروع الثاني وجدنا .

(١) زيادة سريعة وجوهرية في إنتاج كافة فروع الصناعة الثقيلة وبخاصة في صناعات المعادن .

(٢) زيادة في إنتاج سلع الاستهلاك ولكنها دون ما كان مطلوباً .

(٣) نجاحاً في تنفيذ الإنشاءات الجديدة أكثر مما كان عليه الحال في فترة المشروع الأول ، وهذا فضلاً عن إتمام المشروعات الإنشائية المتخلفة . وقد ترتب على ضخامة الاستثمارات في الأعمال الجديدة خلال الفترة (٢٩/١٩٢٨ - ١٩٣٧) أن أصبح ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي يخرج من مصانع جديدة أو مصانع أعيد تعميمها بصورة كاملة .

(٤) زيادة في إنتاجية العمل قدرها ٨٢ ٪ مقابل ٦٣ ٪ وهي النسبة التي جعلها المشروع حداً أقصى .

ومعنى هذا كله أن الصناعة السوقية، إلى جانب الزيادة الكمية الكبيرة في إنتاجها ، قد استطاعت إلى درجة معينة التخلص من العيوب التي كانت ملازمة لها ، ذلك لأنها عيوب وقتية مترتبة على عوامل عرضية كما سبق أن أشرنا .

(٣) مشروع السنوات الخمس الثالث

لم يكبد يدخل هذا المشروع في دور التنفيذ حتى أخذت السحب تنكفئ في سماء السياسة الدولية وإن كانت النذر واضحة جلية من قبل ذلك ، ولهذا انتمكت هذه الصورة على قرارات الهيئات الموجهة للاقتصاد السوفيتي . وفيما يلي أهم المعالم البارزة في البرنامج الصناعي الوارد في المشروع الجديد :

(١) العمل على تنمية الإنتاج الصناعي إلى حد كبير كما يتبين من الجدول التالي (١) :

نسبة ١٩٤٢ إلى ١٩٣٧ (بالآلاف)	١٩٤٢	١٩٣٧	
١٩٢	١٨٤	٩٥,٥	الانتاج الكلى لجميع الصناعة (١)
٢٠٧	١١٤,٥	٥٥,٢	انتاج أدوات الانتاج
١٧٢	٦٩,٥	٤٠,٣	انتاج سلع الاستهلاك
٢٢٩	٦٣	٢٧,٥	عمل الآلات وشغل المعادن
٢٣٧	١٤	٥,٩	الصناعات الكيماوية
٢٠٦	٧٥	٣٦,٤	الطاقة الكهربائية (مليار كيلوات)
١٩٠	٢٤٣	١٢٧,٣	القمح (ملايين الأطنان)
١٧٧	٥٤	٣٠,٥	زيت البترول الخام والغاز (>)
١٥٢	٢٢	١٤,٥	سبائك الحديد (> >)
١٥٨	٢٨	١٧,٢	الصلب (> >)
٣٤٦	١٦٢	٤٦,٨	الألمنيوم (> ألف)

(٢) توجيه أكبر الاهتمام إلى الصناعات الخاصة بعمل أدوات الإنتاج وبخاصة ما يعمد منها وثيق الصلة بالأغراض الحربية) ، ولهذا خصص لها ٩٣,٩ مليارات من الروبلات وهو مبلغ كبير وبخاصة إذا أُضيف إليه ما خصص للنقل . أما نصيب صناعات سلع الاستهلاك فلا يزيد عن ١٨ مليار روبل . والواقع أن الزيادة التي تقررت في هذا المشروع لإنتاج السلع الاستهلاكية تعد ضئيلة بحيث لا تسمع بتحسين جوهري في ناحية إشباع مطالب الجماعة ، وخاصة إذا ذكرنا الطراد الزيادة في عدد السكان .

(١) بـمليارات الروبلات بحسب آتقان سنة (١٩٢٦/٢٧) .

المصنوعات القطنية (ملايين الأمتار)	١٩٣٧	١٩٤٢	الزيادة (%)
» الصوفية (» »)	١٠٥,١	١٧٧	٦٧
الأحذية الجلدية (» الأزواج)	١٦٤,٢	٢٥٨	٤٣
السكر (» الأطنان)	٢٤٢١	٣٥٠٠	٤٤

(٣) العمل على التوسع في تطبيق المبدأ الإقليمي من حيث نشر الصناعات .
والواقع أن قيام الصناعات في مختلف الأقاليم يعد من أبرز التغييرات التي طرأت على الخريطة الصناعية في بلاد الاتحاد السوفيتي . ففي العهد القيصري تركزت الصناعة في القسم الأوروبي من الإمبراطورية الروسية وبذلك أهمل استغلال موارد القسم الآسيوي من المواد الخام والثروة المعدنية . فضلاً عن هذا فقد كان توزيع الصناعات في روسيا الأوروبية غير منتظم ، وهاتان الظاهرتان تدلان على قصور في استغلال الطاقة الصناعية للبلاد . ولقد قلب السوفيت هذه السياسة رأساً على عقب وصاروا خطوات واسعة نحو مد الشبكة الصناعية في اتجاه الشرق . ولقد نص المشروع الثالث على أن يقام ثلاثة أرباع أفران الصهر الجديدة في الأقاليم الشرقية ، وأن تنشأ قاعدة جديدة هامة لعمل المنسوجات القطنية في شرق بلاد الاتحاد السوفيتي حتى يتسنى بذلك الاستفادة إلى أكبر حد ممكن من محصول القطن في آسيا الوسطى . وتقرر كذلك تنمية صناعة التعدين في جهات الشرق الأقصى التابعة للاتحاد السوفيتي . ولقد كان السوفيت مدفوعين باعتبارات عدة . فهناك أولاً مصلحة الاقتصاد القومي التي تستدعي قيام الصناعات على مقربة من مواطن المواد الأولية اللازمة لها وبذلك يحدث وفر كبير في النفقات وبخاصة من حيث النقل . وهناك ثانياً ضرورة رفع مستوى أهالي المناطق الشرقية بتصنيعها . وأخيراً هناك الاعتبارات الاستراتيجية التي تحتم إبعاد مواطن الصناعات الرئيسية

عن أكثر أجزاء البلاد تعرضاً للهجوم والغزو من جانب الأعداء الوافدين من الغرب . لقد كانت أهم صناعات روسيا القيصيرية قائمة في بتروغراد وموسكو وروسيا البيضاء وأوكرانيا وفي هذا خطر كبير . وقد نبذت سلامة الاتجاه السوفيتي من أحداث الحرب العالمية الثانية حين اجتاحت الجيوش النازية وأحلافها جانباً كبيراً من روسيا الأوروبية ، ولكن ظلت أداة الحرب الروسية تقاوم الغزاة معتمدة الى حد كبير على المعدات والمثلن التي ترد إليها من مناطق الأورال والشرق .

(٤) العناية بوسائل النقل ومدها في مختلف أنحاء البلاد ، وهذا عمل لا بد منه لكي يصبح في الإمكان إقامة الصناعات في الأقاليم المتعددة في تلك الإمبراطورية الواسعة الأرجاء ، وحتى يجري التبادل فيما بينها . ولهذا خصص لهذا الباب ٣٧,٣ ملياراً من الروبلات .

(٥) بقل أكبر الجهود بحيث تزيد إنتاجية العمل بمقدار ٠.٦٥ ٪ ، على أن يجري في الوقت ذاته خفض في نفقات الإنتاج ، وهو أمر يسر بسبب التقدم الفني من جهة والتوسع في تطبيق مبدأ التوزيع الإقليمي للصناعة .

(٦) قرر المؤتمر الثامن عشر للحزب عند نظر المشروع القيام بحملة واسعة ضد « جنون الضخامة » gigantomania عند البدء بإنشاء المشروعات الجديدة ، ذلك لأن تجارب مشروع السنوات الخمس الأولى أثبتت خطر إقامة المشروعات المتناهية في الضخامة ، فضلاً عن أن هذا العمل يؤدي إلى إهمال إقامة المشروعات الصغيرة أو المتوسطة نسبياً التي يمكنها ممارسة الإنتاج في فترة أقصر ، كما يمكن جعلها أكثر من الكبيرة جداً مطابقة لاستغلال المطالب والموارد المحلية .

(٧) خلق احتياطات كبيرة وبخاصة من الوقود والطاقة الكهربائية وبعض الصناعات الضرورية للدفاع عن البلاد .

ولقد سارت البلاد في طريق تحقيق الأهداف التي رسمها ذلك المشروع الثالث ، وأدركت نجاحاً ملموساً ، كما يتضح من البيان التالي :

١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	
١٣٧,٥	١٢٣,٩	١٠٦,٨	٩٥,٥	الإنتاج الصناعي مقدراً بـعيارات الروبلات حسب أسعار ٢٧/١٩٢٦
٨٣,٩	٧٣,٧	٦٢,٦	٥٥,٢	(أ) السلع الإنتاجية
٥٣,٦	٥٠,٢	٤٤,٢	٤٠,٣	(ب) السلع الاستهلاكية

ولكن بالرغم مما حققته السنوات التالية لبدء تنفيذ نظام المشروعات
المرسومة لأجل طويلة من نتائج باهرة في الميدان الصناعي ، فلا زال النظام
الصناعي السوفيتي يشكو من أمور أهمها :

(١) أن مستوى صنعة الكثير من سلع الاستهلاك الشعبي دونه في
البلاد الغربية الأخرى ، وأمل هذه الظاهرة مرجعها إلى السرعة في تنفيذ
الأعمال الإنشائية والإنتاجية ، وإلى تأخر العنصر الفني في عمليات الصناعة.
غير أن البعض يقول إن هذه الظاهرة ملازمة للنظام الاقتصادي المرسوم
الذي لا دخل فيه لعامل الرخ الخالص ، مما يجعل السلطات الموجهة تضع
خططها للإنتاج بدون مراعاة لأذواق المستهلكين . ويرى البعض الآخر
أنه عندما تتوافر مقادير السلع الاستهلاكية ، وتحسن الأساليب الفنية ،
ويرتفع مستوى الشعب ، فلا بد أن يحرس المشرفون على الصناعات على إرضاء
المستهلكين بإنتاج سلع ترضى الأذواق .

(٢) النقص في الفنيين من عمال ومقدمين وخبراء ومهندسين .
وذلك برغم ما حدث من تقدم في هذه النواحي عن طريق استخدام الخبرة
الأجنبية لتدريب أهل البلاد ، والإكثار من المدارس والمعاهد الفنية كما
تدل على ذلك الأرقام التالية :

القيراء المدرسون

(بالآلاف)

المناهج الفنية والمدارس الثانوية المخصصة لتدريب العمال	الجامعات	
٩٤٢,٨	٥٦٨,٦	المجموع الكلى خلال السنوات العشر (١٩٢٨ - ٣٧) منه :
٢٤١,٢	١٧٠,٠	(أ) خلال المشروع الأول
٦٢٣	٣٩٦,٩	(ب) المشروع الثانى

وقد أظهر العلماء الإخصائيون الروس كفاءة عظيمة ، ولكن لا يزال هذا التقدم أبطأ سيراً منه فى النواحي الأخرى . وتعليل ذلك أن من الميسور أن تقيم مصنعا فى وقت سريع ، ولكن من الصعب أن تخلق طبقة مدربة تدريباً فنياً عالياً فى فترة وجيزة . وهذه الظاهرة لم تخل منها أمة كثيرة اقتبست الانقلاب الصناعى من غيرها ، وخاصة فى حالة روسيا نظراً لاسرعة الكبيرة التى تسير بها عملية تصنيع البلاد . وفصلاً عن هذا فالمسألة أعمق من مجرد تخرج الآلاف من الفنيين ، بل إنها فى نظرنا عبادة عن خلق مجموعة من التقاليد الفنية الراقية تفيع فى الصناعة وتسرى فى نفوس المشتغلين بها . وهذه عملية تتم ببطء وتستغرق وقتاً طويلاً . فامجتمرا مثلاً نبز غيرها من الأمم فى بعض الصناعات لأن عمال هذه الصناعات لديهم ثروة من التقاليد والمهارة الفنية الموروثة والتى نمت خلال أجيال طوال .

وأبنا القيود التى فرضتها الحكومة لتنظيم العمل ، ولكن المشروع الثالث بدأ فى وقت بدت فيه طلائع الحرب العالمية الثانية وبدت أهمية استغلال

قوة العمل إلى أقصى حد ممكن في الصناعات الثقيلة والتي تتجهل منها بالحرب بصفة خاصة ، ولهذه الأسباب صدرت عدة قوانين للعمل تعد شديدة بالقياس إلى سابقاتها ، ولكنها في الوقت من باب الاحتياط للطوارئ المفاجئة . *

(٤) دراسة تفصيلية لبعض الصناعات الرئيسية

الفحم : قدرت رواسب الفحم والاتراشيت في عام ١٩١٣ بمقدار ٢٣٠ ألف مليون طن ، ولكن تقديرات الجيولوجيين في عام ١٩٣٧ تجعل المقدار سبعة أمثال الرقم الأول . وقد كان الإنتاج في سنة ١٩١٣ عبارة عن ٢٩,١١٧,٠٠٠ من الأطنان فوصل في عام ١٩٣٧ إلى ١٢٧,١٠٠,٠٠٠ طن ، فكانت الزيادة في إنتاج المعدنين قد بلغت نحو ٤٠٠ ٪ . غير أن نسبة الصادر منها قليلة وذلك راجع إلى عظم الاستهلاك الداخلي لسد مطالب الصناعات والنقل والزراعة الميكانيكية . ففي سنة ١٩٣٧ بلغت صادرات الفحم ٤٧٠,٠٠٠ طن ، والاتراشيت ٨٠٤,٠٠٠ طن .

الحديد الخام : زاد الإنتاج من ٩,٢١٣,٥٠٠ طناً (سنة ١٩١٣) إلى ٢٧,٧٤٣,٠٠٠ طناً في سنة ١٩٣٧ .

زيت البترول : وصل الإنتاج السنوي إلى ٣٠,٩٠٠,٠٠٠ طن في سنة ١٩٣٧ ونظراً لاستخدام الأساليب الميكانيكية في الزراعة والصناعة ، ونظراً لازدياد أهمية الأسلحة الميكانيكية في الجيوش الحديثة نجد أن الزيادة في إنتاج هذه المادة قد صاحبها أخرى في الاستهلاك ، فقد ارتفع مقدار الاستهلاك المحلي من منتجات زيت البترول إلى ١٧,٤٩٧,٠٠٠ طن سنة ١٩٣٥ مقابل ٥,٩١٣,٠٠٠ من الأطنان في سنة ١٩١٣ . ولهذا نجد تناقصاً واضحاً في الصادرات . ففي سنة ١٩٣٢ كان الصادر عبارة عن ستة ملايين من الأطنان ، فهبط المقدار إلى مليون طن في سنة ١٩٣٨ وإلى نصف مليون طن في السنة التالية .

المنحنى : زاد الانتاج من ١,٢٤٥,٣٠٠ طن سنة ١٩١٣ إلى ما يقرب من ثلاثه ملايين طن سنة ١٩٣٧ ، وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتى أعظم بلاد العالم انتاجا لهذه المادة ، ولكنه لا يصدر سوى ربع الكمية المنتجة لأن الحاجيات الداخلية تستهلك الباقي .

صناعة المنسوجات : كان تقدمها ضئيلا خلال فترة «شروع السنوات الخمس الاول ، ثم أخذنا نلاحظ زيادة في انتاجها .

الإنتاج	١٩٣٢	١٩٣٧
ألياف القطن (بألوف الأطنان)	٣٩٠	٧١٧
غزل القطن (»)	٣٥٥	٥٣٣
خيوط القطن (ملايين البكرات)	٥٤٠	٨٩٢
منسوجات القطن (» الأمتار)	٢٦٩٤	٣٤٤٨

وبرغم هذه الزيادة فلا زالت روسيا دون كثير من البلدان الأخرى من حيث الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد من الأمتار المربعة (١٩٣٧) كما يتضح من الموازنة التالية :

الولايات المتحدة	٥٨	روسيا	١٦
بريطانيا العظمى	٦٠	فرنسا	٣١

وقد بلغ الانتاج من الأقمشة المصنوعة من السكتان ٢٨٥ مليون متراً . ومن المنسوجات الصوفية ١٠٨ مليون متر والحريرية ٥٩ مليوناً وذلك في عام ١٩٣٧ . ويلاحظ أنه برغم النقص الذى تعاونه البلاد من ناحية الكساء بلغ ما صدره الاتحاد السوفيتى من المنسوجات (١٩٣٧) إلى بلاد أفغانستان وإيران والصين ومنغوليا وتركيا ١٦٩٨٠ من الأطنان .

صناعة قطع الأخشاب : تعد روسيا السوفيتية من أغنى بلاد العالم في الغابات إذ تبلغ مساحة الأخيرة ١٤٠٠ مليون فدان أى ما يعادل ٣٠ ٪.

من مساحة الغابات في العالم ، ولكن دائرة المعارف السوفيتية الكبرى تجعل هذه المساحة ٩٥٦ مليون هكتار (= ٢٣٦١ مليون فدان) ، منها ٢٧٪ في القسم الأوروبي من الاتحاد السوفيتي ، ٧٣٪ في الأجزاء الآسيوية . ولقد أصبحت هذه الصناعة بالمخاط شديدة في بداية العهد السوفيتي نظراً لأعمال التخريب الواسعة النطاق ، ولكن شوهد تقدم ملحوظ منذ ابتداء عهد مشروعات السنوات الخمس فقدرت إنتاج الخشب من ٣٠ مليون مترًا مكعباً (١٩١٣) إلى ٢٠١ مليون (١٩٣٧) . غير أن زعماء السوفيت اعتبروا الإنتاج ضئيلاً بالقياس إلى إمكانياته الكبيرة . ويرجع عدم التقدم السريع إلى عوامل متباينة منها عدم كفاية العدد والآلات المستعملة ، وعدم تنظيم العمل في الغابات ، وبعد مواطن الإنتاج عن مراكز الاستغلال فنقل الخشب من سيبيريا إلى روسيا الأوروبية ومن مناطق الأورال إلى أوكرانيا يساقطت في جهداً كبيراً وتفقدت كثيرة . ورغم ارتفاع الإنتاج من الورق إلى ٧٤ مليوناً من الأطنان المترية (١٩٣٧) تقل ١٥ مليوناً في سنة ١٩١٣ إلا أن أزمة الورق عيفة في البلاد . وقد أخفت الصادرات من الخشب تناقص في السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية نظراً لفتوح في لأعمال الاندائية والنقل وبناء المساكن .

الصادرات من الخشب

(بالأمطار المكعبة)

١٠,٣٥٨,٠٠٠	١٩١٣
١٠,٣٠٠,٥٠٠	١٩٣٢
٨,٥٩٦,٢٦٢	١٩٣٧
٥,٣٢٠,٩١٩	١٩٣٨

(٥) التنظيم الصناعي^(١)

تعرض تنظيم الصناعة منذ ابتداء العهد السوفيتي لتعديلات متعددة ولكنها جميعها مراحل متعاقبة في عملية من التطور المتقدم^(٢) الذي يطبق الظروف من وقت لآخر ، ويتفق مع مقتضيات التوسع الصناعي . واندخلت الرقابة على الصناعة كلها حتى م ١٩٣٢ مركزية في المجلس الاقتصادي الأعلى ، S. E. C. وكانت مهامه تنحصر فيما يأتي :

(١) تركيز الاهتمام ووضع مشروعات الإنتاج والخطط المالية لتنمية الصناعة وتعميرها من الناحية الفنية .

(٢) تنسيق عمل مختلف فروع الصناعة .

(٣) صوغ المبادئ العامة للإشراف على سير الصناعة وملاحظة تنفيذ الخطط المرسومة .

(٤) تعيين هيئات الإدارة في الاتحادات (combines) الصناعية ، ومراجعة ميزانياتها وحساباتها ، وتحديد الأرباح والخسائر ، والتصریح باتفاق مبالغ خاصة ، وتعيين أماكن البيع ، ولخص أعمال الاتحادات .

ولكن نظراً للتوسع في عدد المشروعات وازدياد فروع الصناعة بدا الاتجاه نحو مبدأ اللامركزية في الإشراف على الصناعة وتكونت أربع قوميسريات منفصلة وهي قوميسريات الذهب للصناعات الثقيلة والصناعة الخفيفة وصناعة الخشب وصناعة الغذاء . ولكن طراد نمو الصناعة استلزم

(١) راجع المصادر التالية في هذا الموضوع :

Baykov : Soviet Economic System.

Webb : Soviet Communism.

Hoover : Economic Life in Soviet Russia.

Hubbard : Soviet Labour and Industry.

Lawton : An Economic History of Soviet Russia.

Hoover : opt. cit. p. 41.

التوسع في اللامركزية والتخصص ولم يحل شهر أغسطس من عام ١٩٤٠ حتى كانت هناك ثلاث وعشرون قومييسيرية منفصلة وهي :

(١) قومييسيريات الاتحاد لفروع التالية : القمح ، وزيت البقرول ، والمعادن المعدنية ، والمعادن غير المعدنية ، والصناعات الكيماوية ، وصناعة الطيران ، وبناء السفن ، والعتاد الحربي ، والأسلحة ، وصناعة الآلات الثقيلة ، وصناعة الآلات الموسطة ، وصناعة الآلات العامة ، ومحطات توليد الكهرباء ، والآلات والمعدات الكهربائية ، والبناء ، والسيلولوز والورق .

وهذه القومييسيريات تسيطر على الصناعات التي لها أهمية عامة بالنسبة للاقتصاد القوي والتي يقتضى الحال أن تشرف عليها السلطات المركزية في الاتحاد السوفيتي .

(٢) قومييساريات جمهوريات الاتحاد للصناعات التالية : الصناعة الخفيفة والمنسوجات ، والخشب ، والغذاء والاسماك وصيدها ، واللحوم ومنتجات الالبان ، ومواد البناء . وكل جمهورية من الجمهوريات التي يتشكلون منها الاتحاد السوفيتي بقومييسارياتها لهذه الصناعات ، وهي خاضعة للقومييساريات المركزية في عاصمة الاتحاد . وقومييساريات جمهوريات الاتحاد السوفيتي تدعى بالصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والسلع التي تصنع من المواد الخام المحلية بقصد الاستهلاك المحلي . وتقوم القومييساريات المركزية بتحديد مستويات الأثمان العامة ، ولكن يجوز للقومييساريات المحلية أن تجري بعض التعديل وبخاصة في أثمان السلع التي يجري إنتاجها من المواد الخام المحلية للاستهلاك المحلي الصرف .

وتشكل كل قومييسارية من مصالح أو إدارات تشرف على نوع معين من المشروعات ، أو على المصانع الواقعة في جهة معينة . وهناك إدارات أخرى تدعى بالمالية ، والمواد الأولية ، وتعريف الإنتاج ، والمعدات ، والمستخدمين ، والعمل ، وغير ذلك . وكذلك توجد أقسام أو مكاتب تختص برسم الخطط ، والخدمات الاجتماعية ، والنقل ، والمسائل القانونية .

ولما اجتمع المؤتمر السادس عشر للحزب رأى ضرورة تنظيم إدارة
الصناعة على الأسس التالية وهي :

(١) المشروع وهو الوحدة الأساسية في الإدارة الصناعية والذي
يقوم بعملية الإنتاج ويقرر النفقات اللازمة للسنة ويرفعها الى
الهيئات المختصة .

(٢) الاتحاد combine وهذه الهيئة تضع الخطة اللازمة للإنتاج ،
وترسم طريق الإنشاء وتوجهه الوجهة السليمة ، وتدير الجانب الفني لفرع
أو آخر بوجه عام ، وتنظم المبيعات وموارد المواد الأولية ، وتسيطر
على الأعمال التجارية والمالية والعمل وتدريب الموظفين والمستخدمين ،
وتعين مديري المشروعات وتفصلهم . وكانت هناك ثلاثة أنواع من هذه
الاتحادات فالأول يضم المشروعات والهيئات الموحدة ذات الأهمية بالنسبة
للإتحاد السوفيتي ، والثاني يشمل المشروعات المهمة للاتحاد كله ، وكذلك
المشروعات ذات الأهمية المحلية ، والثالث يتكون من المشروعات والهيئات
لموحدة ذات الأهمية للجمهورية والمحلية فقط . ونقول بإيجاز إن الواجب
الرئيسي للاتحاد ينحصر في توجيه العمل الإنتاجي الفني الذي تقوم به
المشروعات والهيئات المارحدة التي يتكون منها .

(٣) الهيئات الموحدة trusts وتعنى بالتوجيه الفني ، وليس لها دخل
في مسائل بيع الإنتاج أو شراء ما يلزم المشروعات من المواد وغيرها .

هذه العناصر الثلاثة وهي المشروع والاتحاد والهيئة الموحدة عبارة عن
المرح الإبداعي الذي يلي المجلس الاقتصادي الأعلى والقوائم يساويات المتعددة
المتخصصة بالصناعات المختلفة . وفي سنة ١٩٣١ تقرر خفض عدد الوحدات
التي يتكون منها الاتحاد ، كما نزع منه اختصاص وضع خطة الإنتاج لفرع
من الصناعات بأكله ، وأصبح ماله من التوجيه الفني يشمل دائرة صغيرة
من المشروعات المرتبطة به . وعادت الهيئات الموحدة إلى الظهور بصفتها
سلطات تنول توجيه الأعمال الإنتاجية التي تقوم بها المشروعات الصناعية .

وخلال عام (١٩٣١-٣٢) زيد من الاحتقلال القاتى الممنوح للمشروعات، وأخيراً تقرر عام ١٩٣٤ إلغاء الاتحادات وخفض عدد الهيئات الموحدة .

فاذا انتقلنا إلى المشروع أو المصنع وجدنا المدير وهو مسئول مباشرة عن تنفيذ الخطة الإنتاجية والمالية وكافة الشؤون المتعلقة بالإنتاج . وهو المخوف على الأداة الإدارية والعمليات الفنية فى المشروع ، وأوامره ملزمة على مرؤوسيه والعامل . وهو يعين كافة الموظفين الإداريين والفنيين ، وله أن يقرر فصل العامل ولكن عليه فى هذه الحالة أن يأخذ رأى الحزب ونقابة (إتحاد) العمال . والاتحادات العمال واجب هام وهو المساهم فى تنمية الإنتاج بوسائلها الخاصة . كما أن على خلية الحزب أن تتولى القيادة فى الحياة السبامية والاقتصادية بالمصنع ، إلا أنه ليس له أن يتدخل فى تفاصيل عمل المدير أو النقابة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقرارات التى يتخذها المدير وبراهم ضرورية لحسن إدارة العمل بالمشروع . وفى سنة ١٩٣٣ تقرر تقوية مبدأ وحدة الرقابة ، وجعل شخص واحد مسئولاً عن العمل كله فى القسم الذى يتولاه . وكذلك صدرت قرارات تحدد مهام مقدم العمال ، وتزيد من سلطة المدير . ولقد حرصت الحكومة السوفيتية فيما بعد على رفع مستوى وشأن المقدمين فتقرر ضرورة إجراء امتحان أو اختبار للعمال الذين لم يحصلوا على تعليم فنى ونظري إذا أريد ترقيتهم إلى وظائف المقدمين . هذه هى العناصر التى يترك منها صرح التنظيم الصناعى فى البلاد وهو لم تبد بشكلها الحالى إلا بعد مراحل من التجربة . ويلاحظ أن التعاور كان يتجه صوب الأهداف الآتية :

(١) تحقيق مبدأ اللامركزية بحيث لا يتعارض مع مقتضيات تنظيم

الاقتصاد القومى بوجه عام .

(٢) تنظيم وتحسين الإدارات المختلفة المشرفة على الصناعة .

(٣) دعم مبدأ المسؤولية الفردية عن العمل الذى يضطلع به شخص

أو هيئة .

(٤) زيادة سلطة الرؤساء المباشرين المسئولين عن الإنتاج .

(٥) القضاء تدريجياً على مساوئ النظام البيروقراطي .

ولا سراء أن أمام الروس مهمة شاقة وهي القضاء على ما يشوب تنظيمهم الصناعي من عيوب ونقائص . ولكن بالرغم مما تلقاه لديهم من نقص في الكفاية ومن مظاهر بيروقراطية فلا يسع المرء إلا أن يعترف بأن نظامهم الصناعي قد أظهر مقدرته على هضم وتشكيل الأشكال التنظيمية التي افترضها من النظام الرأسمالي لتعاونه على التقدم وتحقيق أهدافه . هذا ما كتبته كلفن هوفر منذ سبعة عشر عاماً أي قبل انتهاء فترة المشروع الأول ولكنه أعقب ذلك الكلام بالعبارة التالية « وإن الموازنة مع أشكال التنظيم الصناعي في بلد رأسمالي لن تكون في غير صالح الصناعة السوفيتية من كل وجه »^(١) . ولا شك أن هذه الصناعة قد خطت منذ ذلك التاريخ خطوات تقدسية واسعة من حيث الإنتاج والنظام والتنظيم .

(٦) الحرف اليدوية وتنظيمها^(٢)

تلعب الحرف اليدوية والصناعة المنزلية الصغيرة دوراً هاماً في الإنتاج الصناعي وبخاصة في البلدان المتأخرة في الأخذ بنظام الصناعة الكبيرة الحديثة على نطاق كبير ، كما هو الحال في بلاد مثل المجر ويوغوسلافيا والهند . وحتى في حالة قيام وتقدم الصناعة الكبيرة تظل الصناعات الصغيرة قائمة ، ولو بدرجة محدودة وبخاصة في المدن الصغيرة والقرى . وقد كانت الروحيا منذ المصور الوسطى تضم عدداً كبيراً من أرباب الحرف اليدوية في المدن والقرى حيث يعتمدون الناس بقدر من السلع الصناعية اللازمة لمعاشهم واستهلاكهم . وكانت المادة أن يتفق بعض هؤلاء الصناع على القيام بعمل صناعي لمدة محدودة مؤقتة على أساس الاشتراك في الإدارة والمساواة ،

The Economic Life of Soviet Russia, p. 41.

(١)

Webb : Soviet Communism, pp. 170-175.

(٢)

ومن أمثلة ذلك التعاون بين المشتغلين بمهنة البناء . وهذه الجمعيات الإنتاجية التعاونية كانت تعرف باسم *Artels* وهي كلمة تمتد استعمالها الى القرن الثاني عشر .

وبرغم قيام الصناعة الحديثة بالروسيا منذ أواخر القرن التاسع عشر لم تفقد هذه الحرف أهميتها ، وقدر عدد المشتغلين بها عشية الحرب العالمية الأولى بخمسة ملايين وربع المليون ، وبلغت قيمة إنتاجهم ٢٤٠٠ مليون روبل في السنة . إلا أن أحداث الحرب العظمى التي جند فيها الكثير من أهل المدن ، والاضطراب الذي عم البلاد في السنوات التي أعقبت الحرب ، كل هذا كان له أسوأ الأثر بالنسبة إلى هذه الطائفة بحيث هبط عددها إلى ثلث ما كانت عليه عام ١٩١٣ . فلما استقرت الأحوال وأطلق السوق بعض العنان للمشروعات الفردية منذ سنة ١٩٢١ دب النشاط من جديد في الصناعات الصغيرة ، وحملت الحكومة من ناحيتها على إسداء المعونة والتشجيع حتى تتمكن هذه الحرف من إنتاج مقدار من السلع الاستهلاكية فتسد بعض النقص الشديد فيها . وفي مقدمة وسائل التشجيع السماح لأربابها بتكوين جمعيات إنتاجية تعاونية ينظمون في سلكها ، وتمدها لدولة بالمال الذي يمكنها من شراء الآلات اللازمة والمواد الخام . وكانت الجمعيات تلقى مساعدات أخرى من الهيئات الحكومية والتعاونية الخنافة ، فضلا عن أن خبراء « الهيئات الموحدة » *trusts* كانوا يقدمون إلى هذه الجمعيات الإرشادات العلمية والفنية التي تؤدي إلى تغيير شامل في أساليب الإنتاج مما يترتب عليه ازدياد الإنتاج بشكل بارز . وقد نشط تكوين هذه الجمعيات بحيث بلغ عددها حوالي ٢٠.٠٠٠ جمعية تملك ٣.٠٠٠ ورشة وتضم ٢.٣٥٠.٠٠٠ من الأعضاء وهؤلاء يبلغون هم وأسرهم ما بين سبعة وعشائة ملايين من الأفراد . ومن مظاهر التقدم والنشاط أن بعض الجمعيات كان يدير مناجم ومصانع ومحاجر صغيرة . إلا أن العمل الأهم كان ينحصر في إعداد شتى أنواع المنتجات الغذائية وإصلاح الكثير من الأدوات والأشياء

التي كان الناس يستخدمونها في بيوتهم ولأغراضهم المنزلية ، وصنع بعض أنواع من السلع الاستهلاكية البسيطة .

وكانت هناك ثلاثة أنواع من تلك الجمعيات :

(١) النوع الأول وفيه يشتغل العمال في بيوتهم أو محالهم الصغيرة بأنفسهم أو بمعاونة أفراد أسرهم ، ولكنهم يبيعون الجانب الأكبر من انتاجهم أو كله عن طريق الجمعية التي تزودهم بما يلزمهم من مواد أولية وخلافها . وكانت السلطات تشجعهم بخفض الضريبة على ذلك المقدار الذي يبيعونه عن طريق الجمعية التي ينضوون تحت لوائها .

(٢) والنوع الثاني عبارة عن جمعيات للانتاج المشترك ، بمعنى أن جميع الأعضاء يملكون في بيوتهم أو محالهم ، ولكن المواد الأولية والمنتجات تكون ملكا لجمعية لا للأعضاء بصفتهم الشخصية .

(٣) أما النوع الثالث فجمعيات عمال الورش التي يشتغل فيها الصانع سوياً .

والأعضاء جمعية عمومية يتدارسون فيها أمورهم ويبحثون كل ما يعود عليهم بالنفع أو يؤدي إلى تحسين حالهم . ولما صدر القرار في ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٣ أصبح من المتعين على الجمعيات التي من هذا القبيل في اقاليم معين أن تتحد سوياً لتكوين مجلس اقليمي مهمته التنظيم والإرشاد ، ومراقبة أعمال وحسابات الجمعيات الأعضاء ، والاشراف على مدى تنفيذها للأغراض التي تكونت من أجل العمل على تحقيقها . وفي قمة هذا الصرح الذي انتظم فيه جميع هذه الجمعيات الممثلة للحرف اليدوية تمجد مجلداً أعلى لجمعيات الصناعية التعاونية في بلاد الاتحاد السوفيتي كله ويجتمع بانتظام في أوقات محدودة معينة . وعلى هذا المجلس الأعلى أن يماون اللجنة المختصة برسم المشروعات المعدة لأجال طويلة في وضع الخطة الصناعية العامة التي يجب على هذه الجمعيات في جميع أنحاء البلاد اتباعها .

هكذا نرى أن لجمعيات التي تشمل الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة

دورها المحدود في الاقتصاد القومي . ولكن الى جانب هذه الناحية الاقتصادية فن المشاهد أنها تضطلع بمهام اجتماعية وثقافية قبل الأعضاء وأمرانهم فهي تفتح مدارس وفصولاً فنية خاصة بها . كما أن لبعضها في المدن الكبرى كليات يقتصر الالتحاق بها على أعضاء الجمعيات وأفراد أسرهم حتى يحصلوا على أحدث الآراء العلمية التي تمكنهم من مواصلة حرفهم بنجاح . وتُدفع كل جمعية رسماً معلوماً للمجلس الأعلى يتكون منه وصيد بلغ مقداره مائة مليون روبل في سنة ١٩٣٤ أي ثمانية أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٢٩ ، ومن هذا الرصيد تنفق الأموال اللازمة لعلاج الأعضاء وأهليهم ، وإلإهداء الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى .

ونظراً للدور الذي تقوم به الحرف اليدوية في انتاج السلع البسيطة والاحتفلاكية نراها تلقى المعاونة والتشجيع لأطراف وبخاصة منذ بدأ عصر المشروعات لم رسومه ، وقد بلغ عدد رجال الحرف اليدوية المنتفعة في سلك هذه الجمعيات ٣,٨٨٨,٤٣٤ في سنة ١٩٣٩ ، كما قدر إنتاجهم بنحو ٤٥٠٠ مليون روبل . ولكن إلى جانب هذا نجد كثيرين من الصناع وأهل الحرف ممن لم ينضموا الى هذه الجمعيات الصناعية التعاونية وقد بلغ عددهم ١,٣٩٦,٢٠٣ سنة ١٩٣٩ الا أنهم أقلية لا تتجاوز ٠,٨٢ من مجموع السكان وعدم أخذ في القس .

الفصل الحادى عشر

القبلى والمواصلات

(١) الخطوط الحديدية

كان من أثر الحرب العالمية الأولى أن نقصت مساحة الإمبراطورية الروسية بسبب التغييرات التى طرأت على الحدود الغربية (١) ، وكذلك آلت ملكية سكة حديد الصين الشرقية إلى الدولة الصينية . وهذان الأمران ترتب عليهما هبوط طول الخطوط الحديدية فى روسيا إلى ٣٦,٥٦٠ ميلا . وجاءت الحرب الأهلية فأحدثت دماراً فى شبكة المواصلات الحديدية بحيث دمر نحو ٥٠٠٠ من أبنية السكك الحديدية وحوالى ٤٠٠٠ من القناطر اللازمة لها ، فلما استقرت الأمور نوعاً ما بذلت الجهود لإصلاح ما تضرر بحيث أمكن فى عام (١٩٢٦-٢٧) إعادة الحالة إلى ما كانت عليه فى سنة ١٩١٣ . وهذه عملية لم تكن هينة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية بوجه عام خلال هذه الفترة .

وفى أواخر عام ١٩٢٨ بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول ، ولكن عظم الانصراف إلى إنشاء الصناعة الثقيلة حال دون تخصيص مبالغ كافية لهذه فى عملية إنشاء الخطوط الحديدية على نطاق واسع ، ولكن لم يأت عام ١٩٣٢ حتى أثبتت مسألة توسيع نطاق شبكة السكك الحديدية حتى تتماشى مع التقدم فى الصناعة ، والبرامج المرسومة لتصنيع أقاليم مختلفه ، ولاد الاتحاد السوفيتى . ولهذا الأسباب وجه مشروع السنوات الخمس الثانى قدراً

(١) اعتمدنا فى هذا القسم على كتاب Soviet Transport تأليف V. Obratzauv & Others.

كافياً من الاهتمام إلى موضوع المواصلات ، وزادت العناية خلال عهد المشروع آنك حيث خصص للنقل مبلغ ضخيم قدره ٣٧ ملياراً من الروبلات .

وحينما بدأت الحكومة السوفيتية سياستها ازاء تحسين المواصلات الحديدية استهلت تنفيذ هذا بأعمال الخطوط التي بدأ مدها خلال الحرب العظمى مثل خط مورمانسك والخط بين قازان وسقرد لوتسك وغيرها . وذلك لاعتبارات استراتيجية واقتصادية . أما المنشآت الجديدة فشملت مد خطوط متفرعة من خط سيبيريا الكبير حتى مدينة فلاديفوستك ، وكذلك إقامة خطوط بحذاء مجرى كل من نهري دونا القرن والدنيبر ، فضلاً عن الاهتمام بتنظيم وترقية شبكة الخطوط المتجهة نحو الحدود الغربية وهذا العمل أريد به تسهيل نقل الجنود والمعدات في حالة ما إذا تعرضت البلاد للهجوم من ناحية الغرب .

وقد ترتب على نمو الصناعة الثقيلة مد خطوط حديدية جديدة في منطقة الأورال ومن أمثلة ذلك أن خط كزباس — ماجنيتو كورسك - Kuzbys Magnitogorsk جعل في الإمكان نقل الفحم من كزباس إلى الأورال ، ثم تعود القطارات محملة بالحديد الخام من الأورال إلى كزباس . وهذا قلل بدون شك نفقات النقل ، كما يسر إقامة مصانع الحديد والصلب في نهاى الخط . وهذا الخط إلى جانب نمو الصناعة الثقيلة في الشرق أدى إلى التوسع السريع في صناعة الأسلحة والدخائر خلال الحرب العالمية الثانية . ومن الأعمال الإنشائية التي تمت في العهد السوفيتي مد الخط الذي يربط سيبيريا بالتركستان وبذلك أوجد منفذاً سهلاً لقمح سيبيريا في المناطق المتنامية بزراعة القطن في آسيا الوسطى . . . والبيان التالي يوضح التطور الذي طرأ على الخطوط الحديدية حتى عام ١٩٣٧ مع الموازنة بالحالة في كل من الولايات المتحدة وألمانيا :

١٩٣٧	١٩٣٥	١٩٢٩	١٩٢٥/٢٦	١٩١٣	(أ) طول الخطوط الحديدية بالألف الكيلومترات
٨٥	٨٣,٨	٧٧	٧٤,٤	٥٨,٥	
ألمانيا	الولايات المتحدة	روسيا			(ب) طول الخطوط في سنة ١٩٣٧ (بالألف)
٥٩	٤٠,٢	٨٥			

وقد اقترنت هذه الزيادة بالتقدم في نواح أخرى مثل خفض تكاليف النقل ، وزيادة طاقة القاطرات وحجم العربات ، واستخدام العنصر الآلي في كثير من العمليات كالشحن والتفريغ والفرملة . ويلاحظ أن هذه التحسينات وغيرها سببت زيادة في سرعة القطارات ومقدار ما تحمله من السلع والبضائع . فقطار مكون من خمسين عربة كبيرة يبلغ طوله ٧٢٠ متراً ويستطيع أن يحمل ٣٠٠,٠٠٠,٢٥٠ من الأطنان . وكذلك يلاحظ أن من مظاهر التقدم الإكثار من استخدام القاطرات الكهربائية اقوية لأول مرة ، وهذه القاطرات يمكن استخدامها كمحطات متنقلة لتوليد الكهرباء . وتستخدم القاطرات ذات القوة الكهربائية الصغيرة لسد حاجيات النقل له ذاتي . ومن الأعمال الهامة التي تمت إنشاء خط حديدي كمر في يسير تحت سطح الأرض بموسكو وافتتح القسم الأول منه في عام ١٩٣٥ ثم واصلت السلطات العمل فيه حتى في خلال سنوات الحرب الأخيرة . ويعد هذا الخط من أجل الخطوط التي من نوعه في العالم بفضل الاستفادة من خبرة البلدان الأخرى في هذا الميدان . غير أن السكك الحديدية السوفيتية لا تزال تعاني مشكلة لم تستطع التغلب عليها تماماً حتى اليوم ، ونقصها عدم توافر الفنيين والعمال الحاذقين بالعدد اللازم وذلك بالرغم من الجهود التي تبذل كإعداد فصول ومدارس خاصة للرجال وعمال السكك الحديدية .

(٢) النقل الجوي

في ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ تألف مجلس الطيران المدني بغصد تنظيم النقل الجوي في بلاد الاتحاد السوفيتي ولكن بطلت البلاد تعتمد على غيرها من حيث

الحصول على الطائرات . فلما بدأ عصر المشروعات المرسومة وبه اهتمام كبير الى هذه الناحية . بحيث لم تكمل تنتهى فترة المشروع الاول حتى أصبح بالبلاد صناعة نامية تستطيع أن تصد حاجتها من الطائرات والأجهزة والعدد اللازمة . واستمرت الجهود تبذل لتنمية صناعة الطيران بدون انقطاع ، وقد بلغ طول الخطوط الجوية ١٤٣,٠٠٠ من الكيلومترات ووصل عدد الركاب إلى ٣٩٠,٠٠٠ وذلك سنة ١٩٤٠ مقابل ٤٦٠ كيلومتراً ، ٢٢٩ من المسافرين في سنة ١٩٢٣ . وتقوم الطائرات بمهام اقتصادية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية كرش المواد السامة على المستنقعات بقصد اباداة البعوض حتى يقضى على مرض الملاريا ، ورش المواد التي تستطيع قتل الحشرات في الحقول وبذلك يقضى انقاذ المحاصيل الزراعية . وفلاعن هذا تستخدم الطائرات في إلقاء البذور من الجو في المناطق التي يتعذر فيها القيام بمثل هذه العملية بغير هذا السيل . ومن المعلوم أن الحرائق من أخطر الأخطار التي تهدد الغابات ، ولهذا تستخدم الطائرات في إطفاء الحرائق في أروع وقت وبذلك يمكن اقد ثروة كبيرة .

(٣) النقل البحري

تقع روسيا السوفيتية بين المحيط المتجمد الشمال والمحيط الهادى ، كما أنها تطل على بحر قزوين والبحر الأسود . ويبلغ طول الشواطىء السوفيتية من الحدود الفنلندية حتى شمال شبه جزيرة كوريا ٢٠,٠٠٠ كيلو متر أى ما يعادل ٧٠ ٪ من الحدود الروسية . والنقل البحري أهمية كبرى بالنسبة الى البلاد حيث تستورد حاجياتها من البلاد الأجنبية ، كما تصدر الحبوب وزيت البترول والأخشاب وغيرها من السلع الكبيرة الحجم . وقد خرجت روسيا من الحرب العظمى وقد فقدت نحو نصف هوائها من السفن البحرية ، وكان ما تبقى من الأسطول التجارى في حالة سيئة تستدعى العلاج السريع . وقد بدأوا في سنة ١٩٢٥ تنفيذ برنامج واسع النطاق بقصد زيادة الأسطول

التجارى بحيث أصبح حجمه سنة أمثال ما كان عليه فى ختام الحرب العظمى . وفى الوقت ذاته تحسنت حالة الموانى وببيت الأرصفة وأقيمت الأحواض واستخدمت الآلات على نطاق واسع لإداء الكثير من العمليات المألوفة . وقد أنشئت ثغور فى مناطق مختلفة لأغراض خاصة فبذلك ثغر تصدر خشب فى لندجراد ، وأوصفة خاصة للأخشاب فى مينائى مورمانسك ونوفوروسيبسك .

(٤) المواصلات المائية الداخلية

تلعب الأنهار دوراً بالغ الأهمية فى المواصلات الداخلية بالروسيا الواسعة الأرجاء . ولقد استتبع برنامج الإنشاء الصناعى والزراعى العناية الكبيرة بوسائل النقل ، ولهذا كان من الطبيعى أن تلقى المواصلات المائية الداخلية إهتماماً كبيراً . ولقد ورثت الحكومة السوفيتية تركة نافضة وبسبب الحرب الأهلية نقص عدد المراكب التى تسير فى نهر الفولجا إلى أقل من خمس ما كان عليه ، ولهذا كان لا بد من معالجة هذا النقص ، وأمكن تصدوة الوصول إلى مستوى سنة ١٩١٣ أو ما يعلوه كما يتضح من البيان التالى :

١٩٠٩	١٩١٣	
٥٠	٤٨	حمولة السلع المنقولة بملايين الأطنان
٥٣	١١	عدد الركاب بالملايين

وبابتداء عهد المشروعات المرسومة حدثت نهضة كبيرة وفجأتى حلالة لاهم المظاهر التى تميزت بها :

(١) زاد عدد السفن والزوارق البخارية حتى أصبح سنة ١٩٤١ أكثر من ضعف ما كان عليه فى سنة ١٩٢٥ . ووصلت حمولة البضائع والذائع إلى ٧٤ مليوناً من الأطنان . ويبلغ طول المجارى المائية الداخلية التى تستخدم فى الملاحة ٤٧٠٠٠ كيلومتر مقابل ١٢٠٠٠ فى فرنسا ، ٧٥٠٠ فى بريطانيا العظمى .

(٢) إقامة محطات توليد الكهرباء على نهري فولجوف وسفير أدت إلى رفع مستويهما وجعلهما صالحين للسفن الكبيرة . ومن المعروف منذ القدم أن الشلالات الضخمة عند Zaporozhie تقسم نهر الدنيبر إلى قسمين ، ولكن بواسطة المحطة العظيمة لتوليد الكهرباء على هذا النهر رفع مستواه بحيث اختفت هذه الشلالات وصار النهر صالحاً للملاحة بالنسبة إلى السفن الكبيرة الحجم من منابه العليا حتى البحر الأسود . وهكذا أصبح الدنيبر ثالث نهر في الأهمية بأوروبا بعد الفولجا والدانوب .

(٣) وفي سنة ١٩٣٣ حفرت القناة التي تصل البحر الأبيض (في الشمال) وبحر البلطيق ، وبذلك أمكن نقل الخشب في يسر من الجهات الشمالية إلى البلطيق ، كما سهل النقل من البحر الأبيض إلى لننجراد ومنها إلى نهر الفولجا .

(٤) في سنة ١٩٣٧ تم حفر الترع التي تصل مدينة موسكو بنهر الفولجا ، ويبلغ طولها ١٢٨ كيلو متراً واستلزم العمل فيها إزالة ما زنته ٢٠٠ مليون متر مكعب من الأتربة والصخر ، ووضع ٣ ملايين متر مكعب من الأسمحت المسلح . وعلى القناة ١١ هويساً ، ١١ سداً ، ٨ محطات لتوليد الكهرباء ، وخمس محطات للطلمبات الرافعة للمياه . وقد تم الحفر في أربع سنوات وعمانية شهور . وبواسطة هذه القناة الكبيرة تستطيع سمن الفولجا الضخمة أن تمر رأساً إلى موسكو ، وكذلك تقصت المسافة بين موسكو وميناء جوركي الكبير على الفولجا بمقدار ١١٠ كيلو متر ، وإلى ريبنسك بمقدار ١١٠٠ من الكيلومترات . والآن تستطيع السفن المزودة بالثلاجات أن تنقل السمك رأساً من بحر قزوين إلى موسكو .

هذه صورة موجزة لآم نواحي التقدم في النقل والمواصلات وبخاصة في الفترة التالية لعام ١٩٢٨ حينما بدأ مشروع السنوات الخمس الأول .

الفصل الثاني عشر

مسائل العمل والأجور

كان من الطبيعي في عهد نظام الاقتصاد المرسوم أن توجه العناية الواجبة إلى شؤون العمل والعمال ، إذ التحسن في هذه الناحية من القواعد الأساسية التي يقوم عليها المصالح الاقتصادية بكافة مناصره . وقد كانت كافة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السوفيتية بعد البدء في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول تهدف إلى حسن توزيع العمل على مختلف فروع الاقتصاد القومي ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، ورفع مستوى العمال من النواحي المادية والاجتماعية ، وتحديد العلاقة بين العمل ومختلف المشروعات الإنتاجية وبخاصة في الصناعة.

(١) تنظيم العمل

كان أول واجب مفروض على الحكومة أن تحجب العمال على التزام حدود النظام بعد ما لوحظ من أن كثرة غياب العمال عن المصانع بغير مبرر أو عذر مقبول قد ترتبت عليها خسارة قدرها ٢٧,٨ مليوناً من أيام العمل خلال مشروع السنوات الخمس الأول ، وهي خسارة بالغة معناها بلغة النقود نقص في الانتاج الصناعي بمقدار ٨٦٤ مليون روبل . وللقضاء على الخطر الناجم من هذه الظاهرة صدر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قانون بفرض عقوبة الفصل العاجل على كل عامل يتغيب عن عمله يوماً بدون مسوغ مقبول . ولهذه العقوبة مغزاها العظيم الأهمية ذلك أن العامل الذي يفصل في مثل هذه الحالة تمحى البطاقة التي يستطيع بواسطتها الحصول على ما يلزمه من ضروريات الحياة ، كما أنه يطرد من المسكن الذي يقيم فيه إذا كان الأخير

تأبعا للمصنع أو المشروع . وفي الشهر التالي لصدور ذلك القانون تقر العمل بنظام الجوازات الداخلية بمعنى أن على كل مواطن في جميع أرجاء الاتحاد السوفيتي ألا يتغيب عن موطنه لمدة ٢٤ ساعة بدون أن يحمل على تأشيرة أو ترخيص بذلك من السلطات المختصة . والغرض من هذا الاجراء وقف عملية هجرة العمال من أعمالهم وبلادهم والانتقال إلى غيرها إذا راق لهم ذلك أو كانت شروط الاستخدام الجديدة أفضل وأعظم كسبا . وفي الوقت ذاته صار من المتعين على السلطات في كثير من المدن الكبرى أن تطرد من دائرتها الأفراد الذين ليس لهم عمل يتكسبون منه . وكذلك هم نظام الأجور بالقطعة في كافة الأعمال الصناعية ، بل أنه طبق فيما بعد على الأعمال الكتابية على أنه إجراء أريد به محاربة كل ميل إلى الكسل أو التراخي في أداء الواجب .

والسكن بالرغم من هذه القيود ظلت الشكاوى قائمة من تغيب العمال وكثرة تنقلهم من مشروع أو عمل إلى آخر . ثم بدأ مشروع السنوات الخمس الثالث في وقت بدت فيه نذر الحرب العالمية الثانية وأصبح من الضروري استغلال قوة العمل إلى أقصى حد ممكن في الصناعات الثقيلة والتي تنهل منها بمطالب الحرب بصفة خاصة . ولهذا الأسباب صدرت مجموعة جديدة من قوانين العمل تعدد شديدة بالقياس إلى سابقتها . ففي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أصدر «مجلس الوزراء» قرارا جاء فيه أن العامل أو المستخدم الذي يتأخر ليلا بدون مبرر أو سبب كاف ، أو يخرج لتناول الغداء قبل الموعد المقرر ، أو يعود إلى العمل بعد ذلك متأخرا ، أو يغادر المشروع أو المؤسسة قبل موعد الانصراف ، أو يتغافل أثناء وقت العمل ، يعرض نفسه لتأديب إداري مثل التوبيخ ، أو التوبيخ مصحوبا بإنذار بالرفق ، أو النقل إلى عمل آخر يقل فيه الأجر ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر ، أو ينقل إلى عمل من مرتبة أدنى من التي يعملها . أما الذين يرتكبون ثلاثا من هذه المخالفات في شهر واحد ، أو أربعاً في شهرين فانهم يطردون وفق قانون التغيب من

العمل ، واعتبر القرار المديرين في المشروعات والمؤسسات مستولين عن تنفيذ هذه القاعدة أمام السلطات العليا . وغير القرار كذلك طريقة منح إعانات المعجز ، والإجازات ، ومعاشات كبار السن والمرضى ، والإجازات التي تمنح قبل وبعد الولادة في حالة النساء العاملات الخ .

وفي ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٠ صدر قرار بإقالة يوم العمل من سبع إلى ثمان ساعات ، وألغى أسبوع الأيام الستة وأعاد نظام أسبوع الأيام السبعة على أن يكون الأحد يوم العطلة الأسبوعية . وحرم على العمال أن يتركوا العمل بدون ترخيص وإلا وقعت عليهم عقوبة « العمل التأديبي » لمدة ٦ شهور ومع خصم ربع الأجر . ويعتقضى القرار الصادر في ١٩ أكتوبر من نفس السنة أجيز للقوميساريات المختصة أن تنقل العمال وأسراتهم من أى جزء في الاتحاد السوفيتى إلى آخر . وكان قد صدر في ٢ أكتوبر قرار بدعوة مليون حدث تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة وتدريبهم للصناعة ، فإذا ماتم التدريب صاروا تحت تصرف الحكومة وعليهم أن يشغلوا مدة أربع سنوات أينما شاءت الحكومة .

ولا شك أن هذه القوانين أفادت من حيث العمل على زيادة الإنتاج ، ولكنها من غير شك قيود على حرية العمل .

(٢) المركز الاستحقاقية (العمل الممتاز)

Stakhanovism

كان أشد ما يحرص عليه الهيئات المسئولة السعى بكافة الوسائل إلى زيادة إنتاجية العمل . ومن أجل إدراك هذه العناية عمدت المصانع إلى ما يقال « المنافسة الاشتراكية » بقصد حث العمال على بذل أكبر قسط من الجهد يقدرون عليه . ثم ظهر نظام العمال الذين يعرفون باسم Oudarniki وهم الذين يقرمون من تلقاء أنفسهم وبدون انتظار أى جزاء بالعمال تزيد عن المستوى المطلوب ، وبأداء مهام خارج أعمالهم الأصلية ، وببذل أكثر ما يسعهم من قوة العمل ، وبذلك يبرزون زملاءهم ويضربون لهم مثلاً يحتذى . وقد تكونت

أول جماعة من هؤلاء العمال في أواخر عام ١٩٢٨ يصنع ليستفلسكي، ثم انتشرت الحركة مراعاة في مختلف أنحاء البلاد، واجتماع موسكو في ديسمبر سنة ١٩٢٩ مؤتمر يمثل هؤلاء الأفراد. والجدول التالي يبين عدد هم في أول يناير سنة ١٩٣٢ (١)

عدد العمال	عدد عمال الادوارنيكي	
٥,٩٤٠,٦٠٠	٣,٢٣٦,١٠٠	الصناعة
١,٢٥٣,٣٠٠	٦٤٣,٠٠٠	النقل
٦,٢٩٣,٩٠٠	٣,٨٧٩,١٠٠	المجموع الكلي

وعلى سبيل تشجيع هؤلاء العمال الجادين كانت السلطات تمنحهم امتيازات عدة كالحصول على كمية من المواد الضرورية أكبر مما يخص العمال العاديين، وإرسالهم في رحلات إلى الموانئ الأجنبية.

وإلى جانب هذا النوع من العمال سرت بسرعة حركة «عمال أيام السبت» ، subbotniki ، وهم الذين يتطوعون للعمل في يوم السبت وهو موعد الراحة وقد بدأت هذه الحركة خلال فترة الحرب الأهلية ، ولكنها عظمت خلال عهد مشروع السنوات الخمس الأولى وما بعد ذلك . ومن أبرز الأمثلة على هذا التطوع في أيام الفراغ ما حدث خلال الفترة (١٩٣٣ — ١٩٣٤) حيث تقدم الآلاف من المواطنين من كافة الأعمار والحرف ومن الجنسين المساعدة في إنهاء السكة الحديدية الكهربائية التي تدير تحت سطح الأرض بمدينة موسكو وقد بلغ عدد هؤلاء مائتي ألف شخص بحيث أمكن الاحتفال بإتمام القسم الأول من الخطوطوله ٢٥ ميلا في يوم الذكرى السابعة عشرة لثورة أكتوبر. وكان من بين المتطوعين أفراد لهم مراكزهم الرسمية العالية مثل ل. . كاجانوفيتش أحد سكرتاري الحزب الرئيسيين ، وأعضاء لجنة الحزب في موسكو ، وقائد حامية مدينة موسكو . ولم تقتصر حركة التطوع على أهل العاصمة بل

تعدنها إلى المدن الأخرى حيث كان العمال يساهمون في بعض أوقات راحتهم بأداء بعض الأعمال التي تساعد ملاءمتهم بالعاصمة على بناء ذلك الخط الحديدي^(١) . ولكن يلاحظ أن المركبتين السالفتي الذكر جوهرهما زيادة الإنتاج بفضل مجهود أكبر أو العمل وقتاً أكثر ، وهما في هذا أقل شأنًا من الحركة الاستخاروفية التي تقوم على تحسين العمل من ناحية النوع على أن ذلك سبيل لزيادة إنتاجيته .

الاستخاروفية أو مركز العمل الخاص :

بيما كان ألكسى ستخانوف (Alexei Stakhanov) الممدّن في أحد مناجم الفحم بأقليم الدونetz يؤدي عمله المعتاد خلال نوبة العمل اليلبية في ليلة (٣٠ - ٣١) أغسطس سنة ١٩٣٥ لاحظ أن كمية الفحم التي يقطعها تتأثر إلى حد بالغ بسبب ما يضطر إلى أدائه من عمليات ثانوية لا اتصال لها مطلقاً بعمله الأصلي . وهنا خطر ببالي أنه لو عهد بهذه العمليات الثانوية إلى غيره من العمال لاستطاع أن يركز جهوده كلها في عمله الأصلي وبذا يحصل على نتائج طيبة للغاية . فلما قال موافقة رؤسائه على إجراء التجربة التي اعتدى إليها استطاع أن ينحت في فترة واحدة مائة طن من الفحم ، وهذا مقدار يزيد أربع عشرة مرة على ما يستطيعه العامل في الأحوال العادية السائدة . وقد يكون في التقدير مغالاة كبيرة ، إلا أن هذا لا يقلل من حقيقة الأمر ، وإذا طبقنا مبدأ استخانوف على الصناعة لوجدناه ينحدر في تهبئة كافة الظروف الفنية التي تمكن العامل من أداء أكبر قدر من العمل المنتج في أقل وقت ممكن وبأقل مقدار من الجهود الإضافي الذي لا لزوم له ، وبعبارة أخرى إن هذا المبدأ يشبه نظام « الترشيح » rationalisation في البلدان الأخرى وقد وصفه (Ordjonikidze) قوميسر الصناعة الثقيلة في خطاب له بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ فقال « ليس في هذا الأمر ما يدعو إلى الخرافة أو الحيرة... »

إن التقسيم الصحيح للعمل ، والتنظيم الصحيح لتلك العمل ، والترتيب الصحيح لعملية العمل ... في هذا كله تلقى سر الحركة الاستخوانوفية .

وقد أثار عمل ذلك المعدن موجة من الحماس والاعجاب في كافة أنحاء البلاد وأصبح شعار العام تحقيق مبدأ « الاستخوانوفية » في الصناعة ، وتنافست المشروعات الصناعية في إعداد الأفراد الذين يبرزون في هذا الميدان وكانت تدبرهم لذلك تدبيراً خاصاً ويمكن أن نعرف العامل الاستخوانوفي بأنه ذلك الذي تثبت التجربة أنه أعظم كفاية وإنتاجية من زملائه. ولا شك أن وصول أي فرد إلى هذه المرتبة معناه أن يتميز من نواح عدة على أقرانه . ويقول هبارد إن هذا النظام يحمل بعض أوجه الشبه بطريقة تاييلور من حيث أن كلا منهما يسمي إلى زيادة إنتاجية العمل بالطرق العلمية أو بواسطة التنظيم العلى الرشيد . ولكن الفارق بين الإثنين أن طريقة تاييلور تفرض من أعلى أي أن أصحاب الأعمال هم الذين يطبقونها في مصانعهم ومشروعاتهم ويحملون العمال على اتباع قواعدها بناء على أوامر رؤسائهم المباشرين . أما الحركة الاستخوانوفية فآتية من أسفل أي أن مصدرها العمال أنفسهم الذين يبتدعون الفكرة الجديدة ويعملون على تطبيقها . وتجسد كل جمعة تشترك في أداء عمل من الأعمال تتعاون على تقسيم أجزائها فيما بين أفرادها بحيث يتوفر لكل فرد منهم على ناحية واحدة ، فهم إذن ليسوا مجرد آلات تتحرك . ولقد انتشرت هذه الحركة وفقدتها الدولة حق قدرها وقررت لأصحابها امتيازات معينة منها الزيادة في الأجر ، والسكنى في أفضل أجزاء المساكن التابعة للمصنع ، والرحلات إلى المصايف والعاصمة ، والحق في اقتناء السيارات الخاصة الخ . وقبل نهاية عام ١٩٣٤ عقد موسكو المؤتمر الأول الذي يمثل عمل الحركة الاستخوانوفية في الاتحاد السوفيتي ، والمجدول الثاني يوضح نسخة هؤلاء العمال الممتازين بين العمال الصناعيين في أول أغسطس سنة ١٩٣٦ (١)

فروع الصناعة	الرجال والنساء	النساء	الشبان
الكهرباء	٤٢	٣٢,١	٥٥,١
البترول (أ) الآبار	٣٦,٤	١٤,٧	٣٣,٥
(ب) معامل التكرير	٥٧,٧	٣٨,٥	٥٧,٥
مناجم الحديد	٢١,٦	٥,٣	١٩,٤
الحديد الزهر	٢٦,٢	١٤,١	٢٥,١
الصناعة المعدنية	٢٧,٧	١٩,٤	٢٦,٢
الصناعة الكيماوية	٢٦,٧	١٦,٥	٣٤,٦
المسوجات	١٩,٧	٢١,٣	١٦,١
الجلود	٣٩,٨	٤٠,٤	٣٦,٩
الأحذية	٤١,٤	—	—
اللحم	٣٨,٨	٣٢	٣٧,٦
الحلويات	٣٥,٥	٣٩	٢٩,٥
صناعة الخشب	٣٠,٥	٢٦	٣٢,٥
صناعة الورق	٢٣,٨	١٩,٢	٢٥,٥

وفي المؤتمر السالف الذكر خطب ستالين فقال : أين تلقى المفزى الذى تدل عليه الحركة الاستخافوية ؟ لماذا حطمت الرأسمالية الإقطاع ودحرته لأنها خلقت مستويات أعلى من إنتاجية العمل ، ومكنت المجتمع من إنتاج كمية من المنتجات أكبر بشكل لا يحتمل الموازنة مما كان عليه فى النظام الإقطاعى . وبعبارة أخرى لأنها جعلت المجتمع أغنى وأوفر ثروة . وما السبب الذى من أجله يمكن للإشتراكية وينفى لها أن تهزم النظام الرأسمالى كما متفعل بكل تأكيد ؟ لأنها تستطيع أن تنهى غموض أعلى للعمل وإنتاجية أكبر للعمل ، مما يقدر عليه النظام الاقتصادى الرأسمالى . ويعنى آخر لأنها تستطيع أن تعد المجتمع بقدر أكبر من المنتجات ، وأن تحمله أغنى وأوفر

ثروة ، كما يقدر عليه نظام الاقتصاد الرأسمالي»^(١)

وقد يبدو على أقوال ستالين طابع المغالاة والإغراق في الإشادة بحركة لم تزل حينذاك في المهد وفي بوتقة الاختبار . ولا نزاع أن الاستخوانوفية قد ضحكت الدعاية من أمرها ونتائجها ، وكذلك لا نكران أن هذه الحركة كانت تلازمها أخطاء وبعض عناصر الضعف . فلقد كانت في بعض الأحيان تتمثل في محاولة زيادة الإنتاج في فترة قصيرة على حساب معدل ومستوى سرعة الإنتاج في الأجل الطويل . وفي بعض مؤسسات الغزل كانت الزيادة في عدد المغازل تحدث على حساب كفاية كل مغزل ، وأحياناً كانت تؤدي إلى تغييرات مريبة ومفاجئة في الإنتاج بدون اهتمام أو أكثرات لما يسببه ذلك من اضطراب في الأقسام الأخرى من الخطة أو البرنامج المرسوم ، نظراً لأن هذه الزيادة التي تتحقق في الناتج معناها اشتداد الطلب على المواد الخام والمعدات بما لا يتناسب مع البرنامج الموضوع .^(٢)

ولكن على الرغم من هذه التحفظات والإعتبارات فقد أدت هذه الحركة إلى نمو إنتاجية العمل إلى درجة كبيرة خلال عهد مشروع السنوات الخمس الثاني .

إذا كانت العدد والمستحدثات الفنية الجديدة لها أهميتها في خفض تكاليف الإنتاج ورفع إنتاجية العمل ، فإن أهمية الرجال الذين يقومون بالعملية الانتاجية لا يمكن النقص من شأنها ، وفي هذا المعنى تحدث ستالين عام ١٩٢٥ فقال :

ولقد اعتدنا أن نقول إن الجانب الفني technique يقرر ويمين كل شيء ، وقد أعاننا هذا شعار على أن نضع حداً للجذب الذي كنا نعانيه في هذه الناحية . . . هذا حسن جداً ، ولكنه ليس كافياً . . . فبدون الرجال

(١) وب : مصدر سابق من ١٩٣٨ ثانية رقم (١) نلأ من كتاب « العمل في أرض الاشتراكية » (ص ١٥ — ١٦) .

(٢) M. Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War, p. 75.

الذين يمكنهم أن يكونوا ناصية الأسلوب الفني فإن هذا الأسلوب يظل ميتاً لا حياة فيه . ولكنه يستطيع ، بل وينبغي ، أن يأتي بالمعجزات في أيدي أولئك الذين تمكنوا منه . . . لقد حان الوقت لكي ندرك أن الشعب هو آتئنا ما يملك العالم من رأس مال وأشدّها أثراً حاسماً .

(٣) نظام الأجور

إن نظام الأجور جزء من عملية التوجيه الاقتصادي للبلاد كلها والخطوة الخاصة بمقدار الأجور وتوزيعها على الصناعات والأعمال المختلفة تقوم بوضعها أداة دقيقة ، كما تلعب في ذلك إتحادات العمال دوراً هاماً . ويلبغى على السلطات المستولة أن تراعى الصلة الوثيقة بين المبلغ السكلى للأجور وبين مقدار سلع الاستهلاك الموجودة في سوق تجارة التجزئة . وإذا حدث أن كانت الزيادة في المبلغ السكلى للأجور غير متناسبة مع الزيادة في عرض السلع تعين على السلطات رفع الأمان حتى تحول دون حدوث نقص .

مقاييس الأجور :

في كل مشروع نجد مكتباً فنياً « Technical Normalisation Bureau » ملحقاً يقدم اقتصادات العمل مهمته وضع معدلات للإنتاج والأجور أى تحديد معدل الوقت اللازم لأداء عمل معين باستخدام معدات معينة ، ثم تعيين مقدار الأجر الذى يدفع للعامل مقابل تلك الوحدة من العمل . وهؤلاء المختصون بتحديد معيار الأجر « rate-fixers » لا بد لهم من توافر الخبرة الفنية والخبرة الكافية . ويلاحظ أنه من الضروري تعديل هذا المعيار مرة كل سنة على الأقل ، وذلك بسبب ما يطرأ من تغييرات على عمليات العمل الفنية أو ما يدخل من أساليب جديدة في العمل . وتتكون الطريقة المتبعة من مراحل ثلاث وهى :

(١) يقوم الشخص المختص بدراسة وملاحظة مختلف العمال أثناء أداء

العمل ، ويعين بواسطة ساعة معه الوقت اللازم لإنجاز عمليات معينة .

(٢) وبعد أن يصل إلى نتائج محدودة عن طريق التجربة ويعين الطاقة

الفعلية للألات والمعدات ، فإن عليه أن يضع نظاما جديداً وسليماً للعمل ، وأن يحدد معيار الإنتاج والوقت اللازم لإنجاز العمل .

(٣) وأخيراً يقوم ببحث هذا النظام الجديد في العمال بطريقة حماية

بأن يبين لهم الأساليب الصحيحة الواجب اتباعها ، والأعمال التي لا بد من القيام بها ، والحركات والأخطاء التي ينبغي تلافيها والتخلص منها .

وبعد قيام الحركة الاستخاافية تقرر اشتراك المهندسين والموظفين

الفنيين مع مدير المشروع في تحديد معايير جديدة تقدير الأجور على أساسها

على أن يطلب إلى العمال الممتازين أن يقدموا الدليل القوي والعمل على إمكانية اتباع هذه المعايير . ولما انعقد مؤتمر الحزب في ديسمبر من عام ١٩٣٥ قرر

رفع المعايير بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ / ٣٠ ٪ / مع بقاء الأجور على ما هي عليه حتى يتسنى زيادة إنتاجية العمل وتحقيق خفض تكاليف الإنتاج . ولم

يأت شهر يونيو سنة ١٩٣٦ حتى سادت المعايير الجديدة في جميع المصانع الثقيلة ، ولم يفتحه العام نفسه حتى كان ٧٥ ٪ / ٩٠ ٪ من العمال في المصانع

المختلفة يؤدون أعمالهم وفق هذه المعايير . غير أن عنصر الضعف الذي ظل موضع الشكوى زمننا طويلاً عدم وجود العدد الكافي من الأفراد الذين

يناط بهم وضع مقاييس الأجور ، وهي عملية تطالب تدريجاً خاصة لفترة ليست بالقصيرة .

رفع الاجور حسب نظام القطعة :

أما نتائج العاملين الأولين من مشروع السنوات الخمس أن إنتاجية

العمل لم تزد كما كان مقرراً ، كما أن تكاليف الإنتاج لم تهبط حسب النصب المرسومة في المشروع . وعلاجا لهذه الحال تقرر اعتباراً من أول سبتمبر

سنة ١٩٢١ أن تدفع الأجور حسب نظام القطعة *picce-rate system* ، وانتشر ذلك النظام حتى شمل ثلاثة أرباع العمال في نهاية فترة مشروع السنوات الخمس الأولى (١).

وقد عبر شترنيك Shvernik السكرتير العام للجنة المركزية العامة لاتحادات العمال عن مزايا هذا النظام فقال أمام المؤتمر التاسع لاتحادات العمال في سنة ١٩٣٢ : « إن نظام الدفع بالقطعة يجعل العامل من الوجهة المادية أكثر اهتماماً بزيادة إنتاجية العمل وتحسين مستوى مؤهلاته ومقدرته . ويبلغى أن نؤكد أن نظام القطعة في بلادنا يختلف اختلافاً جوهرياً عنه في البلاد الرأسمالية فهناك يتخذ نظام القطعة أداة للاستغلال . أما هنا حيث تبذل الدولة قصارى جهدها في حماية العمل وحيث لدينا يوم عمل طوله سبع ساعات ، فإن نظام القطعة يزيد من سرعة الإنشاء الاشتراكي ، ومن إنتاجية العمل ، ويكفل تحسين الأحوال المعيشية المادية والعامة للعمال » (٢) وقد علق هبارد على تطبيق ذلك النظام ساخراً فقال إن اتحادات العمال في البلدان الأخرى تحارب عادة هذه الطريقة في دفع الأجور إذ تعدها خدعة يعمد إليها أصحاب رؤوس الأموال كي يستخلصوا من العامل أكبر قدر من العمل ، وليتخذوا من مهارته التي تفوق ما لدى زملائه وسيلة لحفز الأجور بالنسبة إلى أغلبية العمال . ويتابع الكاتب كلامه قائلاً إن اتباع هذا النظام في الصناعة السوفيتية يبرره أنصاره زاعمين أن لنظام الصناعة اعتبارات لا بد من التمايم بوجاهتها ومحتها ، ومن هذه الاعتبارات أن العامل الذي يبذل من الجهد مقداراً كبيراً لا يعمل لذلك لكي يزيد مبلغ القيمة الفائضة *surplus value* التي يستولى عليها صاحب رأس المال ، ولكنه يتحمل هذا الجهد المضاعف ليزيد من ثروته المجتمع الذي هو عضو من أعضائه . وبخلافه في هذا في نظام القطعة أفضل وسيلة عملية لتطبيق المبدأ القائل

Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 339 (١)

Webb ; Soviet Communism, p. 574. (٢)

بتكافؤ الفرد حسب مبلغ ما يماحهم به في خدمة الصالح العام للجماعة كلها. (١)

نظام ملأنة تجاوز المعيار المرسوم :

ويقال له أحياناً نظام أجر القطعة التصاعدي ، ومعناه أنه بعد احتاج عدد محدود من الوحدات فإن كل وحدة تزيد عن ذلك يدفع أجرها وفق معدلات تصاعدية ، بمعنى أنه إذا كان على العامل أن ينتج ٢٠ وحدة مقابل ٢٥ كوبك للوحدة الواحدة ، فإن الوحدة الحادية والمشرين يدفع عنها أجر أعلى . والوحدة الثانية والمشرون يكون معدل جزائها أكثر منه بالنسبة إلى سابقتها وهكذا . وفي هذه الطريقة دافع للعمل على بذل مجهود أكبر بقصد زيادة إنتاجية العمل . ولكن هناك بعض أخطار تصاحب هذه الطريقة (٢) لأنه سرعان ما تنتشر هذه المعايير المتفوقة الجديدة بين أغلبية العمال ويأخذها حتى النفر البطيء منهم ، كما أن تمكنهم من تطبيقها قد يكون نتيجة التحسين في الآلات مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية . وفي هذه الحالة لابد من إجراء التعديل من حين إلى آخر لأن ازدياد الأجور بنفس الدرجة التي تزيد بها الإنتاجية مما لا يسبب خفض نفقات الانتاج .

تدرج الأجور (Grading of Wages) :

يقسم العمال إلى فئات أو مراتب تتراوح بين سبع وثماني في الصناعة الثقيلة ، وتبلغ أكثر من ذلك في الصناعة الخفيفة . ويرجع السبب في اتباع هذا النظام إلى كونه وسيلة عملية لتحسين مستوى العمال الفني بمحلم على التماس المعرفة والخبرة من النواحي النظرية والعملية وأساسها ما دونها في المدارس والفصول الليلية والمعاهد الخاصة . وتقديم العمل (أو لأجور) إلى درجات لا يقوم على أساس الحرفة أو السن أو الأقدمية أو تقدير المهارة

الفسبسية ، وإنما معيار التقسيم هو مطالب المشروع أو المشروعات ذات المطالب المماثلة إلى مختلف أنواع العمال الحائزين ، وتبدو أهمية هذه الوسيلة إذا ذكرنا أنه في استطاعة أي فرد أن يدخل في زمرة العمال الحائزين إذ ليس هناك تحديد بحدود عدد . وكذلك الباب مفتوح أمام العامل الذي يفتقر عدة درجات دفعة واحدة ، بمعنى أن العامل الذي يشغل درجة (١) يمكنه أن يطالب نقلة إلى درجة (٣) أو (٤) إذا أثبت صلاحيته بعد اختبار دقيق لمدى مهارته . وما من شك أن هذا الإجراء يدفع العامل إلى العمل على رفع مستوى مؤهلاتهم لأن الارتقاء من مرتبة إلى أخرى أعلى منها معناه زيادة في الأجر وفي امتيازات أخرى . ويقول « ب » في هذا الصدد « في أثناء زيارتنا عام ١٩٣٢ للمصانع من جميع الأنواع وجدنا في كل مكان المديرين ولجان الاتحادات العمال المحلية يؤكدون لنا أن الأثر الناجم من اتباع نظام درجات العمال بواسطة معدلات أجر مختلفة كان رائعا . وفي كل مكان رأينا العمال من الشبان ، ومن النساء والرجال ، شديدي الرغبة في تحسين مؤهلاتهم ، وشاهدنا المصنوع الذي تدرس الموضوعات الفنية مزودة بالطلاب . وبلغنا عن مصنع كبير أن ٩٠ ٪ من العاملين فيه كانوا يتابعون مثل هذه الدراسة (١) .

ونمت سبب آخر يفسر هذه الدرجات المتفاوتة وهو مبدأ دفع الأجر حسب القيمة الاجتماعية . فمثلا إذا لوحظ نقص في العمال الأكفاء الحائزين في الصناعة الثقيلة . وهذه الأخيرة ذات أهمية للبلاد أكبر من أهمية صناعات أخرى ، ففي هذه تكون الصناعة الثقيلة أكثر قيمة اجتماعية من غيرها ، وحتى يتسنى تشجيع الصغار على الانجاء نحوها يوضع عاملها في درجات أعلى من زملائهم في الصناعات الخفيفة مثلا .

ويمكن القول إن أجر العامل يتوقف على عوامل عدة منها :

(١) المرتبة أو الدرجة التي يوضع فيها .

(٢) نوع العمل الذى يقوم به .

(٣) القيمة الاجتماعية للعمل .

(٤) مقدار ما ينتجه .

(٥) المنطقة التى يعمل فيها ، فعمال المهن الواحدة لا يتناولون أجورا واحدة فى مختلف المشروعات والمناطق .

وقد كان نظام الاجور فى الاتحاد السوفيتى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية يشكو من عيوب متباينة كان لا بد من علاجها . فقد كانت درجات العمال ومعدلات الاجور كثيرة العدد إلى حد كبير ، بالإضافة إلى الأرتباك والاضطراب . وكان العمال الذين يتناولون أجورهم وفق نظام الوقت Time — Wage System لا يعطى لهم الأجر الذى يتناولونه زملاؤهم الخاضعون لنظام الدفع بالقطعة ، مع تماثل العمل ودرجة المهارة فى الحالىز . وفى الوقت ذاته كان فى استطاعة الآخرين زيادة ما يحصلون عليه إذا بذلوا قدراً أكبر من الجهد والطاقة ، أما الاولون فلم يكن لهم سبيل إلى ذلك . وقد ترتب على هذه الظاهرة إنباء العمال الانتقال إلى المشروعات التى لا يلاءمها سوى نظام الدفع بالوقت ، بل إن الكثيرين من عمال هذه المشروعات كانوا يطالبون بأعضائهم من العمل فيها حتى يتسنى لهم التمتع بمزايا نظام الدفع بالقطعة ، وهو ما دعا مديري المشروعات إلى محاولة استبقائهم بأن يدفعوا لهم مبالغ إضافية بغض النظر عن ثمرة العمل ، وهذه الزيادة نجم عنها ازدياد تكاليف الانتاج أكثر من البرنامج المرسوم . وأكثر من هذا فالكثيراً ما كانت أجور مقدمى العمال أقل منها فى حالة العمال الحاذقين بحيث قل الاقبال على المهنة الأولى مع أهميتها ، بل لاحظ هبارد على مصانع كبروف أن أجر المهندس المشرف على أفران الصهر حوالى ٧٠٠ روبل فى الشهر ، وأجر المقدم ٥٠٠ روبل ، ولذلك نجد أنه على أثر خطاب ألقاه ستالين فى سنة ١٩٣١ وفعت معدلات الاجور للمهندسين والفنيين من ذوى المؤهلات الخاصة فضلاً عن تجميعهم بامتيازات عدة خاصة بالسكنى والخدمات الاجتماعية اللازمة لهم .

وابتداء من أول يونيه سنة ١٩٤٤ رفعت معدلات الأجر التي يتناولها مقدمو العمل فأصبح الحد الأدنى يتراوح بين ٥٥٠ ، ٥٥٠ روبلا في الشهر ، والحد الأعلى ما بين ٩٥٠ ، ١١٠٠ من الروبلات . وتقرر كذلك منحهم مكافآت في حالة ازدياد الإنتاج في الأقسام التي يتولون الإشراف عليها . وقد ذكر إثنان من مندوبي مكتب العمل الدولي سنة ١٩٣٩ أنها قلائد عددًا من مديري المصانع فوجدوا أنه إلى جانب المزايا التي يتمتعون بها لا يزيد أجر الواحد منهم عن ٢٠٠٠ روبل في الشهر ويعيشون عيشة متواضعة بينما تحصل زملاؤهم في إنجلترا أو الولايات المتحدة على ٥٠٠٠٠ روبل في الشهر (١) ولا شك أن هذا الأمر من عيوب نظام الأجر بالروسيا .

مخطط الأجر في الصناعة (٢)

(بالروبلات)

نسبة (%) ١٩١٢ إلى ١٩٣٧	١٩٤٢	١٩٣٧	
١٤٤	٤٠٥٠	٢٨٢٠	العمال
١٢٨	٨٣٦٠	٦٥٣٣	المهندسون والفنيون
١١٥,٢	٤٠٠٠	٣٤٧١	المستخدمون

ازدياد عدد العمال :

خلال الفترة (١٩٢٩ - ١٩٣٩) ارتفع عدد العمال من ١٢ مليوناً إلى حوالي ٢٧,٥ مليوناً . ويقدر هبارد أن ١٠ ملايين من هؤلاء وفدوا من الريف أما الخمسة الباقية فن طريق الزيادة الطبيعية في عدد أهل المدن (٣) . وقد أورد بايكوف (مصدر سابق ص ٣٤٢ - ٣٤٣) البيان التالي عن عدد العمال والمستخدمين .

(١) Dobb : Soviet Planning and Labour in Peace and War. p. 95.

(٢) بايكوف : مصدر سابق ص ٣٤٩ (٣) مصدر سابق ص ١١٢ - ١٤٤.

(١)

متوسط الأجر السنوي للمال والمشتغلين في الاقتصاد القومي عموماً (بالروبلات)	عدد الرجال والمشتغلين في الاقتصاد القومي (بالملايين)	
٧ ٣	١١,٦	١٩٢٨
٨٠٠	١٢,٢	١٩٢٩
٩٣٦	١٤,٥	١٩٣٠
١١٢٧	١٩,٤	١٩٣١
١٤٢٧	٢٢,٩	١٩٣٢
١٥٦٦	٢٢,٣	١٩٣٣
١٨٥٨	٢٣,٧	١٩٣٤
٢٢٦٩	٢٤,٨	١٩٣٥
٢٧٧٦	٢٥,٨	١٩٣٦
٣٠٣٨	٢٧	١٩٣٧
٣٤٦٧	٢٧,٨	١٩٣٨
—	٣٠,٤	١٩٣٩
٤١٠٠	١٩٤٢ (حسب الخطة الخمسية) ٣٢	

(ب)

الفرص الاستثمارية لأجور العمل والاستثمارية (بالدرهميات)				عدد الديون المستحقة (بالآلاف)				
نسبة التوزيع إلى الناتج	١٩٣٧	١٩٣٧	١٩٣٧	النسبة التوزيعية إلى الناتج	١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٣٢	
٢١٣,٥	٣٠٤٧	١٤٣٧	١١٧,٦	٢٦٩٨٩	٢٣٩٤٣			كلية فروع الاقتصاد القومي منها : الصناعة البناء والانشاء المساكن المدينية الطرق المائية وسائل النقل الأخرى المواصلات (بريد . تلغراف . تلفون) البحرية النفطية والكهربائية (المشتركة)
٢٠٩,٥	٣٠٠٥	١٤٣٤	١٢٦,٤	١٠١١٢	٨٠٠٠			
٢٠٤,٨	٣٠٨٧	١٥٠٧	٧١,٤	٢٠٢٣	٢٨٣٥			
٢٢٣,٦	٣٢٧١	١٤٦٣	١١٦,٦	١٥١٢	١٢٩٧			
٢٢٥,٤	٣٣٩٧	١٣٨٤	١٢٣,٤	١٨٠	١٤٦			
٢٠٩,١	٣٢١٨	١٥٣٩	١٨٢,٥	١٠٩٢	٥٩٩			
١٧٦,٧	٢٢٥٦	١٣٣٣	١٦٧,٢	٣٧٥	٢٢٤			
١٨٧,٦	٢٥٢٨	١٣٥١	١٤١,٣	١٩٩٤	١٤١١			
١٩٣,١	٢٠٤٥	١٠٥٩	٧٦,٨	٣٩٦	٥١٥			

تابع (ب)

الترتيب الاستيعادي لبحر العرب والمستخدمين (بالولايات)			عدد العمال والمستخدمين (بالأحرف)			
الترتيب التوريثي الترتيب	١٩٣٧	١٩٣٢	الترتيب التوريثي الترتيب	١٩٣٧	١٩٣٢	
١٨٦٩٨	٢٤٢٥	١٨٣٤	١٥٠٣	١٩٣	١٢٨	<p>المصرفية التأمين النفون الخدمات الصحية الخدمات الطبية والكهربائية والاجتماعية الخدمات البلدية والطاقة بالمساكن فروع الاقتصاد القومي (بحر العرب) الزراعة (العمال والمستخدمون) صناعة الخشب (الخشب)</p>
٢١٠٥٨	٢٤٤٣	١٦٣٣	١٧٠٥	٢٣٠٣	١٣٥١	
١٨٨٥٩	٢٧٥٧	١٩٨٩	١٤٤٤	١٢٣	٨٥	
١٩٦٧	٢٤٥٥	١٢٤٨	١٧٢٧	١١١٨	٦٤٧	
٢٨٢٣٨	٢٩٣٧	١٩٤١	٩٥١	١٧٤٣	١٨٢٣	
١٦٣٥٧	٢٣٠٦	١٤٠٩	١٩١١	٧٥٤	٣٩٤	
١٤٨٧	١٢٤١	٨٢٨	٧٢٣	٢٤٦	٣٤٢	
٢٤٤٩	٢١٢١	٨٦٦	٨٦٩	٢٤٨٣	٢٨٥٨	
٢٠٩٥	١٩٢٠	٩١٦	١٣٦٤	٢٤٨	١٩٦	

(٤) النساء في الصناعة

من المستحيل أن نتصور تقدماً حقيقياً سلباً للمجتمع بغير اشتراك المرأة، والمجتمع الذي لا يعرف كيف يستغل القوة الكامنة في المرأة مجتمع عاجز مصاب بالشلل. هذه حقائق أدركها الكتاب والفلاسفة ونادوا بها ودعوا إليها. ولعل أنصار الاشتراكية أبلغ في دعوتهم إلى تحرير المرأة، حينما انعقد مؤتمر الدولة الأولى بمدينة جنيف في سنة ١٨٩٦ أعلن كارل ماركس ضرورة تحرير النساء من مختلف قيودهن الاقتصادية. وليس الغرض خلاص المرأة من بعض القيود القانونية التي تجعلها دون الرجل، أو منحها حق التصويت في الانتخابات البرلمانية. إن المسألة أعمق من هذا لأنها تنطوي على التحرر الاقتصادي، والمساواة الثامة بين الرجل والمرأة في المركز والحقوق والواجبات والجوائز من العمل. ولهذا كان السوفيت منذ اعتلائهم أعنة الحكم يهتمون بتحقيق هذه المساواة غايةم. ولم تكن المسألة هينة يسيرة إذا ذكرنا ما كان عليه المجتمع الروسي من جود وتأخر، وما كان لتقاليد من تأثير قوي في النفوس. ولكن هذه العوامل لم تكن بعقبة لا يمكن تذليلها، وأخذت الجهود العملية تبذل في سبيل التحرير الحقيقي للمرأة، وأقر الدستور ذلك، فأوردت المادة ١٢٢ النص الآتي « يمنح النساء في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوقاً متساوية كالرجال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والحكومية والثقافية والاجتماعية والسياسية ». ومعنى هذا أن تشتغل المرأة في أي عمل، وأن يحترف أية مهنة، وأن ترتقي إلى أي منصب، وأن تحصل على نفس أجر الرجل إذا تماثل العملان. وفي هذا قال جواهر لال نهرو في عام ١٩٣٣ « لعل نساء روسيا يتمتعن بحرية أعظم مما يتمتع به أقرانهن في أي بلد آخر، وهن يلقين في الوقت ذاته حماية خاصة من الدولة. فهن يدخلن في جميع المهن، وأعداد كبيرة جداً منهن مهندسات. لقد كانت البلشيفية المعجوز مدام كولونتاي أول سفيرة عينتها دولة، وتشغل السيدة كروبسكايا - أرملة لينين - منصب رئيسة أحد فروع إدارة التعليم السوفيتية »^(١). ولا

شك أن الروسية في هذا صارت في الطريق الذي سبقتها إليها دول عدة
فلرأة في الولايات المتحدة تنعم بقدر كبير من الحرية من جميع النواحي .

أسباب استفحال المرأة بالصناعة :

تلعب المرأة الروسية في الصناعة بكافة فروعها دورا أهم مما تقوم به
زميلتها في البلدان الأخرى ؛ وهذه ظاهرة ترجع الى أسباب عدة . فهناك
أولاً رد الفعل الناجم من تحريرها بعد قرون طويلة من الاسترقاق . أحست
المرأة أنها عضو ذو كيان اقتصادي له أهميته ، فعملت على استغلال ذلك
المركز باحتراف مختلف الاعمال من أخفها الى أشدها عبثاً ، وأبدت في ذلك
نشاطاً وحماساً كبيرين بل إنها لتفوق الرجل العادي وبخاصة في هاتين الناحيتين
وهو الأمر الذي شهد به الكثير من السياح والمرافقين والصحفيين . وهناك
سبب آخر وهو أن المشروعات التي وضعتها الحكومة السوفيتية لإقامة
الصناعة على نطاق واسع جداً كانت تستلزم تعبئة قوة العمل بالبلاد ، ولما
كانت الأيدي العاملة مطلوبة على الدوام بشدة وجدت المرأة الروسية مجالاً
واسعاً لها في الصناعات الآخذة في النمو المطرد . ويعمل البعض كثرة استخدام
المرأة في الصناعات والمشروعات المختلفة بأن مستوى الأجور منخفض من
حيث قوتها الشرائية الأمر الذي ترتب عليه عجز الرجل عن كسب ما يكفل
له ولأمرته حياة هينة ميسورة ، ولهذا كان لابد للمرأة من أن تنزل الى
ميدان العمل حتى تحصل على أجر إضافي . ولقد سهلت الدولة الأمور إذ
خففت عن المرأة عبء الأعمال المنزلية فأقامت مدارس الحضانه وأماناها
لرعاية الأطفال الذين تضطر الظروف أمهاتهم الى العمل والتغيب عن المنزل .

المرأة في الأعمال المختلفة :

زاد عدد النساء المشتغلات في الصناعة والحرف المختلفة كما يستدل

من البيان الآتي ^(١) :

عمد النساء (من طوائف العمال والمستقرمين)
(بالآلاف)

نسبة النساء إلى العمال من الجنسين ١٩٣٢ (٪)	١٩٣٧	١٩٣٢	١٩٢٩	
٣٥,٤	٩٣٥٧	٦٠٠٧	٣٣٠٤	في الاقتصاد القومي كله
٣٩,٨	٣٢٩٨	٢٠٤٣	٩٣٩	الصناعة الكثيرة
٢٠,٦	٤٨٨	٣٨٠	٦٤	أعمال الإنشاء والبناء
١٨,٣	٤٧٧	٢٤٣	١٠٤	النقل
٣٤	٦٤٠	٦٧٥	١٣٤	التجارة
١٢,٢	٢٣٦			التنفيذية الحكومية
٥٦,٦	١٢٥٢			التعليم
٧٢,٤	٧٢٥	١٥٩٣	٩٦١	الخدمات الصحية
٣١	٥٨٠			المؤسسات الحكومية والاجتماعية
٢٥,٧	٥٤٥	٣٩٤	٤٤١	الزراعة

والجدول الآتي يوضح مدى استخدام النساء في فروع الصناعة الثقيلة (١)

نسبة النساء إلى مجموع العمال (سنة ١٩٣٨)

٣٨,٩	الصناعة الكيماوية	٢٤,٥	صناعة استخراج الفحم
٢٠,٦	صناعة البناء	٣١,١	الصناعات المعدنية والهندسية
١٨,٣	النقل	٢٠,٦	محطات توليد الكهرباء
		٣٠,٢	صناعة البترول

غير أن للنساء الأغلبية في الصناعات الخفيفة وبخاصة في صناعة المنسوجات
ومثل الأغذية المحفوظة . ومن الظواهر البارزة التي تلفت النظر أن عدد
النساء من المهندسين والإخصائيين والخبراء الفنيين قد ارتفع من ٣٠٠٠
(أي ٤ ٪) في سنة ١٩٣٠ إلى ١٤٠.٠٠٠ (أي ١٨ ٪) في سنة ١٩٣٨ .

وهنا نقسأل : هل يستمر اشتغال المرأة على هذا النطاق الواسع وعند
الحدة الحالية ؟ يرى البعض من الكتاب أن تقدم الصناعة والزراعة الآلية
وازدیاد قوة العمل من الذكور ، وارتفاع مستوى المعيشة ، عوامل قد تقلل
الحاجة إلى استخدام النساء وبخاصة في الصناعات الثقيلة . ولكن لا نزاع
أن المرأة الروسية ، كزميلاتها في البلدان الراقية ، ستظل حريصة على التمتع
بالحقوق التي منحت لها ، والعمل إلى جانب الرجل في كثير من المهن والحرف .

الفصل الثالث عشر

اتحادات العمال

(١) عرصته تاريخي موجز

تأخر قيام الاتحادات العمالية في روسيا القيصرية نظراً لأن الصناعة الحديثة لم تبدأ في تلك البلاد إلا في أواخر القرن التاسع عشر . ولم تكن الظروف مواتية لنمو النقابات والاتحادات إذ كانت السلطات تحاربها بأقصى وسائل الشدة والعنف وتلجأ إلى حل ما يتكون منها وتعتمد إلى سجن زعمائها أو تشتريدهم . ويرجع هذا إلى اعتقاد سيطر على العقول بأن تلك المنظمات مباءة للأراء الجديدة المقتبسة من الغرب . والواقع لقد كانت روسيا القديمة — على ما يقول الدكتور بارو — جنة لمن فيها من الرأسماليين ، إذ كانت الحكومة ومعها البوليس أداة وأسلحة يستخدمون لمقاومة مطالب العمال^(١) حتى ولو كانت متعلقة بمسائل اقتصادية بحثة كرفع الأجور وتحديد ساعات العمل وتنظيم شروط الاستخدام وما إلى ذلك . وفضلاً عن هذا كان العمال — مثل غيرهم من مختلف الطوائف والهيئات — يرون ضرورة وضع حد لأساليب نظام الحكم المطلق والرجعية بقيام نظام دستوري شبيه بما هو قائم في كثير من البلدان الأوروبية ، وهذا الأمر يفسر لنا كيف أن الحركات العمالية كانت لها جوانبها السياسية والاقتصادية في الوقت ذاته . ويلاحظ أن سياسة القمع والضغط وعدم التفطن إلى ضرورة اصلاح شؤون العمال كان لها خطرهما إذ جعلت الحركات العمالية تفقد تقنم بالوسائل البرلمانية ، وتتجهول إلى طريق المبرية ، وتقع تحت تأثير الأحزاب السياسية .

ويبدو أن أول محاولة بقصد تكتيل أفراد الطبقة العاملة حدثت في سنة ١٨٧٥ حينما أقدم داعية يقال له زاسلافسكى على تأسيس نقابة عمال جنوب روسيا لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ، ولكن الحكومة قضت عليها وأوقعت أشد العقوبات بالذين ساهموا في إنشائها . وفي سنة ١٨٧٩ تكونت في بتروغراد « نقابة عمال روسيا الشمالية » فلم تتوان الحكومة عن حلها . فلما فشت ثورة سنة ١٩٠٥ قامت بالمناطق الصناعية أعداد وفيرة من الهيئات والتنظيمات العمالية ، وانعقد بموسكو في عامي ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ مؤتمر الاتحاد العمال الروسي العام ممثلاً لستائة اتحاد عمالي تبلغ عدة أعضائها نحو ربع المليون . وفي سنة ١٩٠٧ عقد مؤتمر ثانٍ عمل على الاتصال بالحركة العمالية في غرب أوروبا ، وأُرسل وفداً إلى هيئة العمل الدولية والمؤتمر الاشتراكي في بلدة شتجارت . ولكن هذا النشاط كان قصير الأمد ، ففي عام ١٩٠٨ أقدمت السلطات على حل ١٧٠ اتحاداً دفعة واحدة وحاقتهم لتعصير من إغلاق وتقييد بالاتحادات الباقية ^(١) فحرم عليها أن تساعد العمال على الإضراب وطبقت عليها عقوبة الحل لهذا الأمر . ونرى زعمائها كالسيبريا ، وسودرت أموالها ، وكان البوليس يحضر اجتماعاتها ثم تصدر الأوامر بحلها لأوهي الأسباب ، بل وبدون أي سبب مطلقاً . فلما حدث لرواج السكبير الذي بدأ في عام ١٩١٠ عاد النشاط يدب من جديد ، وعظم مداه بعد انقلاب فبراير ١٩١٧ فانتشرت الاتحادات ومجالس العمال في كافة أنحاء البلاد بحيث لم تقرب هذه السنة من نهايتها حتى بلغ أعضاء الاتحادات أكثر من مليونين . وفي يناير سنة ١٩١٩ اجتمع المؤتمر الأول للاتحادات لعمال All-Russian Congress of Trade-Unions الذي قرر أن تساهم الطبقة العاملة بكافة جهودها في سبيل تنفيذ سياسة الحكومة وأهدافها ، وأعلن أن الهيئات المحلية التي تمثلها هي لجان المعايير . وخلال الفترة الممتدة من قيام الحكم السوفيتي حتى نهاية عهد مشروع السنوات الخمس الأول ناز

الجدل المنيف بين القادة والزعماء بشأن ما تكون عليه الاتحادات العمال .

ففي عهد شيوعية الحرب كرس الاتحادات جهودها لتدعيم الجهود الحرفية، واشتغلت مكاتبها وإداراتها بعملية مكاتب التجنيد، وأخذت تحت العمال في المصانع على بذل أقصى ما يمكن من جهد في إنتاج معدات الحرب، وكانت المصنوعة إجبارية بمجرد أن تقرر ذلك أغلبية العمال بالمصنع على أن تكلم الإشتراكيين من الأجور، فهنا يصح القول بأن الاتحادات العمال كانت جزءا من الاداة الحكومية . ولم تكف تنطلق البسلاط من أخطار الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي حتى بدأ التساؤل عن مصير الاتحادات . فرأى زوتسكي إدماجها في الحكومة وتحويلها الى ادارات منها تقوم بمهمة تعبئة العمال في جيش الصناعة والحفاظ على النظام بالمصانع . وطرض الزعماء الآخرون في هذا الرأي وطالبوا بأن تكون الاتحادات عبارة عن جهاز للاتصال بين الحكومة والشعب فتصبح أشبه بالجهاز الذي ينقل القوة المحركة من مكان توليدها الى الآلات بالمصنع . فضلا عن هذا فان سياسة « النيب » ستسمح بقيام المشروعات الفردية والخاصة ، الأمر الذي ستقل معه الاتحادات تقوم بمهمة الدفاع عن مصالح العمال والمستخدمين . فلما بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول وضع النزاع بين وجهتي نظر متعارضتين . فلما انعقد مؤتمر اتحادات العمال الثامن (١٩٢٨ — ١٩٢٩) أعلن زوتسكي ضرورة بقاء الاتحادات مستقلة وصرح بأن من الواجب أن تكون لها الحرية في السعي الى كل ما فيه تحسين الأحوال المادية للأعضاء كما هو الحال في البلاد الرأسمالية ، إذ ليس لها أن تتدخل في المسائل الخاصة بتحديد الناحية الفنية في الإنتاج . ولكن هذا الرأي لم ينجح في حل أغلبية المؤتمر على الأخذ به ونجحت وجهة النظر المعارضة التي تريد أن يجعل من الاتحادات صلة بين الشعب والحكومة ، وتحدد لها مهمتها في العناية بشؤون الإنتاج ومعالجته مما هو عليه الحال اليوم . وفي هذا قال ستالين « إن اتحادات العمال عبارة عن الصلة بين العناصر المتقدمة والعناصر المتأخرة في الطبقة العاملة » .

وزادت أعمال الاتحادات العمال وضمت إليها مهام قوميسيرية العمل في سنة ١٩٣٣ وأنعم هذه المهام الاشراف على كافة فروع التأمين الاجتماعي ، والمسئولية الكاملة عن التفتيش على المصانع ، واعداد وإدارة المصحات وأماكن قضاء الإجازات ، وتجهيد العمال للمصانع الجديدة الناشئة .

(٢) أوجه الاختلاف بين اتحادات العمال

في روسيا والبلد الأخرى

من الطبيعي أن تختلف اتحادات العمال بالاتحاد السوفيتي من حيث تكوينها ومهامها ومسئولياتها ، عن زميلاتها في البلدان الرأسمالية . وهذا التباين الجوهري في نواح عدة راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي السوفيتي الذي يقوم على ملكية المجتمع كافة لأدوات الإنتاج ، الأمر الذي ترتب عليه زوال التعارض بين العمل ورأس المال . ففي البلدان الرأسمالية نجد أن الواجب الأول — أو السبب الرئيسي لقيام اتحادات العمال — ينحصر في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ضد أصحاب الأعمال ، وهي تسعى إلى تحقيق هذا الغرض بوسائل مختلفة منها السيطرة على موارد العمل والحيلولة دون التجاؤف أصحاب الأعمال إلى العاطلين إذا ما وضحت رغبة الأولين في خفض الأجور . ومن هذه الوسائل أيضا اتباع نظام المساومة الفردية والجمعية في سبيل رفع الأجور ، وكذلك العمل على خفض ساعات العمل والاضرار على إجازة أسبوعية أو سنوية . والسعى إلى تحسين أحوال العمال والمطالبة بالتعويض عن الاضرار وبدفع الأجور في أيام العطلة ، وما إلى ذلك . وكذلك تتجه اتحادات العمال نحو زيادة القوة السياسية ورفع المستوى الثقافي للطبقة العاملة بوجه عام . غير أن هذه المسائل أصبح أغلبها لا معنى له في الاتحاد السوفيتي فلم تعد الاتحادات العمالية تخشى المنافسة من قبل العاطلين أو جيش الصناعة الاحتياطي . وأساليب الصراع بين العمل ورأس المال لم يعد لها وجود بعد أن زال اعتبار العمل

ساعة تباع في الأسواق وتخضع لقوانين العرض والطلب وتتأثر بأحوال
الرواج وظروف الكساد . وأصبحت الأجور وتقديرها جزءاً لا يتجزأ
من الخطة الاقتصادية العامة التي توضع للبلاد كلها بقصد تنمية الاقتصاد
القوى من شتى جوانبه ومختلف نواحيه . فالسلطات التي تتول مهمة ومهم
الخطة تحدد مقدار الأجور بوجه عام وتوزعه على مختلف الصناعات طبقاً
للأغراض المراد تحقيقها من حيث توسيع نطاق صناعة وانعاش أخرى .
فاذا ما تقررت الأجور السنوية لصناعة معينة تبدأ الاتحادات العمال تلعب
دوراً هاماً في التفاوض مع مختلف إدارات المصانع بشأن الانقفاات الجماعية .
وهذه الانقفاات تقرر بمقدار الانتاج المطلوب ، ومعدلات الأجور التي
تدفع لثقات العمال . ومبلغ ما يدفع لقاء العمل بعد الوقت المحدود ، ونقل
العمال من مرتبة إلى أخرى ، والمكافآت التي تمنح عن الجهد الفائق
أو التحسينات والمخترعات التي يوفق إليها العمال . وينبغي ألا ننسى أن
اتحادات العمال تترك في الوقت ذاته عن طريق مندوبيها وممثليها في صوغ
الخطة العامة بشأن الأجور .

أما وجه الاختلاف الآخر فيتمثل في مسؤولية الاتحادات العمالية السوفيتية
عن الانتاج ، فهي تقوم بدور رئيسي في كافة المحاولات التي تبذل لزيادة
انتاجية العامل ، وإثارة ما يقال له المنافسة الاشتراكية بين العمال ، ورفع
مقدار الانتاج وتنظيمه ، ذلك لأن الأعضاء يدركون أن كل تحسين
أو تقدم تعود ثمرته عليهم وعلى البلاد بوجه عام . أما في البلاد الأخرى فإن
الاتحادات كثيراً ما تقاوم المستحدثات الفنية خشية أن تؤدي إلى تعطيل
بعض العمال ، ولا تجد لها صالحاً في حل العمال على بذل جهد أكبر من المعتاد
لهم إلا إذا استثنينا فترات الحروب حينما يحدد الخطر الأجنبي بالبلاد .
وهي أحياناً تحمل العمال على الاضراب والتوقف عن العمل حتى يجاب لهم
مطالب معينة الأمر الذي يعود بالضرر على الجماعة لما يترتب عليه من نقص
الإنتاج . هذه المظاهر كلها مردّها إلى حقيقة هامة وهي أن العمال لا يعدون

أنفسهم أصحاباً أو شركاء في التجارة أو الصناعة .

وتمت وجه آخر للاختلاف وهو ما يتعلق بالأساس الذي يرتكز إليه تكوين هذه الاتحادات . ففي إنجلترا مثلاً نجد اتحادات صناعية أو مهنية وأخرى تضم حرفاً عدة أو مجموعة من الصناعات . والحال خلاف هذا في بلاد الاتحاد السوفيتي حيث نجد الاتحاد منظماً على أساس صناعي بمعنى أنه يضم كافة العاملين في مصنع تابع لفرع معين من الصناعة ، لا فرق بين أكبر مستخدم وأصغر عامل . ومثل هذا التنظيم « وضع الأسس اللازمة لتقوية الديمقراطية الصناعية المهنية في داخل كل وحدة ، ولتوفير أداة عامة لتوجيه الصناعي ، وساعد على حل مشكلة العلاقات بين الفنيين وأرباب الأجور . . . وجعل من المستطاع قيام تنظيم الضمان الاجتماعي لتحقيق التنظيم التعليمي والثقافي » (١) .

(٣) التنظيم الهرمي للوحدات العمال

أن النواة الأساسية لميكمل اتحادات العمال عبارة عن لجنة المصنع fabrikn أو اللجنة المحلية mestkom بالمصالح والإدارات الحكومية والمؤسسات التجارية والمنشآت غير الصناعية . والقاعدة المتبعة أن تكون هناك لجنة لكل مشروع أو مؤسسة . ولكن في حالة المشروعات الصغيرة جداً نجد أن عدداً منها تمثلها لجنة واحدة . ويتراوح عدد أعضاء اللجنة ما بين خمسة أعضاء وثلاثين عضواً ، وأحياناً يصل العدد إلى خمسين عضواً ، وتجري الانتخابات للجان والموظفين بعد مناقشة علنية بشأن مؤهلات ومزايا المرشحين . ويجوز للشخص أن يرشح نفسه بعد أن يقدم المبررات لذلك ، فإذا ما انتهت المناقشة جرى الاقتراع السري ، ولا بد للمرشح من الحصول على نصف الأصوات . ويلاحظ أنه يجوز عزل الأعضاء والموظفين المنتخبين إذا ثبت فيما بعد أنهم غير جديرين بما عهد إليهم به . وتضطلع لجنة المصنع أو اللجنة المحلية بمهام كثيرة مثل :

(١) الاشراف على مختلف شؤون التأمين الاجتماعى .
(٢) اتخاذ التدابير اللازمة لنهاب العمال إلى المصحات أو الأماكن التى يقضون فيها أوقات إجازاتهم .

(٣) إدارة كائنين المصنع وغرف الطعام وما فى حكمها .
(٤) إدارة شؤون المؤسسات الثقافية التابعة لمكان العمل .
وهناك لجان فرعية لمزاولة هذه الأعمال المنشعبة ويمكن انتخاب أعضائها من لم ينتخبوا فى اللجنة الرئيسية . وهناك لجان فرعية كثيرة تتولى المسائل الآتية :

(١) حماية العمال وتحسين صحتهم بما فى ذلك رقابة الآلات ومعالجة مسائل السكنى .

(٢) شؤون الثقافة والتعليم وتشمل فصول الدراسات الفنية والمكتبات وتذاكر المسارح التى تعطى للأعضاء .

(٣) تقدير الأجور وفض المنازعات .

(٤) الإنتاج وزيادته .

(٥) مراجعة الحسابات .

(٦) الشؤون المالية للجنة .

(٧) النظر فى أمور الجمعيات التعاونية .

(٨) إدارة النادى .

وتمارس انحدادات العمال وظيفتها فى تنظيم العمل من طريق لجان الأجور بالمصانع ، وهى هيئات ينحصر واجبها فى رفع مستوى إنتاجية العمل ، وتقييمها اللجان المحلية ولجان المصنع من بين أعضائها ، كما أنها تشمل العمال الاستخوانويين والمهندسين والعمال الفنيين والمستخدمين . ويتراوح أعضاء مثل هذه اللجنة بين ثلاثة وثلاثة وعشرين عضواً حسب عدد العمال وحجم المشروع . أما واجباتها فتشمل ^(١) :

- (١) تنظيم المنافسة الاحتكارية بين العمال والمستخدمين عن طريق تحديد وتعيين الأحوال التي تنهى السبيل لزيادة إنتاجية العمل .
- (٢) مراقبة ما تقوم به الإدارة من تقسيم العمال إلى درجات وفئات .
- (٣) تنظيم تبادل الخبرة بين الاستخائونين . والمستخدمين عن طريق المدارس الاستخائونية والمحاضرات ، وبتمجيد المتنافسين المتساوين في مصحف المصانع وبواسطة المذيع وفي الأندية وغير ذلك .
- (٤) بث الأشكال والوسائل الجديدة من الاستخائونية .
- (٥) تنظيم التدريب الفنى .
- (٦) وضع نظم للمعدلات الأجور تنفق مع التحسينات فى إنتاجية العمل ونوع الانتاج .
- (٧) التعاون مع إدارات المشروعات فى اتفاق نظم تحديد معايير العمل وإعادة النظر فيها ، وتنظيم عملية تدريب العمال الذين يعجزون عن التمسك مع هذه المعايير ، ومساعدة الإدارة فى القضاء على الأسباب التى تحول بين بعض العمال وتحقيقهم هذه المعايير .
- (٨) محاربة الاسراف والعيوب الموجودة فى الانتاج وذلك بكشف الأسباب الداعية إلى ذلك وإطلاع لجان المصانع على أسماء الأشخاص المسئولين عن هذه العيوب والأخطاء .
- (٩) التأكد من قيام العلاقات السليمة بين الأجور فى الحرف المختلفة ، وتقديم التوصيات للجان المصانع حتى تقضى على مظاهر التناقض والشذوذ .
- (١٠) التأكد من حسن توزيع العمال بين الأقسام المختلفة ، ومن أن عملهم يستخدم طبقاً لمؤهلاتهم ، وكذلك مساعدة الإدارة فى تقسيم العمال إلى فئات ودرجات .
- (١١) مراجعة ميزانيات الأجور ، والتيقن من أن الإدارة تراعى القوانين الصادرة بشأن دفع الأجور .

- (١٢) التأكد من أن مقدار الأجور الكلى الذى يدفع للمال والمستخدمين يتفق مع مدى تنفيذ المشروع خطة الانتاج التى رسمت له .
- (١٣) مراقبة تنفيذ الأوامر والقوانين الخاصة بحفاظة المال على النظام .
- (١٤) تنظيم مؤتمرات لبحث شؤون الإنتاج ، وملاحظة مدى تقبل وتقدير إدارة المصنع المقترحات والتوصيات التى يتقدم بها العمال .
- (١٥) تنظيم التفتيش على المعدات والأدوات والعناية بها ، والإشراف على نوع الانتاج .
- (١٦) المعاونة فى تشجيع الابتكار والاختراع ، وترشيد العمل ، ومد يد المعاونة الفنية للمخترعين .

ولجان الأجور هذه تقوم بمعاها وفق الخطة التى ترسمها لها لجنة المصنع . وعليها أن تنبه إدارة المصنع إلى أى مخالفة أو تقص لقوانين المصانع واللوائح والاتفاقات الخاصة بالأجور . وإذا لم تمر الإدارة التوصيات المقدمة إليها التفاتاً كافياً ، فعلى اللجنة أن ترفع الأمر إلى لجنة المصنع لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

ومما تقدم جيمه نستطيع أن نتفهم أهمية الدور الذى تقوم به لجان المصانع واللجان المحلية بالنسبة إلى العمال من جهة وإلى الانتاج والاقتصاد القومى من جهة أخرى .

بلى ذلك المجلس الاقليمى regional council الذى يمثل المؤسسات التابعة لاتحاد معين فى منطقة معينة ، ويجرى انتخابه بواسطة مندوبين عن لجان المصانع واللجان المحلية التى تنتمى إلى اتحاد العمال فى هذه المنطقة . وهناك كذلك المجلس الجمهورى republican الخاص بكل واحد من اتحادات العمال ولكن إلى جانب هذا نجد لكل اتحاد هيئة مركزية تشرف على أمور هذا الاتحاد المعين ، أعضائه وهيئاته ، فى جميع اتحاد الاتحاد السوفيتى . وهذه الهيئة أو مؤتمر الاتحاد العام « AZRG » تجتمع مرة فى كل عامين لمدة أيام فترات للنقاش فى المسائل العامة ولاتخاب مجلس مركزى دائم ZK ورئيس

وسكرتير عام وهيئة تنفيذية تقوم بالإدارة الفعلية لشؤون هذا الاتحاد .
ولقد تقرر في عام ١٩٣٢ أن « على اللجان المركزية للاتحادات أن تركز
جهودها أولاً في المسائل المتعلقة بتنظيم الأجور وتسوية معدلاتها وفئاتها
وتنظيم العمل والإنتاج ، وبناء المساكن ، وتحسين أحوال العمل والمعيشة
لأعضائها » .

وفي أعلى الصرح كله نجد المؤتمر العام الذي يمثل جميع اتحادات العمال
المختلفة في بلاد روسيا من حدودها الغربية المطلّة على أوروبا والبحر البلطي
حتى المحيط الهادى شرقاً . ويجتمع هذا المؤتمر مرة كل سنتين للمناقشة
العامة واختيار « اللجنة المركزية العامة » (All-Union Central-
Committee of Trade Unions) ، وانتخاب الرئيس والسكرتير ومجلس
الإدارة . ولما كان المؤتمر لا ينعقد سوى مرة كل عامين أصبحت
المسؤولية كلها ملقاة على عاتق اللجنة المركزية السالفة الذكر التي بتعيين عليها
أن تقدم المساعدة اللازمة للجان المركزية التابعة لمختلف الاتحادات ، وأن
تتخذ كافة الوسائل اللازمة لضمان دفع أجور العمال في أوقاتها ، وتحسين
العلاقات المالية بين اللجان المركزية للاتحادات واللجنة المركزية العامة ،
والعمل على زيادة استقلال الاتحادات الصناعية .

ومن الظواهر التي تلفت النظر العلاقات القائمة بين الهيئات المحلية التي
تمثل مختلف اتحادات العمال . ومن ذلك أنه في كل مدينة كبيرة وفي كل منطقة
صناعية خارج المدن نجد مجلساً يتكون من مندوبين يمثلون اللجان بالمدينة
أو المنطقة ، والتي تنتمي إلى مختلف أنواع الاتحادات . والغرض من أمثال
هذه المجالس تنسيق العلاقات وتنظيمها بين مختلف الهيئات العمالية .

من هذا الذي تقدم جميعه نرى أن الهيئات الممثلة للعمال متدرجة في
تنظيمها ، كما أنها متشابكة في صلاتها وعلاقاتها . ونستطيع أن نقول إن
بينها اتصالاً رأسياً وارتباطاً أفقياً .

(٤) العضوية والميزانية

العضوية في الاتحادات اختيارية وتبذل الجهود الواسعة بقصد تحقيق انضمام جميع العمال والمستخدمين إلى الاتحادات. وبلغ عدد أعضاء الاتحادات عند نشوب الحرب حوالي ٨٤ ٪ من جميع أصحاب الأجور والرواتب في البلاد. والجدول التالي يوضح نشاط حركة الانضمام إلى الاتحادات منذ سنة ١٩٢٨ (١).

السنوات	عدد الذين يتناولون أجوراً أو مرتبات	عدد أعضاء الاتحادات العمال	مجموع اشتراكات الأعضاء (الروبلات)
١٩٢٨	١١,٦٠٠,٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠	—
١٩٣٣	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	١٥,٩٠٠,٠٠٠	—
١٩٣٥	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٧٣,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٣٨	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٣,٣٥٨,٠٠٠	٦٧١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤٠	٣٠,٤٠٠,٠٠٠	٢٥,٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠

وإذا كان ازدياد عدد الأعضاء دليلاً على اتساع نطاق الاتحادات، فإنه يرهان قائم على المدى الذي بلغته حركة تصنيع البلاد منذ بدء مشروع السنوات الخمس الأول، إذ ارتفع عدد العمال والمستخدمين من ١١,٦٠٠,٠٠٠ (١٩٢٨) إلى ٣٠,٤٠٠,٠٠٠ (١٩٤٠).

وايرادات الاتحادات مصدرها اشتراكات الأعضاء وهي عبارة عن ١ ٪ من أجور العمال. وكذلك تدفع المشروعات نسبة مئوية للأعمال الثقافية. وينبغي أن ننبه إلى أن جميع المزايا التي يتمتع بها الأعضاء تمنح لهم مجاناً أي بدون مقابل. ويستدل هبارد على ذلك بالقرار الذي أصدرته سكرتارية المجلس المركزي العام في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٧ محدداً قيمة الإقامة شهراً في المصحات

المختلفة بمبالغ تتراوح بين ٧٥٠،٠٠٠ روبلا وكذلك نصت تعليمات صادرة في مارس سنة ١٩٤٠ على أنه يتعين على الأعضاء أن يدفعوا ٣٠ ٪ من نفقة الرحلة التي يقومون بها في إجازاتهم إذا لم يزد أجر الواحد منهم عن ٣٠٠ روبل في الشهر . (١)

وفيما يلي بيان بميزانية انحصارات العمال ومنها تعرف نوع الإيرادات والمصروفات ، كما أن الناحية الأخيرة توضح مدى الأحمال والواجبات التي تقوم بها هذه الهيئات في النواحي الاجتماعية والثقافية .

ميزانية انحصارات العمال في عام ١٩٣٨

فيما يلي بيان بتقديرات اللجان المركزية والهيئات المتوسطة ولجان المصانع واللجان المحلية (٢) .

الإيرادات

ملايين الروبلات

٢٢٩٧,٥

المجموع الكلي

وفيما يلي البنود الرئيسية منها :

١ — ما يدفعه الأعضاء من رسوم ٨٠٥,٤

٢ — الإيرادات من «التدابير الثقافية» ١٨٠,٤

(ويقصد بها ما يدفعه الأعضاء لقاء

المزايا الاجتماعية كقضاء الإجازات

في المصحات الخ) .

٣ — المبالغ التي تسام بها المشروعات

للأعمال والأغراض الثقافية . ٨١٨,٩

Soviet Labour and Industry, p. 154.

(١)

Hubbard : Soviet Labour and Industry, pp. 154-156

(٢)

المصروفات

ملايين الروبلات

(١) مصروفات الإدارة والتنظيم :

٤٦٠,٨

المجموع الكلى

ومنها البنود الآتية :

٣١٢,٢

١ - الأجور والمرتبات .

(أعضاء اللجان المركزية ٤٩٠,٣ والمتوسط

لكل منهم ٧٠٠٠ روبل) .

١٤١٧٣ موظفاً فى الهيئات المتوسطة

والمتوسط لكل منهم ٦٠٠٠ روبل .

٢٨٣٢١ عاملاً فى المصانع واللجان

الحالية والمتوسط لكل منهم ٥٠٠٠

روبل .

٥٩٧٣ مفتتاً والمتوسط لكل منهم

٨٠٠٠ روبل .

٣٧,٨

٢ - مصروفات المكاتب الخ .

١١٠,٨

٣ - مصروفات التنظيم :

(من المبالغ المذكورة يغطى ٣٢٣,٥

روبل طريق الرسوم التى تدفعها الأعضاء)

(ب) المعونة التى تقدم للأعضاء :

٢٢٩,٨

المجموع الكلى

ومنها البنود الآتية :

٧٥,٣

(١) منح لجمعية التسليف التعاونية

(٢) مصروفات الأعضاء الذين يزورون

٦١,٩

المصحات الخ .

(تابع) المصروفات

ملايين الروبلات

(٣) بيوت الأطلال والمسكرات
الصيفية الخ . ٣٣,٤

(٤) منح لمساعدة أعضاء الاتحادات
العمال . ٥٢

(٥) منح لمساعدة العمال الذين في
الهيئة الإدارية للاتحادات العمال . ٦,٨

(ح) الخدمات الثقافية والاجتماعية .

١٣٨٧,٩

المجموع الكلى

ومنها البنود الآتية :

١ — التثقيف السياسى والدعاية . ٢٨٣,١

٢ — التعليم الأولى . ١٢٥,٢

٣ — المدارس الفنية الخ . ٣٠٠,٩

٤ — التعريب الثقافى . ٤٩,٢

٥ — الراديو . ٢٣,٩

٦ — العناية بالأطفال . ٦٤,١

٧ — المكتبات . ١٣١,٨

٨ — الألعاب الرياضية والتربية البدنية ١٧٤,٥

٩ — العناية بالنوادى الخ . ١٢٤,٨

١٠ — المنح للطبوعات . ٣٢,٨

١١ — أشكال أخرى من الأعمال الثقافية ٧٨

(د) نواحي النشاط الدولى :

٢,٠٠

(تابع) المصروفات

ملايين الروبلات

هـ) المصروفات الرأسمالية (الانشائية) .

٢٦,٤

المجموع الكلى

ومنها البنود الآتية :

- ١ — الروادى وبيوت الثقافة الخ . ١١,١
- ٢ — التربية البدنية (الملاعب الخ) . ٢,٣
- ٣ — المدارس الفنية (لتعليم الحرف) . ١,٧
- ٤ — مقر الاتحاد الخ . ١,١
- ٥ — المساكن . ٩,٢

ز و) المعدات والأجهزة .

١٦,١

المجموع الكلى

ومنها البنود الآتية :

- ١ — الألعاب الرياضية . ١٣
- ٢ — الثقافة . ٦٦,٩
- ٣ — المكاتب . ٧,٢
- ٤ — النقل والأندية . ٩

٢٤,٩

ح ز) مخصصات المجلس المركزى للاتحاد العام .

٦,٤

ح) لتغطية المعجز السابق .

٦٣,٢

ط) رصيد الاحتياطى .

٢٢٩٧,٥

المجموع

ويلاحظ من الميزانية السائفة الذكر أن عدد الموظفين يبلغ ٥٣,٠٠٠ شخص يبلغ أجرهم إلى جانب المصروفات الإدارية الأخرى حوالى ٢٠ ٪.

من الإيرادت جميعها . ويطلق هبارد على هذا بقوله إن النسبة لاتعد كبيرة أو مسرفة الطابع إذا ذكرنا أن الأجور ومصروفات الإدارة في الاتحادات المال البريطانية تبلغ ٣٧ ٪ من الرسوم التي يدفعها الأعضاء . ولكن بينما ٩٠ ٪ من إيرادات الاتحادات البريطانية مصدرها اشتراكات الأعضاء ، فإن الرسوم التي يدفعها أعضاء الاتحادات السوفيتية لاتبلغ سوى ٣٥ ٪ من مجموع الإيرادات ، وعلى ذلك يكون كشف الأجور والمهايا والمصروفات الإدارية حوالى ٥٧ ٪ من مجموع الاشتراكات ، وهذه النسبة أعلى منها في حالة اتحادات المال ببريطانيا المعظمى ^(١) . وللعلاج مشكلة تضخم ميزانية المهايا والأجور والمصروفات الإدارية وقرر المؤتمر السنوى المتعقد في موسكو (٢٧ يولييه — ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠) خفض عدد الذين يتقاضون مرتبات ومهايا بالشكل الآتى ^(٢) :

٧,٣٧٢ إلى	من ١٣,٨٠٣	اللجان المركزية
١٥,٩٤٧	٢٨,٧٧٣	اللجان الإقليمية
١٤,٦٥٨	٥٠,٧٩٧	لجان المصانع واللجان المحلية
٣٢,٦٤٧	٨٧,١٥٠	النوادى الاجتماعية
٨,٧١٧	٣٣,١٤٥	الجمعيات الرياضية

ولما اعتمد مجلس إدارة اللجنة المركزية العامة للاتحادات المال ميزانية ١٩٣٨ وجه الأنظار إلى أن الرسوم المستحقة على الأعضاء لم تجميع كاملاً بل بلغ ما سدد منها ٨٥,٥ ٪ من المبالغ المستحقة ، وأشار بضرورة الحرص على التحصيل بدون إهمال .

Soviet Labour and Industry.

(١)

ويلاحظ أن رقم ٥٣٠٠٠ لا يشمل النوادى الاجتماعية والجمعيات الرياضية .

Hubbard : opt. cit., p. 156.

(٢)

(٥) أهم وظائف اتحادات العمال

تقوم الاتحادات العمال في الاتحاد السوفيتي بوظائف متباينة نورد أهمها فيما يلي (أولا) العمل على تنمية مبدأ المساواة الاشتراكية . وبدلا من أن تنظم هذه المسابقات التنافسية من أعلى ، فإن عليها أن تشجع العمال على أن يقوموا بها من تلقاء أنفسهم وبدافع ذاتي .

(ثانيا) على لجان المصانع التابعة للاتحادات العمال أن تساعد العمال على تحسين مؤهلاتهم ومهاراتهم الفنية . ويجب عليها أن تتخذ من الحركة الاستغاثوية وسيلة لتنمية روح الابتكار الفردي في نفوس العمال وازدياد العمل ، كما يجب عليها أن تشارك في تنظيم العمل بالمصانع بقصد زيادة الكفاءة والتقليل من الوقت الذي يضيع هباء .

(ثالثا) ومن أهم واجبات الاتحادات المساعدة في حل العمال والمستخدمين على التزام جادة النظام . ويتمين عليها كذلك ان تتأكد من أن العمال لا يحصلون على إجازات أكثر مما يخولهم إياها اللوائح والنظم . تلك وظائف هامة أشار إليها المجلس العام في سنة ١٩٣٩ ، ولكن هناك واجبات أخرى لا تقل عن ذلك أهمية .

(رابعا) الاشتراك في تحديد معدلات الأجور وذلك بالقضاء على ما فيها من تناقض أو شذوذ ، وتحديد مقاييس العمل العادية والمكافآت التي تمنح للعمال الذين يتجاوزون الحد المقرر للإنتاج .

(خامسا) الاشتراك في المؤتمرات التي تعقد بانتظام للنظر في وضع خطة الإنتاج لمدة شهر أو ثلاثة شهور . وكذلك تقوم بالفتيش على المصانع والأحوال السائدة فيها ، أما الفتيش الصحي فمن اختصاص قوميديرية الصحة .

(سادسا) تقدم عن طريق هيأتها المحلية الاقتراحات بشأن ترقية العمال إلى المناصب الادارية وغيرها في داخل المصنع أو المؤسسات التي يعملون

فيها . وعليها أيضا تقديم المساعدة أو المدورة القانونية للأعضاء إذا
وَم الأمر .

(سابعاً) ولعل أكبر ما يمتاز به الاتحادات السوفيتية للناحية التعليمية
التي تقوم بها ذلك « أن الاتحادات العمال ليست منظمة حكومية أو إجبارية .
إنها منظمة تعليمية ، للزراعة والتعليم . إنها مدرسة للإدارة » وتشيا مع
هذه الفكرة لعبت الاتحادات العمال دوراً هاماً في تدريب أعضائها على ما يجب
عليهم عمله بشأن المشروعات السنوية ومشروعات السنوات الخمس ، وكذلك
ساعدت على تعبئة مئات الآلاف من العمال ووضعهم تحت تصرف الهيئات
الإدارية في الصناعات والحرف . وهي الصلة بين العمال والحكومة وتعمل
على إقناعهم كل ما تقدم عليه الحكومة من مشروعات وما تنتجها من
سياسات . ولكن الاتحادات تضطلع بدور رئيسي في المسائل التعليمية
والثقافية والرياضية البحتة ، فقد كان لها قبيل الحرب العالمية الثانية ٦٠٠ ناد ،
١٠٠٠٠ سينا ، ١٧٤ ستاديوم ، ٦٦٧ من الملاعب الرياضية ، ١٣٠٠٠ مكتبة .
وتشرف كذلك على بناء المساكن ودور الحضانة ومدارس رياض الأطفال
والمدارس وغير ذلك .

(ثامناً) وتلعب الاتحادات العمال دوراً بالغ الأهمية في مسائل التأمين
الاجتماعي . ويلاحظ أن هذا لا يشمل إعانة التعميل نظراً لانعدام هذه
الظاهرة في روسيا ، ولكنه يتضمن الأمور التالية : (١)

(أ) إعانة الوضع لجميع العائلات سواء كن من أعضاء الاتحاد أو لم
يكن أعضاء به . وهي تعادل ١٠٠ ٪ من الأجر العادي ، فضلاً عن المبالغ
التي يخصص لملايس الطفل . والغذاء الإضافي للأُم ومقابلها .

(ب) إعانة المرض والحوادث وقدرها ١٠٠ ٪ من الأجر في معظم
الحالات ولكنها تقل عن ذلك بالنسبة للعامل الذين لم يقضوا عامين فأكثر

في صناعة ما . وبلا حظ أن غير الأعضاء يتناولون نصف المقرر للداخلين في زمرة الاتحاد .

(ح) وللأعضاء فقط حق التمتع بامتيازات معينة كالاقتراض لأغراض معينة ، والإقامة بالمصحات والأماكن المعدة لقضاء الاجازات ومراكز السباحة . وبالرغم من أن المصحات وأماكن قضاء الاجازات ملك لعمومية الصحة إلا أن اتحادات العمال هي التي تتولى إدارتها ، ولا شك أن هذا الأمر — مضافا إلى الامتيازات الممنوحة للأعضاء وحدهم — يهدف إلى اجتذاب جميع العمال إلى نطاق الاتحادات .

والأرقام التالية تلقى ضوءاً على اتساع نطاق التأمين الاجتماعي منذ سنة ١٩٢٨ وهي السنة التي شهدت بدء مشروع السنوات الخمس الأول. (١)

السنة	المصروفات على التأمين الاجتماعي (بـلايين الروبلات)
١٩٢٨	١٠٥٠
١٩٣٣	٤٧٩٩
١٩٣٨	٦٣٢٣
١٩٤٠	٨٨٢٨
١٩٤١ (٢)	٩٩٩٨

والرغم الخاص بسنة ١٩٤١ يشمل ٣٠٤٢ مليوناً على هيئة معاشات ، ٢٣٠٩ مليون روبل للعمال الذين يقدمون عن العمل بصورة مؤقتة ..

(١) نفس المصدر ص ١١٥

(٢) هنا ما قدمه مشروع السنوات الخمس الثلاث لذلك السنة ، ويزيد بـ ١٠ ٪ عما خصص لعام ١٩٤٠ .

الفصل الرابع عشر

التجارة الداخلية ونظام التوزيع بالبطاقات

(١) أسباب اتباع ذلك النظام

في عام (١٩٣٨ - ١٩٣٩) أدخلت الحكومة المؤقتة نظاما يرمي الى توزيع المنتجات والسلع الضرورية بواسطة البطاقات. ولقد نجحت عوامل عدة دفعت الحكومة الى اتباع هذا السبيل. فقد كان هناك نقص ملحوظ في مقادير عدد من السلع والضروريات، ومن ذلك اللحم نتيجة لما حدث من إقدام الملاحين الأغنياء والمتوسطين على ذبح ما يملكون من ماشية وأغنام حينما أقدمت الدولة على توسيع نطاق حركة تكوين المزارع المشتركة وقد ترتب على هذا أيضا تفاؤل كبير الشأن في مستخرجات الألبان وهي من العناصر الأساسية في غذاء جماهير الشعب. وكذلك شاهدت السنوات الأولى من فترة مشروع السنوات الخمس الأولى تراجعا في مقدار الانتاج الزراعي وبخاصة في انتاج الحبوب. فضلا عن هذا كان التقدم بطيئا خلال تلك السنوات في صنع السلع الاستهلاكية الصناعية بسبب انصراف الجهود جميعها صوب التوسع في الصناعات الانتاجية على ما سبق لنا بيانه في أكثر من موضع. وإزاء هذه الظروف والإعتبارات المتنوعة صار من المتعين على الحكومة أن تأخذ الأمر في يدها فتنظم عملية توزيع المقادير المحدودة من السلع الزراعية والصناعية حتى تكفل لكل فرد من أفراد الشعب حذاً أدنى وهو القدر الذي لا يمكن الاستغناء عنه ولا تستقيم الحياة بدونه. وفي ذلك العهد زادت مقادير العملة المتداولة بسرعة مطردة

وارتفع مستوى الدخل القدي للآفراد. فلو ترك أمر التوزيع ان يقرر بقانون العرض والطلب لارتفعت الأثمان ارتفاعاً فاحشاً نظراً لانعدام التوازن بين العرض القليل والطلب الواسع النطاق ، وهنا تروج التجارة غير المشروعة والمضاربة والسوق السوداء ويحصل ذور الدخل العالي على ما هم في حاجة ماسة أو غير ماسة اليه على حساب سواهم ممن هم أقل حظاً ودخلاً ، وهذه ظاهرة خطيرة لا يسع أية حكومة معشولة أن تغض النظر عنها ، وإلا تولدت عنها نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة .

وإلى جانب ما تقدم كان لابد من تقييد استهلاك السلع وشيئا معينا كالمنسوجات مثلاً وبذلك تستطيع الدولة التقليل من الواردات . ثم ومن أشبهها من السلع الاستهلاكية الصناعية وبذلك يتدنى لها التوفر على استيراد أشد السلع والمواد ضرورية لمطالب الصناعة الكبيرة ، والجانب الانتاجي منها بوجه خاص. ومما زاد من أهمية هذا الأمر أن روسيا وقد كانت مضطرة إلى دفع ثمن وارداتها بما تصدره من منتجات زراعية وجدت نفسها في مأزق بسبب هبوط ثمن غلاتها الزراعية كثيراً في الأسواق الخارجية نتيجة للأزمة الاقتصادية السريعة الأخذة بمخاض العالم في ذلك الوقت . و من بعض الحالات كان لابد من تقييد الاستهلاك إلى الحلي - مهما ترتب على ذلك من عنت للشعب - حتى يصبح في الإمكان توفير أكبر مقدار ممكن للإصدار وبذلك تنهأ الفرصة لمنع ثمن الأشياء الاحتياطية من انخفاضه في السنوات الخمس .

وتمت سبب آخر له قدره من الأهمية وينصل بالعرض المنشود من حيث تنمية الانتاج الصناعي ، وذلك بأن يكون توزيع الأشياء والماليات على أساس التفضيل . فمثلاً كانت حصة المعدل اليديويين في سنة ١٩٣٠ ضعفها في حالة غير اليديويين ، وفي سنة ١٩٣١ أصبح جميع عمال الصناعة الثابتة في قائمة الطوائف من حيث المقادير المصروح لهم بها . وهذه الوجهة يمكن اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأفراد صوب الصناعات الثقيلة وهي أهم عنصر مشروم

السنوات الحسنة . وفضلاً عن هذا فقد كان المشتغلون بالأعمال الثقيلة والعنيفة يبذلون من الجهود الجثائي أكثر من غيرهم مما يستلزم قدراً أكبر من المواد الغذائية للتعبويض مما يفقدون من طاقة . ومن الطبيعي أن يفضل العمال المتفوقون حثاً لهم على مضاعفة الجهود ، وتشجيعاً لغيرهم على أن يحذوا حذوهم ويخطوا سبلهم . ومثل هذه الأساليب من عوامل تنمية الفروع الهامة من الاقتصاد القومي . وعلاوة على هذا فننظم توزيع الاستهلاك وفق سلم من التفضيل يتفق والمبدأ السائد وهو أن يكون الجزء متفقاً مع نوع العمل ودرجته ومقداره .

ومن الأسباب التي يميز إليها اتباع نظام البطاقات أن الأفراد كانوا يحصلون على حاجتهم من السلع الضرورية والمواد الأساسية بالمقادير المقررة بأثمان منخفضة نسبياً . ونظراً لتباين الأحمال والمرتبات وغيرها من أنواع الدخول النقدية تبيننا كيف ، يتفاوت مقدار ما يتبقى منها لدى أولئك بعد أن يدفعوا ثمن الضروريات التي يصرح لهم بها طبقاً لما يأيدهم من طاقات . وإذا لم يكن يمكن وضع تنظيم لبعض أنواع من السلع تباع في أماكن خاصة وبأثمان مرتفعة ارتفاعاً تصاعدياً يشترى بها القادرون من الأفراد ، وذلك لتسليح الدولة أن تنص الفائض من القوة الشرائية لدى الشعب . ومن المعلوم أن الحكومة كانت تباع السلع من مختلف الرتب بأثمان تنظم ربحها ، ولما فضلاً عن ضرائب مقررة ومصروفات إضافية مرسومة . فتمس البيع كذا يزيد كثيراً عن ثمن التكلفة بالنسبة لمنتجات المصنوعات الحكومية ، وعن ثمن المنتجات الزراعية التي تشترى بها الحياض التجارية الخاصة والمزارع المأثرتين والمستقلين . وبهذا تحصل الدولة على الأموال الوفيرة التي لا بد من استعمالها لعملية الإنشاء والتعمير والتجديد . وإذا فننظم الاستهلاك ونشديد الأمن من الوسائل التي تنهى الفرصة لتنمية حماية جميع رأس المال المزمع لامرؤس بمختلف فروع الاقتصاد القومي ، ولتقوية أسباب الدفاع الوطني في وقت أ كثر فيه جو السياسة الدولية بسبب سياسة اليابان في الشرق الأقصى

وازدیاد قرة النازية في ألمانيا .

وقد علق أحد الكتاب على نظام التوزيع بالبطاقات بقوله إنه « أوجد نوعاً من النظام في وقت كان فيه نظام التوزيع تسوده الفوضى ، وهياً وسيلة مناهضة لتنسيق نظام الدخول الحقيقية ، وضمن عدم حصول أى فرد على قدر أكثر مما يجب من المقادير المعروضة التي تناقص حجمها ، وأتاحت طريقة آلية لفرض ضريبة شديدة على أى دخل نقدي آت من موارد غير مشروعة » (١)

(٢) تنظيم عملية التوزيع بالبطاقات

كان أول ما عنت الهيئات الرسمية بأمره موضوع توزيع المنتجات الزراعية المعدة للأسواق فتقرر أن تقوم المنظمات الحكومية بالتعاون مع المزارع على شراء المقادير اللازمة بأسعار محدودة ، وقد سهل أداء هذه العملية ازدیاد السرعة التي تم بها تكوين المزارع المشتركة على ما سبق لنا بيانه . وقد ترتب على هذا الإجراء أن منظمات الشراء السالفة الذكر أصبحت في سنة ١٩٣٢ تستحوذ على نحو ٩٥,٤ ٪ من محصول الحبوب في البلاد كلها ، كما كانت تقوم بشراء جميع المحاصيل الصناعية وكل الانتاج الصناعي ، أما الباقي من المنتجات الزراعية المعدة للتسويق فسكانت الهيئات الحكومية التعاونية تشتريه من المزارع المشتركة والفلاحين الأفراد بين ضمن أعلى نوعاً ، وبهذا يمكن القول إنه بحلول سنة ١٩٣٣ انتهت التجارة الخاصة في الغلات الزراعية .

وهنا ينبغي أن ننبه إلى أمر له أهمية وخطورته وهو أن تلك العقود التي كانت تتم بين هيئات الشراء الحكومية والتعاونية من جهة والمنتجين الزراعيين من جهة كانت في الواقع صورية ولم تختلف عن التوريدات الاجبارية التي سبق أن تحدثنا عنها من قبل . ولهذا لم تلق قبولا من نفوس المزارعين . ولعل هذا من الأسباب التي يعزى إليها تناقص الانتاج

الزراعي خلال تلك السنوات . ونظراً لما ترتب عليها من إثارة الازدحام
تقرر للذوفا في سنة ١٩٣٣ وحلت محلها حصص معينة من الانتاج الزراعي
يتمتع بإسليمها للدولة بالأعنان المنخفضة التي تحددها الأخيرة . أما ما يتبقى
بعد ذلك فسمح المزارع المشتركة والفلاحين الفرديين ابتداء من تلك السنة
ببيعهم في السوق المحلية للمستهلك مباشرة .

١١ وكانت السلع مقسمة إلى هذين النوعين :

(أولاً) السلع غير المعدة للموق وتشمل السلع اللازمة لحاجيات الصناعة
والجيش والمراد تصديرها إلى الخارج ، وغير ذلك من مختلف الأغراض
الحكومية .

(ثانياً) السلع المعدة للسوق أي للاستهلاك « Market supply »
وهي على ضربين أولهما يشمل أهم السلع الاستهلاكية والبضائع الأكثر
ندرة من غيرها وهذه تقوم السلطات المركزية بتحديد نظام توزيعها . ولذا
يقال لها البضائع الموجهة أو المرسومة (Planned goods) أما الضرب
الثاني فعبارة عن السلع الأقل أهمية أو ندرة وترك أمر تنظيم توزيعها
للسلطات الإقليمية ، ولذا كانوا يدعونها السلع « البضائع المنظمة »
regulated goods . وكانت السلع المعدة للسوق أو الاستهلاك مقسمة إلى
أربعة أنواع مختلفة وهي :

- (١) السلع اللازمة لإشباع حاجة سكان المدن ورجال الصناعة .
- (٢) السلع اللازمة لسد مطالب أهل الريف .
- (٣) السلع التجارية « Commercial goods » وتباع في محال المبيعات
التجارية الحكومية المختصة بسعر أعلى .
- (٤) السلع المعدة للجاليات الأجنبية ، وسنعرض للنوعين الأخيرين
بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد .

وكان توزيع السلع يجري وفق مبدأ التفضيل ولذلك قسمت إلى مقادير
مختلفة لفئات مختلفة من السكان ، والفرض من هذا التنظيم التفاضلي اعطاء

مقادير أكبر من الضروريات للعمال الذين يشتغلون في أكثر الصناعات أهمية من ناحية الاقتصاد القومي والدفاع الوطني ، والذين يمارسون الأعمال شاقة أو الثقيلة بالنسبة إلى غيرها ، والأفراد الذين يضطرون إلى العمل في أحوال غير صحية ، وكذلك الفئة مخصوصة من مديري المؤسسات والمؤسسات تبعاً لأهمية العمل الذين يضطرون به وتشجيعاً لهم على العناية القصوى به . وفي حالة الممانع والمؤسسات الإدارية الأعظم أهمية من غيرها فتحت مجال خاصة أو منفصلة Closed Distributors يمكن الحصول منها على سلع بمقادير أكبر ومن نوع أفضل .

أما بالنسبة إلى أهل الزراعة فكان توزيع المواد الغذائية وفق نظام البطاقات غير مطبق عليهم ، وهو أمر طبيعي . وكانوا يبيعون الشطر الأعظم من إنتاجهم للدولة بأثمان منخفضة وذلك مقابل مدم عام في حاجة إليه من السلع المصنوعة الخاضعة لنظام البطاقات . ولقد سبق أن قلنا إن هذا البيع كان إجبارياً إذ لم يكن من الممكن التخليص منه . وفضلاً عن هذا فمقادير السلع المصنوعة التي كانت الدولة تقرر توزيعها على الفلاحين كانت محدودة إلى درجة كبيرة ولا تشبع حاجتهم الأمر الذي أضعف التذمر في نفوسهم .

ومنذ عام ١٩٣٢ أخذت تظهر في المدن الكبيرة والمتوسطة الحال والتجارية (التي أسلفنا الإشارة إليها) لبيع المواد الغذائية والسلع المصنوعة من غير تحديد وبدون قيد ولكن مقابل أثمان تزيد كثيراً عن الأثمان المقررة لسلع الخاضعة لنظام البطاقات .

ومثال ذلك أن العامل الذي يخوله بطاقته حق الحصول على كيلو جرام من السكر يشتره بربولين فقط ، ولكنه إذا أراد شراء مقدار يزيد عن ذلك أمكنه الحصول عليه من المحال التجارية مقابل دفع عشرة روبلات للكيلو

الواحد (١) . وكان الغرض من فتح هذه المحال أن تتمكن الحكومة من استخلاص ما يبقى من الدخول النقدية الكبيرة وكذلك كانت هذه المحال وسيلة للقضاء على التجارة غير المشروعة .

وهي أيضا تتفق مع المبدأ التفاضلي لأنه مادامت الاجور متفاوتة فلا بد من إعطاء فرصة لدوى الدخول العالية من الحصول على مقادير من اأخرو ربات أكبر مما يتاح لغيرهم ، فضلا من شراء الككاليات الثقيلة التي لم يكن في وسع الاغلبية للتمتع بها . ويقول هبارد (ص ٧٠) إن الذين كانوا يستفيدون فعلا من هذه المحلات « التجارية » هم مديرو المشروعات وكبار موظفيها وكبار موظفي الحكومة ورجال الجيش والعمال الاستخوانوفيين وأمثالهم .

وإلى جانب ما تقدم كانت هناك محلات يقال لها *Forssin* تباع مختلف أنواع السلع من الأغذية والأدوية والملابس والأدوات المنزلية من أفضل الأنواع وذلك بمقابل دفع الثمن بالنقود الذهبية أو المعادن النفيسة مهما كان الشكل الذي توجد عليه ، أو العملة الأجنبية . وكانت هذه المحلات خاضعة لقوميسيرية التجارة الخارجية ، والغرض منها الحصول على العملة الأجنبية من الخبراء والفنيين الأجانب والجالبات الأجنبية مما كان يرد من البلاد التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب . وكذلك كان الغرض حمل أفراد الشعب على تسليم ما يملكون من نقود وأدوات ذهبية وفضية بدلا من اخزائنا بعد أن أخفقت أساليب المسف والعنف التي سبق استخدامها لاستخلاص ما يخفى الناس من العملات والمعادن النفيسة (٢) وعند ابتداء عام ١٩٣٦ زالت هذه المحلات نهائياً بعد إلغاء نظام البطاقات ، كما قلت نسبياً حاجة الحكومة إلى العملة الأجنبية ، فضلا عن أنها نجحت في استخلاص ما يخترن الناس من نقائس معدنية .

Hubbard Soviet Labour and Industry, p. 69.

(١)

(٢) شرحه ص ٢١ .

(٣) الهيئات القائمة بتحرير الاتحاد^(١)

رأينا أن السلع كانت مقسمة إلى فئات ودوجات مما استتبع وجود التفاوت في أسعارها . ولهذا نجد أنه من حيث تحديد الأسعار التي تباع بها السلع المختلفة قسمت إلى مجموعات ثلاث :

(١) فالسلع العظيمة الأهمية من وجهة نظر الاقتصاد القومي والاستهلاك الشعبي العام تقوم بتحديد مستويات أسعارها لجنة تابعة لمجلس العمل والدفاع في الاتحاد السوفيتي .

(٢) وتقوم السلطات الجمهورية والاقليمية بنفس هذا العمل بحدود السلع الأقل أهمية أو ندرة من وجهتي نظر الاقتصاد القومي والاستهلاك الشعبي العام .

(٣) أما السلع التي تُشتري من الصناعة المحلية والحرفية فيجرى تعيين أسعارها من قبل الهيئات التجارية ذاتها بعد مصادقة السلطة الاقليمية المختصة بتنظيم التجارة .

(٤) نظم نظام التوزيع بالبطاقات

كان ذلك النظام إجراء أملائه الظروف القائمة من حيث وجود نقص خطير في المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية الصناعية ، الأمر الذي اقتضى وضع حد أدنى لما يستطيع كل فرد أن يحصل عليه من الضروريات الأولية . وينبغي أن ننبه إلى أن هذا الحد الأدنى كان ضئيلاً بالقياس إلى المستوى السائد في البلاد الغربية الراقية ، وإلى ما أصبح عليه الحال بعد إلغاء نظام البطاقات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى زادت الدخول النقدية ابتداء من سنة ١٩٢٩ فأرادت الحكومة أن تتخذ من بيع السلع وسيلة

Baykov : The Development of the Soviet Economic System, p. 247. (١)

لا ترداد جأب كبير من هذه الدخول فتعود القائمة على الميزانية الأبر
الذى يسهل عملية الإنشاء الاقتصادى كما ينضح من البيان الآتى : (١)

السنوات	نسبة المبيعات	المجموع السكى لقية مبيعات تجارة التجزئة (عدا تجارة الزراع المشتركة والتنفيذ العامة)	صافى قيمة تجارة التجزئة	المجموع السكى لا حصلت عليه الميزانية الحكومية
	١	٢	٢٤١	
١٩٣١	١١,٦٤٣	٢٤,٧٢٥	١٣,٠٨٢	٢٠,٣٤٢
١٩٣٢	١٩,٥١٤	٣٥,٥٠٤	١٥,٩٩٠	٣٠,٥٧٤
١٩٣٣	٢٦,٩٨٣	٤٣,٤٠٣	١٦,٤٢٠	٤٠,١٥٣
١٩٣٤	٣٧,٦١٥	٥٤,٧٧٢	١٧,١٥٧	٥٠,٧٦٠
١٩٣٥	٥٢,٠٢٦	٤٣,٧٢٢	٢١,٦٩٦	٦٧,٤٨٨

غير أننا نلاحظ أن ذلك النظام كان مصحوباً بمساوىء عدة نذكر منها :
(١) نظراً لتركيز توزيع مثل هذه المقادير الهائلة من السلع فكثيراً
ما حدث أن التوزيع لم يكن عادلاً أو متساوياً بالنسبة للمناطق أو المؤسسات
التجارية المختلفة . فقد كانت بعض الأماكن تشكو ندرة فى السلع فى الوقت
الذى كانت فيه السلع فى بعض الأنحاء الأخرى متراكمة وتزيد عن المقادير
المترتبة لها .

(٢) وترتب على هذه المركزية الشديدة أن بعض السلع أو المنتجات
المربحة العطب لا تصل إلى الأماكن التى توزع فيها إلا بعد مضي وقت مما
يؤدى إلى فسادها .

(٣) كان المبدأ التفاضلى سبباً فى توسيع الهوة بين أفراد الشعب من
حيث المجتمع والحرمان .

(٤) في الوقت الذي كان فيه الفلاحون يرغمون على تسليم منتجاتهم بالأثمان المنخفضة التي تحددها الحكومة لم يكونوا يحصلون من السلع الصناعية إلا على قدر ضئيل لا غناء فيه .

(٥) كان المستهلك مضطرا الى أن يأخذ حصته حسب البطاقة من الأنواع التي تقدمها المحال المختصة بدون مراعاة لحاجته أو ذوقه . ولذا كان هناك تفاوت ، فبعض الأفراد يميزون بمنحهم السلع التي من أنواع أفضل من غيرها .

(٦) كانت الهيئات الحكومية والتعاونية القائمة بالبيع لا تعامل المستهلكين في كثير من الحالات معاملة طيبة .

(٧) ان وجود الفئات الممتازة من المستهلكين معناه أن النسبة التي تنفق من دخل معلوم في الأسواق المختلفة وبالتالي أن القوة الشرائية لذلك الدخل كانت تتفاوت بالنسبة للأفراد المختلفين طبقا للفئة التي يتصافد انتاؤم اليها . والنتيجة المترتبة على هذا انتفاء التناسق بين الدخل والاستهلاك ^(١) . وسرعان ما انضح أن نظام الفئات الممتازة يتعارض مع مبدأ الخوافر وهو الغرض المنشود من نظام الأجور .

(٨) نظراً لانعدام المنافسة في تجارة التجزئة هيأ ذلك النظام الفرصة لوجود المحاباة والمحسوبية والإهمال في أداء الواجب وعدم الاهتمام بمجموع المستهلكين .

(٥) إلغاء نظام البطاقات

أخذت الحكومة تتوسع في فتح المحلات « التجارية » ابتداء من سنة ١٩٣٣ فكان ذلك عملاً له مفرزاً . ثم تقرر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٥ إخراج الخبز وبقية الحبوب من نظام البطاقات ، واستمرت عملية تصفية ذلك النظام تدريجياً حتى انتهى تماماً في يناير سنة ١٩٣٦ ، وأصبح الناس أحراراً في شراء السلع التي تزمهم وصارت لهم كذلك حرية الاختيار فيما

يشتركون . أما الأسباب التي أدت الى إلغاء ذلك النظام فيمكن اجمالها فيما يلي :

(١) منذ ابتداء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني أخذ الانتاج الزراعى يزداد باطراد وكذلك حدث قصر الامر بالنسبة الى السلع الاستهلاكية الصناعية . وبهذا لم يعد هناك محل لتقييد الاستهلاك وحرمان الأفراد القادرين من الحصول على أكثر من الحد الأدنى .

(٢) بدأت الزيادة في عدد المشتغلين بالصناعة والنقل وفي عدد أهل المدن تبطئ قليلا بالقياس الى ما كان عليه الحال قبلا وذلك في الوقت الذي زادت فيه سرعة ازدياد كل من الإنتاج الزراعى والصناعى . ومعنى هذا أن العرض كان يزيد بسرعة أكبر من تلك التي يزداد بها الطلب على المنتجات .

(٣) بسبب التوسع الصناعى ازداد انتاج السلع الانتاجية كما كثرت مقادير بعض المواد الخام وبهذا أخذت البلاد تقلل من وارداتها من هذه الأصناف . وقد ترتب على ذلك أن أخذت الحكومة تخفض مقادير الصادرات ، وذلك بخالف ما كان حادثا من قبل إلغاء نظام البطاقات إذ كانت الحكومة تعمل على استيراد أكبر مقادير ممكنة مما يلزم للنهضة الصناعية ، وهو ما كان يتطلب تحديد الاستهلاك من المنتجات المحلية حتى يمكن تصدير الفائض لدفع ثمن الواردات .

ولقد مآنى الناس الكثير من الخرباض خلال السنوات التي جرى فيها العمل بنظام البطاقات ، فلو أن الحكومة أطلقت بيع السلع وهي ذات مقادير لم تزل محدودة لاشد الطلب عليها وارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا مما كان يسبب مصادر الضيق . ولهذا عندما استقر الرأى على إلغاء ذلك النظام تقرر تحديد آثمان موحدة للسلع . ويلبغى ألا تقوم من نظام الثمن الواحد أنه كانت هناك آثمان واحدة للسلع في كافة أنحاء البلاد ، بل الواقع أن الآثمان كانت تتفاوت من منطقة الى أخرى بالنسبة للسلعة الواحدة . أما الآثمان

الجديدة فـكـلفت وسطا بين الأثمان المنخفضة التي كانت تباع بها السلع الخاصة لنظام البطاقات وبين الأثمان العالية التي كانت تنقاضيها المحال التجارية « كما يتضح من البيان التالي : (١)

الساعة	أسعار البطاقة	أسعار السلع التجارية	الأثمان الموحدة في موسكو بعد الإلغاء
الكيلوجرام	روبل	روبل	روبل
خبز الشوفان	٠,٥٠	١,٥٠	١
خبز القمح	٠,٦٠	٣	٢
السكر	٢	١٠	٤,٢٠
الزبد	٨	٢٧	١٥

غير أن الأثمان الجديدة كانت في غير صالح ذوي الأجور البسيطة إذ معناها أنهم مضطرون إلى دفع أثمان الضروريات بأعلى مما كانوا يفعلون من قبل ، بينما استفاد ذوو الدخول الكبيرة لأن الأثمان الجديدة وهي أقل من تلك التي كانوا يشترون بها السلع « التجارية » معناها حدوث خفض محسوس في نفقات المعيشة بالنسبة إلى هؤلاء . ولذلك نجد أن الحكومة ألقت نفسها مضطرة إلى تدبير العلاج فقررت زيادة الأجور المنخفضة بمقدار ١٠ ٪ . حتى يستطيع أربابها مواجهة الارتفاع الممثل في الأثمان الجديدة .

ولما تم إلغاء نظام البطاقات أصبحت بالبلاد أنواع ثلاثة من التجارة وهي :

(١) التجارة الحكومية وتقوم بها هيئات تجارية خاصة ، أما تجارة التجزئة فتشولها منظمات تنتمي إلى فروع مختلفة من الصناعة ، وإلى عدة فوميسيريات وبخاصة فوميسيرية التجارة الداخلية .

- (٢) التجارة التعاونية ، وهي في أيدي الجمعيات التعاونية المكونة من أعضاء المزارع المفتركة أو أرباب الحرف اليدوية .
- (٣) تجارة المزارع المشتركة ومعناها أن تباع هذه المزارع وأعضاؤها الفائض من الانتاج بعد أن يدفعوا حصة الحكومة ، بشرط أن يتم البيع بالأسواق المحلية للمستهلكين مباشرة .

القيمة الكلية لتجارة التمريض

(بيلدين الروبلات) (١)

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	
١١٤,٢	٩٩,٩	٩٢,٨	٧٩,٨	التجارة الحكومية
٤٩,٢	٤٠,١	٣٣,١	٢٦,٩	التجارة التعاونية
٣٠	٢٤,٤	١٢,٧	١٥,٦	تجارة المزارع المشتركة

وعند تحديد الأثمان صكانت السلطات والهيئات المختصة تسترشد بالاعتبارات التالية (١) :

- (١) أثمان التكلفة للسلع .
- (٢) مقدار أو حجم السلع مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لمجموعة معينة منها .
- (٣) الحاجة إلى تنظيم أو تنمية انتاج سلع معينة ويكون ذلك بتغيير صافي التكلفة المرسوم أو بتغيير سعر ضريبة المبيعات .
- (٤) الرغبة في الاقتصاد في استهلاك نوع من المواد الخام ، أو الحاجة إلى احلال مادة أولية مكان أخرى .
- (٥) الحاجة إلى الاقتصاد في نفقات النقل .
- (٦) الرغبة في تشجيع استهلاك سلعة معينة وتقييده بالنسبة إلى سلعة أخرى .

(١) بايكوف مصدر سابق ص ٢٥٤ .

(٧) الاعتبارات الثقافية والاجتماعية كان لها دخل في توسيع نطاق أو تحديد استهلاك شيء معين ، فالكتب مثلاً والأدوات الكتابية كانت تباع بأثمان هي دون صافي نفقة الانتاج ، بينما كانت السكاليات تباع بأثمان عالية جداً .

(٦) الخطط المرسومة للتجارة الداخلية

تقوم الخطة الاقتصادية العامة بتنظيم وتوجيه التجارة الداخلية التي تعد لهذا السبب خاضعة لمؤثرات الناجمة من التقلبات التي تطرأ على حالة السوق . فالتجارة تنظم بحيث تسد حاجيات السكان تبعاً للزيادة المطردة في أحوالهم المادية وأذواقهم وظروفهم الثقافية والقومية .

والخطط المرسومة للتجارة في مختلف الجمهوريات والأقاليم يراعى فيها أن تكون مطابقة لمطالب وخواص الشعوب التي تسكنها ، وفي الوقت ذاته فكل من هذه الخطط جزء من الخطة الحكومية العامة للتجارة . ولشكل مشروع تجاري خطته الخاصة به بشأن مقدار مبيعاته ، وصفة التجارة التي يمارسها ويقدر أعداده التقنى ، وهذه الخطة توضع لسنوات عدة .

وتقوم بعملية التجارة محلات حكومية وبخاصة بالمدن والمراكز الصناعية ، ومخازن تعاونية في الجهات الريفية . وفضلاً عن هذا فإن الفلاحين المستقلين وأعضاء المزارع المشتركة يبيعون الفائض لديهم بأسواق المزرعة المشتركة للمستهلكين مباشرة أو للدولة والهيئات التعاونية . وقد أقيمت بالمدن ومناطق سكنى العمال وغيرها مبان خاصة تعرف باسم أسواق المزارع المشتركة وهي مزودة بالمخازن للسلع ، والتلاجات للسلع القابلة للمعاملة ، وقسم معينة للحم واللبن والحضر .

أما عن تحديد الأثمان فإن الحكومة هي التي تعينها بالنسبة إلى التجارة التعاونية والحكومية ، وهي أثمان لا بد لجميع المؤسسات التجارية من مراعاتها ، كما أن مخالفتها توقع صاحبها تحت طائلة القانون . وسياسة الأثمان

تعيين وتحديد الأرباح في كل المراحل التي تمر بها السلعة منذ خروجها من يد المنتج حتى وصولها إلى أيدي المستهلك . ونظراً للشكاوى الكثيرة التي تقدم بها الأفراد تتخذ الحكومة التدابير من وقت لآخر بشأن خفض النفقات الإضافية التي تزيد من الثمن الذي يتباع به السلعة للجمهور . وبالرغم من ذلك فقد ظلت الشكاوى قائمة إلى حين نشوب الحرب العالمية الثانية .

واسكن الحكومة لانضع الائتمان في المزرعة المشتركة أو تجارة الفلاحين المستقلين ، لأن هذه تتقرر طبقاً للظروف القائمة في أسواق المزارع المشتركة . ألا أن هذه الائتمان تتأثر فعلاً بمشاكلها السائدة في التجارة الحكومية التعاونية نظراً لأن تجارة المزارع المشتركة والفلاحين المستقلين جزء من الخطة العامة للتجارة .

وكما زاد الإنتاج وقلت نفقاته صمدت السلطات إلى خفض ائتمان الساع فقد بلغ الخفض في حالة التجارة الحكومية والتعاونية حوالي ٥٠٠٠ مليون روبل في كل من عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، وهذا يؤدي إلى خفض مماثل في تجارة المزارع والفلاحين المستقلين بحيث قدر أن الائتمان في حالة هذه التجارة الأخيرة قد هبطت بنسبة ٦٦,٦٪ خلال فترة مشروع السنوات الخمس الثاني^(١) . وبالرغم من نجاح الحكومة في تثبيت الائتمان وخفضها فإن الائتمان في حالة بعض السلع أخذت تميل نحو الارتفاع منذ سنة ١٩٤٠ بصفة خاصة .

(٧) نشاط التجارة الداخلية:

أ) منذ إلغاء نظام البطاقات نلاحظ زيادة مطردة في قيمة التجارة الداخلية ، وقدرت نسبة الزيادة في حالة التجارة الحكومية والتعاونية بالنسب الآتية في فترات مختلفة : أكثر من ١٠٠٪ (١٩٢٥ — ٢٨) ، ٢٥٠٪ (١٩٢٥ — ٣٢) ، أكثر من ٢٠٠٪ في نهاية مشروع السنوات الخمس الثاني كما يتضح من الجدول التالي:^(٢)

السنوات	التجارة الحكومية التجارة التعاونية			المجموع الكلي
	(بـلایین الروبلات)			
١٩٣٢	١٤,٥٠٠	٢٥,٨٠٠	٤٠,٣٠٠	
١٩٣٣	٢٥,١٠٠	٢٤,٧٠٠	٤٩,٨٠٠	
١٩٣٤	٣٦,٨٠٠	٢٥,٠٠٠	٦١,٨٠٠	
١٩٣٥	٣٢,٨٠٠	١٨,٦٠٠	٨١,٤٠٠	
١٩٣٦	٨٠,٨٠٠	٢٦,٠٠٠	١٠٦,٨٠٠	
١٩٣٧	٩٣,١٠٠	٣٢,٩٠٠	١٢٥,٠٠٠	
	(بـلایین الروبلات)			
١٩٣٨	٩٩,٩	٤٠,١	١٤٠ ^(١)	
١٩٣٩	١١٤,٢	٤٩,٢	١٦٣,٣ ^(١)	

وخلال الفترة (١٩٣٢ — ٣٧) زاد الرقم الخاص بتجارة الفلاحين
الفرديين والمزارع المشتركة من ٧٥٠٠ مليون روبل إلى ١٨٠٠ مليون روبل
وبلاحظ أن الأرقام السالفة الذكر — على ما يقول Belonozkho —
لا تدل على حقيقة مستوى الاستهلاك لأن أهل الريف يفتقرون المنتجات
الزراعية (مثل الخبز واللحم واللبن والزبد والخضر والفواكه) من المزارع
المشتركة مباشرة أو يشتجونها بأنفسهم . وفضلا عن هذا فالأرقام الخاصة
بتجارة التجزئة لا تشمل المقادير التي تستهلك في المستشفيات والمصحات
وأطفال مدارس الحضارة والرياض وغيرها . ويقول نفس الكاتب إن الزيادة
المطرودة في الاستهلاك يمكن تقديرها من مراجعة ازدياد المقادير التي باعتها
المحال الحكومية والتعاونية (تجارة التجزئة خلال الفترة (١٩٣٢ — ٣٧)
حيث نجد زيادة في الاستهلاك بالنسب الآتية : ٢٠٠ ٪ (الزبد) ، ١٢٠ ٪ .

(الجبن) . ٥١٠ . / (البيض) ٢٤٠ . / (السكر) ١٣٢ . / (المنسوجات النيلية) ٦٠ . / (المنسوجات القطنية) ٤٠ . / (الملابس الجاهزة) ١٤٠ . / (الأحذية الجلدية) ٣٠ . / (الأحذية من المطاط) ٢١٠ . / (الصابون الذي يستعمل في الأغراض المنزلية) . وتقدر الزيادة بنسبة ٢٠٠ . / في سنة ١٩٣٧ بالقياس الى سنة ١٩٣٢ . (١)

وكذلك حدثت زيادة في عدد المحلات التي تشتغل بتجارة التجزئة فصار عددها ٣٢٦٠٠٠ في أكتوبر سنة ١٩٣٧ . ولكن يلاحظ أن المحلات والدكاكين الصغيرة جداً تضام عددها بدرجة كبيرة ، بينما زاد فتح المحلات والمخازن الكبيرة التي يقدر مقدار ما تبيعه في اليوم الواحد بعدة ملايين من الروبلات . (٢) وقد بلغ ما تقرّر اتفاهه في سنة ١٩٣٨ على إنشاء محلات جديدة ٣٤٠ مليون روبلا وهذا يعادل ضعف المبلغ الذي خصص لهذا الغرض في سنة ١٩٣٧ .

وحدثت زيادة كبيرة في مجال التغذية العامة كالطعام والمقاهي وما إليها كما يتضح من الموازنة التالية : (٣)

١٩٢٩	١٩٣٤
عدد الأشخاص الذين يستخدمون هذه الأماكن ٧٥٠,٠٠٠ ١٨ مليوناً	
مقدار مبيعاتها ٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل ٧,٢٣٣,٠٠٠ (١٩٣٦)	
ويلاحظ أن الأرقام السابقة خاصة بأهل المدن ومجال الصناعة	

الإشراف على التجارة الداخلية :

يقوم بالتوجيه القومي مسيرة المختصة للاتحاد السوفيتي عن طريق

(١) The Soviet Comes of Age, pp. 87-88.

(٢) نجد هذا النوع من المخازن الضخمة منتشرة في المواسم والمدن الكبيرة في بلاد عدة مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة .

(٣) The Soviet Comes of Age, pp. 91-92

لا شك أن الأرقام الخاصة ببلد كالولايات المتحدة أعظم من هذه بكثير .

قوميسيريات الشعب بجمهوريات الاتحاد . فالأولى تضع المخطط لتنمية تجارتي الجملة والتجزئة والمنشآت التجارية والمطاعم وتداول السلع بوجه عام ، ونشرف على تنفيذ هذه المخطط بمد أن تقرها الهيئات الحكومية العليا . وهي تحدد كذلك أثمان التجزئة والرسوم وتراقب تنفيذها ، وتضع التشريعات اللازمة والقواعد التي تدير بمقتضاها المشروعات التجارية . وهي تضع النظام الذي به يجري تحويل المنشآت التجارية ، وتصدر الأوامر للمشروعات الصناعية بإنتاج السلع والأدوات اللازمة للاستهلاك المحلي . ولقوميسيرية التجارة معهد خاص ومعامل للأبحاث العلمية والإحصائية .

(٨) العيوب القائمة

وبالرغم من التنظيم الخاص بالتجارة الداخلية فقد كانت هناك عيوب ونقائص باعثة على كثير من النقد والشكوى . ففي سنة ١٩٣٩ ارتفعت الشكوى من وجود أثمان مختلفة للمنتجات المتشابهة ، لافي الأقاليم المختلفة حسب ، بل وفي نفس الإقليم الواحد ، ولا شك أن هذا الأمر راجع إلى الاضطراب الذي لازم عملية تنظيم الأثمان ، وقد أشار إليه قوميسير الشعب للتجارة الداخلية أمام المؤتمر الثامن عشر في مارس ١٩٣٩ فقال « لقد وجد الاضطراب يصعد تحديد الأثمان وذلك راجع إلى أن الحكومة تحدد ثمن الجملة بينما كانت أثمان التجزئة تحدد المصالح التجارية المحلية وفروعها والهيئات التعاونية » .

ولهذا تقرر في سنة ١٩٣٩ وضع أثمان محدودة لتجارة التجزئة بالنسبة إلى جميع السلع الصناعية المعدة للاستهلاك الشعبي ، وبالنسبة إلى الجانب الأكبر من المنتجات الغذائية . وبالرغم من ذلك ظلت الانتقادات توجه بسبب عدم القضاء نهائياً على ذلك الاضطراب المشار إليه ، وكذلك اختاف الرأي بصدد أفضلية الأثمان الموحدة للاتحاد السوفيتي أو الأثمان التي تختلف من منطقة إلى أخرى .

ومن العيوب الواضحة ما يمسود الهيئات القائمة بالبيع من روح عدم العناية بالمستهلكين الأمر الذى يحلله الهيئات التجارية التى تنبىء إلى لربح الخاص محل الاعتبار .

وكذلك لا زال المستوى منخفضاً من حيث عدم كفاية مقادير السلع الصناعية الاستهلاكية وعدم تنوعها كما هو الحال فى البلدان الأخرى .

الفصل الخامس عشر

التجارة الخارجية

الصادرات والواردات (١٩٢٩ - ١٩٣٧)

الصادرات (١)

بألف الأطنان	علايين الروبلات		السنوات
	٢	١	
١٤١٤٥	٤٠٤٥,٨	٩٢٣,٧	١٩٢٩
٢١٤٨٦,٤	٤٥٣٩,٣	١٠٣٦,٤	١٩٣٠
٢١٧٧٨,٩	٣٥٥٣,١	٨١١,٢	١٩٣١
١٧٩٦٧,٩	٢٥١٨,٢	٥٧٤,٩	١٩٣٢
١٧٩١٦,٣	٢١٦٧,٥	٤٩٤,٩	١٩٣٣
١٧٣٤٠,٢	١٨٣٢,٤	٤١٨,٣	١٩٣٤
١٧١٩٠,٤	١٦٠٩,٣	٣٦٧,٤	١٩٣٥
١٢٢٠٤	١٣٥٩,١	٣١٠,٣	١٩٣٦
١٢٩٦٩,٤	١٧٢٨,٦	٣٩٤,٦	١٩٣٧
٩٦٨٢,٣	١٣٣١,٩	٣٠٤,١	١٩٣٨

(١) المصدر في الحاشية رقم (١) بالصفحة التالية .

الموارد (١)

بألف الأطنان	بملايين الروبلات		السنوات
	٢	١	
١٩٣٦,٧	٣٨٥٧	٨٨٠,٦	١٩٢٩
٢٨٥٥,٩	٤٦٣٧,٥	١٠٥٨,٨	١٩٣٠
٣٥٦٤,٤	٤٨٣٩,٩	١١٠٥	١٩٣١
٢٣٢٢,١	٣٠٨٣,٥	٧٠٤	١٩٣٢
١٢٣٦,١	١٥٢٥,١	٣٤٨,٢	١٩٣٣
١٠٢٥,٢	١٠١٨	٢٣٢,٤	١٩٣٤
١٢٥٩,١	١٠٥٧,٢	٢٤١,٤	١٩٣٥
١١٥٥,٣	١٣٥٢,٥	٣٠٨,٨	١٩٣٦
١٢٨٩,٨	١٣٤١,٣	٣٠٦,٢	١٩٣٧
١١٢٧,٢	١٤٢٢,٩	٣٢٠,٥	١٩٣٨

Turin : The U.S.S.R., pp. 144-145. Baykov : The Economic (١) Development of Soviet Russia, pp. 274-275.

الأرقام المذكورة في (١) هي الواردة في الإحصائيات السوفيتية قبل خفض قيمة الروبل في عام ١٩٣٥ ، والواردة في (٢) هي تقدير معهد الأبحاث العلمية لاحتسار التجارة الخارجية ، وسعر الصرف الروبل الصرغوني هو كالآتي روبل واحد = ٤ فرنكات ، ٢٥ سنتيم ، وبعد ذلك الدولار الأمريكي = ٥ روبلات ، ٣٠ كوبيك .

المصادر والواردات

تجاريين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩٣٦

السلع المستوردة	الجوانبات	الوارد الخام والبيع حسب الصنوعة	المواد الغذائية	الصادرات	الصناعات
١٥٨	١٢٠	٦٢,٧	٢٥٣٦,٧	٢١,٢	٨٥٧,٧
١٥٣	١٢٠	٥٣,٢	٢٤١٤,٨	٣١,٦	١٤٣٤,٤
١٧١	١٢٠	٤٧,٧	١٦٩٤,٨	٣٥,٢	١٢٥٠,٧
٢٤	١٢٠	٥٣,٥	١٣٤٧,٢	٢٢,٥	٥٦٦,٦
٢٢٨	١٢٠	٥٨,١	١٢٦٠,٢	١٩	٤١١,٨
٢٣٦	١٢٠	٦٠,٣	١١٠٤,٤	١٦,١	٢٩٥,٨
١٩	١٢٠	٦٢	٩٩٧,١	١٩	٣٠٥,٢
١٩٨	١٢٠	٦٦,٨	٩٠٧,٧	١٣,٤	١٨٢
١٨٥	١٢٠	٥٨,٦	١٠١٢,١	٢٢,٩	٣٩٦,٦
١٩٢٩					
١٩٣٠					
١٩٣١					
١٩٣٢					
١٩٣٣					
١٩٣٤					
١٩٣٥					
١٩٣٦					
١٩٣٧					

(١) باينكوف : المصدر سابق من ٢٧٥ -

الموارد

ملايين الروبلات حسب قيمة الروبل سنة ١٩٣٦

السلع المصنوعة	المخبرات	الوارد الخام والاسع جبه المصنوعة	الموارد الغذائية	الواردات	المستويات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٦,٦	١٧٨٧,٢	١٦٨١,٩	٣٢٢,٢	٣٨٥٧	١٩٢٩
٦٣,٧	٢٩٥٢,٤	١١٧١,٧	٤١٤,٣	٤٦٣٧,٥	١٩٣٠
٧٤,٣	٣٥٨٩,٩	٩٣٠,٣	٢٠٤,٨	٤٨٣٩,٩	١٩٣١
٧٣,٤	٣٢٦٢,٨	٥٠٧,٣	٢٣٢,٣	٣٠٨٣,٥	١٩٣٢
٦٦	١٠٠٧,٦	١٦,٥	٧,٥	١٥٣٥,١	١٩٣٣
٤٧	٤٧٨,٩	٣٨٩,٦	٤,٦	١٠١٨	١٩٣٤
٤٣,٥	٤٥٩,٧	٣٩٦,٢	٩,٤	١٠٥٧,٢	١٩٣٥
٥٤,٥	٧٣٦,٨	٤٦٤,١	٨,٧	١٣٥٢,٥	١٩٣٦
٤٠,٣	٥٤٠,٣	٤٧٢,٦	٦,٥	١٣٤١,٣	١٩٣٧

من الجداول الاحصائية التي أوردناها في مستهل هذا الفصل نستطيع أن نميز الجوانب والظواهر التالية في التجارة الخارجية لبلاد الاتحاد السوفيتي منذ ابتداء عهد مشروعات السنوات الخمس إلى ما قبل نشوب الحرب الأخيرة:

(١) خلال سنوات المشروع الأول زادت الواردات إلى حد كبير فارتفعت من ١٨٤٦٥ ألف طن (١٩٢٦ - ٢٧) إلى ٣٥٦٤٤ ألفاً في نهاية سنة ١٩٣١ وهذا الرقم الأخير لم يتلوه مطلقاً في السنوات التالية . هذه الزيادة الكبيرة راجعة إلى أن المشروع المشار إليه كان يهدف قبل كل شيء إلى إقامة الصناعة الكبيرة وبخاصة لإنتاج المنتجات المعدنية والهندسية ، ولهذا السبب كان ما يقرب من ٤٥ ٪ من مجموع الواردات من الآلات والمعدات الإنتاجية .

(٢) ولما كانت البلاد مضطرة إلى أن تدفع ثمن الواردات الكثيرة لهذا صمدت إلى الاكتثار من الصادرات حتى على حساب الاستهلاك المحلي . ومن أدلة ذلك ارتفاع مقدار الصادرات من ٩٥٧٣٠٠٠ طن في سنة (١٩٢٦ - ١٩٢٧) إلى ٢١,٧٧٨,٩٠٠ من الأطنان في سنة ١٩٣١ .

(٣) وسرعان ما بدأ أثر نجاح حركة إقامة الصناعة ولذلك يبدأ الهبوط في الواردات في سنة ١٩٣٣ وطرد في السنوات التالية ، وابتداء من سنة ١٩٣٥ تحدث زيادة ولكنها في بعض المواد الأولية وأنواع من الأغذية والبن الخ . وهذا النقص في الواردات منذ السنة الأخيرة من المشروع الأول ترتب عليه هبوط أيضاً في حركة الإصدار وأمكن تخصيص جانب من المنتجات المحلية لاستهلاك الشعب .

(٤) رغم الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها في تناقص حجم التجارة الخارجية لكثير من البلدان نجد خلاف هذه الظاهرة في حالة روسيا ومن ذلك أن حجم الصادرات والواردات كان ٢٤,٣٤٢,٣٠٠ ، ٢٥,٣٤٣,٣٠٠ من الأطنان في عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣١ وهما العايمان اللذان شهدا أشد مظاهر حدة الأزمة العالمية .

(٥) كان الميزان التجارى فى غير صالح روسيا فى سنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ واضطرت البلاد إزاء ذلك وحتى لا يتوقف تنفيذ برنامج إقامة الصناعة إلى أن تصبح مدينة العوردين الأجانب وقد ارتفعت قيمة الالتزامات إلى ٦١٠٠ مليون روبل سنة ١٩٣٢ ، ولكن أخذ الميزان التجارى يتعدل إلى صالح روسيا واستطاعت أن تسدد ما عليها بحيث هبطت هذه الالتزامات المالية إلى ٥٠٠ مليون روبل فى نهاية سنة ١٩٣٥ . وقد تمكنت البلاد بفضل تحسين ميزانها التجارى من تجميع احتياطي من العملة الأجنبية .

(٦) خلال السنوات العشر السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية أخذت صادرات ازوسيا تتضمن أشياء لم يكن لها وجود من قبل فنذ سنة ١٩٣٣ أخذت البلاد فى تصدير الأسلحة الكيماوية ، وبدأ إصدار الفوسفات سنة ١٩٣٠ ، وبفضل نجاح الحركة الصناعية خلال عهد شروع السنوات الخمس الأولى استطاعت روسيا أن تصدر إلى الخارج منتجات مثل الجرارات والسيارات والمعدات الكهربائية وآلات الحياكة لصناعة عمل المنسوجات وسلفات الغادر وغير ذلك^(١) . وكذلك تلاحظ تغييراً فى عنصر الواردات ومثال ذلك أن روسيا كانت تستورد قبل سنة ١٩١٤ حوالى ٤٠ ٪ من الآلات الزراعية وحتى الأنواع البسيطة منها . وترتب على مرعة تشكيل المزارع المشتركة خلال الفترة (١٩٢٩ — ٣١) كثرة استيراد الجرارات وما فى حكمها ، ولكن فى الوقت ذاته أقيمت مصانع ضخمة لإنتاج هذه الأنواع مثل مصانع ستالنجراد وخاركوف لعمل الجرارات ومصانع روستوف لعمل الآلات الزراعية ، ولهذا نجد أنه ابتداء من سنة ١٩٣٢ أخذت البلاد تقلل من واردات من الآلات الزراعية إلى أن استغنت عنها نهائياً . ودفعت روسيا ما يعادل ٣٥٥ مليون روبل من العملة الأجنبية فى سنوات (١٩٢٩ — ٣١) ممثلة فى مشترياتها من السيارات ولكن إنشاء مصانع السيارات فى موسكو وجوركي أدى إلى خفض كبير من واردات السيارات سنة ١٩٣٢ ثم توقف استيرادها بعد ذلك . وخلال سنوات المشروع الأولى استوردت روسيا من المعادن المعدنية ما قيمته ٢٥٠٠ مليون روبل فهبطت هذه القيمة كثير خلال المشروع الثانى .

التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي مع البعير الأجنبية
(بالآلاف الروبلات)

١٩٣٨		١٩٣٣		البلدان
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
٥٠٨٥٥	٧	٤٨٢	٤	استراليا
٤٥٥٦	٢٢٣٦	٥٦٠٦	٣٨٣٧	النمسا
٢٤٠٣٠٩	٣٧٥١٢٤	١٣٣٩٣٤	٣٨٠٩٣٦	بريطانيا العظمى
٤٢٢٦	٣١٢	٩٧٧	٣٨٩٤	الأرجنتين
١٣٧١٦	١٤٧٦٣	٢٤٦٢٩	٣٠٩٤٩	أفغانستان
٦٤٢٤٩	١١٦٨٠٣	١١٢٣٠	١٢١٠٤٦	بلجيكا
٤١٩٨	—	٧٠	—	البرازيل
—	١٠٣	٧٥٣	٣١١	هنگاريا
٦٧١٩٣	٨٨٣٢٧	٦٤٨٥٠٧	٣٧٥٥٧٢	ألمانيا
١٠٢٥٣٥	٩٢٨٤٨	٢٦١٦٦	١١٣٣٩٨	هولنده
١٤٧٤	١٧٣٤٤	٢٢٦٤	٢٨٦٦٧	اليونان
٥١٤٣	٢٧٤٣٢	٧٥٥٦	٤٠٩٥٣	المنعرك
—	—	—	٥٢٦٩	دافزج
٢٧٩	١٢٠٧٤	—	١٧٧١٣	مصر
—	٣٦٢٦	١٢٨٥٥	١٤٩٨٤	الهند
٦٣٧٧٢	٥٧٩٨٤	٣٦٦١	٥٢٥٩٥	إيران
—	١٨	—	٢٠٣١٠	ارلنده
٢٦٣٠٧	٥٢٤٥٠	٥٢٢١	٢٤٢٢٦	اسبانيا
٥٦	—	٧٤٠٢٦	٩٧٣٥٠	إيطاليا
٣٠٦٤٩	١٥٤٧	٣٣٣٣	١٠١	كندا
٣٣٣٠٢	٧٦٧	١١٥٥٩	٣١٤٠٩	الصين الشرقية

(تابع) التجارة الخارجية لجمهورية الاتحاد السوفيتي مع البلاد الأجنبية
(بألفى الروبلات)

١٩٣٨		١٩٣٣		البلدان
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
٣٥١٥٩	٤٣٣٨١	٨٢٤٤٠	٤٧٥٤٩	الصين الغربية
٨٤٤٠	٨٧٩٧	١٤٧٢	١٠٤٩٠	لاتفيا
١٢٦٩٥	١١٦٤٦	٢٣٩١	١١٩٤٩	لتوانيا
٣٨٥١٠	٦٩٨٣٨	٧٥٦٣٨	١٦٨٩٠٢	منغوليا
—	٧	٢	٧٥٣	نيوزيلند
٩٨٨٣	٢١٦٢٦	٣٧٢٧٤	١٦٧٧٥	النرويج
١٤٦٠	٧٨٢٢	٥٦٨٢٢	١٨٧٠٧	بولنده
٥٠٣٤	—	٩٢	١٣	البرتغال
٨٠٥	٥٧٧	—	٤٢٥	رومانيا
٤٠٥٨٥٨	٩٦٧٤٩	٧٢٦٢٠	٦١١٦٧	الولايات المتحدة
٢٦٧	٥٨٩٣	٧٥٦٤	٢٤٠٦٨	جاوه
٢٢٧٤٠	٢٢٧٤٦	٢٠٣٩٨	١٦٦٣٥	تركيا
٣٤٤١	١٠٨١٥	١٢٦٤٩	٢٣٧٦٦	فنلند
٣٩٣٩٦	٥٩٧٤٥	٢٢٩٣٨	١٠٠٢٧١	فرنسا
١٩٤٢٢	١٣٢٣١	٣١٣٢٢	٤٧٩٦	تشيكوسلوفاكيا
١١٨٤٦	١٢١٧٩	١٤٩٥٣	١٠٥٦	سويسرا
٢٧٣٩٠	١٣٤٥٣	٢٠١٠٩	٢٥٨٣٠	السويد
٧٠٨٠	٧٠٩٩	١٦٣٤	٨٥٨٠	أستونيا
—	١٠٧	—	١٤٥	يوغوسلافيا
١٧٥٩٧	٦٠٨٦	٣٢١٨٩	٣٩٩٦٣	اليابان

ونلاحظ أن بريطانيا العظمى كانت تشغل المحل الأول فقد بلغ حجم تجارتها ٢١ ٪ من مجموع التجارة الخارجية السوفيتية (١٩٣٦) ، ٢٥ ٪ . في سنة ١٩٣٧ . ومما ينبغي ذكره أن الميزان التجاري كان في غير صالح بريطانيا .

وبينما كانت ألمانيا في سنة ١٩٣٣ تشغل المحل الثاني في الصادرات والأول في الواردات إذا بها في سنة ١٩٣٨ تفقد هذه المرتبة إلى درجة كبيرة ، والهبوط في الواردات أعنف وأعظم حدة منه في حالة الصادرات . أما الواردات من الولايات المتحدة إلى روسيا فتسجل ارتفاعاً هاماً خلال الفترة (١٩٣٣ — ٣٨) إذ زادت قيمتها من ٢٢,٦٢٠,٠٠٠ روبل إلى ٤٠٥,٢٥٨,٠٠٠ روبل في أي أكثر من ٥٦٠ ٪ . ويلاحظ أن ازدياد الواردات راجع إلى كثرة ما كانت روسيا تشتريه من الآلات والمعدات الانتاجية وبعض المواد الخام من الولايات المتحدة .

تنظيم التجارة الخارجية

في سنة ١٩٣٠ نحوأت شركات التصدير والاستيراد القائمة إلى هيئات احتكارية *monopolistic corporations* صارت أجزاء من قومية التجارة التي قصرت عملها على التوجيه ورسم الخطة ومراقبة مختلف العمليات التجارية . وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قسمت القومية إلى اثنتين أحدهما للتجارة الخارجية بالاتحاد السوفيتي . وفي أوائل سنة ١٩٣١ حول الأخيرة أن يكون لها قوميسيريوها في الجمهوريات والأقاليم والمديريات . وفي سبتمبر من نفس السنة أنشئت لجأتان أو مؤتمرات خاصة بشؤون التصدير ومعالجة مجالس القوميسيرين والمجالس الاقتصادية في الجمهوريات وكذلك بالمؤسسات الإدارية بالأقاليم والمدن . ومهمة هذه اللجان مساعدة نواب قوميسيرية التجارة والهيئات المشتغلة بمسائل التصدير والاستيراد . وفي صيف سنة ١٩٣٥ أعيد تنظيم العمل الذي تضطلع به هذه الهيئات وفق النظام التالي :

(١) خول لها الحق في عقد اتفاقات تجارية مع الشركات الأجنبية بغير الحاجة إلى موافقة قومية التجارة الخارجية مقدما ، وكذلك صار لها الحق في إصدار السكبيالات وقبولها من الشركات الأجنبية .

(٢) تقوم الشركات نفسها بتسليم البضائع في داخل الاتحاد السوفيتي .

(٣) تم المدفوعات وتسوية المنازعات في داخل الاتحاد السوفيتي .

(٤) صفيت بعض الهيئات الصغيرة وأضيفت أعمالها إلى غيرها .

أما أهم وظائف الهيئات المشغلة بالتصدير فهي :

(١) وضع الخطط الخاصة بتصدير السلع التي تخصصت في شؤونها .

(٢) تنفيذ هذه الخطط .

(٣) اتخاذ التدابير اللازمة لهذا التنفيذ ، وتحسين نوع السلع الصادرة :

وخفض النفقات التجارية والاضافية ، وحسن استغلال الأسواق الأجنبية .

(٤) دراسة الأسواق الأجنبية وعقود الشركات بالخارج .

وعلى قومية التجارة الخارجية أن تفحص وتعتمد الخطط الموضوعة :

بشأن الصادرات والواردات والتي تقدمها الهيئات الاحتكارية السالفة-

الذكر ، وأن تراقب هذه الهيئات وممارستها ومصاريفها بشأن الإدارة-

والصيانة ، وأن تحدد مقاييس المصروفات الإضافية وهي تقوم بتنظيم-

التجارة الخارجية والاشراف عليها في البلدان الأجنبية عن طريق الوفود-

(البعثات) التجارية .

وعند وضع الخطة العامة للصادرات لابد من مراعاة اعتبارات مهمة-

منها مقدرة البلاد على التصدير ، واحتالات بيع السلع بالخارج ، وسياسة-

الحكومة السوفيتية التجارية والسياسية إزاء البلدان المختلفة ومختلف

أنواع السلع . وعند رسم خطة الواردات لابد من مراعاة كمية البضائع

وكتبتها ، وتاريخ استحقاق المدفوعات ، ومطالب الاقتصاد القومي .

والموقف السياسي العام .

هذا عرض موجز لتنظيم التجارة الخارجية وما يلفت للنظر أن النجاح

في هذه الناحية كان أكبر منه في حالة التجارة الداخلية .

الفصل السادس عشر

المالية العامة ونظام الائتمان

قلنا إنه في أواخر عام ١٩٢٨ بدأ تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأولى، وكان هذا العمل يقتضى تعبئة الموارد المالية للبلاد إلى أقصى حد ممكن . وكانت الخطة المالية العامة المرسومة قائمة على الاعتبارات التالية :

(١) تقدم الانتاج الصناعى والزراعى طبقاً للنسب وفى الاوقات التى حددها المشروع .

(٢) تخمين إنتاجية العمل ، وخفض نفقات الانتاج .

(٣) إزدياد الفرق بين الائتمان بحيث يعظم تجميع رأس المال اللازم للأعمال الإنتاجية .

(٤) إتساع نطاق المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

(٥) السير قدما بعملية تعبئة موارد الشعب عن طريقى نظام الائتمان والميزانية ، وذلك بقصد النهوض بالاقتصاد القومى .

غير أن النتائج التى أسفرت عنها تجربة السنوات الأولى من المشروع بصفة خاصة لم تكن مشجعة من نواح عدة . فالإنتاج لم يتقدم حسب التنبؤ المقررة وبخاصة فى الزراعة ، ولم تزد إنتاجية العمل بل بالعكس كان استخدام العمل أكثر مما يجب ، وظلت نفقات الانتاج عالية برغم الجهود المبذولة فى سبيل خفضها . واتضح أيضاً أن نظام الضرائب المعمول به منذ عهد سياسة «النيب» كان متميزاً بالتعقيد الشديد ولا يمكن أن يساعد على تعبئة موارد السكان كما كان المنتظر . وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن عملية تجميع رأس المال لم تدر حسب الخطة الموضوعية ، وبذلك زاد العبء الواقع على الميزانية ونظام

الائتمان أكثر مما كان مقرراً في المشروع ، وخصوصاً بسبب اضطراب الموقف الدولي نتيجة لسياسة اليابان في الشرق الأقصى وهي السياسة التي أسفرت عن اقتطاع منشوريا من الصين وتحويلها إلى دولة مستقلة إسمياً وتابعة لليابان فعلاً . ثم جاءت الأزمة العالمية وبدأ أثرها حيثاً إذ أصبح الميزان التجاري في غير صالح روسيا التي تعين عليها أن تزيد من صادراتها على حساب السوق المحلية حتى تتمكن من شراء المعدات والمواد الأولية من الخارج وإن كانت مقاديرها صارت أقل من النسبة المقررة من قبل . وفضلاً عن هذا صارت عملية تكوين المؤسسات والمشروعات الحكومية والتعاونية بأمرع مما قدر لها وبخاصة في ناحية الزراعة على ما رأينا ، وهذا كله سبب ازدياد المركزية في إدارة هذا الجانب الجماعي من الاقتصاد القومي . وفي الوقت ذاته كان لابد من مواصلة تنفيذ الناحية المادية من المشروع وهي القيام بالأعمال الإنشائية وتوسيع نطاق الإنتاج الصناعي الخ . ولهذا الأسباب جميعها أصبح من الضروري إعادة النظر في النظام المالي بأسره حتى يتفق مع الظروف الجديدة ، وهذا يفسر صدور قانون إصلاح سنة ١٩٣٠ .

(١) الموثقة الجديدة لبنك الدولة

في يونيو سنة ١٩٢٩ تمت الموافقة من جانب اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميسيرى الشعب على اللائحة التي تنظم شؤون بنك الدولة وأعماله وتحدد أهدافه :

(١) نصت المادة الأولى على أن الغرض من البنك « تنظيم تداول العملة ومنح قروض قصيرة الأجل للصناعة والزراعة والتجارة والنقل والترويج الأخرى من الاقتصاد طبقاً للخطة العامة التي توضع لتنمية الاقتصاد القومي في الاتحاد السوفيتى » . وبهذا فقد لبنك ما كان له من حق في منح القروض لأجل طويلة .

(٢) يرخص للبنك أن يزيد رأسماله إلى ٤٠٠ مليون روبل على أن يوافق

مجلس قوميسيرى الشعب على الزيادة . وينبغي أن يكون للبنك فائض أو احتياضى مصدره جانب من الأرباح التى يحققها ، ولكن ينبغي ألا يزيد الفائض على رأس المال المرخص به . ويلاحظ أن أرباح البنك الصافية توزع حسب النظام الآتى وهو ٥٠ ٪ للخرانة ، ٥٠ ٪ للاتفاق منه على رفاهية المستخدمين والعمال والخدمات الاجتماعية اللازمة لهم ، ونسبة لاتتعدى ٢٥ ٪ رصيد المسكافات ، والباقي ينقل إلى حساب الفائض أو الاحتياضى .

(٣) ونصت المادة الثانية على أن البنك وحدة قانونية تقوم بعملها على أساس تجارى ، فعلى غير مسئولة عن ديون الدولة أو أية إدارة فرعية سياسية ، كما أن الدولة ومصالحها غير مسئولة عن الإلتزامات التى يتعهد بها البنك . ولكن إذا زادت الخسارة التى يتحملها البنك فى سنة معينة عن مقدار الفائض الذى لديه ، فعلى ميزانية الاتحاد أن تغطى الفرق . وكذلك نصت المادة الخامسة على استقلال البنك فى سياسته وعملياته ، بخلاف ما كان عليه الحال فى النظام القديم من حيث اعتباره جزءاً من الخزانة . إلا أن هذا غير صحيح من الوجهة العملية الواقعية لأن السلطة المركزية العليا هى التى ترمم الخطة العامة لكل من الخزانة والبنك . وإلى جانب هذا فقوميسير المالية هو الذى يحدد الصادر من أوراق النقد ويوافق على أعضاء مجلس إدارة البنك ، كما تبسط هذه القوميسيرية إشرافها على البنك أسوة بنفس الإشراف الذى تمارسه بصدد كافة مؤسسات الائتمان فى جميع أرجاء الاتحاد السوفيتى .

(٤) يقوم البنك بتسلم الإيرادات الخاصة بالميزانية الموحدة للاتحاد وبالميزانيات المحلية ، ويحتفظ بها ويتولى صرفها . وله أن يشترك بمقتضى اتفاق مع قوميسيرية المالية للاتحاد السوفيتى فى طرح أو ترويج القروض التى تعقدتها الدولة أو الجمهوريات المختلفة ، وكذلك أذونات الخزانة .

(٥) تحتفظ كافة المؤسسات الائتمانية فيه باحتياطياتها النقدية الحرة (مع استثناء المنظمات التعاونية المشتغلة بمسائل الائتمان) . ويجوز لقوميسير المالية أن يستثنى من هذه القاعدة نظام الائتمان الرامى وصناديق الادخار الخاصة بالعمال والتابعة للدولة .

(٦) تنص اللائحة الجديدة على حق البنك في إصدار أوراق النقد (وهذا الأمر لم يتضمنه قانون إنشاء البنك لأن هذا الإنشاء حدث قبل أن ينال البنك حق الإصدار) .

(٧) وخول للبنك القيام بالعمليات التالية :

١ (أن يشتري ويبيع لحسابه الذهب والمعادن النفيسة والعملة الأجنبية .

٢ (خصم الأوراق التجارية وكذلك الأذونات والسندات التي لا تدفع عنها فائدة .

٣ (منح قروض لأجل وفتح اعتمادات « على الطلب » والحسابات الجارية .

٤ (منح قروض بغضانة مستندات تجارية .

٥ (ضمان المدفوعات في الداخل أو الخارج ، وقبول الكبيالات الخاصة بالدفع في الخارج .

٦ (قبول الودائع .

٧ (تسلم وإجراء المدفوعات نيابة عن الغير .

٨ (قبول الاشتراكات في السندات الحكومية وما في حكمها .

٩ (تسوية الحسابات بين العملاء بناء على طلبهم .

١٠ شراء وبيع الأوراق المالية لحسابه وحساب الغير .

١١ أن يشتري ويبيع لحساب الغير الذهب والمعادن الثمينة والعملة الأجنبية .

١٢ يحتفظ في خزائنه بما يقدم إليه من أوراق مالية ومعادن ثمينة ، وكذلك يتسلم الأوراق المالية للاحتفاظ بها وإدارتها .

١٣ قبول البضائع ليحفظها في مخازنه ، وكذلك له أن يؤجر الخزان والأقبية .

١٤ يشتغل في أي عمليات أخرى يوافق عليها مجلس البنك .

(٢) قانون اصلاح نظام الائتمان (١٩٣٠)

كان قانون الإصلاح الصادر في سنة ١٩٣٠ يرمى إلى تحقيق الغرضين الرئيسيين التاليين :

(١) تركيز كافة الاعتمادات القصيرة الأجل في بنك الدولة ، ومنح الاعتمادات للمشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية طبقاً لخطط الموضوع لها من قبل السلطات المسئولة . ولتحقيق هذا الغرض حرم على المشروعات الحكومية والتعاونية أن تصدر أوراقاً تجارية أو تمنح اعتمادات ، وأصبحت القاعدة المنبجعة أن تقوم الاتحادات والهيئات الموحدة بتقديم الخطط الخاصة بها والمشروعات الداخلة في نطاقها ، وهنا يتولى بنك الدولة عن طريق فروعه الكثيرة تقديم الاعتمادات اللازمة مباشرة إلى المشروعات .

(٢) يقوم البنك بإجراء التدويرات حسب طريقة المقاصة بين المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

ونص القانون على تصفية الفروع التابعة للمصرفين التعاونيين المركزيين ومعنى هذا أن يعجز المصرفان عن القيام بعملية تقديم الاعتمادات القصيرة الأجل ، وأصبح هذا العمل من اختصاص بنك الدولة . وحدد القانون كذلك الصلة المباشرة بين البنك وبين الهيئات المصرفية من نظام الائتمان الزراعي ، وبذلك أصبحت جمعيات الائتمان الزراعية عبادة عن فروع تابعة لبنك الدولة . وقد ترتب على هذا التشريع أن سيطر البنك على ٩٠ ٪ من نظام منح الاعتمادات القصيرة الأجل^(١) . وهكذا نرى أن البنك يقوم بتمويل الاقتصاد القومي بعمليات كثيرة من الروبلات كل سنة . أما ما وارده فتأتى من النواحي الآتية :

(١) على جميع المشروعات والهيئات أن تودع حساباتها النقدية في البنك وهو يقوم من جانبه بإجراء كافة المدفوعات بالنيابة عنها .

(١) صدرت فيما بعد قرارات أخرى الهدف منها القضاء على بعض العيوب التي تكشفت خلال تطبيق قانون سنة ١٩٣٠ .

ميراثية بنك الرونة

— ١٩٢٩

(ب.ع.ل.ب)

أول مايو ١٩٣٢	أول يناير ١٩٣٢	أول أكتوبر			الأصول
		١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	
١٦٥,٤	٢٠٨,٩	١٧٧	٤١,٧	٧٦	نقدية
٧٢٩,٦	٧١١,٤	٦٩٠,٥	٥٦٠,١	٤٣٨,٥	مبائك ذهبية وعملة معدنية
					ومعادن ثمينة وعملة أجنبية
٥٥٠١,٩	٣٩٤٧,٨	—	—	—	سندات البنك للاعتمادات الطويلة الأجل
—	—	—	٣١٣,٨	٣٤٨,٧	أوراق مالية حكومية
٨٥٣٣,٧	١٠٥٢٤,٦	٨٤٨٧,٨	٦١٢٤,٨	٣٨٣٣,٧	مدىنون لأجل قصيرة
٢٠٨,٧	٢٠٦,٤	٥٦,٣	٩٠,٩	١١٣,٩	قروض خاصة للصناعة والتجارة
					لحساب قوميسيرية المالية
٢٠٩٤,٥	١٨٣٥,٢	—	—	٢٤٤,٦	قروض خاصة للزراعة
٢٢٥٣,١	١١٤٧,٧	٦١٩,٥	٦٦٨,٨	٤٠٣,٨	أصول أخرى
١٩٤٨٦,٩	١٨٥٨١	١٠٠٣١,١	٧٨٠٠,١	٥٤٠٥,٢	المجموع الكلى للأصول

للمتحاد السوفيتي

١٩٣٢

(الروبلات)

أول مايو ١٩٣٢	أول يناير ١٩٣٢	أول أكتوبر			
		١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	
					رأس المال والمصوم
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٢٥٠	رأس المال
٣٠٢,٣	١٧٦,٣	١٧٦,٣	١٧٦,٣	٩٩,٩	رصيد الاحتياطي
—	—	—	—	٣٣	الاحتياطي الخاص
٥٧٢,٧	٧٦٨,١	٥٨٩,١	—	٥٠,٩	أرباح لم توزع
٢٧٣٩,٨	٢٧٨٤,٤	٢٥٢٧,٢	٢١٤٥,٥	١٤٦٦,٣	إصدار أوراق النقد
٢٦٤١,٦	٢٥٧٧,٤	٢٣٣٨,٦	١٨٤٨,٧	—	حساب أوراق العملة لقوميسيرية
					المالية (منذ سنة ١٩٣٠)
٨١٣٥,٨	٧٠٧٧,٣	١٩٢١,٣	٢٠٧٩,٢	٢٠٢٨,٧	الودائع والحسابات الجارية
٢٧٤,٤	٢٤٥,٥	٧٤,٢	١٠٢,٢	١١٨,٩	أرصدة الحكومة لقروض خاصة
—	—	٩٥,٩	—	—	أوراق مالية حكومية
—	—	—	٢١٥,٢	٣٠٧,١	عمولة وفائدة
١٨٢١,٤	١٦٧٢,٧	—	—	—	قروض الخزنة للقروض الزراعية
					الطويلة الأجل
٩٧٥,٥	٩٧٥	٧٥٦,٢	—	٢٥	المسكنات والقروض
١٦٢٣,٤	١٩٠٥,٣	١١٥٢,٤	٨٣٠	١٠٢٥,٤	خصوم أخرى
١٩٤٨٦,٩	١٨٥٨٢	١٠٠٣١,١	٧٨٠٠,١	٥٤٠٥,٢	المجموع الكلي لرأس المال والمصوم

- (١) موارد البنك ذاته عن طريق ما تخصصه له الميزانية العامة ، وكذلك من جزء من الأرباح التي يحققها .
- (٢) الإيراد الناجم من قيامه بعملية إصدار النقود .
- ويتكون جهاز البنك من مكتب رئيسي (إدارة مركزية) وفروع عدة منتشرة في مختلف أنحاء البلاد . وبالمكتب الرئيسي إدارات خاصة برسم الخطط ، والشؤون الاقتصادية ، والعملة . وله أيضا إدارات فرعية خاصة مقرها مدينة موسكو . وكان الاتجاه منذ سنة ١٩٣٥ يرمى إلى أن تنشأ بالمكتب الرئيسي إدارات تختص كل واحدة منها بتقديم الاعتبارات لفروع الاقتصاد القومي المختلفة .

بنك الدولة وفروع

أول يناير ١٩٣٨	أول يناير ١٩٣٧	أول يناير ١٩٣٣	
١	١	١	المكتب الرئيسي
٩	٧	٥	مكاتب الجمهوريات المتحالفة
٢٥	٢٢	٢٥	المكاتب الغربية بالجمهوريات المتحالفة (عدا روسيا)
٦٣	٥٤	٣٩	المكاتب بالمديرية والاقاليم في جمهورية روسيا
—	—	—	مكاتب المدن
٢٩٢٦	٢٦٩٩	٢١٢٩	المكاتب المحلية
٣٠٢٤	٢٧٨٣	٢١٩٩	المجموع الكلي
١٢٥	٩٨	—	وكالات بالجهات الصغيرة (لم تذكر أعلاه)

ويقوم الفرع الرئيسي بالعمليات الآتية :

- (١) منح الاعتاتف للهيئات في المنطقة التي تقع في دائرته ، ويسوى الحسابات فيما بينها .

- (٢) الاشتراك في وضع الخطة العامة للبنك بصدد الاعتمادات .
- (٣) تنفيذ العمليات المتعلقة بتوجيه (رسم خطط) التداول النقدي .
- (٤) القيام بالعمليات اللازمة نيابة عن البنوك المختصة بتقديم الاعتمادات الطويلة الأجل .
- (٥) تسوية الحسابات النقدية الخاصة بالمؤسسات التي تدفع نفقاتها من قبيل ميزانية الدولة والميزانيات المحلية .
- (٦) تسلم المدفوعات المستحقة للميزانية .
- (٧) شراء الذهب وغيره من المعادن النفيسة .
- (٨) مبادلة العملة الأجنبية بالعملة السودانية .

(٣) قانون الاصرح المالي والميزانية

في سبتمبر من عام ١٩٣٠ صدر قانون الإصلاح المالي لأنه « نظراً لأن الجانب الجماعي socialised sector من الاقتصاد القومى (أى المشروعات الحكومية والتعاونية) قد ازداد نمواً وقوة بينما تضائل الجانب الخاص (أى المشروعات الخاصة) بحدة لم يعد نظام الضرائب الحالى مطابقاً لاحوال الاقتصاد القومى وتنظيمه » . وهذا راجع إلى كثرة الضرائب والرسوم أى تعددها ، وإلى التعقيد البالغ الذى يصحب تقديرها وجبايتها ، مما يحول دون تنظيم الانتاج والتبادل ، كما يعرقل بصفة خاصة سياسة الائتمان . ولتصحيح هذا الوضع غير السليم تقرر أن تكون إيرادات الميزانية عن طريقين وهما :

- (١) الإيراد الذى تنفذه المشروعات الحكومية والتعاونية (أى الجانب الجماعى من الاقتصاد القومى) .

(٢) تمسبة موارد السكان بقصد العمل على تنمية مختلف نواحي الاقتصاد القومى .

البرادات التي تمررها المشروعات الحكومية والتعاونية :

(١) ضريبة البيعات Turnover tax وهي تأتي في قائمة الإيرادات من حيث الأهمية وعظم الحصة ففي سنة ١٩٤٠ كان مقدار هذه الضريبة في ميزانية الاتحاد السوفيتي والميزانيات الجمهورية ١٠٥٩ مليار روبل من مجموع الإيرادات البالغ ١٨٠.١ ملياراً من الروبلات. وهذه الضريبة عبارة عن الفرق بين النفقة الصافية لانتاج السلعة وبين الثمن الذي تباع به لتجارة القطاعي^(١)، وتوضح الأمر نرى لزماً علينا أن نتحدث قليلاً عن موضوع الائتمان. فالمعلوم أن لكل مصنع ما يقال له « الثمن المرسوم » لما ينتجه ، وهذا الثمن يحدد بحيث أن ما ينفق على إنتاج سلعة معينة يجب أن يكون مساوياً لهذا « الثمن المرسوم » الذي يؤدي في هذه الحالة وظيفتين ، فهو مقياس لتكلفة من جهة ، وسيلة للحكم على مدى كفاية الإنتاج من جهة أخرى . وللمصنع « ثمن بيع » محدود ، وهو الثمن الذي يجري بمقتضاه تبادل المنتجات الصناعية بين المشروعات الحكومية . والفرق بين « ثمن التكلفة » و « ثمن البيع » المحدود عبارة عن « الربح المرسوم » الذي تحدده الخطة . وعلى ذلك إذا أمكن خفض نفقة الإنتاج الفعلية إلى ما دون « الثمن المرسوم » كان الربح الفعلي أعلى من « الربح المرسوم » . وعند تحديد السلطات المسؤولة للائتمان التي بها تباع الهيئات المشتغلة بتجارة الجملة الساع لتجارة التجزئة ، لابد من مراعاة العناصر الثلاثة الآتية وهي ثمن البيع المرسوم ، والربح المرسوم ، ويضاف إليهما نسبة مئوية معينة تذهب رأساً إلى الميزانية . ولنضرب مثلاً بوضح الأمر . لنفرض أن ثمن بيع سلعة لتجارة التجزئة حدد بمبلغ مائة روبل ، فهذا المبلغ يشكون من الأجزاء التالية :

(١) ٥٠ روبلاً تمثل « نفقة البيع » التي بمقتضاها يسلم المصنع السلعة إلى الهيئة المشتغلة أو المختصة بتجارة الجملة .

(١) أي يسد النجوة الناتجة بين ثمن التكلفة و ثمن القطاعي على ما يقول موريس دوب.

(ب) ٢٠ روبلا تمثل النفقات الأخرى التي تتكبدها تلك الهيئة المشتغلة بتجارة الجلة .

(ح) ١٠ روبلات تمثل « الربح المرسوم » لهذه الهيئة ذاتها .

ويلاحظ أن هذه الأجزاء الثلاثة عبارة عن ٨٠ روبلا وهذا المبلغ هو صافي الثمن . أما العشرون روبلا الباقية فهي الضريبة (turn-over tax) التي يجب نقلها بصورة أوتوماتيكية إلى الميزانية . فمكأن هذه الضريبة من الوجهة الفنية عبارة عن نسبة مئوية معينة من الثمن الذي بمقتضاه تباع الهيئات المشتغلة بتجارة الجلة السلع للمنظمات التي تتولى عملية تجارة التجزئة . ويختلف سعر الضريبة حسب مراتب السلع ، والمنطقة التي يجري فيها تسويقها ، وحسبها إذا كانت معدة للسوق العامة أو لكي تستهلكها الصناعة . والجداول التالية يوضح سعر هذه الضريبة على بعض أنواع السلع ، وإذا وجد فيه سعران فهما يبينان الحد الأعلى والحد الأدنى ^(١) . وعلى كل فتوسط سعر الضريبة على جميع سلع الاستهلاك يعادل ٥٠ ٪ من سعر التجارة

السلعة	سعر الضريبة
خبز الشوفان	٥ ٪
اللحم البقري	٦٧ ٪ — ٧٢ ٪
لحم الضأن والخنزير	٦٠ ٪ — ٦٧ ٪
الزبد	٦٠ ٪
الجبين	٣٠ ٪ — ٦٦ ٪
السكر	٧٨ ٪
الصابون	٢٠ ٪ — ٧٠ ٪
السجائر	٧٥ ٪ — ٨٨ ٪
الشاي	٢٥ ٪ — ٦٠ ٪
الحديد	٢٦ ٪ — ٣٧ ٪
الأحذية	١٢ ٪ — ٣٥ ٪

ومن القواعد التي تراعى بدقة أن السلعة إذا فرضت عليها الضريبة مرة ظمها لا تتعرض لفرض ضريبة أخرى عليها . ولكن إذا كانت سلعة معينة غير تامة الصنع تصلح للإنتاج في مصنع آخر فيجوز بعد تحويلها إلى منتج آخر في ذلك المصنع أن تفرض عليها ضريبة ثانية مخفضة وإن كان هذا العمل ليس من الأمور الضرورية ، لأن إعادة فرض الضريبة راجع إلى الهدف الاقتصادي الذي ترمى الضريبة إلى تحقيقه .

وهذه الضريبة المفروضة على بيع السلع والمنتجات تقوم بدور هام في السياسة الاقتصادية . فهي أولا تمكن الحكومة من تنظيم الأرباح في كافة فروع الاقتصاد الذي تملكه الدولة ، فبدون هذه الضريبة لكانت الصناعات التي تباع منتجاتها في سوق التجزئة بشمن عال تدر أرباحا مرتفعة بشكل غير عادى ، وبهذا تتمتع هذه الصناعات بمزايا لا تتناسب مع أهميتها بالقياس إلى الصناعات الأخرى . ومقدار الأيراد الناجم من هذه الضريبة يتوقف على عاملين أحدهما كمية البضائع التي تباعها المشروعات الحكومية والتعاونية بسعر الجملة المرسوم ، وثانيهما سعر هذه الضريبة . ولهذا السبب يستخدم سعر الضريبة كوسيلة لجعل الأثمان التي تباع بها السلعة من جانب المبيعات المستغلة بتجارة الجملة متناسبة مع عرض السلعة والطلب عليها ومع نفقة الإنتاج . ومثال ذلك أنه إذا ارتفع ثمن التكلفة بينما خفض ثمن الجملة فإن سعر الضريبة ينخفض . وكذلك إذا ظلت كمية البضائع المباعة بدون تغيير ، وظل الطلب عليها بدون تغيير ، بينما هبط ثمن التكلفة وبالتالي زاد انفارق بين ثمن التكلفة والثن المرسوم للجملة فإن سعر الضريبة يرفع .

وبعبارة أخرى نقول إن تعديل سعر الضريبة سلاح يستخدم لجعل الأثمان مطابقة لسياسة الثمن التي ترضها الدولة . فإذا كان العرض دون الطلب مما يخشى معه حدوث ندرة في هذه السلع ففي هذه الحالة يرفع ثمنها عن طريق رفع سعر الضريبة بدون أن يحدث تغيير في العناصر الأخرى التي يتكون منها الثمن . وكذلك إذا أريد خفض ثمن سلعة معينة أمكن تحقيق هذه الغاية

عن طريق خفض سعر الضريبة . وتحمل السلطات المسئولة من هذه الضريبة أداة تمكنها من مراقبة المشروعات وتعرف مقدار كفايتها ومدى نشاطها .

(٢) المستقطع من الأرباح . قلنا إن المصنع يعمل على تحقيق « الربح المرسوم » وهذا الأخير يقسم بالشكل التالي :

(أ) جزء لتكوين احتياطي المشروع ذاته .

(ب) جزء يخص « لرصيد المديرين » للإتفاق فيه على رفاهية العمال المستخدمين ، ودفع مكافآت لهيئة الإدارة والعمال الفرديين .

(ج) جزء للميزانية .

فهذا الجزء الأخير الذي يزيد مما هو لازم لتوسيع نطاق طاقة المشروع الإنتاجية ، هو الذي يطلق عليه عبارة « المستقطعات من أرباح المشروعات » ، وهي المصدر الرئيسي الثاني للإيرادات .

وتحدد هذه الإستهقاعات كل ثلاثة أشهر ، ولكن المشروعات تدفعها للميزانية على أقساط شهرية .

وهناك ضرائب أخرى هي في الواقع صورة من ضريبة المبيعات أو من الاستقطاعات من الأرباح .

وضريبة الدخل يدفعها كل شخص يزيد إيراده عن ١٥٠ روبلا في الشهر مع استثناء الجنود والطلبة والفلاحين الذين يدفعون الضريبة الزراعية . ويعتقضى القرار الصادر في ٤ أبريل ١٩٤٠ حددت فئات ضريبة الدخل بالشكل الآتي : (١)

(١) هبارد ، المصدر السابق ص ٢١٩ .

الدخل الشهري			سعر الضريبة		
روبل	روبل	روبل	روبل	٪	روبل
١٥١	إلى ٢٠٠	١,٢٠	+	٣	للقدر الذي يزيد عن ١٥٠
٢٠١	» ٣٠٠	٢,٧٠	+	٣,٣	» ٢٠٠
٣٠١	» ٥٠٠	٦,٠٠	+	٤	» ٣٠٠
٥٠١	» ٧٠٠	١٤,٠٠	+	٥	» ٥٠٠
٧٠١	» ١٠٠٠	٢٤,٠٠	+	٦	» ٧٠٠
أكثر من ١٠٠٠		٤٢,٠٠	+	٧	» ١٠٠٠

والفئات المذكورة خاصة بذوى الأجور والمرتبات فى المشروعات الحكومية . أما الذين يعملون فى المشروعات والمؤسسات التعاونية فيدفعون ١٠ ٪ زيادة عن الأولين ، بينما يدفع أرباب الحرف اليدوية المستقلون وغيرهم من أهل المشروع الخاص ضريبة تصاعدية تبدأ من ٤ ٪ على الدخل السنوى الذى يبلغ ١٢٠٠ روبل وتصل إلى ٨٩٥٢ روبلا زائداً ٦٠ ٪ من أى دخل يزيد عن ٢٤٠٠٠ روبل .

وتفرض الضريبة أيضاً على الكتاب والفنانين والأطباء والمحامين وغيرهم من أهل المهن الحرة ، وعلى الفائدة التى يحصل عليها الأفراد من صناديق الادخار ومن استثماراتهم فى الياصيب والقروض الحكومية . ويقدم لنا هبارد (نفس المصدر ص ٢٢٠) البيان التالى عن نسبة للضريبة على مختلف فئات الدخل :

سعر الضريبة

(النسبة المئوية الى الدخل)

الدخل السنوي	الراتب والأجر	الحصص الخ	الانتاج التعاوني	الحرف اليدوية الحرة	المهن والأعمال الخاصة
روبل					
٢٤٠٠	١,٣٥	١,٣٥	١,٤٩	٦	١,٧٦
٦٠٠٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٣,٠٨	١٣,٤٠	٣,٥٨
١٢٠٠٠	٤,٢٠	٤,٢٠	٤,٨٢	٢٤,١٠	١١,٤٦
٢٤٠٠٠	٥,٦٠	٥,٧٧	٦,١٦	٣٧,٣٠	٢٢,٩٠
٥٠٠٠٠	٦,٣٣	٧,٧٣	٦,٩٦	٤٩,١٠	٣٠,٧٥

وهناك ضريبة مباشرة أخرى هي ضريبة البناء والثقافة وهي نوع من ضريبة إضافية لتجميع الأموال اللازمة لبناء المساكن والمدارس وأندية العمال الخ . وهي تحجب على صافي الدخل بعد دفع ضريبة الدخل . وفقاً إلى فئاتها على الأجور والرواتب^(١)

الدخل الشهري		الضريبة	
روبل	روبل	٪	روبل
١٥١ إلى	٢٠٠	٢,٥	زائداً من المبلغ الزائد عن ١٥٠
٢٠١	٣٠٠	٣	»
٣٠١	٥٠٠	٣,٥	»
٥٠١	٧٠٠	٤,٥	»
٧٠١	١٠٠٠	٥,٥	»
أكثر من ١٠٠٠	٣٧,٨	٦	»

(١) هبارد ، شرحه ، ص ٢٢١ .

وسعر الضريبة أعلى نسبة على الدخل من المشروعات الخاصة والتعاونية. وهناك ذريعة دخل نقدية على المزارع المشتركة، وقد أذات منذ سنة ١٩٣٦ مكان الضريبة الزراعية النقدية التي كانت مفروضة على تلك المزارع. وترجع أهمية هذه الضريبة إلى أنها تمكن السلطات من مراقبة أعمال المزارع، لأن المفتشين المختصين الذين يقومون بتقدير الضريبة ويراجعون الحسابات والتقارير السنوية للمزارع يستطيعون أن يعرفوا من ذلك مدى قيام المزارع بتوزيع دخلها حسب القواعد المقررة. وقد قدر هبارد سعر الضريبة على الدخل النقدي لأعضاء المزارع المشتركة بالشكل الآتي (١) :

الدخل السنوي		سعر الضريبة	
لغاية ٧٠٠ روبل		٥٠ روبلا	
روبل	روبل	%	روبل
٧٠٠ إلى ١٠٠٠	٥٠	زائدا ٨	مما يزيد عن ٧٠٠
١٠٠٠ > ٢٠٠٠	٧٤	٩ >	١٠٠٠
٢٠٠٠ > ٣٠٠٠	١٦٤	١١ >	٢٠٠٠
٣٠٠٠ > ٤٠٠٠	٢٧٤	١٣ >	٣٠٠٠
أكثر من ٤٠٠٠ روبل	٤٠٤	١٥ >	٤٠٠٠

وهناك ضرائب أخرى صغيرة، ولكن يلاحظ أن مقدار ما يدفعه الشعب ضئيل إذا قيس بالمتحصل من ضريبة المبيعات، ومن الجزء الذي يستقطع من أرباح المشروعات الحكومية والتعاونية فقد كان إيراد الميزانية من هذين المصدرين ١٢٧,٦ ملياراً من الروبلات في سنة ١٩٤٠ من المجموع الكلى للإيرادات وقدره ١٨٠,٢ ملياراً.

تعبئة موارد السلطنة :

ويتم ذلك عن طريق القروض التي تصدر لمناسبات خاصة أو لمواجهة حالات معينة كما هو الحال في البلدان الرأسمالية ، وإنما تعد عنصراً ثابتاً في ميزانية الإيرادات. وتقوم القروض بالوظائف الاقتصادية والمالية الآتية :

(١) عن طريقها يساهم الشعب أو يشترك في عملية تصنيع البلاد وهي أهم عناصر السياسة الاقتصادية في العهد السوفيتي .

(٢) تقرض الدولة من صناديق الإيداع ومنظمات التأمين واجتماعيات التعاونية الأموال التي تملكها هذه الهيئات ولا تحتاج إليها لأداء أعمالها العادية . وعلى ذلك فالغرض من هذا الاقتراض إعادة توزيع الأموال المتجمعة أو المتراكمة بين فروع الاقتصاد للقوى المختلفة.

(٣) القصد من القروض التي تحصل عليها الحكومة من الشعب إعادة توزيع الدخل الأهلي ، وتشجيع الأفراد على الادخار .

وفي سنة ١٩٣٦ أدخلت تعديلات هامة على نظام القروض ، خفضت الفائدة ولذلك حولت القروض التي سبق عقدها قبل تلك السنة إلى قروض جديدة بفائدة قدرها ٤ ٪ . ، و مدت مدة القرض إلى ٢٠ سنة بعد أن كانت ١٠ سنوات . وبقصد تشجيع الأفراد على استثمار مدخراتهم في القروض الحكومية أجاز لهم الحق في بيعها وشراؤها على ألا يكون القرض من ذلك المضاربة .

وفي الوقت ذاته أصبح في استطاعة حملة السندات أن يرهنوها لدى صناديق الإيداع لمدة قدرها ٦ شهور ، وأن يحصلوا على سلفة لا تتجاوز ٣٠ ٪ من قيمة السندات . والجدول التالي يوضح حالة الدين الأهلي في أول يناير من عام ١٩٣٨ :

المدينه الوسطى
(بجلايف الزويلات)

(٣) المجموع السكان		(٣) الدين المستحق للمبررات والوصولان المذكورين والخاصين		(١) الدين المستحق للسكان						
الدين الثابت	المجموع السكان	لصناديق الادخار	المجموع السكان	المجموع السكان للدين السائر	الدين الثابت			جميع الدين السكان		
					لا يشمل الزرع والتربية والوردية	مساكن والمستغنين	جميع الدين السكان			
٩٧٧١,٤	١٠٠٤١,٧	١٣٨٦,٩	٤٣٢٨,٦	٥٧١٣,١	٣٧٠,٣	١٢٧٠,٨	٣٧٦٦,٢	٥٤٤٢,٨	١٩٣٣	أول يناير
٢٣١١٩,٨	٢٢٥٦٩,٩	٢٥٥٧,٣	٧١٨٢,٨	١٥٣٨٧,١	٤٥٠,١	٣١٤٤,١	١٠٩٧٦,٩	١٤٤٩٣٧	١٩٣٦	د
٢٦٢٩٢,١	٢٦٥٦١,٨	٣٥٥٦,٧	٨٣٨٧,٨	١٨٦٧٤	٢٦٩,٧	٣٦٣١,٣	١٣٤٤٤,٥	١٨٠٠٤,٣	١٩٣٧	د
٢٨٥٤٥	٢٨٧٦٥,٥	٧١١٠,٩	٤٦٥٢,٩	٢١١٥٤,٦	٢٢٠,٥	٣٩٠٠	١٥٨٥٠	٢٠٩٣٤,١	١٩٣٨	د

ويلاحظ أن القروض نومان أحدهما بفائدة ، والآخر بدون فائدة وهو عبارة عن اليانصيب التي تتولى الدولة إصداره .
والجدول التالي يوضح لنا مختلف الأبواب التي تحصل منها الميزانية على الأموال اللازمة .

الادبيات في عام ١٩٤٠

(بليارات الروبلات)

المجموع الكلي	الميزانيات الجمهورية	ميزانية الاتحاد	
١٠٥,٩	١٠,٣	٩٥,٦	(١) ضريبة المبيعات
٢١,٧	٨,٩	١٢,٨	(٢) الاستقطاعات من أرباح الشركات الحكومية والتعاونية
٢	١	١	(٣) الدخل من محطات آلات الجر
٩,٤	٧,٥	١,٩	(٤) ضرائب على السكان
١,٩	١,٩	—	(٥) ضرائب محلية
١١,٥	٥,٣	٦,٢	(٦) قروض حكومية
			(٧) ضريبة دخل على الهيئات التعاونية ، والضريبة على العمليات التي لا دخل لها بالملع
٣,٢	٣	٠,٢	(٨) أموال التأمين الاجتماعي
٨,٦	٢	٦,٦	(٩) الرسوم الجركية
٢,٩	—	٢,٩	(١٠) إيرادات أخرى
١٣,١	٤,٤	٨,٧	
١٨٠,٢	٤٤,٣	١٣٥,٩	المجموع الكلي للإيرادات

نظام الميزانية :

يتكون نظام الميزانية في الاتحاد السوفيتي من (١) ميزانية الدولة الاتحاد

كله (٢) ميزانيات الجمهوريات المتحالفة والتي لها استقلال ذاتي (٣) الميزانيات المحلية أي ميزانيات الأقاليم والمديريات والمراكز والقرى . وجرت العادة حتى سنة ١٩٣٨ أن ينشر ملخص الميزانية السنوى بالشكل التالي (١) الميزانية الموحدة وتشمل ميزانية الاتحاد كله وميزانيات الجمهوريات المتحالفة وذات الاستقلال الذاتي (ب) الميزانية المتحدة (Combined) وتشمل بالإضافة إلى ما سبق الميزانيات المحلية . ومنذ سنة ١٩٣٩ حدث تعديل جديد فأصبح الملخص الذى ينشر تحت عنوان « ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى » يشمل ميزانية الاتحاد ، وميزانيات الجمهوريات المتحالفة وذات الاستقلال الذاتي ، وميزانيات المجالس (السوفيت) المحلية ، وميزانية التأمين الاجتماعى .

والضرائب الآتية تتكون منها إيرادات ميزانية الاتحاد : (١) ضريبة المبيعات (٢) الاستقطاعات من أرباح المشروعات والمؤسسات ذات الأهمية الاتحادية والجمهورية (٣) إيرادات القروض الحكومية (٤) ضريبة الدخل والضريبة الثغافية مما يدفعه أهل المدن والريف (٥) الرسوم المفروضة على التراكات والهبات (٦) إيرادات الجمارك ودار الضرب ، وهذا فضلا عن أبواب إيراد أخرى صغيرة . أما الإيرادات المحلية فعبارة عن الاستقطاعات من أرباح المشروعات ذات الأهمية المحلية وغير ذلك من الضرائب والرسوم المحلية .

أبواب المصروفات :

المصروفات في عام ١٩٤٠

(بـلارات الروبلات)

المجموع السكى	الميزانيات الجمهوريّة والحكوميّة	ميزانية الاتحاد السوفيتى	وجوه الاتفاق
٥٨,٣	٨,٤	٤٩,٩	(١) الاقتصاد القومى
٤١,٨	٢٨,٩	١٢,٩	(٢) الخدمات الاجتماعية والثقافية
٥٦,٨	—	٥٦,٨	(٣) الدفاع الوطنى
٢,٨	—	٢,٨	(٤) سداد الدين الأهل
١٥,٥	٥,٧	٩,٨	(٥) مصروفات أخرى
١٧٥,٢	٤٢	١٣٣,٢	

ومن البيان السابق نلاحظ الأمور التالية :

(أولا) إن عبء تمويل الاقتصاد القومى يقع على عاتق الميزانية المركزية الخاصة بالاتحاد السوفيتى . وأهم ما يدخل فى هذه الناحية تمويل الصناعة الثقيلة والنقل ومحطات آلات الجر .

(ثانيا) يقع عبء إعداد وسائل الدفاع الوطنى على عاتق الميزانية المركزية واسكن بمقتضى القرار الذى أصدره السوفيت الأعلى فى سنة ١٩٤٤ صار على جمهوريات الاتحاد أن تنظم ما يخصها من وسائل الدفاع وهذا العمل سيؤدى إلى ظهور بند جديد فى ميزانياتها خاص بالدفاع الوطنى ، كما أن إيراداتها تزيد نتيجة نقل بعض الإيرادات من الميزانية المركزية إليها .

(ثالثا) من مراجعة مصروفات الميزانيات الجمهورية والمحلية نلاحظ أن أكثر من ٦٥ ٪ منها ينفق على الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وهذا راجع إلى أن ذلك البند يشمل أعمالا هامة مثل التعليم العام الإجبـارى والخدمات الصحية وغير ذلك .

(١١) الميزانية (١٩٣٩ — ١٩٣٨)
(مليارات الليرات)

سنوات	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	
الميزانية المتعدة للدولة	١٥٥٩	١٢٧,٤	١٠٩,٣	٩٧,٣	٧٨,٦	٦٠,٦	٤٩	٣٨٩	٢٥٩	<p>الإيرادات الحكومية منها :</p> <p>(١) الأيراد من الاقتصاد الجاهي</p> <p>(١) ضريبة المبيعات</p> <p>(ب) استقاعات من الارباح</p> <p>(٢) نتيجة موارد السكان</p> <p>(١) قروض حكومية</p> <p>(ب) ضرائب ورسوم</p> <p>المصرفات السكينة منها :</p> <p>(١) تحويل الاقتصاد القومي</p> <p>(٢) الخدمات التجارية الاجتماعية</p> <p>(١) التعليم</p> <p>(٣) الدفاع</p> <p>(٤) الادارة والقضاء (عدا المصروفات على قومية الميزانية الداخلية)</p>
١٥٥٩	١٢٧,٤	١٠٩,٣	٩٧,٣	٧٨,٦	٦٠,٦	٤٩	٣٨٩	٢٥٩	١١,٦	
١٥٥٩	١٢٧,٤	١٠٤,٣	٨٨,٨	٧١,٧	٥٥,١	٤٤,٣	٣٤,٦	٢٣,٤	٢,٤	
٩٧,٨	٨٠,٤	٧٥,٩	٦٥,٩	٥٢	٣٧,٦	٢٧	١٩,٥	١١,٦	٢,٤	
—	١٠,٦	٦,٥	٣,٧	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٨	٢,٤	١,٦	
٩,٨	٢,٧	٦	٤,٩	٤,٨	٤,٣	٤,٤	٣,٩	٣,٣	١	
—	٥	—	—	—	—	٢,٨	١,٦	١	١	
١٥٣,١	١٢٤	١٠٠,٧	٨٦,٤	٦٨,١	٥٢,٤	٣٩,٨	٣٤,٤	٢٣,٤	٢,٤	
٥٩,٣	٥١,٧	٤٣,٤	٤١,٩	٣٧,٣	٣٢,٣	٢٥,١	٢٤,٨	١٦,٥	١,٦	
٣٨,٣	٣٥,٣	—	—	—	—	٥,٨	٤,٦	٣,٤	٢,٤	
٢٠,٦	١٨,٨	١٦,٣	١٣,٩	٨,٨	٦,٢	٤,٩	٣,٧	٢,٧	٢,٧	
٤٠,٩	٣٣,١	١٧,٥	١٤,٩	٨,٣	٥	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	
—	٥,٤	—	٥,٢	٤,٤	٣	٢	١,٥	١,٢	١,٢	

(١) بالعرف مصدر سابق من ٢٩٧٠

(رابعاً) يلاحظ أن حوالى ٠.٤٢٪ من الميزانية المركزية مخصص للدفع في هذه السنة وذلك راجع لظروف الدولية . والواقع أن مخصصات الدفع الوطنى قد زادت كثيراً عهداً ما بعد آخر ، فقد كانت ١.٣ مليار روبل سنة ١٩٣١ فوصلت إلى ٥٦.٨ ملياراً سنة ١٩٤٠ وفى خلال هذه الفترة زادت المعسروقات السككية من ٢٣.٤ مليار روبل إلى ١٧٥.٢ ملياراً فى خلال المدة نفسها . ومن المسائل التى تسترعى النظر أن الزيادة فى نفقات الدفع كانت مصحوبة بزيادة مماثلة فى ضريبة المبيعات .

(٤) مؤسسات الاستثمارات الطويلة الأجل

كان المعتقد أنه إذا خضعت هذه المؤسسات لرعاية وإشراف قومية مالية كان ذلك أدعى إلى ضمان التنسيق بين أعمالها بحيث يتسنى لها أن تضطلع بوظيفتها على وجه أفضل . وبناء على هذا صدر قرار فى ٥ مايو سنة ١٩٣٢ يقضى بأن يتكون نظام الائتمان الأجل من المصارف الأربعة الآتية وكل منها متخصصة فى فرع واحد من فروع الاقتصاد القومى :

(١) البنك الصناعى Prombank ويقوم بتحويل انشاء المشروعات الصناعية الحكومية والنقل والمواصلات ، وبناء المساكن التى تتولاها قوميسيريات الصناعة .

(٢) البنك الزراعى Selkhozbank وينحصر عمله فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية فى المزارع الحكومية ومحطات آلات الجر ، ومنح القروض الطويلة الأجل للمزارع المشتركة .

(٣) البنك التعاونى للاتحاد السوفيتى Vseko bank لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فى الهيئات الحكومية المشتغلة بالتجارة ، ومنح اعتمادات طويلة الأجل للانقضاءات الرأسمالية الخاصة بالجمعيات التعاونية المكونة من المستهلكين ورجال الحرف والمنتجين .

(٤) بنك البلديات المركزى Tsekom bank وله شبكة من البنوك المحلية

ويقوم بتمويل ومنح اعتمادات طويلة الأجل للمنشآت الهيئات البلدية وبناء المساكن والمنشآت الخاصة بالأغراض الثقافية والاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والأندية . وتقرر ابتداء من سنة ١٩٣٨ أن يتولى البنك تمويل الانشاء الصناعي الذي تقوم به القوميسيرات غير المختصة بالصناعات ، كأن يمول مشروعات قوميسيرية الصحة ولجنة شؤون السينما .

فكأن واجب هذه البنوك ينحصر في القيام بعملية التمويل الفعلية وذلك بطريق الاعانات التي لا ترد اليها ، وبواسطة اعتمادات طويلة الأجل . أما موارد البنوك فبعضها من ميزانية الدولة ، والبعض الآخر من الأموال المتجمعة لدى المشروعات والتي تخصصها الأخيرة لهذا الغرض ولا بد أن تحتفظ بها لدى هذه البنوك . وعلى البنوك أن تتوقف عن تمويل أعمال الانشاء إذا كان ما أنفق عليها يزيد عن النفقات المقررة أو المنح التي يسمح بها كل ثلاثة شهور . وفضلا عن الرقابة التي تتولاها البنوك على ما تقدمه من الأموال ، فإن عليها أن تراجع الحسابات الخاصة بالانشاء وتناقش على الأعمال الانشائية ذاتها في الحال . وإلى جانب هذا تؤدي هذه البنوك لعملائها بعض عمليات مصرفية معينة مثل تسوية الحسابات مع الهيئات القائمة بعملية البناء واجراء المدفوعات لمواد البناء والمعدات ، ومنح قروض قصيرة الأجل للهيئات القائمة بأعمال البناء لتساعدها على الحصول على المواد اللازمة لأعمال الانشاء ، وإصلاح آلات البناء وغير ذلك . ولما كانت هذه المصارف ذات الوظائف الخاصة لها أهميتها بالنسبة لبلاد اتحاد السوفييت كلها ، لهذا تراها تخضع لقوميسيرية المالية . وليس لبنك البلديات المركزي فروع ولذا تقوم بأعماله نيابة عنه المصارف البلدية المحلية . أما البنوك الثلاثة الأخرى فلها فروعها الخاصة بها .

ويلاحظ أن الدولة تتخذ من المصارف وسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة ، ولا تمنح القروض (الاعتمادات) إلا للأغراض الخاصة التي تحددها الخطة العامة للمشروعات . ولما كانت الهيئات المقرضة والمقرضة عبارة عن

مشروعات ومؤسّسات حكومية أو تعاونية وعليها جميعاً تنفيذ التعليمات الصادرة إليها من الهيئات الموجهة العليا ، لهذا يصبح من المستحيل حدوث الظواهر المألوفة من أمثال القعر المالي وتدفق العملاء على البنوك لسحب ودائعهم .

(٥) النقود ^(١)

كان المقرر حسب مشروع السنوات الخمس الأول ألا يزيد الصادر من أوراق النقد عن ١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل خلال الفترة كلها . ولما كانت العملة المتداولة في أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ عبارة عن ١,٩٧١,٤٠٠,٠٠٠ روبل كان المقروض إذن أن يبلغ مقدارها ٣,١٢١,٤٠٠,٠٠٠ روبل في أول أكتوبر من عام ١٩٣٣ أى في نهاية المدة كلها . ولكن لم تجر الأمور وفق هذا البرنامج المرسوم كما يتضح من البيان التالي :

(١) اعتماداً في كتابة هذا القسم على الفصل الرابع عشر (ص ٤٠٤ — ٤١٩) من كتاب Banks, Credit, And Money in Soviet Russia تأليف الدكتور أرنولد Arthur Z. Arnold من قسم الاقتصاد بكلية مدينة نيويورك ، وهو من أوثق المصادر والمؤلفات التي وضعت في هذا الموضوع الأنظمة المالية في روسيا السوفيتية .

ومن هذا أُنْفِ العملة المتداولة في أول يولية سنة ١٩٣٣ . فذ
٦,٨٢٥,٠٤٦,٠٠٠ روبل ، ٦,٨٦١,٥٤٨,٠٠٠ في آخر تلك السنة . والرقم
الآخر يقرب من ثلاثة أمثال ونصف المبلغ الذي كان موجوداً في أول أكتوبر
سنة ١٩٢٨ ، ويزيد بنسبة ١١٣ ٪ . عن الحد الأقصى الذي قرره المشروع
لأول أكتوبر من سنة ١٩٣٣ . وفي خلال فترة المشروع الأول عمدت
الحكومة الى توسيع نطاق القروض الحكومية حتى تتمكن من سد العجز
في الميزانية نظراً لازدياد المصروفات بالنسبة إلى الإيرادات .

ويلاحظ أن العملة المتداولة في أول يناير سنة ١٩٣٤ كان نصفها من
أوراق النقد والنصف الآخر من أوراق (عملة) الخزنة وهذا يخالف نص
المادة الثالثة من قانون ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ .

ولذلك عدلت هذه المادة في ١٨ سبتمبر ١٩٣٠ حيث تقرر ألا يزيد مبلغ
أوراق الخزنة عن حجم أوراق النقد المتداولة ، نظراً لأن « اتساع نطاق
التسويات التي لا تحتاج إلى الدفع نقداً وبخاصة في المشروعات الحكومية
والتعاونية قلل إلى حد كبير من الحاجة إلى العملة من الفئات العالية (الشرغوات)
وزاد من الحاجة إلى العملة ذات الفئات الصغيرة (أوراق الخزنة) » . وكذلك
تقرر أن يجري تحديد حجم كل إصدار جديد بواسطة قويمير مالية الاتحاد
الدوقيتي طبقاً لما يشير به مجلس العمل والدفاع ، بعد أن كانت القاعدة أن
يصدر قرار خاص من هذا المجلس بصدد حجم كل إصدار جديد .

أوسام الخزانة والمعمل المصرفي المتوازنة والتي تصدر لها قوبيليس في الثانية لعملة السلطنة (ألى اقوات)
و بالتوف لرويات ٤

التاريخ	أوراق المطراية	العملة الفضية	العملة النحاسية	العملة البرونزية	المجموع المكنى
أول يناير ١٩٣٨	٤٧٩,٨٠٠	١٧١,٩٠٠	٩٠٠٠	٤٢٠٠	٦٦٤,٩٠٠
د أكتوبر ١٩٣٨	٧١١,٠٠٠	١,٨١,٨٠٠	٩٤٠٠	٥٥٠٠	٩٠٧,٧٠٠
د يناير ١٩٣٩	٧٣٠,٦٠٠	١,٩٠,٦٠٠	٩٧٠٠	٦٤٠٠	٩٣٧,١٠٠
د أكتوبر ١٩٣٩	٩٨٣,٤٠٠	٣١٢,٠٠٠	٩٤٠٠	٩٢٠٠	١,٢٩٧,٤٠٠
د يناير ١٩٣٠	١,٠٠٧,٣٠٠	٣٤٣,٨٠٠	٣٧٤,٥٠٠	٢٧٥,٣٠٠	١,٧٥٧,٩٠٠
د أكتوبر ١٩٣٠	١,٨٥٩,١٠٠	٣١٦,٤٨٦	٧٤٥,١٦٦	٤٣٠,١٩٦,٤٠٠	٢,٥٠٧,٦٤٠
د يناير ١٩٣١	١,٩٤٦,٣٠٠	٣١٧,١٤١,٨	٧٣٧,٣٠٧	٤٣٠,١٩٦,٤٠٠	٢,٥٠٧,٦٤٠
د يناير ١٩٣٢	٢,٥٧٧,٤٥٤,١	٣١٧,٥٥٣,٢	٨١٠,٥٠١	٣٥٧,٨٥٣	٣,٥٨٨,٨٩٦,٧
د يونيو ١٩٣٢	٢,٦٨٧,٨٦٦,٤	٣٨٦,٠٨٦,٩	٧٧٥,٥٧,٩	٣٣٩,٩٢٨,٩	٣,٠١٩,٦٤٠
د يوليو ١٩٣٣	٣,١٠٠,٧٥٣,٢	٣١٦,٤٨٦,٨	٧٤٥,١٦٦	٤٣٠,١٩٦,٤	٣,٤٦٨,٧٩٣,٣
د يناير ١٩٣٤	٣,٠٦٠,٥٨٦	٣١٧,١٤١,٨	٧٣٧,٣٠٧	٤٣٠,١٩٦,٤	٣,٥٠٧,٦٤٠
د يناير ١٩٣٥	٣,٤٩٩,٠٧٤,٧	٣٤١,١٤٢,٦	٧٣٥,٤٣٠	٤٧٠,١٤٩,١	٣,٨٩٥,٣٧٠,٧
د أبريل ١٩٣٥	٣,٥٠٠,٩٣٥,٥	٣٤٤,٥٦٩,٣	٧٢٣,٤٠٦	٤٨٠,٦٣٧,٢	٣,٩٠١,٣٦٦,٨

احتياطي الذهب والرمبر الثابت :

كان مقدار الرصيد الثابت في بنك الدولة (من احتياطي الذهب والمعادن
لنفسية والعملات الأجنبية) ٢٨٢,٢٣٠,٠٠٠ روبل في أول أكتوبر سنة
١٩٢٨ فزاد إلى ٨٦١,٩٤٢,٣٠٠ روبل في أول يناير سنة ١٩٣٤ .

ونسبة الزيادة أقل منها في حالة النقد . وكانت نسبة الاحتياطي ٢٥,٩ ٪
في أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ فهبطت إلى ٢٥,١ ٪ في أول يناير سنة ١٩٣٤ ،
ثم إلى ٢٢,٧ ٪ في أول أبريل سنة ١٩٣٥ أي دون النسبة المقررة حسب
القانون . إلا أن هذه الظاهرة لا أهمية لها في نظر العالم الخارجي الذي يعنيه
أن يعلم أن لدى الاتحاد السوفيتي المقدرة على دفع ما عليه . وهنا كان العالم
الخارجي مطمئناً نظراً لازدياد مقادير الذهب وما في حكاها كما يتضح من
الجدول التالي :

النقد والقطار الثابت

(بملايين الروبلات)

النسبة المئوية	المقدار الكلي للقطار الثابت	أوراق النقد المنقولة إلى المركز الرئيسي	
٢٥,٩	٢٨٢,٢	١٠٩٠,١	أول أكتوبر ١٩٢٨
٢٥,٤	٣٧٢	١٤٦٦,٣	أول أكتوبر ١٩٢٩
٢٦	٥٥٧,٩	٢١٤٥,٦	أول أكتوبر ١٩٣٠
٢٥,٥	٦٤٤,٣	٢٥٢٧,١	أول أكتوبر ١٩٣١
٢٥,٤	٧٠٧,٢	٢٧٨٤,٤	أول يناير ١٩٣٢
٢٤,٥	٨٢١,٧	٣٣٥٦,٢	أول يوليو ١٩٣٣
٢٥,٣	٨٥٨,٦	٣٣٨٧,٤	أول أكتوبر ١٩٣٣
٢٥,١	٨٦١,٩	٣٤٣٢,٥	أول يناير ١٩٣٤
٢٠,١	١٠٠٥,٥	٤٩٩٨,٥	أول أكتوبر ١٩٣٥
٢٥,٥	١٥٧٧,٧	٥٩٣٥	أول أبريل ١٩٣٦

وهذه الزيادة لا ترجع إلى أن الميزان التجارى كان فى صالح روسيا على الدوام وإنما مردها إلى الزيادة فى إنتاج الذهب :

إنتاج الذهب فى الاتحاد السوفيتى

السنة	المقدار بالأوقية
١٩٢٩	١,٠٨٥,٠٠٠
١٩٣٠	١,٤٣٤,٠٠٠
١٩٣١	١,٧٠١,٠٠٠
١٩٣٢	١,٩٩٠,٠٠٠
١٩٣٣	٢,٤٩٠,٠٠٠
١٩٣٤	٤,٢٠٠,٠٠٠
١٩٣٥	٥,٦٥٠,٠٠٠ ^(١)
١٩٣٦	٧,٣٥٠,٠٠٠

(١) يعادل نصف الإنتاج فى جنوب افريقية) وفى تقدير آخر بلغ الإنتاج فى سنة ١٩٣٥ : ٥,٨٣١,٠٠٠ أوقية) .

المحاولات لوقف الزيادة فى إصدار العملة :

بذات الحكومة السوفيتية جهوداً كبيرة فى تشجيع تدوية المعاملات بغير الحاجة إلى استعمال النقود (non-cash payments) ، وبخاصة فى حالة المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية .

(١) فى أبريل سنة ١٩٢٩ بدأ فى مدينة موسكو استخدام نظام الجيرو^(٢) بشأن المدفوعات المتعلقة باستخدام الكهرباء والتليفون ، ثم عم استخدام الطريقة فى أشياء عدة وفى مدن أخرى ، إلا أن النجاح الكبير لم يكن حليفها نظراً لجهل الشعب بها وعدم توافر الأداة الفنية التى تتولى أمرها .

(١) وهذا المقدار يعادل أربعة أمثال الإنتاج فى روسيا قبل الحرب العظمى ، وتبلغ قيمته حوالى ١٠ مليارات من الجنيهات على أساس أن الأوقية تساوى ٧ جنيهاً .

(٢) كان قانون اصلاح نظام الائتمان في البلاد (١٩٣٠) والذي ترتب عليه تركيز العمليات الائتمانية القصيرة الأجل في بنك الدولة ، والنص على أن تودع فيه المشروعات ومواردها ، مما أدى إلى تسوية الديون بين المشروعات المختلفة بدون الحاجة إلى استخدام النقود .

(٣) استخدام نوع من الشيكات تعرف باسم Valuta-Trade-Sttlement Cheques (V.T.R.Ch.) وهي عبارة عن أوراق تجمع بين بعض خواص كل من أوراق النقد والشيكات ، وكان بنك الدولة يصدرها من فئات مختلفة . فالشيك (من هذا النوع) عليه المبلغ وتوقيع البنك ، ويمكن نقله من يد إلى أخرى بعد توقيعها من الشخص الذي ينقلها إلى آخر . وإذا قدم إلى البنك قبله الأخير للايداع لا تصرفه . ومدة هذه الورقة عشرون يوما من تاريخ إصدارها . وكان لهذه الأوراق مزايا من وجهة نظر البنك إذ جعلت في إمكانه التقليل من إصدار أوراق النقد ، كما أن تداولها قلل من عمليات المحاسبة التي يقوم بها البنك .

أزمة العملة المصرية :

في عام ١٩٣٠ اختفت الفضة من التداول إذ عهد الناس إلى اختزانها . فلجأت الحكومة إلى اتخاذ التدابير الشديدة وإزالة المقويات بالدين نثبت عليهم تهمة ارتكاب هذا العمل . غير أنها قررت في ٢٧ فبراير ١٩٣٢ سك عملة من النيكل من فئات ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ كوبيك ، بحيث لا يتشجع أحد على اختزان هذه العملة إذ أن قيمتها الحقيقية ضئيلة ، كما أن القرار الصادر بشأنها جعل قيمتها معادلة لقيمة العملة الفضية .

اعادة تفرغ الروبل :

بقصد تشجيع السياحة في بلاد الاتحاد السوفيتي واجتذاب العملة الأجنبية . خول لبنك الدولة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أن يبادل في سنة ١٩٣٦ العملة

الروسية (الفرقوتز) بالأجنبية على أساس أن الفرنك الفرنسي الواحد = ٣٣ كوبيك ، أو ٣ فرنكات = روبل واحد . وسبب اختيار الفرنك الفرنسي أن فرنسا كانت من الناحية العملية الدولة الكبرى المتمسكة بعملة الذهب . ولما كان قرار ١٤ نوفمبر خاصاً بالأجانب داخل الاتحاد السوفيتي ، كان لابد من إجراء بمائل بشأن التجارة الخارجية . وهنا أصدر مجلس قوميسيري الشعب قراراً في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٦ بمقتضاء يقوم بنك الدولة وقوميسيرينا التجارة والمالية اعتباراً من أول أبريل من نفس السنة باتخاذ سعر صرف بالنسبة الآتية وهي الروبل الواحد يساوي ٣ فرنكات . ولما خفضت الحكومة الفرنسية ما يحتويه الفرنك الذهب من ٦٥,٥ ميلجرام إلى ٤٣ — ٤٩ ميلجرام ، غيرت الحكومة السوفيتية سعر الروبل فجعلته يساوي ٤,٢٥ من الفرنكات .

والخلاصة أن بالروسيا نظاماً تقديماً يطابق حاجياتها ومقتضيات التجارة الخارجية ، وفي هذا المعنى قال ستالين في تقريره إلى المؤتمر السابع عشر سنة ١٩٣٤ وهو يحمل على الذين يقولون بانتفاء الحاجة إلى النقود والتجارة « يبدو أن هؤلاء الناس الذين يبعدون عن الماركسية بعد السماء عن الأرض لا يفهمون أننا سنظل بحاجة إلى النقود لأمد طويل . إنهم لا يفهمون أن النقود أداة الاقتصاد البورجوازي التي اقتبستها الحكومة السوفيتية وشكلتها لتطابق مصالح الاشتراكية بقصد تنمية التجارة السوفيتية » .

(٦) الخطط المالية الثموت^(١)

الخططة الائتمانية (Credit Plan) :

ترسل الهيئات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة طلباتها بشأن حاجتها من

See, Baykov : The Development of the Soviet Economic (١) System, pp. 412-416.

الاثنان والنقود إلى مؤسّسات البنك حسب الترتيب القائم ^(١) . وعلى ضوء هذه المخطط الائتمانية الواردة من قبل تلك الهيئات تقوم أقسام البنك المختصة بهذا الأمر ^(٢) بوضع خطط مؤقتة ، مستعينة في ذلك بما لديها من بيانات ومعلومات عن الموارد المالية الموجودة . بعد ذلك تقوم الأقسام بإرسال المخطط المؤقتة إلى الإدارة المختصة برسم المخطط في البنك ، وهناك يتم التنسيق بين مشروع الخطة الائتمانية النهائي وبين الخطة العامة الموضوعية لتنمية الاقتصاد القومي ، وميزانية الدولة ، والإيرادات النقدية والمصرفية المرسومة بشأن بنك الدولة والبنوك المتخصصة وصناديق الادخار . وبعد أن يعتمد مجلس قوميسيرى الشعب الخطة الائتمانية العامة تدخل في دائرة التنفيذ وترسل منها نسخ إلى الوحدات الأدنى من النظام الائتماني ، مدعومة بالتعليمات التفسيرية . ويلاحظ في الواقع أن المخطط المرسومة بشكل ثلاثة أشهر هي التي يجري تنفيذها والعمل بها ، أما الخطة السنوية فالغرض منها أن تربط ما بين هذه المخططات الثلاثية .

الخطة النقدية (Cash Plan) :

ويضعها بنك الدولة وهي وثيقة الصلة بالخطة الائتمانية بحيث تعد ملاحقاً لها . والغرض من الخطة النقدية تقدير حجم ومصادر إيرادات البنك النقدية ووجوه إنفاقها حسب حاجيات الاقتصاد القومي . ويتبع في إعداد الخطة النقدية نفس طريقة وضع الخطة الائتمانية مع الفارق الآتي وهو أن المخطط النقدية لجميع المشروعات والهيئات والمؤسسات سواء كانت ذات أهمية محلية أو جمهورية أو اتحادية تعرض على فروع بنك الدولة المحلية لمناقشتها واعتمادها .

(١) معنى هذا أن المشروعات والمؤسسات ذات الأهمية المحلية ترسل طلباتها إلى فروع البنك المحلية ، وذات الأهمية الجمهورية إلى مكتب البنك الجمهورية ، وذات الأهمية الاتحادية إلى الإدارة الرئيسية بالبنك .

(٢) في كل وحدة من وحدات الشبكة المصرفية نجد فيها خاسماً برسم المخطط ، وهذه الأقسام ذات نظام هرمي الشكل في أعلاه الإدارة المختصة برسم المخطط الاقتصادية بالبنك .

الخطة المرسومة للعملة (Currency Plan) :

على أساس الخطة الاقتصادية المعتمدة تصدر الحكومة إلى البنك تعليمات كل ثلاثة أشهر بصدد إصدار النقد اللازم لمواجهة مطالب التبادل في فترة الشهور الثلاثة التالية . ووضع الخطة الخاصة بالصادر من أوراق النقد ليست بحماية صعبة في ظل مثل هذا النظام القائم على مبدأ الاقتصاد المرسوم .

عناصر النظام المالي :

ملاحظات عامة على النظام المالي السوفيتي

يتكون النظام المالي السوفيتي من أجزاء عدة كل منها متصل بالآخر :

(١) ميزانية الاتحاد وتشمل الجزء الرئيسى من مالية البلاد .
(٢) الاعتمادات (الأموال) المصرفية وهي تحت إشراف بنك الدولة الذى يقدم الاعتمادات القصيرة الأجل ، كما أنه الصراف لجميع مالية الدولة بما في ذلك الميزانية . ولهذا الأسباب أصبح البنك المنظم الأساسى لتداول النقدى .

(٣) والجزء الثالث تمويل مختلف فروع الاقتصاد القومى . فكل فرع يتكون من عدة مشروعات مستقلة لها ميزانياتها الخاصة بها وحساباتها فى البنوك ، والاعتمادات اللازمة لها فى بنك الدولة . ويجرى تمويل المؤسسات الاقتصادية من الأرواد الناجم من بيع منتجاتها ، ومن الاعتمادات التى تقدمها بنك الدولة ، ومن المبالغ التى تخصصها الميزانية لها . وبعد أن يدفع المشروع نثرية المبيعات وجانباً من أرباحه فإنه يخصص الباقى من موارده المالية لإبادة وأعماله الدامل ولمواصلة الاستثمارات الرأسمالية الجديدة وتحسين المستوى الثقافى والأحوال الاجتماعية للعامل والمستخدمين . وللقاعدة العامة المعمول بها أن المشروع يسد مطالبه عن طريق الأموال التى تراكمت لديه ، أما المبالغ التى تخصص له من الميزانية فهى مصدر مساعد فقط . ويقدم بنك الدولة الاعتمادات اللازمة لمواجهة المطالب الفعائية على رأس مال عامل أكثر .

(٤) رصيد (أموال) التأمين الاجتماعي ، وقد أصبح داخلاً في ميزانية الدولة العامة .

(٥) وبخبرائشمل النظام المالي للاتحاد السوفيتي مالية الجمعيات التعاونية والمزارع المشتركة . ورغم استقلال مالية هذه العناصر إلا أنها وثيقة الارتباط بالمشروع المالي العام ، ولا بد من أن تؤخذ محل النظر والاعتبار عند وضع الميزانية العامة لموارد الشعب المالية اللازمة لتنفيذ المخطط الموضوعة بقصد تنمية الاقتصاد القومي .

الاشراف والرقابة على النظام المالي :

(١) يتولى مجلس (وزراء) قوميسري الشعب للاتحاد السوفيتي توحيد وتوجيه النظام المالي بأكمله . وفي كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد يقوم مجلس قوميسري الشعب الخاص بها بتوجيه شؤونها المالية .

(٢) الاشراف على النظام المالي من اختصاص قوميسريات المالية (في الاتحاد السوفيتي وفي الجمهوريات التي يتكون منها) ، مع ملاحظة أن هذا الاشراف مقصور على الميزانية ومراقبة كافة الهيئات المالية .

(٣) لقوميسيرية المالية الاشراف على البنوك التي تقدم الاعتمادات الطويلة الأجل نظراً لأن جانباً من هذه الأخيرة مصدره الميزانية .

(٤) بنك الدولة مؤسسة مستقلة ورئيسها عضو في مجلس قوميسري الشعب ، ويتمتع بنفس الحقوق التي لقوميسير الشعب لشؤون المالية .

(٥) تتولى قوميسريات الشعب المختلفة الاشراف على مالية فروع الاقتصاد القومي الفردية .

(٦) مالية المشروعات التعاونية في أيدي الهيئات التعاونية الخاصة بها ، أما في حالة المزارع المشتركة فيقوم مجلس إدارة المزرعة بالاشراف على ماليتها .

الحواص والمظاهر التي تميز بها النظام المالي السوفيتي :

لعل أبرز صفة للنظام المالي في الاتحاد السوفيتي هي مدى اعتماد الدولة

على « العمل المباشر » أكثر من اعتمادها على الرقابة غير المباشرة عن طريق المالية وجهاز الثمن . ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح من قيام الدولة برسم الخطط مباشرة للاستثمارات الجديدة بدون استخدام سلاح سعر الفائدة كما هو الحال في البلاد الأجنبية . ونمت صفة أخرى وهي مقدرة المشرفين على مصائر البلاد على تجاهل اعتبارات الطلب حين قيامهم بتحديد الثمن لأنهم في جميع تقديراتهم يراعون مطالب الجماعة الانتاجية والاستهلاكية من الوجهة العامة .

الفصل السابع عشر

مشروع السنوات الخمس الرابع (١٩٤٦ - ١٩٥٠)

من الطبيعي بعد الخسائر القادحة التي أحاطت بالروسيا خلال الحرب العالمية الثانية أن تعتمد إلى إصلاح ماخربت الحرب ، وإلى مواصلة عملية التقدم الاقتصادي وغيره ، وعلى ضوء هذه الأهداف صدر مشروع السنوات الخمس الحالى معلنا في ديباجته أن الغرض منه تعمير الأقاليم المخربة ، واستعادة المستوى الذى بلغته الصناعة والزراعة قبل الحرب ، ثم تخطيه من بعد ذلك بدرجة كبيرة ، ولهذا فن الضرورى مراعاة الأمور التالية :

(١) إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة والنقل بالسكك الحديدية الأمر الذى يستحيل بدونَه تحقيق الانتعاش السريع الفعال فضلا عن تنمية الاقتصاد القومى بأسره .

(٢) تنمية الزراعة والصناعات التى تنتج سلع الاستهلاك بقصد رفع الرفاهية المادية للشعب وتوفير العناصر الرئيسية من السلع الاستهلاكية بالبلاد .

(٣) العمل على زيادة التقدم الفنى فى كافة فروع الاقتصاد القومى كشرط لا بد منه لادراك زيادة قوية وارتفاع فى إنتاجية العمل بحيث لا يقف الأمر عند حد اللحاق بالتقدم العلمى خارج البلاد بل ويتخطاه فى المستقبل القريب .

(٤) إكمال عملية تعمير الاقتصاد القومى بعد الحرب فى سنة ١٩٤٦ واستخدام المنشآت الإنتاجية التى قامت خلال الحرب ، بقصد زيادة القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى .

(٥) تقوية وسائل الدفاع عن البلاد وامداد القوات المسلحة بالأسلحة الحديثة .

(٦) الوصول إلى درجة عالية من التجميع الرأسمالى على أساس تقدير مبلغ ٢٥٠.٣٠٠ مليون روبل خلال فترة المشروع ، وتنمية صناعة البناء إلى الحد الأقصى ، وتوجيه جناية خاصة إلى موضوع استخدام آلات البناء الحديثة، وصنع عمليات البناء بالصيغة الآلية ، فضلا عن خلق أساس صناعى لانتاج الآلات التى تستخدم فى البناء .

(٧) إعادة تشييد المباني المحترقة وإقامة مباني جديدة بالمدين والقرى ، وزيادة موارد البلاد من المساكن إلى الحد الأقصى ، وتقديم معونة الدولة للمهمل والفلاحين وأفراد الطبقة المثقفة لبناء مايلزمهم من المساكن .

(٨) العمل على أن يتخطى الدخل الأهل والإستهلاك الشعبى مستواهما السابق للحرب ، ولهذا ينبغي توسيع نطاق صناعة الغذاء إلى أقصى حد ممكن ، وتنشيط صناعة السلع الاستهلاكية على نطاق واسع ، وزيادة عدد ومساحة المزارع المشتركة ، وتوسيع مدى للتبادل ، وإلغاء نظام البطاقات فى المستقبل القريب على أن يحل محله نظام للتجارة طابعه الكفاية .

(٩) اعداد موظفين ومهمل داغين للصناعة والنقل وذلك بتحسين تنظيم العمل ونهية أحوال معيشية ومادية أفضل شأنًا ، وكذلك ضمان زيادة مطردة فى عدد حملة المؤهلات الفنية الراقية .

(١٠) رفع انتاجية العمل عن طريق استغلال يوم العمل ذى الثمانى ساعات ، والتوسع فى إحلال الآلات محل الجهود الانسانى ، وزيادة حدة عمليات الانتاج ، ومد نطاق الكهرباء .

(١١) الاهتمام بنظام المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العلمية والعالية .

(١٢) تحسين شؤون الصحة العامة والثقافة والفنون .

(١٣) زيادة مالىة الدولة من مواد واحتياطات مادية فى الصناعة القومية

لكى يتسنى القضاء على مظاهر النقص فى الانتاج التى تبدو فى فصول معينة من السنة .

(١٤) إصلاح العملة ، وتحسين التنظيمات الائتمانية فى الصناعة الأهلية وزيادة الأرباح التى تحققها كافة فروع الصناعة عن طريق خفض نفقات الانتاج ، وحمل المؤسسات والمشروعات المختلفة على توجيه قدر أكبر من العناية إلى تعبئة مواردها الداخلية ومراعاة الاقتصاد التام واستبعاد المسائر الناجمة من سوء الإدارة والاتفاق غير المنتج ، وزيادة نسبة المكافآت التى تمنح للعمال والمستخدمين فى حالة انعام أو تخطى البرامج الموضوعة للانتاج .

(١٥) رفع مستوى الانتاج والاستهلاك والحياة الاجتماعية والثقافية فى جميع الجمهوريات المختلفة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى .

العناصر الأساسية للمشروع

١ - الصناعة

يقدر الحجم السكى لانتاج الصناعة فى سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٠٥,٠٠٠ مليون روبل (بأثمان سنة ١٩٢٦ / ٢٧) مقابل ١٣٨,٥٠٠ مليون روبل سنة ١٩٤٠ ومعنى هذا أن يزيد الانتاج الصناعى بنسبة ٤٨ ٪ / بالقياس إلى مستوى سنة ١٩٤٠ ، وفيما يلي التفاصيل الخاصة بالفروع المختلفة .

الحديد والصلب : تقرر أن يبلغ انتاجهما فى سنة ١٩٥٠ أى نهاية فترة المشروع ٤٤,٩٠٠,٠٠٠ من الأطنان ، إذ هذا شرط أولى لمواصلة سياسة التصنيع الواسع النطاق .

الفحم : يصل الانتاج إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون طن بزيادة قدرها ٥١ ٪ عما كان عليه الحال قبل الحرب ، وتشمل الخطة الخاصة بهذا المعدن تعمير المناجم الخربة ، وفتح كثير غيرها وبخاصة فى الأقاليم الوسطى والغربية واستخدام أساليب فنية وميكانيكية جديدة فى عملية استخراج الفحم .

اليد النباتي : (Peat) يزداد الانتاج الى ٤٤,٣٠٠,٠٠٠ طن بنسبة قدرها ٣٩٪. بالقياس إلى الانتاج قبل الحرب .

الوقود والقوة المحركة :

(١) يصل إنتاج الغاز من الفحم والطفلة Shale إلى ١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب ، والغاز الطبيعي ٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الأمانر المكعبة ، مع بذل الاهتمام باستخلاص الغاز من الفحم تحت سطح الأرض ويبدأ العمل في إنشاء معامل لتحويل الفحم والطفلة إلى وقود سائل بحيث يبلغ الانتاج منه ٩٠٠,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ .

(٢) البترول : ينبغي أن يتخطى الانتاج في سنة ١٩٥٠ مستواه في سنة ١٩٤٥ ، ويستمر العمل بهمة في الأقاليم الشرقية (أورال بشكير ، حوض الثولجا ، جزيرة سخالين ، جمهورية التركمان ، جمهورية أذربك ، كازاق ، كرايانا) ، وذلك إلى جانب تعمير هذه الصناعة بالقوقاز (باكو ، جروزني ، كراسنودار) . وتتضمن الخطة استخدام أساليب فنية جديدة في الكشف عن البترول واستخراجه وتكريره ونقله ومعمل مختلف المستخرجات منه .

(٣) السكرية : يزداد انتاجها إلى ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات أي زيادة قدرها ٧٠٪. بالنسبة إلى سنة ١٩٤٠ . ويكون ذلك مصحوبا بالتوسع في تعميم استخدام السكرية .

صنع الآلات : يكون الانتاج منها سنة ١٩٥٠ ضعفه قبل الحرب ، وتعطى الأولوية لصناعة المعدات اللازمة لصناعات الحديد والصاب والآلات الحديدية والنقل والكهرباء ، والآلات الزراعية وآلات البناء ، والمعدن المعقدة التركيب . وينبغي العمل على تحسين نوع الآلات ، وابتداع أنواع جديدة كالمعدن الأتوماتيكية وآلات الحفر الكهربائية ، وإيجاد أساليب لتنظيم عمليات الانتاج والتبريد بطريقة آلية .

الصناعة الكيماوية : تكون نسبة الزيادة ٥٠٪. بحيث يبلغ الانتاج من مختلف الأصناف ١,٢٣٣,٠٠٠ من الأطنان .

صناعة المطاط : (١) تنظيم انتاج المطاط الطبيعي (٢) يزيد انتاج المطاط الصناعي إلى الضعف (٣) يزيد إنتاج اطارات السيارات ثلاثة أمثال ما هو عليه ، وإنتاج الأحذية من المطاط ١,٣ مرة (٤) ادخال مواد أولية جديدة وأصاليب فنية حديثة في عمل المطاط الصناعي .

المخصبات المعدنية : (سوبر فوسفات ، نترات ، بوتاس) ، يكون الانتاج منها ٥,١٠٠,٠٠٠ من الأطنان .

مواد البناء : يزيد الانتاج من الأسمنت إلى ١٠,٥٠٠,٠٠٠ طن .

صناعة الخشب : يزداد الانتاج من خشب التجارة بنسبة ٥٩٪ ، من المنشور ١٤٪ ، على أن توجه العناية إلى زيادة مساحة مناطق إنتاج الأخشاب وبخاصة حيث يمكن نقل الخشب عائماً في الأنهار .

المسوجات ومنتجات الصناعة الخفيفة : يجب بلوغ أو تتخطى مستوى إنتاجها قبل الحرب .

بالأطنان	١,٣٠٠,٠٠٠	اللحم	١٤,٦٨٦,٠٠٠	منسوجات قطنية
	٢٧٥,٠٠٠	الزبد	١٥٩,٤٠٠,٠٠٠	منسوجات صوفية
	٨٨٠,٠٠٠	زيت نباتي	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	أحذية من الجلد
	٢,٢٠٠,٠٠٠	أشباك	٨٨,٦٠٠,٠٠٠	المطاط
	٢,٤٠٠,٠٠٠	سكر	٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠	جوارب
	٨٧٠,٠٠٠	صابون		

الصناعة المحلية : العمل على تنميتها على أن تكون المهمة الرئيسية

للصناعات المحلية والمؤسسات التعاونية الصناعية انتاج سلع الاستهلاك (مثل مواد البناء للأغراض المحلية وبعض الآلات اللازمة للزراوع المشتركة والحكومية) ، وستتخذ التدابير بحيث تضمن الصناعة المحلية في الإجهوديات والإقاليم انتاج الأدوات المنزلية من نوع عال وبأثمان منخفضة . ويكون الإنتاج سنة ١٩٥٠ بحيث تبلغ الزيادة النسب الآتية : الأثاث ٣٠٪ ، الطوب ١١٠٪ ، والبسالة النباتي ٦٤٪ ، الفحم ٧٧٪ ، والخمرات ٢٥-٣٠٪ .

انتاجية العمل :

- (١) تزيد انتاجية العمل في الصناعة بنسبة ٣٩ ٪ وفي الأعمال الانشائية بنسبة ٤٠ ٪ بالقياس إلى مستواها قبل الحرب .
- (٢) تهبط نفقات الإنتاج في الصناعة بنسبة ١٧ ٪ وفي الأعمال الانشائية بنسبة ١٢ ٪ وذلك بالقياس إلى سنة ١٩٤٥ .

(٢) الزراعة

يزيد انتاج المزارع السكلى سنة ١٩٥٠ بنسبة ٢٧ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٠ ، ويصبح الإنتاج السنوى من الحبوب ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ من الأطنان ومتوسط غلة الهكتار ١٢ سنتنر :

المحاصيل الصناعية

المحصول	الإنتاج السنوى سنة ١٩٥٠ بالأطنان	متوسط الغلة لهكتار (بالسنتنر المترى)
البنجر	٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠
القطن الخام	٣,١٠٠,٠٠٠	١٨ و ٤
الياف الكتان	٨٠٠,٠٠٠	٤
بذور عباد الشمس	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٠

الثروة الحيوانية : تكون نسب الزيادة سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٦ هكذا : ٤٦ ٪ (الخيول) ، ٣٩ ٪ (الماشية ذوات القرون) ، ٧٥ ٪ (الأغنام والماعز) ، ٢٠٠ ٪ (الخنازير) .

الاستثمارات في الزراعة : تبلغ ١٩٩٠٠ مليون روبل خلال الفترة كلها ، وهذا يشمل ٨٨٠٠ مليون لمعدات آلات الجر ، ٢٠٠٠ مليون للرعى وأعمال التحسين ، ٢٠٠٠ مليون لتحقيق الزيادة في قطاعان المزارع الحكومية .

والى جانب هذا تبليغ الاستثمارات فى المزارع المشتركة ٣٨٠٠٠ مليون روبل خلال الفترة . ويشمل تحسين أساليب الإنتاج الزراعى ادخال دورة زراعية سليمة تشتمل على المحضر والحشائش ، والاكثر من أنواع العلف ، وحسن انتقاء البذور ، وانتاج الحشيش الدائم فى جميع المزارع المشتركة والحكومية لسد مطالبها منه ؛ والاكثر من استعمال الأسمدة ، ورى ٦٥٦,٠٠٠ هكتار واجراء عمليات الصرف فى ٦١٥,٠٠٠ هكتار .

الآلات فى الزراعة : امداد الزراعة بالجرارات والآلات الزراعية لثمينة الوسائل العلمية للحراث والزراعة والحصاد ، وتزود المزارع خلال السنوات الخمس بعدد من الجرارات والآلات الزراعية يبلغ ٢٢٥,٠٠٠ قيمته السككية ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل (حسب أتمان سنة ١٩٢٦/٢٧) ، وفى نهاية المدة سيتم بناء ٩٥٠ محطة من محطات الآلات وآلات الجر ، وستزود كل محطة بالمباني والورش الملحقة بها لاجراء التصليلات . ويجرى العمل على زيادة عدد الخبراء الزراعيين والبيطريين ، وانشاء محطات صغيرة لتوليد الكهرباء فى المناطق الزراعية .

المزارع الحكومية : العمل على تنظيمها وفق أحدث الأساليب وتزويدها بالآلات ، وتزويد الحيوانات فيها بالنسب التالية : المشاية ذوات القرون (١٦ ٪) ، والأغنام والماعز (٣٢ ٪) ، الخنازير (٢٨ ٪) .

(٣) النقل

تشمل الخطة النواحي الآتية :

- (١) اصلاح الخطوط الحديدية التى خربتها الحرب .
- (٢) الزيادة فى عدد القاطرات والعربات بمختلف أنواعها بحيث يبلغ العدد الكلى ٦٥١٣٢٠
- (٣) حدد الاستثمار خلال الفترة كلها بمبلغ قدره ٤٠١٠٠ مليون روبل .
- (٤) مد خطوط حديدية جديدة طولها ٧٢٣٠ كيلو مترا ، ومد وإصلاح خطوط فرعية طولها ١٢٥٠٠ كيلو متر .

(٥) كهربة خطوط يبلغ طولها ٥٣٢٥ كيلومترا .

(٦) الاكثار من استخدام العدد والعمليات الاوتوماتيكية .

(٧) يزيد النقل المائي الداخلى بنسبة ٣٨ ٪ . (الى ما قبل الحرب)

مع توجيه العناية الى حسن استخدام نهر الثولجا وفروعه وأنهار سيبريا والمناطق الشمالية ، وتحسين الموانئ النهرية وأرصفتها . وسيصبح ٧٥ ٪ من عمليات الشحن والتفريغ آلية ، وفي نهاية سنة ١٩٥٠ يبلغ الطول الكلى للجارى المائية الداخلية الصالحة للملاحة ١٥٠٠٠ من الكيلومترات . وتشمل الخطة كذلك انشاء خمس أحواض للسفن .

(٨) تصبح البحرية التجارية أكبر منها قبل الحرب بنحو ٢,٢ مرة .

(٩) تحسين الطرق البرية اللازمة لسير السيارات ، وفتح خطوط جديدة .

(١٠) يصل طول خطوط الطيران الى ١٧٥٠٠٠ كيلومتر .

(١١) الانتهاء بعد خطوط التلفراف والتليفون ، وإنشاء ٢٨ محطة للاذاعة ، وتنظيم البريد ، وبناء ٥٠٠٠ مكتب بريد فى الأرياف ، وتوسيع نطاق نقل وتوزيع البريد بالسيارات والطائرات .

(٤) التوسع الاجتماعى والثقافى

(١) العمل وتدريب المشتغلين فى الصناعة .

فى سنة ١٩٥٠ يبلغ عدد الذين يعملون بأيديهم وفخهم ٣٣,٥٠٠,٠٠٠ ومجموع أجورهم ٢٥٢,٣٠٠ مليون روبل ، ويزيد متوسط ما يحصل عليه العامل فى الصناعات القومية إلى ٦٠٠ روبل فى السنة ، ويرفع أجر العمال والمهندسين والفنيين فى مختلف فروع الصناعة الثقيلة .

(٢) اتقان نظام أجر القطعة التصاعدى للعمال ، ونظام المكافآت والملاوات للمهندسين والفنيين .

(٣) وضع معايير جديدة للانتاج فى الصناعة نظراً لازدياد مدى التقدم

الفنى والاكتثار من استخدام الآلات فى العمل ، على أن يقوم المهندسون والفنيون الأكفاء بتقدير هذه المعايير ، وكذلك تتخذ التدابير لزيادة عدد بين أحوال العمل فى الصناعات من حيث الأمان والتهوية والإضاءة وتوفير الشروط الصحية .

(٤) زيادة عدد العمال الحاذقين .

(٥) زداد الاتفاق على الثقافة والصحة إلى ١٠٦,٠٠٠ مليون روبل (وهذا يعادل ما كان ينفق قبل الحرب ٢,٥ مرة) . ويصل عدد المدارس الابتدائية والثانوية إلى ١٩٣,٠٠٠ ، وعدد تلاميذها إلى ٣١,٨٠٠,٠٠٠ . ويتم التعليم الاجبارى لجميع الأطفال فى سن السابعة بحيث يشمل كافة أنحاء البلاد . وفى سنة ١٩٥٠ يصل عدد التلاميذ بالمدارس والمعاهد هكذا :

المدارس العالية	٦٧٤,٠٠٠
» الثانوية والخصوصية	١,٣٨٥,٠٠٠
السلطات الفنية وغيرها من المدارس المتخصصة	١,٣٣٦,٠٠٠

(٦) ويصل التقدم فى النواحي الأخرى هكذا :

العدد سنة ١٩٥٠

دور السينما	٤٦,٧٠٠ (مقابل ٢٨٠٠٠ سنة ١٩٤٠)
المسارح الكبرى النظامية	٨٩٨
النوادي والمكتبات العامة	٢٨٤,٩٠٠
عدد أطفال الرياض	٢,٢٦٠,٠٠٠ (ضعف العدد سنة ١٩٤٠)
عدد أسرة المستشفيات	٩٨٥,٠٠٠ (مقابل ٧١٠,٠٠٠ سنة ١٩٤٠)
قيمة الأدوات والأجهزة	١٢٠٠ مليون روبل (زيادة قدرها ٨٥ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٠)
الطبية والجراحية	

الفصل الثامن عشر

مشروع السنوات الخمس في الأرجنتين

شرحنا في الفصول المتقدمة الطريقة التي سارت عليها روسيا السوفيتية في تنظيم اقتصادها القومي وحياتها الاجتماعية والثقافية ووسائلها الدفاعية وفق نظم مرسومة وقواعد موضوعة بدقة وعناية على أن يجرى التنفيذ بإطراد خلال فترات معينة . وأوردنا النتائج التي أسفرت عنها تلك التجربة منذ أن بدأت في خريف سنة ١٩٢٨ ، ورأينا كيف استفادت روسيا إلى حد كبير وبخاصة فيما يختص بشؤونها الاقتصادية . وقلنا كذلك إن الكثيرين يعزون النجاح الذي أحرزته روسيا إلى كونها بلدا اشتراكي . ويظنون أن التوجيه المرسوم لا يستطيع تطبيقه بصورة فعالة في البلاد التي يسودها نظام المشروعات الفردية الحرة . ولكن الحقائق تثبت خطأ هذا الظن وتشير إلى أن الدولة تستطيع أن تتعاون مع هذه المشروعات المختلفة بحيث يمكن تنمية الاقتصاد القومي إلى درجة كبيرة ، فضلا عن استطاعتها تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية بشكل واضح ملموس . والواقع أن المسألة لا تعدو تدخل الدولة في تنظيم الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية لصالح العام مع بقاء المشروعات في أيدي أربابها ، فحاشا أن تشرف أو تسيطر في بلاد عدة على النظام المصرفي والاثنان عن طريق البنك المركزي دون أن تملك بقية المؤسسات المصرفية والاثنائية ، فهي كذلك قادرة على توجيه الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية . فضلا عن هذا فإن ما تقوم به من أعمال في المواصلات والنقل والري والصرف مما يعاون معاونة جديدة على تنمية الاقتصاد القومي . ومبدأ تدخل الدولة أصبح من الأمور

المعترف بها في كافة البلدان وهو لا يقتضي مطلقا مع الحرية الاقتصادية للمعقولة أو الحرية الميحابية التي تقرها الدساتير والقوانين . ونجت مسألة أخرى وهي أن كل مشروع رأسمالي كبير يضع لنفسه قواعد مرسومة يسير وفقها طبقا للاعتبارات المختلفة . وعلى ذلك يمكن قيام الدولة الرأسمالية بوضع مشروع سنوات خمس أو ثلاث مثلا يهدف إلى التنسيق بين خطط الهيئات القائمة بالانتاج ، وهذا التنسيق يساعد على ضبط العمالية وزيادة الانتاج والقضاء على الاسراف الناجم من المنافسة غير المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال ، لأن الدولة مسئولة عن الشعب بجميع طوائفه وطبقاته .

وتحميا مع هذه القاعدة أقدمت الأرجنتين منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ على تنفيذ مشروع سنواتها الخمس الذي يفوق من حيث اتساع نطاقه وما ينضم به من الجراء كل ما عائله أو كل ما جرى التفكير فيه في أي جزء من العالم الغربي . وينص هذا المشروع على إعادة تنظيم كل فروع الادارة الحكومية المركزية والمحلية والبلدية بما في ذلك تنقيح قانون الانتخاب والقوانين الجنائية والمدنية ونظام التعليم والخدمات الصحية . ومن التغييرات التي يراود احداثها في هذه الميادين منح حق التصويت للنساء ، وتأليف هيئة من محامى الحكومة ، وتهيئة أسباب التعليم لثني لعدد يتراوح بين مليونين وأربعة ملايين من الأطفال الذين يغادرون المدارس فيما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من أعمارهم . وينطوي المشروع كذلك على تعديل النظام الجركي والرسوم الجركية ، والسماح لربع مليون من الأجانب بالهجرة إلى البلاد والإقامة فيها ، ووضع خطط لاستعمار المناطق غير الكثيفة بالسكان بحيث تتوافر الأيدي العاملة للصناعات الجديدة التي يراود انشاؤها .

غير أن أهم ما في المشروع ذلك الجزء الذي يتعلق بالاقتصاد القومي وهو يهدف إلى أن تصبح الأرجنتين بلدا يكنى حاجياته بمحتجاته ما وسع الجهد

لذلك ، فضلا عن وصول هذه الدولة إلى منزلة الرخامة بين مختلف بلاد قارة أمريكا الجنوبية ، وهذا الهدف المزدوج لا يتحقق إلا إذا حاولت البلاد اقتصاد متوازن يقوم على عنصرى الزراعة والصناعة بحيث يكفل كل منهما الآخر . وفى الخطاب الذى ألقاه الرئيس بيرون أمام الكونغرس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو يقدم المشروع ذكر أن المشروع يتضمن سبعة وعشرين قانونا جديدا تشمل اصلاح الاراضى والاممال العامة والعمل والتأمين الاجتماعى ومصادر الاصحاء واستغلال الغابات وتنمية الصناعة القومية بوجه عام . وفى رسالة أخرى للكونغرس أوضح أن الغرض من المشروع وضع الثروة الاقتصادية للبلاد فى خدمة الشعب بأسره بحيث يشترك الجميع فيها بنسبة ما يملكون من طاقة وما يبذلون من جهد من أجل الصالح العام . ويهدف المشروع أيضا إلى زيادة الدخل الأهلى عن طريق تعبئة الموارد والإنتاج بحيث يمكن رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك الشعبى العام . وأكد الرئيس فى خطابه المقارالىه أن الحكومة لا تريد أن تقف موقف العداء من المصالح الرأسمالية سواء كانت أهلية أو أجنبية بشرط أن تقصر هذه المصالح نشاطها على المجال المشروع أى تراعى المصلحة القومية العامة ويعلم الرئيس عن اعتقاده بأن أيام الرأسمالية والمشروعات الحرة الطليقة من كل قيد أصبحت معدودة ، ولكنه فى الوقت ذاته عدو للشيوعية ، ولهذا فهو يعترف أن يختار طريقا وسطا . ولا نظن أن الرئيس بيرون يأتى بأمر جديد أو بدعة فيها هى التجاثر اقدمت الى تأميم الكثير من الصناعات ووسائل النقل الرئيسية وبذلك يتسنى لها وضع خطة لتنميتها وحسن استغلالها .

وينقسم المشروع إلى أقسام ثلاثة رئيسية وهى الادارة الحكومية ، والدفاع الوطنى ، والاقتصادى القومى ، والقسم الأخير أهمها شأننا وأصدها بروزا . وباستبعاد الأموال المخصصة للدفاع تبلغ نفقات المشروع ٦٦٦٢ مليون بستوس أى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه يخصص منها :

(١) ٧٢ مليون إسوس لتنظيم المبدئي وإلاحظ أن أول خطوة لابد من القيام بها هي مسح البلاد بواسطة الطائرات بقصد وضع مشروعات للرى واستثمار القوى المائية والكهربائية . ولما كان هذا يستلزم وجود عدد كبير من محطات توليد الكهرباء فلا بد أن يبدأ العمل فيها فى الحال .

(٢) النفقات الانتاجية وقدرها ٦٥٩٠ مليون إسوس منها ٢٥ مليوناً « لحكومة الدولة » ، ٥٩٦٥ مليوناً للاقتصاد القومى ، وفيما يلى العناصر الأساسية :

(ملايين الإسوس)

٦٢٥	الصحة العامة
٦٢٠	آبار زيت البترول
٦٤٠	القوة المائية
٦٠٠	المنشآت الصحية
٦٠٠	الملاحة والموانى
٥٥٥	الطرق (٤٢٠٠ ميل)
١٢٠	الميناء الجوى بجوار بيونس آيرس
٢٠٠	الهجرة والاستعمار
٢٧١	الغاز
٤٨٥	الكهرباء
٦٧٠	الهندسة المعمارية والبناء
٩٠٠	النقل

وينقسم هذا الجزء الخاص بالاقتصاد القومى إلى سبعة أقسام : المسائل الديموجرافية، المسائل الاجتماعية ، والوقود والقوة المحركة ، والاعمال العامة ، والانتاج ، والتجارة ، والمالية . وبحاول المشروع حل مشكلة العمل على أساس جديد وذلك بأن يجعل العمل مصلحة مالية وإدارية فى نجاح المشروعات التى يشتغل فيها العامل . وينص المشروع على أن يزداد باطراد تدخل العمل

في إدارة الصناعة ، كما سنعمل الحكومة على تشجيع التدابير التي تتخذ لتمكين العمال من المشاركة في أرباح المشروعات بمنحهم أسهماً فيها على أن لا يكون ذلك إجبارياً . ولما كانت البلاد الأخرى لاتزال تأخذ « بنظام الاجر » لهذا فسيترك أمر موضوع المشاركة في الأرباح للمشروعات ذاتها لتنفذه ان رأت فيه وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين مستواه . ومنثل هذه المشروعات الأخيرة ستمنحها الحكومة « مزايا اقتصادية » كما أن الشركات التي تأخذ بهذا النظام عن رغبة واختيار منها ستحدد سعر فائدة عن رأس مالها بحيث لا يتجاوز ٥ ٪ . وذلك بعد تخصيص جزء من الأرباح للاحتياطي ، أما الباقي فيعطى للأسهم التي يملكها العمال . وامتلاك العمال للأسهم يكفل لهم حق الاشتراك في الإدارة شأنها في ذلك شأن الأسهم التي يملكها المالكون والمؤسسون المشروع . ولقد اتبعت شركات قلائل نظام المشاركة ولكن بطريقة مخالفة لما ورد في المشروع الحكومي . فشركة النافيون الجديدة أنشأت هيئة يقال لها Caja Mutual Del Personal تقسم ٥٠ ٪ من الأرباح التي تزيد عن ٤ ٪ المدفوعة عن رأس المال ، وتخصص هذا المال لشراء الأسهم من جهة ولتنفيذ المشروعات الرامية إلى تحسين أحوال العمال من جهة أخرى .

وترى حكومة الأرجنتين أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد كبير جداً على اللامركزية في الصناعة وهذا يتطلب في الحقيقة القيام بأعمال واسعة بقصد تنمية وتحسين وسائل النقل والمواصلات من كافة الأنواع بما في ذلك الطرق المائية الداخلية . وكذلك يقتضى زيادة بالغة القدر في موارد الوفود والقوة المحركة على أن توزع توزيعاً سليماً في أنحاء البلاد ، ولهذا وضعت الحكومة مشروعين أحدهما إنشاء أنبوبة لنقل الغاز الطبيعي طولها ١١٠٠ من آبار زيت البترول الواقعة في Comodoro Rivadía إلى بيونس آيرس ، وذلك بقصد تشجيع الصناعة على إقامة المصانع والمعامل على طول ذلك الطريق لتنفيذ من مورد الوقود الرخيص . والمشروع الآخر يقوم على إنشاء

محطات لتوليد القوة الكهربائية عند Salto Grande على نهر أورجواي ،
وفي ولايات سانتافييه ، انترية ريوس ، مندوزا ، سالتا ، جوجي . ولقد
وقعت الأرجنتين مع حكومة أورجواي بقصد تعاون الدوائين في
استغلال المساقط المائية وعمل بحيرة مساحتها ٢٣٠ ميلاً مربعاً ، وهو
مشروع يتكلف ٦٠٠ مليون بيسوس . ولما كانت تنمية الصناعة والنقل
والوفود تحتاج إلى الآلات والتقنيين ، لهذا عملت حكومة الرئيس بيرون على
شراء مقادير كبيرة من الآلات من الولايات المتحدة ، فضلاً عن استقدام
بعثات من الاختصاصيين والفنيين من المهندسين ورجال الصناعة والعلماء .
ويبين أن تذكر في هذه المناسبة أننا لا نرى ضميراً في استعانة البلاد الآخذة
بأسباب النهوض والارتقاء بثمار التقدم العلمي والفني في البلاد الأخرى التي
تبزها في هذا المضمار ، ذلك لأننا نعتقد أن العلم لا وطن له وأن العالم قد
أصبح اليوم وحدة — بالرغم من الاختلافات السياسية . وما من شك أن
الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين الأجانب إجراء وحي إذ يراد منهم الإشراف
على تدريب أهل البلاد أنفسهم حتى يتوافر المدد الكافي من الآخرين . وهناك
فارق كبير بين التماس معونة التقدم الفني الأجنبي وبين إطلاق المجال لخضوع
الاقتصاد القومي للمصالح الأجنبية ، فالهدف إذن هو أن تكون خبرة الغير
خادماً للبلاد لا سياداً لها . وهذا الأمر ذاته لجأت الدول دول مختلفة مثل
ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر ، اليابان بعد خروجها من عزلتها وأخذها
بأسباب الحضارة الغربية ، ومصر في عهد عاهلها المستنير محمد علي ، والروسيا
بعد اتباع نظام المشروعات المرسومة ، وغير هذه من البلاد .

وما من شك أن تنفيذ مشروع الخمس السنوات الخمس الأرجنتيني يتطلب
توفير أموال طائلة قدرها ٦٦٦٢ من ملايين البيسوس على ما ذكرنا . غير أن
الأمر لا يقتصر على هذا ، بل لا بد للدولة من أن تسيطر أو تشرف إشرافاً
كاملاً وحقيقياً على كافة نواحي نشاط البلاد في الزراعة والصناعة . والمعروف
أن الرئيس بيرون ولي منصبه في الرابع من شهر يونيو سنة ١٩٤٦ ، وقد سبق

هذا الحادث بوقت قصير تأميم البنك المركزي . ومنذ ذلك أصدرت الحكومة قوانين متعاقبة بمقتضاها خول للبنك أن يستخدم نسبة غالبها القصوى ٨٥٪ من ودائع جميع المصارف في البلاد وهي الودائع التي بالبنك المركزي ، والغرض من هذا التخويل تمكين البنك المركزي من المساهمة في عملية تمويل مشروعات الانشاء والتنمية . وهذا الحق الذي منحه للبنك المركزي يعادل في حقيقة الأمر تأميم كافة أموال المصارف ما دامت هناك رقابة على الإفراض ، فضلاً عن أن الرقابة قائمة على كافة عمليات الصرف الأجنبية ، ومقابل هذا الاجراء تعهدت الحكومة من جانبها بضمان جميع الودائع .

وتحدد أسعار الصرف الأجنبي على قواعد تفضيلية بقصد تقديم الاعانات للصناعة ، وغارس الحكومة رقابة محكمة على الواردات فلا تمنح رخص الاستيراد إلا للسلع التي تشتد حاجة البلاد اليها ، أو لا ينسئ للبلاد انتاجها أو يخشى من منافستها المنتجات المحلية . وهكذا تستطيع البلاد أن تقف على قدم المساواة مع البلاد الأجنبية في العلاقات التجارية وحتى تتمكن من تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » . ومن الاجراءات التي عمدت اليها الحكومة بقصد تنشيط الانتاج أنها لاحظت أن بعض شركات الأراضي لا تقوم بنفسها باستغلال الأراضي التي تملكها وإنما تؤجرها للزراع ، وهنا عمدت إلى الاستيلاء على الأراضي من الشركات لكي تقوم الدولة باستغلالها بالطريقة التي تراها أدنى إلى تحقيق مصلحة الزراعة والشعب .

ولعل من أكبر الأمثلة على الرقابة التي تمارسها الدولة أنها أنشأت في مايو سنة ١٩٤٦ هيئة يرمز لها بالحروف I. A. P. I.^(١) وهي في الواقع فرع من البنك المركزي وتقوم بالمهام التالية :

- (١) احتكار إصدار الجيوب والحوم وغيرها من المنتجات الرئيسية .
- (٢) الشراء من الفلاحين وفق أعاني محدودة تكفل لهم ربحاً مناسباً وإن كانت هذه الأعاني دونها في الأسواق العالمية .

(٣) بيع المنتجات في الخارج بسعر مرتفع وبذا تحصل الدولة على أرباح كبيرة تساعد في تنفيذ أهدافها الاقتصادية والسياسية .

ولا شك أن هذا الأمر يذكرنا بما كان عليه الحال في عهد محمد علي حيث كان يحنكر كثيرا من الفلات الزراعية ويحدد ثمن شرائها من الفلاحين ثم يتولى بيعها للتجار الأجانب أو في البلاد الأجنبية ويستفيد من الفرق بين ثمن الشراء والبيع ، ولقد كان يحصل من أرباح الاحتكار على مبالغ طائلة بلغت قيمتها ٢٨ ٪ من الإيرادات^(١) ولا مرأ أن هذه السياسة مكنت ذلك العاهل الكبير من تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولكننا في الوقت ذاته نلاحظ وجها من وجوه الاختلاف في عهد محمد لم تكن الأراضي ملكا خالصا للمزارعين ، أما في الأرجنتين فنظام الملكية الفردية قائم ولكنه لم يحل دون قيام حكومة تلك الدولة بعملية رابحة . ونحن نحمد مثل هذا التدبير الذي ينقذ الفلاح من الوقوع في براثن الذين ينتفون عمليات المجسومة غير آمنة . وإذا قيل إن الأثمان التي قد تحددها الحكومة ستكون أقل نسبيّا مما يستطيع الحصول عليه ، أجبنا أن الأموال الناجمة عن العملية ستستخدم لتحسين حالة الزراعة ورفع مستوى الفلاح الاجتماعي وهكذا تعود الفائدة ثانية على المزارعين أنفسهم .

والحكومة الأرجنتينية بالتجاشها إلى احتكار عملية الإصدار إلى الخارج تريد أن تتخذ من الأرباح التي تحصل عليها أساساً يقوم عليه صرح تمويل مشروع السنوات الخمس ، ويقدر أن هذا الرخ يبلغ عام ١٩٤٧ قرابة ٢٠٠ مليون بيسوس أي ما يعادل ١٢٥ مليوناً من الجنيهات . ومن المفروض أنه في حالة الاحتكار هذه ينبغي للحكومة أن تكون على جانب بالغ من الحرص والتحكم بحيث لا تنسرب مطلقاً أرباح الأثمان التي تعزم فرضها على الرراع قبل إعلانها رسمياً . ومن الطبيعي كذلك أن يتغير معدل الأثمان من

(١) راجع كتابنا « التطور الاقتصادي في مصر » (الطبعة الثالثة) ص ٢٠ وما بعدها والأرقام والبيانات التي أوردناها .

وقت إلى آخر طبقاً للتقلبات العالمية وسرعة تنفيذ المشروع ومطالب الزراع وما يكشف عنه التنفيذ من ملاحظات ونتائج . . . ولقد أثارت سياسة الحكومة في هذه الناحية استياء الزراع ومن في حكمهم بسبب الأثمان المعروضة ولكن وجهة نظر الدولة تنحصر في المسائل التالية :

(١) أن المشروع كل واحد ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض .

(٢) أن الاستقلال السياسى ينبغى أن يدمجه استقلال اقتصادى .

(٣) أن بعض المرم الذى قد يقع على طبقة الزراع أمر لا يد منه حتى

يمكن النهوض بالصناعة لأن البلد لا يمكن أن يكون مستقلاً إلا إذا تخلص من ظاهرة الاعتماد على الخارج في أشباع مطالبه من المنتجات الصناعية . ومما يقوله رجال الحكومة أن ثروة البلاد أعظم بكثير منها في بلد مثل كندا ، ومع ذلك فالإنتاج الصناعى في البلد الأخير يبلغ ثلاثة أمثاله في الأرجنتين .

ويلاحظ أن تصنيع البلاد أكبر أهداف المشروع ، وهى عملية على قدر كبير من الضخامة وتستغرق سنوات طويلة ، ولكن أولى الأمر يدركون - على ما يبدو - هذه الاعتبارات ويبنون خططهم في المستقبل طبقاً لها .

وخطت الحكومة خطوات واسعة في سبيل التخلص من السيطرة الاقتصادية الأجنبية فاشترت الخطوط الحديدية المملوكة للانجليز والفرنسيين بمبلغ قدره ٣٣٣ مليون إسوس ، ودفعت مبلغ ١٢٨ مليون ريال في فبراير من عام ١٩٤٧ ثمناً لقتليفونات التى تملكها شركات أمريكية ، وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تمكنت البلاد من سداد جميع مائتى من ديون عليها للخارج . ومما ساعد على نجاح هذه الحركة أن البلاد توافرت بهاء قادمين من العملات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية . ولقد قدر ما بالبنك المركزى من ذهب وعملات أجنبية بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون إسوس في بداية عام ١٩٤٧ . غير أن البعض تساوره مخاوف ، فالحكومة تقدر أرباحها من عملية الإصدار بأثنى مليون إسوس في سنة ١٩٤٧ وبذلك يستغل هذا المسألة في تنمية الصناعات المختلفة ومشروعات القوة الحركة والنقل ، ولكن البعض يرى أن

هذه الأرباح ستنقص في السنوات التالية بسبب انخفاض أسعار الغلات الزراعية والحيوانية التي تنتجها البلاد ، وفي هذه الحالة لا بد من الاتجاه إلى القروض الداخلية .

وعقدت الحكومة سلسلة من المعاهدات والاتفاقات المالية والتجارية مع البلدان الأجنبية .

ففي أكتوبر من عام ١٩٤٦ منحت لاسبانيا قرضاً قدره ٣٥٠ مليون إسوس لمدة عامين ، وآخر مقداره ٤٠٠ مليون لمدة ٢٥ سنة . وفي ديسمبر من العام ذاته عقدت اتفاقاً مع شيلي يقوم على الأركان التالية :

(١) منح شيلي قرضاً قدره ١٠٠ مليون إسوس لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد .

(٢) منحها قرضاً طويل الأجل ومقداره ٣٠٠ مليون .

(٣) المساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون أخرى لتكوين شركة مساهمة تقوم في شيلي بإنشاء المشروعات الصناعية التي تنتج المواد الخام التي تحتاج إليها الأرجنتين وبخاصة النحاس والحديد والفحم والنفط وزيت البترول والخشب . وفي الوقت ذاته اشتركت المولتان في اتحاد جركي محدود النطاق بحيث تزال الرسوم على الواردات بين البلدين إلا في حالة ما إذا كانت سلع البلد الواحد تنافس السلع المماثلة لها في البلد الآخر .

وكذلك عقدت حكومة بيرون اتحاداً جركياً مع دولة بوليفيا ، وتوجه النية إلى تعميق هذا النظام بحيث يدخل في دائرته أكبر عدد من دول أمريكا اللاتينية . وكذلك وقعت هذه الدولة اتفاقات تجارية في عام ١٩٤٧ مع فرنسا وسويسرا وكولادور ، كما عقدت في فبراير (١٩٤٧) اتفاقاً مع إيطاليا بشأن استقدام عدد كبير من العمال الحاذقين الطليان مما يتطلبه تنفيذ مشروع السنوات الخمس .

هذا عرض موجز لهذا المشروع الذي بدأت في تطبيقه دولة لم تأخذ بالنظام الجماعي ، والعبرة التي تستخلص منه أن هذا النظام يمكن من الناحيتين النظرية والتطبيقية بغض النظر عن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في البلد .

الفصل التاسع عشر

مبادئ وقواعد لسياسة مرسومة

في مصر

من الحقائق الواضحة بذاتها أن مصر في حاجة إلى نهضة واسعة النطاق تشمل مختلف جوانب الحياة ، فاقصادها الزراعي يتم بطابع شبه إقطاعي ، وروثها الزراعية والمعدنية لم تستغل على وجه علم سليم ، والثورة الصناعية الحديثة قامت فيها متأخرة فلا يعتمد عليها العهد سوى سنوات قليلة ، ومواصلاتها البحرية والمائية الداخلية متأخرة ولا تعنى بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية ، وحياتها الاقتصادية تشكو من سيطرة المصالح المالية الأجنبية ، ونظامها المالي شديد الحاجة إلى إعادة النظر فيه وإصلاحه ، ونظامها الضرائبي يفتقر إلى التوازن والمعدلة في توزيع الأعباء ، ونقدها يعوزه الاستقلال بسبب ارتباطه بالجنيه الإنجليزي ، ومستوى الحياة المادي للأغلبية الساحقة من الأهالي على درجة بالغة من الانخفاض ، والامية تنشر ووافها فوق أكثر من أربعة أخماس السكان ، والمرض من الأعداء الكبرى وبخاصة في الريف وبين الطوائف الدنيا من أهل المدن ، والأداة الحكومية نمن من وطأة البيروقراطية والبطء وانعدام الكفاية والانتقان . وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد تأثرت حياتها الاقتصادية في نواح عدة ، فالتربة أنهكت وهبطت غلة الأرض نتيجة لهذا الإرهاق وبسبب نقص الأسمدة ، وتعمطلت مشروعات الري والصرف ، والآلات والمدد بالمصانع وشبكة المواصلات الحديدية تتطلب التجديد والتغيير ، وأسواق عدة بالعالم قد أغلقت بصورة جزئية أو كلية في وجه بعض المنتجات المصرية الأساسية ، وعظم الوعي

القوى فتزدت عبارات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وطالبت الطوائف العامة السلطات بالاعتراف بحقوقها ، وارتفعت الأصوات من جانب المسئولين وغيرهم بضرورة القضاء على الفقر والجمل والمرض . . .

فصر إذن مستقبل عهداً جديداً من التعمير والإنشاء ، وهى مهمة على قدر كبير من الضخامة وكثيرة التكاليف . وما من شك أن البلاد فى العقود الأخيرة القلائل ، وبخاصة منذ أواخر الحرب العالمية الأولى ، تسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن هذا السير غير مطرد ويتعثر من وقت إلى آخر ، وعلّة هذه الظواهر المتناقضة أن بعض تصرفاتنا ولابد الارتهال وأن القرارات تتخذ على عجل وتحمل الطابع العوقى ، وبعبارة أخرى نقول إن الشيء الأساسى الذى تنفق عليه البلاد ينحصر فى وضع سياسة مرسومة واضحة المعالم لا تتغير فى جوهرها بشئ الاعتبارات السياسية وتغير الحكومات . لماذا نجح محمد على فى أعماله ؟ لأنه كان رجلاً ذا أهداف واضحة ، وعرف كيف يسلك السبيل إلى تحقيقها ، وبمعنى آخر أنه كان يمتنق فلسفة معينة فى الإصلاح وأنه وضع خطته وأساليبه على أساس هذا الاعتناق . ولا مراء أن هناك رغبة عامة صادقة فى نفوس المصريين هدفها تلافى النقص الذى نعمانيه اليوم وغايتها السير قدماً فى طريق الإصلاح وهى رغبة يتم عنها ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أخيراً من وضع مشروع للقيام ببعض الأعمال الإنشائية على أن ينفذ ذلك فى فترة قوامها خمس سنوات . وهذا المشروع — رغم ما ينطوى عليه من حسن الطوية — قاصر عن أن يشمل مختلف نواحي الحياة المصرية ، وعاجز عن أن يواجه المطالب الجديدة فى عصرنا هذا . ومن أجل هذه الحقيقة نعتقد اعتقاداً جازماً أنه لا بد لنا من إتباع نظام مشروعات السنوات (الخمس أو السبع مثلاً) على درجة كبيرة من السعة والشمول بحيث تكفل النمو المتوازن لاقتصاديات هذا البلد وأحواله الاجتماعية المتشعبة فى أقصر فترة ممكنة . ونرى أن مشروعات ثلاثاً تنفذ فى خلال خمسة عشر عاماً آتية بأن نحقق الأهداف الرئيسية وفى مقدمتها تحويل مصر إلى دولة « زراعية - صناعية »

ننعم بأكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي ، وذلك الى جانب التقدم في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى . وينبغي أن يضع الممولون عن دمم هذه المشروعات هذه الأهداف والغايات الرئيسية نصب أعينهم .

١ - توسيع نطاق الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي من ناحيتي التكيف والسكم . ومن الضرورات الأولية مسح البلاد بطريقة علفية حديثة تقصد معرفة أقصى مساحة للأراضي التي يمكن اصلاحها واستغلالها ، لأن التقديرات التي وضعت لهذا الغرض منذ سنوات عدة قابلة للزيادة الكبيرة بسبب التقدم العلمي والفني الذي شهده العالم أخيراً . فإذا ما تمت هذه العملية أمكن تقدير نوع مشروعات الري والصرف التي لا بد من القيام بها خلال فترة معينة (لا تزيد عن عشرين عاماً) وتدير الأموال اللازمة للتنفيذ ويجب حصر الأراضي التي يجري إصلاحها وإعدادها للزراعة ، ثم اعتماد إلى تقسيمها إلى مزارع كبيرة نسبياً تابعة للحكومة وتخصص هيئة الإشراف على كل مزرعة على أن تخضع جميع الهياكل المتفرقة لإدارة مركزية عامة ، وهذه كلها تتولى تقدير أعمال الإصلاح والتحسين في مختلف المناطق ، وتضع الخطط اللازمة للتسميد والمزروعات وتربية الماشية وإقامة الصناعات التي تستند إلى الانتاج الزراعي والحيواني . وينبغي جعل الزراعة ميكانيكية mechanisation of agriculture في هذه المزارع الحكومية ، بحيث تكون أشبه بحقول واسعة لتجارب الزراعة العلمية . ولا ريب أن هذه المناطق المستصلحة قليلة السكان ولهذا لا بد من أن تشمل الخطة العامة نقل عدد من الأهالي إليها من المناطق المزدحمة . وقد يرى البعض تقسيم هذه الأراضي على أسر المزارعين المنقولين إليها غير أننا نفضل تأجيرها لهم على أن يتولوا زراعتها في حدود الخطة المرسومة ، لأن من رأينا أن المزارع الكبيرة أكثر نفعاً وجزاء من الناحية الاقتصادية كما هو ملموس في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والروسيا وفي التفاتيش الكبيرة بالقطر المصري . أما الإيراد المتحصل من هذه المزارع الضخمة فيخصص لدفع

عن الآلات والخدمات والاممحة ، وسداد القروض التي تقدمها الدولة ،
وتكوين الاحتياطي ، والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية وما إلى ،
أما المتبقى بعد ذلك فيضاف إلى الميزانية .

ننقل بعد ذلك إلى الأراضي الزراعية المملوكة لأربابها فنرى ضرورة دراسة
الترية دراسة وافية ، وتقسيم القطر إلى مناطق حسب صلاحية كل منها لنوع
معين من المزروعات ، وينبغي أن تحدد أنواع المحصولات التي لا بد من
زراعتها بدلا من ترك الأمر لتقدير المزارعين أنفسهم مع فرض الرقابة الشديدة
عليهم حتى ينفذوا التعليمات الصادرة وهذا أمر اتبعه محمد علي بنجاح كبير
كما أنه شبيه بالتدابير التي اتخذت في مصر خلال الحربين العالميتين وخلال
الأزمة العالمية الكبرى من حيث تحديد مساحة المزروعات المختلفة . ولا
شك أن هذا التقييد معناه إنتاج الغلات اللازمة للاستهلاك الشعبي العام
والصناعات المحلية والاصدار إلى الخارج ، بحيث تكون الغاية النهائية استغلال
الأرض بطريقة إنتاجية منظمة .

ومن المشكلات التي تواجهنا تلك الملكيات الصغيرة التي لا تعد وحدات
اقتصادية بالمعنى الحقيقي وهي لا تكفل لأربابها مستوى لا تقا من الحياة .
وتغشيا مع اعتقادنا في أهمية المزارع الكبيرة نرى أن يصدر تشريع عام
يقضى بانضمام صغار الملاك في منطقة معينة بحيث يشترك الجميع من ملاك
وعمال زراعيين في عملية الزراعة ويستفيدون من مزايا التعاون ويتمكنون
من استخدام الآلات الزراعية الحديثة التي تنطوي على وفرة في النفقات
والوقت والمجهود . وعلى الحكومة أن تقدم المساعدات المالية عن طريق
البنوك وجمعيات التسليف الزراعية والجمعيات التعاونية . وينبغي أن يزداد
رأس مال بنك التسليف الزراعي وتكثر فروع ووكالاته وتنشعب عملياته
بحيث يكون الهدف منها تمويل العمليات الزراعية بمنح الفلاحين القروض
بفوائد بسيطة لأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة حسب الحاجة . ويجب كذلك
إقامة عدد كبير من محطات آلات الجر والتجارب حسب مناطق القطر لتقديم

الخدمات والمعرفة العلمية ، ولا بأس علينا من الاستفادة مما عملته فرنسا منذ زمن حيث أنشأت مدارس زراعية أولية ذات طابع علمي وعمل لا يصال المعلومات الحديثة إلى الفلاحين في كافة أنحاء البلاد . ومن الضروري كذلك الاكثار من عدد الخبراء البيطريين وتقسيمهم على مناطق القطر حتى يشرفوا على استغلال الثروة الحيوانية إلى الحد الأقصى . فإذا ماتم حصاد المحاصيل وبيعها قسم الإيراد الناجم حسب القواعد الآتية :

(١) دفع الضرائب المفروضة على أهل الزراعة مع ضرورة مراعاة النظام التصاعدي حسب الملكيات ودخلها ، كما ينبغي تفاوت الضرائب حسب نوع المحصول .

(٢) سداد أقساط القروض والآلات والإسمدة والماشية .

(٣) دفع أجور العمال الزراعيين وينبغي أن يراعى تقسيم الدخل بين العمل والملكية بطريقة تهدف إلى حماية مصالح الطبقة العاملة ، وقد يكون من المجدى وضع حد أدنى للأجور الزراعية يزيد عن الحد الحالي مع النص على ألا يقل ما يحصل عليه العمال الزراعيون عن نسبة معينة من الربح الكلى للزراعة ولتكن نصفه أو ثلاثة أخماسه مثلاً على أن تطبق نفس القواعد على الملكيات الكبيرة والمتوسطة .

(٤) استقطاع جزء من الدخل لبناء المساكن والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية كبناء الأندية والمسارح والحمامات الشعبية وء واءارد المياه الصالحة والمدارس الخ ، وهذا الجزء المستقطع يضاف الى ما تخصصه الميزانية المحلية والعامية لهذه الأغراض .

(٥) يقسم الباقي بين الملاك حسب ملكياتهم والأعمال التي يؤديونها إن كانوا ممن يعملون بأنفسهم أو مع أسرهم .

واضمان تنفيذ هذا النظام ينبغي أن يشترك سكان كل منطقة في اختيار لجنة تضطلع بهذه المهام على أن تقدم تقريراً عاماً عن أعمالها للجمهور المزارعين والعمال بالمنطقة . وينبغي أن تكون هناك هيئة عليا تشرف على إدارات

المناطق المكونة بطريقة انضمام الملكيات الصغيرة ، وهذه الهيئة ترمم الخطة العامة مسترشدة بأراء ومقترحات الهيئات والجان المحلية والإقليمية بحيث تنمشى مع مقتضيات الحياة الاقتصادية العامة للبلاد كلها .

وفي حالة الملكيات الكبيرة المتوسطة تتفاوت الضرائب على أربابها ، وتحدد أجور العمال الزراعيين (كما أشرنا) والعلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتوضع القواعد التي بمقتضاها يقوم أصحاب هذه الملكيات والمستأجرون بتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والثقافية وتشديد الماكن الصالحة فيخف العبء الواقع على الميزانية العامة والنفقات المخصصة لمشروع السنوات الخمس . وبلاحظ أن الخطة العامة للزراعة تقتضى سن القوانين اللازمة لضمان حسن توزيع السكان على مختلف مناطق القطر حسب الاعتبارات الاقتصادية . ورى ضرورة العمل على تحويل الزراعة بحيث تصطبغ بالطابع الآلى . وقد يعترض على الأمر الأخير بأنه يؤدي إلى تعطل عدد كبير من الأيدي العاملة غير أنه لما صككت الزراعة جزءاً من مشروع عام لإنهاض الاقتصاد القومى لهذا فالفائض من أهل الريف سيجد له عملاً في الصناعة والتعدين والنقل والحرف الأخرى .

وفضلا عن هذا فن المحقق أن ارتفاع المستوى الاجتماعى سيقضى على الظاهرة الحالية من حيث وجود زيادة فائقة عن الحد في السكان نتيجة عوامل يرجع أغلبها إلى الجهل والتقاليد البالية والمخطاط مستوى الحضارة والمعيشة . ونتم مسائل على جانب من الخطورة لا بد من توجيه العناية الواجبة إليها وهى :
(١) يجب أن يقرر المشروع نسباً معينة للزيادة السنوية في الانتاج الزراعى والحيوانى بحيث تحرص السلطات المسئولة على التأكد من تحقيقها .
(٢) تقوم الدولة عن طريق الهيئات المختصة بإمداد المزارعين بكافة الوسائل والتدابير اللازمة التي تكفل الزيادة المنتظمة في عدد الحيوانات من مختلف الأنواع .

(٣) تنشيط الصناعات الزراعية وحمل مستخرجات الألبان مما يؤدي

إلى زيادة دخل أهل الريف بصفة خاصة والثروة القومية بوجه عام .

ونرى كذلك تحريم امتلاك الأجانب للأراضي الزراعية في القطار المصري بالنسبة إلى المستقبل . أما عن الحاضر فيجدر بالحكومة أن تشتري الأراضي التي في حوزة الأجانب والشركات الزراعية الأجنبية وتولى حماية زراعتها واستغلالها على هيئة مزارع حكومية ، وهذا الاجراء خطوة واسعة في سبيل تمصير الاقتصاد المصري . ومن الأمور المعروفة أن على أهل الريف في مصر قروضاً كبيرة التقدر للمصارف الأجنبية ، وهذا يحسن بالحكومة أن تحمل محل هذه المصارف قبل المدينين ، وهذا أمر لا يحتمل التسويف لأنه يساعد على إبقاء الثروة الزراعية في طابعها القومي . . . وأخيراً — وليس آخرأ — ينبغي تأليف هيئة تختص بالإشراف على أراضي الأوقاف واستغلالها على أساس تجاري سليم أسوة بالمزارع الحكومية التي اقترحتها .

٢ — الصناعة : ويجب أن يكون تصنيع السلاسل الهدف الأكبر الذي

نضعه نصب أعيننا خلال السنوات القادمة لأن البلد الذي يعتمد على غيره في سد الحاجة إلى السلع الصناعية بلد لا ينعم بالاستقلال الاقتصادي . ولهذا يتعين على الحكومة مساعدة الصناعة بتقديم الأموال اللازمة ، وتسهيل استيراد وانتاج المواد الخام والوقود والمعادن ، والتنسيق بين المشروعات المختلفة حتى يتسنى القضاء على المنافسة غير الاقتصادية المنتجة ، وحماية الصناعات المحلية الثابتة أو القابلة للنمو الطبيعي من المنافسة الأجنبية زمناً كافياً ، وفتح الأسواق الأجنبية أمام المقادير التي تفيض عن حاجة السوق المحلية ، وتسهيل وسائل النقل الداخلي بكافة أنواعه . ويحسن أن تكون اللجنة المعنية بوضع خطة الصناعة مكونة بطريقة تكفل اشتراك ممثلي الصناعات أنفسهم حتى يدلوا بوجهات نظرهم على أن يكون رأيهم استشارياً يخضع لمقتضيات الصالح العام ، ولا شك أن الإشراف الدقيق من جانب الحكومة فينبئ بتنشيط أكثر الصناعات أهمية ونفعاً للبلاد . ومن الضروري العمل على

استخدام أحدث الأساليب العلمية والفنية ، والإكثار من استخدام العمليات الآلية ، وزيادة كفاية العمال وإنتاجية العمل ، وتخفيض نفقات الإنتاج . ولما كانت الحرف اليدوية تلعب دورا هاما في حياة البلاد نرى ضرورة إنشاء نقابات من المشتغلين بالحرفة الواحدة ذات نظام هرمي بحيث يكون في أعلى الهرم مجلس مركزي أعلى يشرف على الحرف اليدوية في البلاد كلها ويرسم الخطط اللازمة لها ولكل حرفة على حدة . وعلى الحكومة أن تعاون هذه النقابات التعاونية بالمال والمعدد والمواد الخام والخبرة الفنية . ومن حيث الناحية الفنية يجب فتح مدارس وفصول ليلية لينتقى فيها رجال الحرف اليدوية المبادئ والأصول التي تساعدهم على تحسين إنتاجهم ورفع مستوى الصناعة ، ويجب أن يقتصر الاهتمام بالصناعات الحرفية على بعض الصناعات الصغيرة بطبيعتها التي تعد المستهلكين ببعض لوازمهم العادية . وقد يكون من المستحسن أن تعتمد الحكومة على تمويل أصحاب الصناعات الحرفية بقصد إنشاء صناعات آلية يستفاد فيها بخبرتهم الماضية ، أو أن تقوم الحكومة ذاتها بإنشاء المصانع اللازمة لتشغيلهم .

ومن المشكلات التي لا بد من التوفّر على حلها بطريقة قومية العمل الحائز على أن تتحول المشروعات الصناعات الأجنبية إلى مشروعات مصرية صحيمة من حيث أدواتها ورؤوس أموالها وفيما يلي بعض الأساليب المقترحة :

(١) تعديل قانون الشركات بحيث ينسحب لنا في عشر سنوات على الأكثر جعل الموظفين والمديرين والفنيين (إلا في الحالات الاستثنائية البحتة) من المصريين .

(٢) إصدار التشريع الذي يحتم في الحال استخدام اللغة العربية محل اللغات الأجنبية وذلك بصورة صريحة حازمة .

(٣) السعي إلى تسوية مشكلة الأرصدة الاسترلينية على أساس استخدام جانب منها في شراء المشروعات البريطانية في مصر .

(٤) عدم تجديد الامتيازات الممنوحة لشركات الاحتكار الأجنبية بأي حال من الأحوال .

(٥) تشجيع المصريين على شراء أسهم المشروعات الأجنبية .

(٦) تقوم الحكومة بمختلف الوسائل بشراء المشروعات الأجنبية وبخاصة تلك التي تستغل موارد ومرافق رئيسية أو تسيطر على الحياة الاقتصادية ، وبعبارة أخرى يجب أن تجعل الحكومة غايتها تأمين هذه المشروعات الهامة .

(٧) عدم منح أية امتيازات للأجانب بشأن استغلال مصادر الثروة القومية ، وهو الأمر الذي درجنا على الاسراف فيه .

٣ - العمل : وينبغي العمل على تحسينه كما وكيفا وفق القواعد التالية :

(١) الاكثار من العمال الحاذقين في الصناعات المختلفة .

(٢) التوسع في انشاء المدارس الفنية المتوسطة والمتخصصة .

(٣) قيام المشروعات الصناعية بإعداد دراسات فنية لعمالها بالليل أو بالنهار .

(٤) وضع مراتب cadres مختلفة للعمال وتشجيعهم على الانتقال من مرتبة إلى أخرى .

(٥) تقرير نظام المكافآت للعمال في حالة انتقال العمل .

(٦) وضع حد أدنى للأجور بحيث يكفل للعمال مستوى لائقاً من المعيشة بحيث يسمح بحجزه مناسب منها لأشباع مطالبهم الاجتماعية والثقافية .

(٧) قيام المشروعات الصناعية الكبيرة بإقامة المسكن والمصحات والمستشفيات والمكتبات والأندية الرياضية لعمالها .

(٨) وضع برنامج لإقامة مساكن للعمال (عن طريق الحكومة والهيئات

المحلية أو شركات البناء) وتعليمها العمال (مقابل أقساط صغيرة على آجال

طولية كما هو الحال في المجترات) أو تأجيرها لها بشروط ممتدة تناء به دولهم .
(٩) منح إجازات سنوية (تختلف حسب نوع الصناعات) بأجور كاملة .
(١٠) تقرير منح إجازات (بأجور) كافية للنساء المشتغلات بالصناعة
وذلك قبل الوضع وبعده .

(١١) تقرير يوم العمل ذى الساعات الثمان على أن يقل هذا المعدل في
الصناعات الخطرة .

(١٢) الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح والإدارة ، وبحسن هذا الاستفادة
من التجارب التي تطبق الآن في بلاد الأرجنتين .

(١٣) وضع نظام من التأمين الاجتماعى للطبقة العاملة .

(١٤) إباحة الحرية النقابية وإنشاء الاتحادات المهنية حتى تتغلغل القواعد
والمبادئ الديمقراطية في صفوف هذه الطبقات العاملة وبذلك يتمها أمامها
السبيل لتكوين أحزاب لها كما هو الحال في المجترات وغيرها .

٤ — النجاة الخارجية : وهنا ينبغي أن تقوم الخطة الخاصة بها على
العناصر التالية :

(١) تقييد الاستيراد بحيث لا يسمح إلا بدخول السلع التي نشأت
حاجة البلاد إليها بصدد الاستهلاك الشعبى العام ، أو التي تلزم لأعمال التنمية
والإنشاء وتنمية الاقتصاد القومى كالأسلحة والآلات الزراعية والسلع
الانتاجية الصناعية ، أو التي لا تنافس مثيلاتها من المنتجات المحلية . غير أنه
في حالة الأمر الأخير ينبغي الحظر بحيث لا نسمى إلى إقامة حماية مفتحة
لصناعات لا تتوافر لها مقومات الحياة والنمو ، لأن الغرم في هذا يقع على
عائق جمهور المستهلكين .

(ب) نعطى الأولوية في الاستيراد للسلع الانتاجية ، وكذلك السلع
الضرورية للاستهلاك الشعبى العام .

(ح) العمل على أن نخدم سياسة الاستيراد مئيلتها في الإصدار ، فنلا نتوسع في الاستيراد من البلاد التي تفتح أسواقها لم تجارتنا الزراعية أو غيرها ، ، كذلك يتسنى لنا اتخاذ السياسة التجارية لتحقيق بعض الأهداف السياسية التي تنصل مستقبل البلاد .

(د) عدم التقييد في سياستنا التجارية بأية اعتبارات سياسية لانتاهل بمصالح البلاد العليا .

(هـ) تحفيز إنشاء هيئة حكومية (كأن تكون فرعا من البنك المركزي) للاقيام بشراء المنتجات المحلية الرئيسية (من الفلاحين) وبيعها في الخارج وبذلك تحصل الحكومة على الربح الناجم عن هذه العملية أسوة بما فررتة حكومة الأرجنتين .

(و) دعم العلاقات التجارية بين مصر والبلدان العربية ، وبمسن بنا تشجيع عملية استثمار رؤوس الأموال المصرية في استغلال وإنتاج المواد التي بالبلاد الشرقية لصالح الصناعات المصرية ، ولنا قدوة في الإجراءات التي اتخذتها الأرجنتين في هذا الصدد مع البلاد اللاتينية المجاورة . وجدير بنا إقامة نوع من الاتحاد الجمركي customs-union بيننا وبين بعض البلاد العربية المستقلة حقيقة على أن يدرس الأمر بعناية حتى يمكن تنفيذه في أقرب فرصة ممكنة .

٥ - المواصلات :

(١) تجديد الخطوط الحديدية والقطارات العربات والقضبان بعد الإرهاق الذي تعرضت له خلال الحرب .

(٢) مد خطوط حديدية في المناطق التي تحتاج إليها ومن ذلك تدعيم الخط الحديدي المباشر بين القاهرة والسويس ، ومد خطوط حديدية إلى مناطق الثروة المعدنية في الصحراء الشرقية . وينبغي أن نلاحظ أن هناك في المتوسط ٣,١ من الكيلومترات لكل ١٠,٠٠٠ من السكان مقابل

١٤٥ في بلجيكا ، ١٣,٧ في فرنسا ، ٦,٣ في بلاد اليونان .

(٣) يبلغ طول الخطوط الحديدية في مصر ٥٠٠٠ كيلومتر منها ٣٦٠٠ ملك للدولة والباقي تملكه وتديره شركات خاصة وهذه النسبة الأخيرة ينبغي تأميمها في الحال .

(٤) ضرورة مد شبكة من الطرق البرية في أنحاء الدلتا ، ووصل القاهرة بالموانئ الرئيسية وكذلك ربط بور سعيد والإسكندرية ، ومد طريق متسع يحداه النيل من القاهرة إلى أسوان على أن تخرج منه فروع إلى القصير وغيرها من الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر وكذلك إلى الواحات التي بالصحراء الغربية . ويجب زيادة عدد السيارات بمختلف أنواعها فبالرغم من أن العدد زاد من ٤٠٠٠ سنة ١٩٢٠ إلى ٣٤,٠٠٠ سنة ١٩٣٩ إلا أن النسبة في البلاد عبارة عن سيارة واحدة لكل ٥٠٠ من السكان مقابل ١٠٠ في الولايات المتحدة .

(٥) تعهد طرق المواصلات الحديدية والبرية بين مصر من جهة والسودان وفلسطين وبرقة من جهة أخرى .

(٦) تشجيع الملاحة المائية الداخلية فالترع وبخاصة في الدلتا أنشئت بقصد الري أولا ، والأسطول النهري لا يفي بحاجيات البلاد ، وكذلك ترى ضرورة توجيه عناية كبيرة إلى إنشاء الموانئ النيلية وتحسين الموجود منها .

(٧) النقل الجوي في داخلية البلاد لا يزال في طفولته ، ويجب العمل على استغلال موقع البلاد الملاءم للطيران .

(٨) العناية بحسن استخدام الموانئ التسالية وهي مرسى مطروح وسيدى برانى والسلم ، ورشيدودمياط بحيث تستخدمهما السفن التجارية الكبيرة ، والطور وأبو زينة والقصير والفردفة وسفاجة على البحر الأحمر وهي هامة إذ تنقل منها السفن المنجنيز والفوسفات وزيت البترول .

(٩) تقديم الإعانات الكافية بصدد إنشاء أسطول تجارى مصرى ، وقد بلغت حولة السفن المصرية قبيل الحرب الثانية ١٦٠,٠٠٠ طن وهي نسبة ضئيلة .

(١٠) العمل على خفض النفقات في الخطوط الحديدية إذ قدر أن الفحم لوحده يشكل ١٢ ٪ من النفقات الكلية ، ولهذا يحسن التوسع في استخدام المازوت الذي يتوافر في البلاد ، كما أن تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان قدي يؤدي إلى كلفة الخطوط الحديدية وبخاصة في الوجه القبلي .

(١١) ومن الأمور التي لا بد من أن نعتني بها وجوب العمل على تأمين كافة وسائل النقل وذلك لوثيق ارتباطها بحياة الأفراد وبشأنى جوانب الاقتصاد القوي ، وهذا اتجاه سارت فيه إنجلترا أخيراً ، ومما يسر لنا الأخذ بهذه الخطوة أن الدولة هنا تملك الخطوط الحديدية والمواصلات البرقية والتليفونية .

٦ — القوة المحركة : وهذه تشمل زيت البترول والقوة المائية والكهربائية ، فمن الضروري للتوسع في التنقيب عن آبار البترول ، والعمل على توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه الطبيعية والصناعية ومن الأماكن التي يتسنى استغلالها لهذا الغرض . ومن الأمور التي لا بد منها استصدار تشريع لها يتصل بقيام الحكومة باستغلال الموارد البترولية للبلاد .

٧ — استثمار موارد البلاد من المعادن والحاجر ومصادر الأسماك .

٨ — الغابات ، وينبغي وضع الخطة اللازمة لغرس الغابات في مختلف أنحاء القطر حتى تعدد بقدر من حاجته إلى الأخشاب التي تستخدم في كثير من الأغراض المحلية .

٩ — النظام المالي والضرائبي وهو في حاجة إلى إصلاحات كثيرة منها :

(١) المبادرة بتأميم البنك الأهلي وتحويله إلى بنك مركزي قومي دون إقامة وزن للاعتبارات التي يرددها بعض الكتاب اليوم ، على أن توضع للبنك المركزي السياسة التي تكفل له السيطرة أو الإشراف على المصارف الأخرى ونهى المجال الفسيح لعملية تحويل الاقتصاد القومي وبخاصة للصناعة ، وهذا

يحسن دراسة الإجراءات التي عمدت إليها حكومة الرئيس بيرون في الأرجنتين .

(٢) إتخاذ خطوة إيجابية سريعة لتحقيق استقلال النقد المصري وهو الأمر الذي أشار اليه خبراء أجانب ومصريون منذ سنوات عدة ولم تخرج اقتراحاتهم إلى مجال التنفيذ حتى اليوم ، ولعل هذا من آثار عدم وجود سياسة مرسومة .

(٣) تسوية مشكلة الأرصد الاسترلينية في أقرب وقت ممكن ولصالح الاقتصاد المصري .

(٤) إصلاح نظام الضرائب بقصد تبسيطه وزيادة كفايته . وقد آن الأوان لتصدر التشريعات اللازمة لكي تنقل عبء الضرائب إلى عاتق ذوي الدخل الكبيرة ، وكذلك ينبغي أن تهدف الخطة من المشروع وخاصة بموضوع الضرائب إلى التقليل من نسبة الضرائب غير المباشرة .

١٠ — الدفاع الوطني :

وهذا يستلزم إنشاء قوات كافية مدربة على أفضل الأساليب المتبعة في البلاد الخارجية ومزودة بأحدث المعدات . إن الأمر الذي ألمسه اليوم أن جانباً ثاقباً من ميزانية وزارة الدفاع يستخدم في شراء الأسلحة والمعدات . ويحسن المبادرة إلى إنشاء مصانع للخبرة والأسلحة الصغيرة في البلاد .

١١ — الصحة العامة :

وينبغي أن يشتمل المشروع على زيادة كبيرة في عدد الأطباء من كافة الأنواع والمصحات والمستشفيات المجهزة بأحدث الأساليب والمعدات . ومن الضروري تيسير وسائل العلاج المجاني لجميع الطبقات الفقيرة في المدن والريف .

١٢ — التعليم ونرى مراعاة الأمور التالية :

(أ) القضاء على الأمية في فترة لا تزيد عن ١٥ عاماً على الأكثر .

(ب) تقرير مبدأ مجانية التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي .

(ح) تيسير سبيل التعليم العالى والجامعى لقوى المقدرة الذهنية
لا المادة .

(د) إصلاح الجامعة بحيث تؤدى رسالتها من حيث اخراج جيل من
المتقنين الأكفاء حقيقة .

(هـ) التوسع فى التعليم الفنى بمختلف أنواعه ومراحله طبقا لمتطلبات
التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

(و) انشاء المكتبات العامة فى المدن الكبرى والمراكز وغيرها .

(ز) التوسع فى اقامة الأندية والمسارح ودور السينما وغير ذلك فى
جميع أرجاء البلاد .

١٣ — الأداة الحكومية وإصلاحها أمر ضرورى وفيما يلى بعض
القواعد المقترحة :

(١) زيادة السرعة والكفاية والنزاهة .

(٢) التوسع فى نظام اللامركزية ونظام المسئولية .

(٣) تفاوت الأجر حسب نوع العمل والقضاء على طريقة تقدير
الأجر حسب المؤهلات الدراسية .

(٤) وضع أسلوب دقيق لاختيار الموظفين بما يكفل التخلص من
مساوىء المحاكمة .

(٥) تحقيق العدالة بين الطوائف المتأثرة على أن يكون المعيار عبارة
عن القيمة الاجتماعية للعمل .

(٦) إحاطة الوظائف وشاغليها بالضمانات القانونية الواجبة ، وبذا
يزول الخطر من جانب الأهواء الشخصية والأفراض السياسية .

(٧) خفض عدد الموظفين بحيث يتناسب مع حاجة العمل الحقيقية .

(٨) جعل المرتبات والمهايا فى مستوى يكفل لأربابها حياة لائقة .

(٩) خفض نفقات الادارة الحكومية إلى أدنى حد ممكن بدلاً من هذا التضخم المطير الذى نلسه اليوم .

ويمكن بالمستولين أن يدرسوا بعناية التقارير المختلفة التى وضعت شأن الاداء الحكومية، ثم يتذرعون بالدعاية الواجبة لاجراء اصلاح شامل عام .

مصادر المشروع :

هذا عرض موجز للأهداف العامة التى يجب أن تتوخاها السياسة التى ترسمها مصر لنفسها فى فترة ما بعد الحرب الأخيرة . ولا ريب أن سياسة كهذه تتطلب أموالاً طائلة تستطيع الحكومة أن تحصل عليها من الموارد الآتية :

(١) الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى تفرضها (مع مراعاة المبادئ التى أشرنا إليها بصدد هذا الموضوع) .

(٢) مواردها وأرباحها من مصادر الثروة والمشروعات التى تمتلكها ، وكذلك من أرباح العمليات التجارية التى قد تمارسها (راجع بند التجارة الخارجية) .

(٣) تعبئة موارد السكان لتمويل الاقتصاد القومى وذلك عن طريق القروض الداخلية ومختلف أنواع الياصيب .

(٤) ديون مصر على الخارج (الأرصدة الاستيرادية) .

عوامل النجاح :

وحتى يتحقق نجاح مشروع سنوات خمس فى هذه البلاد يتعين علينا خلق أداة لرمم الخطط وهنا يمكن الاسترشاد بما يجرى عليه الحال فى روسيا والأرجنتين وغيرهما من البلدان . وما ينبغى أن نلفت إليه النظر أن الاستقرار من أكبر عوامل النجاح ولهذا فشروعات السنوات الخمس

يجب أن تسير في طريق التنفيذ بقض النظر عن الحكومات القائمة بالامر من حين لآخر . وعلى الحكومة التي تعترض وضع برنامج شامل من هذا القبيل ألا تبدأ تنفيذه قبل أن تعد له التشريعات والقوانين اللازمة . ويمكن قبل هذا جميعه ينبغي أن تفسح المجال للنقد الإنشائي من جانب الكتاب والصحافة وأن تنسج صدورنا لما يوجه اليها من ملاحظات فلا تضيق بها ذرعاً ، فالرأي العام أكبر معوان للحكومة الصالحة .

﴿ تم بحمد الله ﴾

اروع الابحاث الاقتصادية

رأس المال
KAS KAPITAL

ترجمة

دكتور راشد البرادي

تأليف

كارل ماركس

جزءان كيران (أوشك على النفاذ)

الجزء ٧٠

المشكلة التي تشغل الع.....الم العربي

وتظهر يوما ثم تختفي لتعود إلى الظهور

بمرضها المكتور راسم البراوي في كتابه :

مشروع سوريا الكبرى

(دقة ونزاهة في العرض والتحليل)

الذهب الأسود في مصر والبلاد العربية

تهافت الدول الكبرى والشركات الاحتكارية

هداحة امتيازات البترول الممنوحة للأجانب

ثروة لا يستغلها أهلها

نوضح هذا كله في الكتاب الأول من نوعه

حرب البترول في الشرق الأوسط

(الطبعة الثانية)

أسئلة هامة :

كيف ندرس التاريخ ؟ كيف تفهم التطورات الاقتصادية ؟

كيف نفسر الأحداث التي تجري على مسرح السياسة اليوم ؟

الاجوبة : تلقاها واضحة في كتاب

التفسير الاشتراكي للتاريخ

(بحبرات من فريدريك انجلز)

• الفن ٢٥

ظهرت

الطبعة الثانية من كتاب

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

، وأضيفت إليها مقدمة تحليلية وتطبيقات وإحصائيات جديدة ،

ومن ذلك الكتاب تعرف :

(١) ما هي حقيقة الاستعمار .

(٢) أساليب الاستعمار فتبطلها .

(٣) الخطر على الشرق من الصوونية فكأخها .

قريباً

الطبعة الثالثة من كتاب :

التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث

مزينة منقحة مع بحث مستفيض فى مستقبل الاقتصاد المصرى

خفض الثمن إلى $\frac{ص}{٦٠}$